مواهب الرحمن

في

تفسير القرآن

تأليف

فقيه عصره آية الله العظمى

السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري قدس سره

الجزء الثاني عشر

مواهب الرحمن

في

تفسير القرآن

تأليف

فقيه عصره آية الله العظمى

السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري قدس سره

الجزء الثاني عشر

سرشناسه	سبزواری، عبدالاعلی، ۱۲۸۸؟ - ۱۳۷۲.
عنوان و نام پدیدآور	مواهب‌الرحمن فی تفسیرالقرآن/ تالیف عبدالاعلی الموسوی‌السبزواری.
مشخصات نشر	قم: دارالتفسیر،۲۰۰۷م. -= ۱۴۲۸ق. -= ۱۳۸۶ -
مشخصات ظاهری	۱۲ج.
شابک	دوره: 978-964-535-051-0
یادداشت	عربی.
یادداشت	ج.۶(چاپ دوم : ۱۳۸۶)
یادداشت	ج. ۱۲ (چاپ دوم: ۱۴۲۸ق. = ۲۰۰۷م. = ۱۳۸۵).
یادداشت	ج. ۱ الی ۱۴ (چاپ سوم: ۱۳۸۹) (فیپا).
مندرجات	ج. ۱. فاتحه- البقره.- ج. ۲- ۴. بقره.- ج. ۵ و ۶. آل عمران.- ج. ۷. آل عمران- نساء.- ج. ۸ و ۹. نساء.- ج. ۱۰. نساء- مائده.- ج. ۱۱ و ۱۲. مائده.- ج. ۱۳ و ۱۴. انعام
موضوع :	تفاسیر شیعه -- قرن ۱۴
رده بندی کنگره :	۱۳۸۶ ۸م۳۳س/BP۹۸
رده بندی دیویی :	۲۹۷/۱۷۹
شماره کتابشناسی ملی :	۱۰۵۳۵۷۱

قم - خیابان معلم - میدان روح ا... - تلفن :۷۷۴۴۲۱۲ منشورات دارالتفسیر

مواهب الرّحمن في تفسير القرآن ج/١٢

آية الله العظمى السيّد عبد الأعلى الموسوي السبزواري قدس سره

□ الطبعة الخامسة: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م

□ المطبعة: نگين

□ الكميّة: ٢٠٠٠دورة (١٤-١)

□ رقم الايداع الدّولي للدورة ISBN Vols: 978-964-535-051-0

□ رقم الايداع الدّولي للجزء الثاني عشر ISBN Vol 12: 978-964-535-085-5

١ـ لا يجوز طبع هذا الكتاب الّا باذنٍ خاص من مكتب السيد السبزواري في النجف الأشرف.

٢ـ يوزع هذا الكتاب:

العراق ـ النجف الأشرف، سوق الحويش، مكتبة المهذّب، الجوّال ٠٧٨٠١٥٤١٥٢٣

ايران ـ قم، شارع معلم، ميدان روح‌الله، انتشارات دارالتفسير، تليفون ٧٧٤١٦٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة الفكر
alfeker.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية ٦٧

﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (٦٧).

الآيةُ الشريفةُ بأُسلوبها الرصين، ودلالتها التامّة، وجملها المنضودة، تدلّ على أنّها نزلت في أمر مهمّ، يخصّ هذا الدين الذي تمّ تبليغه بأتمّ وجه، ولم يكن في ذلك أي ارتياب أو شكّ، وقد تحمّل الرسول الكريم في سبيله أشدّ الأذى وأعظم المشقّة حتّى أرسى قواعد التوحيد، وأثبت دعائم الإيمان، ودخل المشركون الذين كانوا أشدّ الناس ضراوةً مع الرسول وأصحابه في بدء الدعوة، وأذلّ الكافرين الذين تربّصوا الدوائر لهذا الدين الجديد، فكان من حالهم أن كسرت شوكتهم، وخمدت نيرانهم، وانقطعت آمالهم، فدخلوا في السِّلم، وأعطوا الجزية وهم صاغرون، فلم يعد الرسول الكريم ﷺ يخاف من أحد في تبليغ أمر الله إلى الناس، وقد بلّغ إليهم ما بلّغ، ووقف مواقف مشهورة أكثر هولاً، وأشدّ دهشة ممّا يخافه على نفسه، من تبليغ ما تضمّنته الآيةُ الشريفةُ التي هي نسيج وحدها في موقعها ومضمونها، فقد وقعت بين آياتٍ تتعرّض لأحوال أهل الكتاب، تضمّنت بشارة للنبيّ ﷺ بخمود نيرانهم وانكسار شوكتهم، فهو ودينه في

أمان منهم، فاطمأنّ صلوات الله عليه وآله مادام على قيد الحياة، وقد بلّغ الدين القويم -كما عرفت- إلّا أنّه لم يكد يخاف عليه بعد ارتحاله ومفارقته الدُّنيا، وهو العالم بما سيجرى، وقد أمره عزّوجلّ بتبليغ النّاس ما يتضمّن هذه الجهة من رسالته، التي تكون فيها حياة الدين وبقاؤه، وهذا أمر مهمّ جداً بالنسبة إلى حفظ الشريعة واستمرارها، ولا ريب أنّه يحتاج إلى تعيين شخص فيه من الصفات المعيّنة التي تؤهّله لهذا المنصب الخطير، وهذا هو السرّ الذي كان صلوات الله عليه يخشاه، وهو عارف بنوايا القوم وسرائرهم، وقد وعده عزّوجلّ بحفظه وأنّه سيعصمه ممّا يخافه ويحذره، وكان الأمر صارماً إذ قال عزّوجلّ: **﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾**، إذ فيه كمال الدين وتمامه، ولا يبالي بما يفعله القوم الكافرون.

وممّا ذكرنا تعرف وجه الارتباط بالآيات السابقة واللّاحقة التي نزلت في شأن أهل الكتاب وأحوالهم، إذ أنّهم كانوا على علم بالولاية والوصاية، وأنّ رسلهم لم يتركوا هذا الجانب، فهذا الدين مثل تلك الرسالات، لابدّ أن يلاحظ هذه الجهة أيضاً، لاسيما أنّه آخر الأديان الإلهيّة، وأنّه يجب بحكم العقل أن يضمن ديمومته وبقاءه.

***

التفسير

قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾**.

خطاب ربوبيّ يتضمّن كمال العناية برسوله الكريم ﷺ، ونداء شريف اشتمل على منّة الله العظمى على عبده وكرامته الكبرى، وهي صفة شريفة من أشرف الصفات، ولم يرد مثل هذا الخطاب في القرآن الكريم إلّا في موضعين، وهما في هذه السورة أحدهما المقام، والثاني قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا**

يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنْ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنْ الَّذِينَ هَادُوا﴾(١).

وكلا الخطابين وردا في ما يخصّ أمر هذا الدين، وحفظه من الأعداء والمخالفين في حياته الشريفة، وهم المنافقون وأهل الكتاب الذين كانوا يتربّصون الدوائر لتقويض دعائمه، فكان يحزن الرسول الكريم أفعالهم ونواياهم السيّئة، فآمنه عزّوجلّ ونهاه عن الحزن، وهذا هو الذي تكفّله الخطاب الأوّل، وأمّا الخطاب الثاني فقد تضمّن شيئاً آخر يحفظ به دينه من بعد غيابه عن أُمّته، وهو الذي كان يخاف من إظهاره فآمنه عزّوجلّ، فالآيتان متكاملتان وصدرتا بهذا الخطاب لكونه رسولاً للثقلين، وأتى بشريعة هي خاتمة الشرائع الإلهيّة، فلابدّ أن تستوفي جميع الجهات، والتصدير بهذا الخطاب لبيان أنّه رسول من ربّ العالمين، لا يهمّه إلّا تبليغ الرسالة، أمّا كفر الناس ونفاقهم، فلا يصلح لأن يكون سبباً لحزنه وخوفه، كما أشار إليه قوله تعالى: **﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً﴾**(٢).

ويحتمل أن يكون الخطاب بالرسالة لأجل ما تضمّنته الآية من التبليغ لحكم الله، فهو كالبرهان على وجوب تبليغه، وفي حذف الذي أُنزل إليه من ربّه وعدم التصريح به إشعار بتعظيمه، وأنّه من أمر الله عزّوجلّ وليس لغيره فيه شأنه، وفيه من الدلالة أيضاً على عدم خبرته ﷺ في كتمانه، وعدم جواز التساهل في التأخير في تبليغه، فيجب عليه إظهاره، وسياق الآية المباركة يدلّ على التشدّد وتعظيم الأمر الذي يراد تبليغه.

---

١ . سورة المائدة: الآية ٤١.

٢ . سورة الكهف: الآية ٦.

وقد اختلف المفسّرون في المراد من الآية الشريفة بعد اتّفاق الإماميّة على أنّها نزلت في شأن الولاية والخلافة العظمى، ولهم في ذلك أدلّة كثيرة نذكرها في ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فقيل: إنّها لاتّصالها بما قبلها وما بعدها في سياق واحد، فيكون المراد أمر الرسول الكريم أشدّ الأمر بتبليغ ما أنزله الله سبحانه في أمر أهل الكتاب، وحينئذٍ يتعيّن بحسب السياق أن يكون المراد بما أُنزل إليه من ربّه، هو ما يؤمر بتبليغه في الآية اللّاحقة **﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾**.

ويردّ عليه:

أوّلاً: إنّ الآية الشريفة نزلت في حجّة الوداع منصرفه منها، ولم يكن أي خطر يتوجّه من أهل الكتاب بعد دخولهم في السّلم، وإعطاء الجزية وهم صاغرون، حتّى يحتاج إلى هذا التشديد، يضاف إلى ذلك أنّ الله عزّوجلّ وعد نبيّه الكريم بخمود نيرانهم وانكسار شوكتهم في الآية السابقة، فلم يكن الرسول على خوف منهم يسوغ له أن يمسك عن التبليغ أو يؤخّره إلى حين نزول العصمة من ربّه عليه.

وثانياً: إنّ الآية التي يدّعى ورود ما أنزله الله إليه لا تشتمل شيئاً فيه الشدّة والقول الحادّ، فإنّ مضمونها وارد في آيات أُخرى.

وثالثاً: إنّ النبيّ ﷺ أُمر بتبليغ ما هو أشدّ من ذلك في أوائل البعثة إلى قوم هم أغلظ جانباً وأشدّ فتكاً وأسفك للدماء من أهل الكتاب، ولم يرد مثل هذا التشديد في أمر التبليغ بالنسبة إليه ﷺ، ولم يرد أن آمنه بالعصمة منهم، فهذا القول لا وجه له، فيكون وجه الارتباط بين الآيات ما ذكرناه آنفاً من تذكير أهل الكتاب، أنّ هذا الدين كسائر الأديان الإلهيّة في الاحتياج إلى الولاية والخلافة،

وفي المقام مزية تشريع كما ستعرف ، ولذا تكون الآية نسيج وحدها ، ولعلّه لأجل ذلك ذكر بعض المفسّرين أنّ الآية لا تشارك الآيات السابقة واللّاحقة لها في سياقها ولا تتّصل بها في سردها، ولكن الوجه ما عرفت .

وقيل : إنّ المراد منها جميع ما أُنزل كائناً ما كان ، وإنّ المراد من التبليغ هو الإظهار والإيصال إلى الخلق؛ لأنّه كان في أوّل الإسلام يخفيه خوفاً من المشركين ، ثمّ أمر بإظهاره في هذه الآية ، وأعلمه بأنّه سيعصمه من الناس .

ويردّ عليه : أنّه بناء على هذا يكون نزول الآية المباركة في أوّل البعثة ، ونقلوا في ذلك بعض الأخبار، إلّا أنّها مع كونها متعارضة وعامّة لم تكن فيها إشارة إلى نزول الآية المباركة ، وأنّها أخبار آحاد لم تثبت ، وهي معارضة بأخبار كثيرة تدلّ على أنّ نزول الآية المباركة في حجّة الوداع منصرفه من الحجّ ، مع أنّ سياق الآية المباركة ينافي ذلك ، فإنّ معناها حينئذٍ أنّه ﷺ كان يماطل في التبليغ وانجازه، خوفاً إمّا على نفسه من القتل فيحرم الحياة ، أو يذهب التبليغ باطلاً ، وهذا ممّا لا يمكن أن يتوهّمه أحد في غير الرسول من الأمناء ، فضلاً عن الرسول الكريم الذي هو غاية خلق الكون، ومبدأ الكمالات ومنتهاها ، فلا سبيل إلى احتماله .

وأمّا احتمال كون المراد إظهار جميع ما أنزله ، فيرد عليه:

أوّلاً : بما عرفت من أنّ الآية نزلت في أواخر عهده وقد بلّغ ما بلّغ ، ولم يتساهل في شي ممّا أنزله الله عزّوجلّ عليه ، إلّا أنّه بقي أمر مهمّ كان في نفسه شيء من إظهاره إلى القوم ، فاذا كان الخوف في أوّل البعثة هو المسوّغ في تأويل الآية الشريفة عند الجمهور ، فليكن نفس الخوف هو المسوّغ في آخر البعثة ، فلا وجه للإيراد بأنّه لا معنى للخوف ، فكلاهما من باب واحد .

ثانياً : إنّه لو كان المراد بما أُنزل إليه من ربّه هو أصل الدين أو مجموعه ،

بصير المعنى : ياأيّها الرسول بلّغ الدين وإن لم تبلّغ الدين فما بلّغت الدين ، وهـو بمكان من الضعف والرداءة لا يصحّ أن يصدر من متكلّم يعتني بما يصدر منه في مقام الخطاب ، فضلاً عن الحكيم الخبير .

إن قيل : إنّ ذلك يرجع إلى الاتّحاد بين الشرط والجزاء ، فيكون نظير قول أبي النجم العِجليّ الرّاجز :

❊ أنا أبو النجم وشعري شعري ❊

حيث جعل فيه الخبر عين المبتدأ بلا مزيد مـن اللـفظ ، وأراد : وشـعري شعري المشهورة بلاغته والمستفيضة فصاحته ، فأخبر عن هذه الصفات بالسكوت عنها ، وكذلك الأمر في الآية الشريفة، فأخبر عزّوجلّ عمّا يستلزم من ترك التبليغ بالسكوت ، لفظاعة عدم تبليغ الرسالة .

قلت : إنّ ما ورد في الآية الشريفة يختلف عن شعر أبي النـجم؛ لأنّ هـذا الأُسلوب البلاغيّ إنّما يستعمل في موارد خاصّة ، منها العامّ والخاصّ ، والمطلق والمقيّد ، أو لدفع توهّم حاصل في البين ـ كما في الشاهد ـ فإنّه يريد بذلك دفع ما يمكن أن يتوهّم في اختلاف شعره، أو وهنٍ في قريحة الشاعر ونحو ذلك ، فهو يدفع ذلك بأنّـه شعري لا اختلاف فيه ، فشعري اليوم نـفس الذي كـنت أقـوله بالأمس .

وأمّا الآية الكريمة ، فلا يمكن أن يجري فيها هذا الأُسلوب والعناية ، فإنّ الرسالة التي هي مجموع الدين والمعارف الإلهيّة غير مختلف فيها، ولا يمكن أن تقبل التغيير ، فلا يصحّ أن يقال : إن لم تبلّغ هذه الرسالة فما بلّغت الرسالة ، فيلزم اتّحاد الشرط والجزاء من غير مسوّغ بلاغيّ ، إلّا أن يقال بنزول الآية الشريفة في آخر البعثة ، وهم لا يعترفون به كما عرفت آنفاً ، مع أن القول بأنّ المراد بالرسالة مجموع الدين أو أصله يلازم القول بنزول الآية في بدء البعثة ، إذ لا وجه لدرجها

في ذلك الأُسلوب البلاغيّ إلّا القول بذلك، كما أنّ القول به يستدعي الحذف والتأويل، وكلّ ذلك خلاف الظاهر والأصل.

ولعلّه لأجل ما ذكرناه عدل بعض المفسّرين عن ذلك إلى تأويلات سخيفة، لأجل الخروج عن اشتمال اتّحاد الجزاء والشرط الذي يستلزم اللّغوية، فقال: إنّ معنى الآية هو: يا أيّها الرسول أوصل إلى الخلق جميع ما أُنزل، كائناً ما كان من ربّك الذي هو مالك أمرك، وإن لم تفعل ما أُمرت به من تبليغ الجميع، فما أدّيت شيئاً من رسالته؛ لأنّ بعضها ليس أولى بالأداء من بعض، فإذا لم تؤدِ بعضها فكأنّك أغفلت عن أدائها جميعاً، فإنّ هذا النداء إن كان في آخر البعثة ـ وهو الذي لا يلتزم به ـ فالمعنى صحيح، لأنّه أدّى أغلب الرسالة، ولم يُبْقِ إلّا أمراً واحداً، وهو الذي تضمّنته الآية الشريفة، وهو الذي يريده الشيعة الإماميّة، وإن كان نزوله في بدء البعثة رجع الإشكال المتقدّم ولا يرتفع بما ذكره، إذ هو عين المدّعى.

وقيل: إنّ المراد من الأمر بتبليغ ما أنزل الله إليه ـ وهو صلى الله عليه وآله قد بلّغ ما أُنزل إليه ـ وهو أمرٌ بالديمومة.

وفيه: إن كان المراد بالديمومة هي ديمومة الرسالة بعد ارتحال النبيّ صلى الله عليه وآله، فيكون المراد بما أنزل الله إليه هو التشريع الخاصّ المتضمّن لهذه الجهة، وهي الولاية والخلافة، وهذا هو الذي تقوله الإماميّة، وإن كان المراد بالديمومة غير ذلك، فهو يرجع إلى ما ذكره القوم، والجواب عنه نفس الجواب.

وقيل: إنّ المراد بتبليغ ما أنزله الله إليه هو علم الظاهر المتعلّق بمصالح العباد من الأحكام، وقَصَد بإنزاله إطلاعهم عليه، وأمّا ما خصّ به من الغيب ولم تتعلّق به مصالح أُمّته، فله بل عليه كتمانه.

وفيه: **أنّه أوّلاً**: تصرّفٌ في ظاهر اللّفظ بغير دليل.

وثانياً : إنّه لا ينافي أن تكون الولاية والخلافة من مصالح العباد، بل من أهمّها التي يجب عليه إبلاغها للناس وإطلاعهم عليها.

والحقّ أن يقال : إنّ الآية الشريفة تتضمّن تشريعاً خاصّاً، وأمراً مهمّاً أكّدت على تبليغه، وليس هو مجموع الدين أو أصله أو غير ذلك ممّا قيل، ولم يقم عليه الدليل، بل كانت على خلافه كما عرفت.

ثمّ إنّ هذا التشريع الخاصّ قد وقع الخلاف فيه، فقد ذكر بعض المفسّرين أنّه بعض الدين، وحينئذٍ إن كان ـ أي بعضاً منه ـ من دون تعيين، فالمعنى: بلّغ الحكم الذي أُنزل إليك من ربّك **﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾**، ولابدّ أن يكون المراد بالرسالة مجموع ما حمله رسول الله من الدين، وإلّا فيعود المحذور السابق وهو لزوم اللّغو في الكلام، إذ لو كان المراد من «رسالته» الرسالة الخاصّة، كان المعنى: بلّغ هذا الحكم وإن لم تبلّغه فما بلّغته، وهو لغو ظاهر.

فلابدّ أن يكون المراد هو المجموع، أي بلّغ هذا الحكم، وإن لم تبلّغه فما بلّغت رسالته أو مجموعها، فيدخل الكلام في الأُسلوب البلاغيّ الصحيح، نظير قول أبي النجم: «وشعري شعري». والسرّ في ذلك أنّ هذا البعض الذي أمر بتبليغه إمّا لأهمّيته، أو لأجل أنّ المعارف والأحكام الدينيّة يرتبط بعضها مع بعض، بحيث لو أُخلّ بأمر واحد أُخلّ بجميعها؛ لكمال الارتباط بينها، ولا سيما في التبليغ.

وهذا الوجه صحيح في حدّ ذاته ولا بأس به، لكنّه لا يلائم ذيل الآية الشريفة: **﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾**، فإنّه يكشف عن أنّ قوماً همّوا بمخالفة هذا الحكم الإلهيّ، أو المترتّب منهم ذلك، وسيجد الرسول الكريم منهم إنكاراً وشدّة في المخالفة، ويتّخذون ما أمكنهم من التدابير لإبطال هذه الدعوة، وقد وعد عزّوجلّ رسوله الكريم أنّه يعصمه منهم، ويبطل

مكرهم، وهذا المعنى لا يستقيم مع أي حكمٍ نازل، فإنّ الأحكام الإلهيّة وإن كانت مرتبطة بعضها ببعض، إلّا أنـّها ليست في درجة واحدة من الأهمّية، وهذا ممّا لا ريب فيه عند أحد، فهل يكون الجهاد مع أعداء الله بمنزلة النظر إلى الأجنبيّة مثلاً؟ ولا يصحّ فرض هذه المخالفة من النبيّ ﷺ والوعد بالعصمة من الله مع كلّ حكم، مع أنـّه ليس كلّ حكمٍ موجباً لإثارة الخلاف والشبهة لدى الناس، فلابدّ أن يكون هذا الحكم من الأهمّية بمكان بحيث لو أهمل أمره كان ذلك في الحقيقة إهمالاً لأمر سائر الأحكام، وهو بمنزلة الروح للجسد كما ستعرف، فيستكشف من الآية أنّ بهذا الحكيم يتمّ أمر الدين، وتكمل النعمة على الناس، وتستقرّ الشريعة وتدوم به، ولولاه لانهدم بناء الدين وانقضت أركانه وتلاشت أجزاؤه، وقد كان النبيّ الكريم يتفرّس من القوم المخالفة، ويخافهم من دعوته، فيؤخّر التبليغ إلى الوقت الصالح، حتّى أمره الله بالتبليغ العاجل بعد بيان أهمّية هذا الحكم، ووعده العصمة والأمن من مكر المخالفين وكيد المعاندين.

ويمكن أن نقول: إنّ إبلاغ الرسالة له جهات كثيرة:

الأُولى: إبلاغ الرسالة في أصل التوحيد فقط.

الثانية: إبلاغها في الأحكام الفرعيّة.

الثالثة: إبلاغها في خصوص جهة بقاء الدين وإبقائه، وتدبير الخليفة والجهات الراجعة إليه.

والمراد بعد إبلاغ الرسالة في الآية الكريمة هي الجهة الأخيرة، وحيث إنّ هذه الجهة من أهمّ الجهات يصحّ أن يقال: إنّ بعدم إبلاغها كأنّه لم تبلّغ الرسالة رأساً، ولاريب ولا إشكال في أنّ أمر الولاية العامّة والخلافة على الأُمّة من أهمّ ركائز الدين ولا غنى له عنه، وكيف يمكن أن يتصوّر أنّ الدين الذي قرّره الله عزّوجلّ لعامّة البشر، وجعله خاتم الأديان الإلهيّة، له من البقاء والدوام إلى يوم

القيامة، وفيه من المعارف والأحكام ما يستوعب جميع جوانب الحياة الدنيويّة والأُخرويّة، ويشمل كلّ حركات الإنسان وشؤونه، أن لا يكون فيه ما يضمن هذه الجوانب، ويحفظه من عاديات الدهر وكيد المعاندين وشكوك المنافقين، أفيكون المجتمع الإسلاميّ خارقاً عن سائر المجتمعات وعلى خلاف القوانين العامّة، فلا يحتاج إلى والٍ يتولّى أمره ويدير شؤونه؟!! أيختلف الأمر بين حياة الرسول الكريم حينما كان يغيب عن المدينة برهة من الزمن لغزوة أو غيرها فيجعل خليفة، وبعد وفاته يترك دينه سدى، وقد روى الفريقان أنّ النبيّ ﷺ استخلف عليّاً عليه السلام على المدينة عند مسيره إلى تبوك، فقال:

«يا رسول الله أتخلّفني على النساء والصبيان؟ فقال ﷺ: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي».

أكان يختلف دين محمّد ﷺ عن سائر الأديان الإلهيّة، حيث إنّ أنبياءها كانوا يجعلون الأوصياء والخلفاء؟! أليس كان الرسول ينصّب الولاة والحكّام على بلاد المسلمين، ويؤمّر رجالاً على السرايا والجيوش التي يبعثها إلى الأطراف؟!

أليس الاحتياج إلى الخليفة والولي الذي يدير شؤون الأُمّة ويحفظ الدين بعد مماته، أشدّ من زمن حياته والضرورة أكبر؟

فلا ينبغي الشكّ في أنّ الآية تنظر إلى أمر الوصاية والولاية الكبرى والخلافة العظمى، ولما كان هذا الحكم له مساس خاصّ بالرسول الكريم؛ لأنّ الذي ينصّبه فيه من الصفات والكمالات والشؤون ما يكون امتداداً لشخصه الكريم في قيادة الأُمّة وحفظ الشريعة، وعلى كاهله تقع جهة بقاء الدين وديمومته وتفسيره وبيانه وتطبيقه، كما أنّ الأُمّة تنتفع بوجوده، إذ له دخل في حفظ نظام العالم وتنظيمه، كلّ ذلك ممّا يوجب أهمّية هذا الأمر الإلهيّ الذي نزل على الرسول الكريم ﷺ، فلا ريب أنّه أمر عظيم وخطره كبير، لا يدرك حقيقته كلّ

أحد، لأنّه ولاية إلهيّة.

فيكون خوف النبيّ ﷺ من إظهاره في محلّه، حتّى تستعدّ النفوس ويكتمل الإيمان في القلوب، إلّا أنّ الله عزّوجلّ أمره بالتبليغ وتعجيل الأمر، ووعده بالعصمة من الناس والأمن من كيدهم.

ولعمري إنّه ما من أحد من المسلمين، بل من عامّة البشر يمكنه أن ينكر الوصاية، فإنّها أمر تكوينيّ فطريّ لا يختصّ هذا الدين بها، حتّى يكون بِدْعاً عن سائر المجتمعات والأديان الإلهيّة، إلّا أنّ القوم الذين ينكرونها لا يخلو حالهم من أحد أمرين على سبيل منع الخلو:

إمّا أنّهم لم يدركوا حقيقة الخلافة العظمى والولاية الكبرى، وأنّها تشبه النبوّة إلّا في جهات معيّنة، فوقعوا في حيرة واضطراب، وادّعاها كلّ مَن ليست له الأهليّة، فوقع الناس في تخبّط، وانصدموا مع الواقع العمليّ لمَن ادّعاها، فظهرت الشبهات والتأويلات والخلافات التي حذّر الرسول الكريم ﷺ منها أشدّ تحذير، وهذا الاحتمال ساقط لأنّ الرسول مهّد لأمر الولاية، وفي القرآن الكريم ما يدلّ على ذلك، كما عرفت في الآيات السابقة.

أو أنّهم يعلمون بها وشأنها العظيم إلّا أنّ الحسد والكبرياء الكامن في النفوس منعا من الإيمان بها، وجحدوا حقّها الكبير، فحدث ما حدث ممّا ذكر في التاريخ، وحدث الخلاف والانشقاق في الصفوف، وهو الذي كان الرسول يخافه ويتفرّسه من القوم فأُمر بالتبليغ، وامتحِنَ المسلمون به، ووقعوا في أشدّ فتنة أراد الله القهّار أن يختبرهم بها، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله.

هذا كلّه مع قطع النظر عن السنّة والنصُوص الواردة في شأن هذه الآية الكريمة التي تدلّ على أنّها نزلت في أمر عليّ عليه السلام، وسيأتي في البحث الروائي إن شاء الله تعالى.

ثمّ إنّه لا ينقضي العجب من بعض المفسّرين أنّه يقول: إنّ جميع ما عند النبيّ ﷺ من الأسرار الإلهيّة، وغيرها من الأحكام الشرعيّة، قد اشتمل عليه القرآن المنزل، وتمسّك بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وبالحديث الذي رواه عن ابن مسعود عن النبيّ ﷺ وبكلمات مشايخه من الصوفيّة، وغير ذلك من الأمثلة، وأطال الكلام في ذلك، لكنّه إذا أتى إلى أمر الولاية والخلافة ينكرها، ولم يعد يجعلها من الأحكام الإلهيّة التي أنزلها الله في القرآن الكريم، الذي هو تبيان كلّ شيء، ويشدّد النكير على مَن يجعل الآية في الولاية، ويتّهم الروايات الواردة في ذلك بالضعف والشذوذ، ويجعل الشاذّ الموهون صحيحاً، وليس ذلك إلّا مكابرة واستكباراً على الحقّ، أعاذنا الله من الزيغ.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾.

تعظيم لما أنزله الله تعالى، والكلام سبق في صورة التهديد، لبيان أهمّية الحكم، فإنّ له من المكانة الكبرى ما لو لم يبلّغه فكأنّه لم يبلغ من الرسالة شيئاً ـ كما عرفت آنفاً ـ فلابد من إيصاله إلى الناس، وإلّا فلم يراع حقّ شيء من أجزاء الدين، فالجملةُ الشرطيةُ سيقت لبيان أهمّية الشرط وجوداً وعدماً، لترتّب الجزاء عليه كذلك.

وتختلف الشرطيّة في المقام عن سائر المقامات، فإنّ الشرط فيها إنّما يستعمل في مورد احتمال الوقوع والجهل، بتحقّق الجزاء للجهل بتحقّق الشرط، وأمّا المقام فإنّه لا ريب أنّ الاحتمال في حقّ الرسول الكريم في أن يبلّغ أو لا يبلّغ غير موجود، .وحاشا لساحته المقدّسة أن يحتمل فيه ذلك، وهو القائل فيه: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾[1]، وقد جمع من الكمالات حتّى بلغ

١. سورة طه: الآية ١١٤.

مرتبة جمع الجمع، وقال فيه عزّوجلّ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1]، فهو العالم بالحكم وبأنّه عليه تبليغ الأحكام، إلّا أنّ الخوف من الناس بعدما كان مأذوناً في التأخير إلى حين المصلحة كان المانع، حتّى أتاه الأمر بالتعجيل لبيان أهمّية الحكم المنزل، ولتشديد الأمر فيه كما عرفت، ولا يفرق حينئذٍ بين قراءة «رسالته» بالإفراد، أو «رسالته» بالجمع، فإنّ المعنى على كلا القراءتين واحد.

ولم يكتم رسول الله ﷺ شيئاً، وإنّما كان تأخير التبليغ لمصلحةٍ هو يراها بعد أن أذن الله عزّوجلّ له في ذلك ـ كما عرفت ـ ويشبه هذا النوع من التأخير ما ورد في قصة زيد بن حارثة وزوجته زينب بنت جَحْش. قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾[2]، فكان في التأخير والتعجيل حِكَمٌ ومصالح، وممّا ذكرنا يظهر ضعف ما قيل في تفسير الآية الكريمة، فراجع.

قوله تعالى: ﴿يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾.

مادّة عصم تدلّ على المنع والإمساك ويلازمه الحفظ والوقاية، والاعتصام الاستمساك، والعصام (بالكسر) ما يعتصم به، أي يمتنع به ويشدّ، والمعصوم الممتنع الممسك نفسه عن جميع محارم الله، وفي الحديث عن عليّ بن الحسين عليه السلام: «الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلقة فتعرف. قيل: فما المعصوم؟ قال عليه السلام: المعتصم بحبل الله، وحبل الله هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيامة ـ الحديث».

فيكون المعصوم مَن حفظه الله من المعاصي والأدران المعنويّة، بما خصّهم به من صفاء الجوهر وما أولاهم من الفضائل، ومنحهم من النصرة والتثبيت الأقدام

---

١. سورة الأنعام: الآية ١٢٤.

٢. سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

وإنزال السكينة عليهم والتوفيق.

وفي الحديث عنه ﷺ: «أربع مَن كنّ فيه كان في نور الله الأعظم، وعدّ منها مَن كان عصمة أمره شهادة أن لا إله إلّا الله وأنّي رسول الله»، والمراد منها ما يعصم منه في المهالك يوم القيامة.

وقد وردت هذه المادّة في القرآن الكريم في أربعة عشر موضعاً، وتقدّم بعض الكلام في سورة النساء، فراجع.

والمراد بها في المقام هي منعه من وصول إيذاء الناس إليه، وحفظه من الشرور والمكارة التي تمنعه من إنجاح مهمّته العظمى، كما أنّ المراد من الناس عمومهم لا خصوص الكفّار، على ما ادّعاه بعضهم كما ستعرف.

ومن تعميم العصمة يستفاد شمولها لكلّ الشؤون قولاً وفعلاً، سواء ما يتعلّق بنفسه الشريفة، أو ما يتعلّق بالتبليغ والشريعة، ولا سيما الأمر الذي أمر تبليغه إلى الناس، فإنّ به يقام عمود الدين ويبقى ويدوم، وحفظه إنّما يكون بدفع ما يوجب تقويضه معالم الدين وإعلامه.

وأمّا كلمة (الناس) فإنّ المراد منها مَن وجد فيه معنى الإنسانية، مع قطع النظر عن الخصوصيّات التكوينيّة منها كالذكورة والأنوثة، أو الاكتسابيّة كالعلم والفضل والغنى وغير ذلك، كقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾[1].

ولا تنطبق على غير الجماعة إلّا مع القرينة الدالّة على إرادة الواحد منه، كما في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ**﴾[2]، والمراد به شخص واحد، أو تكون

---

١. سورة الحجرات: الآية ١٣.

٢. سورة آل عمران: الآية ١٧٣.

قرينة خاصّة تفيد معنى خاصّاً في الاستعمال، فقد تدلّ على أنّ المراد من الناس الفضلاء منهم والذين تحلّوا بثوب الإنسانيّة التي لها معنى التعقّل والإدراك، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾[1]، أي الذين استفادوا من الإنسانيّة التي وجدت فيهم فأدركوا الحقّ وميّزوه عن الباطل، وربّما تدلّ القرينة على أنّ المراد من الناس الأدنون منهم، الذين يحتاج في تمييزهم إلى الاعتبار شيء زائد من الفضائل الإنسانيّة التي توجب المزيد عن أصل النوع، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2].

والمراد منه في الآية الكريمة المعنى العامّ الذي يشمل كلّ مَن دخل في الإسلام، حتّى مَن لم يستقرّ في قلبه الإيمان، فيدخل فيه المؤمن والمنافق والذي في قلبه مرض، الذين اختلطوا في ظاهر الإسلام، فإنّ الخوف إذا كان فإنّما يكون من عامّتهم، فلا موجب لتخصيص النّاس بالكافرين أو المشركين فقط، ولا سيما أنّ الآية نزلت بعد الهجرة وظهور شوكة الإسلام، ووعد الله نبيّه والمؤمنين بإطفاء نيران حرب اليهود والنصارى، ودخولهم في السِّلم، فكان السواد الأعظم مسلمين، وكان فيهم مَن كان ممّن يخاف منه على دينه، وهذا ممّا لا يمكن أن ينكره أحد إلّا أن يكون مكابراً.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾.

تعليل لما سبق: أي أنّ الله لا يهدي القوم الذين يريدون إيذاءك، وقد كفروا بسبب معارضتهم لهذا الحكم وقصدهم إيذائك وهو يعصمك منهم ويحفظك من مكرهم وشرّهم.

---

١. سورة البقرة: الآية ١٣.

٢. سورة الروم: الآية ٣٠.

والكفر يطلق على معان بحسب التقسيم العقليّ ، فإنّ الكفر إمّا أن لا يعتقد بمبدأ أصلاً ، وهو الكافر المطلق ، ويطلق عليه الجاحد بالمعنى العامّ ، أو يعتقد به في الجملة ثمّ يجحده ، وهو كفر الجحود بالمعنى الخاصّ، أو يعتقد به ولا يجحده ولكن يكفر بنعمة وهو كفر النعم ، أوْ يعتقد به ولكن يترك ما أمر الله به، وهو كفر ترك الطاعة ، ويشمل هذا ترك كلّ واجب شرعيّ، أو إتيان كلّ ما نهى الله عنه ، أو يعتقد بذلك كلّه ولكن لا يبرأ من عدوه ولا يتولّى وليّه ، وهو كفر البراءة .

وهذه هي أقسام الكفر الجامع لجميع أنواع الكفر الوارد في القرآن الكريم ، وقد تقدّم البحث عنه في سورة البقرة ، فراجع .

والمراد به في المقام هو ترك ما أمر الله به عزّوجلّ ، وهو الذي أمر نبيّه ﷺ بتبليغه ،كما في قوله تعالى في آية الحج : ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾[1] .

وأمّا كفر الجحود بكلا معنيه ، فلا يناسب مورد الآية إلّا على القول بأن المراد من قوله : ﴿مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ هو مجموع رسالات الدين ومجموعه ، وقد عرفت ما فيه ، كما أنّ المراد من عدم هدايته عزّوجلّ هؤلاء القوم الكافرين، هو سلب الهداية منهم في كيدهم و مكرهم .

ولهذه الآية الكريمة نظائر متعدّدة في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[2] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾[3] ، والمراد من الجميع واحد، هو سلب الهداية منهم في كيدهم ومكرهم ، فيحفظ الرسول ودينه وأهله من كيدهم وشرّهم ، لا أن يكون المراد من سلب الهداية منهم هو عدم الهداية إلى الإيمان ، فإنّ ذلك يستلزم محاذير لا يقول بها أحد ، منها استلزامه

١ . سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

٢ . سورة البقرة : الآية ٢٥٨ .

٣ . سورة المنافقون : الآية ٦ .

الجبر، ومنها استلزامه عدم جدوى الدعوة والتبليغ، فإنّ الله لا يهدي مَن يُدعى إلى الإيمان، فإنّه لا يهديهم، ومنها معارضته لقوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾**[1]، فإنّ الله سبحانه وتعالى قد هدى ـ وما يزال ـ الكثيرين من الكفّار إلى الإيمان.

فالمراد من عدم هدايتهم هو ما ذكرناه، وهو إبطال نواياهم وردّ كيدهم، وعدم تخليتهم لينالوا ما يهمّون به من إبطال حكمة الحقّ، وإطفاء نور الحكم، وحفظ الرسول ودينه من إضلالهم، وهذا لا ينافي استيلاء الكفر برهةً من الزمن وتقدّمهم في مساعيهم أحياناً، فينالون ما يريدونه، ولكن لا يلبث أن يبطل ما بنوه وينقلب عليهم مكرهم، فإنّه **﴿لَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾**، وقد وعد عزّوجلّ رسوله الكريم والمؤمنين بالنصرة وظهور كلمة الحقّ، واستيلائه على الباطل، ومحو الكفر ورجوع الكفّار خائبين، ألا إنّ وعد الله قريب.

وممّا ذكرنا تعرف أنّ تعميم الآية الكريمة: **﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾** ليشمل كلّ موجبات الكدر والحزن والقتل والتشريد، وغير ذلك ممّا دلّت عليه الأدلّة الكثيرة من القرآن الكريم والمأثور من الحديث والتاريخ القطعيّ، فقد نال ﷺ من أُمّته ما لم ينل نبيّ قبله، حتّى ورد في المأثور عنه: «ما أُوذي نبيّ مثل ما أُوذيت».

فالآيةُ الكريمةُ بصدرها وذيلها تدلّ على أنّ الامر الذي شرّع لتبليغه الناس، هو أمر مهمّ وذو بال بالنسبة إلى الدين، بل هو قوامه، والخوف الذي حصل عند الرسول ﷺ من إنكار القوم له إنّما كان في محلّه، فمنهم مَن لم يستقر الإيمان في قلبه، ومنهم مَن دخل في الإسلام كرهاً أو طمعاً، ومنهم المنافقون الذين حذّر

---

١. سورة البقرة: الآية ٢١٣.

القرآن الكريم والرسول العظيم منهم أشدّ تحذير، فهم كانوا يتربّصون الدوائر لهذا الدين ولا يروق لهم بقاؤه واستمراره ووجوده خليفة يحفظه من كيدهم، ومنهم الكفّار الذين دخلوا في السلم لمصلحة، ومنهم المؤمنون حقّاً الذين يهتمّون بأمر الدين، ويقيمون حدود معالمه، فإذا كان الحكم متعلّقاً بأمر الدين وبقائه، وإذا كان المبلّغون إليهم كذلك من الاختلاف في الإيمان، فلِم لا يحدث الخوف في قلب الرسول من هذا التبليغ الأكيد؟ وهو ﷺ قد خشي من الناس في قضية (زيد)، ولم تكن بهذه المثابة من الأهمّية، فلابدّ أن يكون في هذا الأمر الإلهيّ أشدّ خوفاً ودهشةً، وهو يلاحظ مسيرة القوم وهو يعلم أنّ منهم مَن ينكره ويجحده ويكفر بإنكاره، وقد وعده الله عزّوجلّ بالعصمة منهم، والأمن من كيدهم وشرّهم وعدم الاعتناء بكفرهم، فإنّهم وإن استدلوا وتقدّموا في الحال لكنّهم سيخسرون في المآل، ويأتي في البحث الروائيّ ما يدلّ على ذلك إن شاء الله تعالى.

وممّا ذكرنا تعرف وجوه الخدشة في ما ذكره المفسّرون من الجمهور في تفسير الآية الكريمة، فراجع.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآية الشريفة على أُمور:

الأوّل: يدلّ على قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ**﴾ على عظيم فضل الرسالة وشرفها الكبير، إذ خاطب الله عزّوجلّ بها أعزّ خلقه وأحبّهم إليه، وذكرها بالخصوص مع تعدّد الأوصاف الكماليّة لنبيّنا الأعظم ﷺ، لتذكيره بتبليغ ما أوحي إليه، فكان فيه براعة الاستهلال بأحسن أُسلوب وأعذبه، ولاشتماله على الحنان والمحبّة من لدن الحكيم الخبير لرسوله الكريم، فلا يبالي بما سيحدث من القوم، فإنّ الكامل لا يتأثّر بفعل الناقص.

الثاني: يدلّ قوله تعالى: ﴿**بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ**﴾ على تأكيد التبليغ بأبلغ الوجوه، منها بالابتداء بصفة الرسالة التي تدلّ على أنّها بمنزلة الوساطة بين المرسل والمرسل إليه، ومنها الأمر بالتبليغ وبأن ﴿**مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ**﴾ إنّما هي أمانةٌ لابدّ من إيصالها إلى الخلق، ومنها قوله: ﴿**مِنْ رَبِّكَ**﴾ الدالّ على أنّه الربّ الذي تعهدّك وربّاك لهذه المهمّة، فجمعت الآية الشريفة وجوهاً من الدلالة على وجوب إيصال ما أُنزل إليه، فيالها من أهمّية عظيمة لم تكن في سائر الموارد!!

وقد عرفت في التفسير أنّ ما أُنزل إليه إمّا أو خاصّ، وعلى الأخير إمّا لا على التعيين أو يكون معيّناً، ولا سبيل إلى الأوّلين لما فيهما من البعد والوهن، ويتعيّن الأخير الذي تدلّ عليه الشواهد الكثيرة، كما عرفت وسيأتي.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: ﴿**مِنْ رَبِّكَ**﴾ على أنّ الله تعالى يرعى نبيّه ويكلؤه، وفيه من الوعد منه عزّوجلّ لنبيّه الكريم بالحفظ والرعاية، أي بلّغه غير مراقب في

ذلك أحداً ، ولا خائفاً من مكروه أبداً ، وهذا وعد آخر في كلامه، واحدٌ لأهمّية المنزل من ربّه .

الرابع : يدلّ قوله تعالى : **﴿مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾** على أنّ الرسول الكريم كان يعلم بخصوصيات التبليغ والمنزل والمنزل إليهم ونواياهم وما تضمره قلوبهم ، ولهول تلك خشي ﷺ من إظهار أُنزل إليه، إمّا شفقة منه ﷺ عليهم لئلّا يدخلوا في القوم الكافرين، وهو الرحيم الرؤوف بأُمّته ، أو لأجل رعاية المصلحة في التأخير ، مع العلم بأنّ الله عزّوجلّ لم ينزّل عليهم هذا الحكم دفعة، بل جعل له مقدّمات، وهيّأ له أُموراً كما عرفت في الآيات السابقة ، وأرشدهم إلى الشخص المطلوب، والصفات التي لابدّ أن تتوفّر ، فأنزل آية الارتداد، وبيّن فيها صفات القوم الذين يحبّهم الله ويحبّونه ، ثمّ أنزل آية الولاية إلى عين الولي فيها ، وفي هذه الآية الشريفة عيّنه في فرد خارجي فيه جمع الصفات المعلومة دفعاً لكلّ شبهة ، وأدرجها في ضمن آيات تدعو الكافرين إلى الإيمان، ونبذ ما هم عليه من الصفات الذميمة ، لكونهم الأصل في معرفة الوليّ والوصي ، وأنّ المشركين من العرب قد أخذوا منهم كثيراً ما يتعلّق بالرسالة والولاية ، فذكّرهم بها وأرشدهم إلى العهود التي أخذها أنبياؤهم منهم في الاعتراف بها ، فكانت أحبارهم ورهبانهم على علم بها وبالوليّ الذي يعيّنه الله تعالى ، فكانت مجموع الآيات الشريفة على نهج واحد، وذات سياق مطرد في هذا الأمر المهمّ العظيم الذي لا حكم أهمّ منه ، وإن كانت الأحكام الإلهيّة لها الأهمّية إلّا أنّها تختلف فيها ، كما عرفت في التفسير ، فراجع .

الخامس : يرشد قوله تعالى : **﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾** إلى أنّ الحكم الذي أنزله الله على رسوله الكريم ﷺ ، إنّما يتعلّق بفعل معيّن يرتبط بشخص واحد ، وإلّا لو كان قولاً خاصّاً لبيان أمرٍ أو نهي أو إرشاد إلى معنى خاصّ، لم

يصحّ أن يقال: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾، بل كان الأجدر أن يقال: فإن لم تقل أو لم تبلّغ وأمثال ذلك، فمن التعبير: «وإن لم تفعل»، يستفاد أنّ هناك فعلاً خاصّاً، لابدّ أن يصدر منه ﷺ مرتبطاً بشخص معيّن أو شيء معلوم له شأن في جميع الرسالة، إمّا لأجل ارتباط وجودها، أو لأجل معرفته بما حوته الشريعة والرسالة من العلوم والأسرار أو غير ذلك من المصالح والأغراض، فالآية الشريفة فيها من الدقّة في التعبير بحيث لو أمعن النظر فيها لتنبّه الخبير إليها، إلّا أنّ القوم جعلوها مثل سائر كلام الناس، وأوّلوها بتأويلات أخرجوها عن كلام الله العليم الخبير، الذي لم يكن فيه قول أو حرف إلّا مع المصلحة والحكمة، وقد ذكرنا ما يتعلّق بذلك في أحد مباحثنا السابقة، فراجع.

السادس: يستفاد من قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ أنّ مَن أخلص عمله لله ولم يبتغ إلّا رضاه، فإنّ الله يتكفّل مؤونة حفظه، وهو يرعاه ويرشده إلى مصالحه، فإنّ الله تبارك وتعالى لم يشترط على نبيّه الكريم في هذه الآية المباركة سوى تبليغ الوحي، ولكن وعده مقابل ذلك بالحفظ والرعاية والعصمة من الناس.

السابع: يرشد قوله تعالى: ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ أنّ الذين كان يخشاهم الرسول الأعظم ﷺ هم كثيرون لم يختصّ بطائفة معيّنة، كما عرفت في التفسير أيضاً، فراجع.

الثامن: لعلّ في استعمال كلمة «يعصمك» هيئةً ومادّةً الإشارة إلى استمرار الرعاية والحفظ والعصمة أوّلاً، وعظم المخالفة وشدّة الإنكار ممّن ينكر هذا الحكم الإلهيّ ثانياً، فإنّ العصمة إنّما تستعمل في مورد الشدّة والأمر المهول، كما يظهر من التتبع في موارد استعمالاته في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءاً﴾[1]، وقوله تعالى حكاية عن ابن نوح:

---

١. سورة الأحزاب: الآية ١٧.

﴿قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنْ الْمَاءِ﴾[1]، وغير ذلك من الآيات المباركة.

التاسع: يرشد قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ إلى أنّ إنكار هذا الحكم يوجب الكفر، كما عرفت آنفاً من إطلاق سلب الهداية من القوم الكافرين، أنّهم لا يفلحون في مسعاهم، ولا يدركون مبتغاهم، حتّى ولو طال الزمن في إنكارهم، ووصلوا إلى شيء من مرادهم، ولكنّه سيخيّب امالهم، فإنّ ذلك وعد منه عزّوجلّ، والله لا يخلف الميعاد.

***

بحث روائي:

لقد أجمع أئمّة أهل البيت سلام الله عليهم أجمعين على أنّ الآية المباركة نزلت في حقّ عليّ عليه السلام يوم غدير خم، واتّفقت كلمة الشيعة الإماميّة على ذلك، وعليه أغلب الجمهور، وفي نفس اليوم الذي نزلت فيه الآية الشريفة نصّب الرسول صلى الله عليه وآله عليّاً للخلافة، وقال قولته المشهورة: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهمّ والِ مَن والاه وعاد من عاداه» وهو حديث متواتر منقول من طرق أهل السنّة بما يزيد على مائة طريق، فضلاً عن رواية الشيعة له متواتراً، فقد رواه جمع كثير من الصحابة، منهم: سلمان الفارسيّ، وأبو أيّوب الأنصاريّ، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وعمر بن الخطاب، وأبو ذر الغفاريّ، وعمّار بن ياسر، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عبّاس، وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدريّ، وعمران بن الحصين، وابن أبي أوفى، وأنس بن مالك، وسعدانة، وامرأة زيد بن أرقم.

وعليّ بن طالب الذي ناشد الناس بالرحبة، فقام جماعةٌ من الصحابة الذين

---

١. سورة هود: الآية ٤٣.

حضروا المجلس، فشهدوا أنّهم سمعوا رسول الله ﷺ يقوله يوم غدير خم.

وقد أُلّفت كتب عديدة في حديث الغدير، وبحثوا فيها عن جميع جوانبه سنداً ودلالة ونقلاً، ومَن أراد مزيد الإطلاع فليرجع إليها، ونحن ننقل جملة من تلك الروايات عن طريق أهل السنّة، ثمّ نذكر بعض المناقشات المهمّة التي ذكروها، ثمّ نذكر بعض الروايات التي وردت عن طريق الشيعة، فنقول مستعينين بالله:

روى السيوطيّ في «الدّر المنثور»، قال: أخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر عن أبي سعيد الخدريّ، قال: نزلت هذه الآية **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾** على رسول الله ﷺ يوم غدير خمّ في عليّ بن أبي طالب.

أقول: رواه في «الفصول المهمّة» للمالكيّ، وقال: رواه الإمام أبو الحسن الواحديّ في كتابه المسمّى بـ«أسباب النزول»، رفعه بسنده إلى أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه، كما رواه في «فتح القدير» عن ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر، عن أبي سعيد الخدريّ.

والمستفاد من الحديث أمران:

أحدهما: نزول الآية الكريمة في يوم الغدير.

والثاني: نزولها في حقّ عليّ بن أبي طالب.

وذكر النووي أنّ (غدير خم) بضمّ الخاء المعجّمة وتشديد الميم مع التنوين اسم لغيطة على ثلاثة أميال من الجحفة، عندها غدير مشهور يضاف إلى الغيطة.

وفي «الدّر المنثور» أيضاً: أخرج ابن مردويه عن ابن مسعود، قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾** أنّ عليّاً مولى المؤمنين **﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾**.

أقول: رواه في «فتح القدير» عن ابن مسعود، والمراد منه أنّه على سبيل التفسير والتأويل.

الحمويني في كتاب «فرائد السمطين» بإسناده عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليلة أُسري بي إلى السماء السابعة سمعت نداءً من تحت العرش: إنّ علياً آية الهدى وحبيب مَن يؤمن بي، بلّغ علياً عليه السلام، فلما نزل النبيّ ﷺ من السماء أُنسي ذلك، فأنزل الله عزّوجلّ: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**﴾.

أقول: يمكن أن يكون المراد من الإنساء هو التأخير لمصلحة، أو لأجل الخوف الذي حصل عنده ﷺ، كما عرفت.

وفي كتاب «نزول القرآن» للحافظ أبي نعيم رفعه إلى عليّ بن عامر، عن أبي الجحّاف، عن الأعمش، عن عطية، قال: نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ في عليّ بن أبي طالب: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ**﴾، وقد قال الله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً**﴾.

أقول: تقدّم في تفسير قوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...**﴾ نقل بعض الروايات التي تدلّ على أنّ نصّب علياً للخلافة، وكان بها إتمام الدين وإكمال النعمة.

وفي «تفسير الثعلبيّ» بإسناده عن الكلبيّ عن أبي صالح، عن ابن عبّاس قال: نزلت هذه الآية في علّي عليه السلام، حيث أمر سبحانه أن يخبر الناس بولايته، فتخوّف رسول الله ﷺ أن يقولوا: حابى ابن عمّه، وأن يطعنوا في ذلك عليه، فأوحى الله تعالى إليه هذه الآية، فقام بولايته يوم غدير خمّ وأخذ بيد عليّ فقال ﷺ: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ والِ مَنْ والاه وعادِ مَن عاداه».

أقول: رواه جمع غفير، وعن الذهبيّ: «إنّ مَن كنت مولاه فعليّ مولاه»

متواترٌ يقينٌ أنّ رسول الله ﷺ قاله، وأمّا: «اللهمّ وال مَن والاه» فزيادة قويّة الإسناد.

النسائيّ والإمام أحمد عن ابن عبّاس عن بريدة الأسلميّ، قال: «غزوت مع عليّ اليمن فرأيت منه جفوة، فلما قدمت على رسول الله ﷺ ذكرت عليّاً عليه السلام، فرأيت وجه رسول الله قد تغيّر، فقال: بريدة الأسلميّ ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال مَن كنت مولاه فعليّ مولاه».

أقول: ورد مضمونه في عدّة روايات، هي على فرض صحّة إسناده، يمكن أن يكون أحد الأسباب في إظهار النبيّ ﷺ فضل عليّ عليه السلام وعظيم منزلته، وأنّ القوم الذين شكوه إلى رسول الله ﷺ هم من الناس الذين كان النبيّ يخشاهم، وهذه الروايات تدلّ على أنّ عليّاً حاضراً يوم الغدير، وبذلك يبطل قول مَن قال بأنّ عليّاً لم يكن حاضراً يوم الغدير وكان باليمن.

وعن الذهبيّ في «الصحيح» عن زيد ابن أرقم، قال: لمّا رجع رسول الله ﷺ من حجّة الوداع ونزل غدير خمّ أمر بدوحات فقممن، ثمّ قال: كأنّي قد دعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا على الحوض، الله تعالى مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن، ثمّ أخذ بيد عليّ عليه السلام فقال: مَن كنت مولاه فهذا وليّه، اللهمّ وال مَن والاه وعاد مَن عاداه، فما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينه وسمعه بأُذنيه.

أقول: رواه جمع غفير من الصحابة، وفي بعض الروايات: «فلقيه عمر بن الخطّاب فقال: هنيئاً لك أصبحت وأمسيت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة»، إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة المتواترة.

وقد أشكل بعض المفسّرين تبعاً لجمع من المحدّثين والمتكلّمين من الجمهور على تلك الروايات بضعف السند أوّلاً، وأنّ الشيخين لم يرويا خبر

الغدير ثانياً، وبمعارضتها بروايات أُخرى وردت في شأن نزول الآية الكريمة ثالثاً، وعدم دلالتها على المقصود، وهو الخلافة والأولى بالتصرّف رابعاً، وسيأتي الكلام في الأخير في البحث الكلاميّ.

وأمّا الروايات المعارضة فقد نقلها السيوطيّ في «الدّر المنثور» واعتمد عليها جملة المفسّرين من الجمهور، منها ما نقله في «فتح القدير»، قال: أخرج ابن أبي حاتم عن جابر بن عبدالله، قال: «لمّا غزا رسول الله ﷺ بني أنماز نزل ذات الرفيع بأعلى نخل، فبينما جالس على رأس بئر قد دلى رجليه فقال: الوارث من بني أنمار: لأقتلن محمّداً، فقال له أصحابه، كيف تقتله؟ قال: أقول له: أعطني سيفك، فإذا أعطانيه قتلته به. فأتاه فقال: يا محمّد أعطني سيفك أشمّه، فأعطاه إيّاه، فرعدت يده حتّى سقط السيف من يده، فقال رسول الله ﷺ: حال الله بينك وبين ما تريد، فأنزل الله سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ** ـ الآية﴾».

أقول: قال في «فتح القدير»: أخرجه ابن حبّان في «صحيحه»، كما أخرجه ابن مردويه عن أبي هريرة ولكنّه لم يسمّ الرجل، وأخرج ابن جرير من حيث محمّد ابن كعبه القرظيّ نحوه، وقال: قصّة غورث بن الحارث ثابتة في الصحيح، وهي معروفة مشهورة.

وفي «الدّر المنثور»: عن ابن عبّاس: أنّ رسول الله ﷺ سئل: أي آية أُنزلت من السماء أشدّ عليك؟ فقال: كنت بمنى أيّام الموسم، فاجتمع مشركوا العرب وأفناء الناس في الموسم، فأنزل عليَّ جبرئيل فقال: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ** ـ الآية﴾، قال: فقمت عند العقبة فناديت: يا أيّها الناس مَن ينصرني على أن أُبلّغ رسالة ربّي وله الجنّة؟ أيّها الناس قولوا: لا إله إلّا الله وأنا رسول الله إليكم تفلحوا وتنجحوا ولكم الجنّة. قال: فما بقي رجل ولا أمراة ولا صبي إلّا يرموني بالتراب والحجارة ويبزقون في وجهي ويقولون: كذاب صابئ، فعرض عليَّ

عارض فقال: يا محمّد، إن كنت رسول الله فقد آن لك أن تدعو عليهم كما دعا نوح على قومه بالهلاك، فقال النبيّ ﷺ: اللهمّ اهدِ قومي فإنّهم لا يعلمون.

وفي «الدّر المنثور»: أخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن مجاهد، قال: لمّا نزلت: ﴿**بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ**﴾، قال: يا ربّ إنّما أنا واحد كيف أصنع؟ يجتمع عليَّ الناس؟ فنزلت: ﴿**وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾.

وفيها أيضاً عن الحسن: أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ الله بعثني برسالته فضقت بها ذرعاً، وعرفت أنّ الناس مكذبيّ فوعدني لأُبلّغن أو ليعذبني، فأنزل: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ**﴾».

وفي «تفسير المنار»: روى أهل التفسير المأثور والترمذي، وأبو الشيخ والحاكم، وأبو نعيم، والبيهقيّ، والطبرانيّ عن بضعة رجال من الصحابة، أنّ النبيّ ﷺ كان يحرس في مكّة قبل نزول هذه الآية، فلمّا نزلت ترك الحرس، وكان أبو طالب أوّل الناس اهتماماً بحراسته، وحرسه العبّاس أيضاً.

وفي «الدّر المنثور»: عن جابر عن ابن عبّاس أنّ النبيّ ﷺ كان يحرس، وكان يرسل معه عمّه أبو طالب كلّ يوم رجلاً من بني هاشم، حتّى نزلت: ﴿**وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾، فأخرج رأسه من القبّة، فقال: أيّها الناس انصرفوا، فقد عصمني الله.

أقول: هذه هي جملة الروايات التي أوردها القوم في كتبهم، واعتبروها معارضة لتلك الروايات التي نزلت في شأن نزول الآية الكريمة، ويمكن الجواب عن ذلك:

أوّلاً: إنّها لا تخلو عن التشويش، فبعضها يدلّ على أنّ الآية نزلت في المدينة، والبعض الآخر تدلّ على أنّها نزلت في ابتداء البعثة، وثالثة تدلّ على أنّها نزلت في أواسط إقامته بمكّة بعد أن بلّغ رسالته مدّة من الزمن.

وثانياً: إنّها لا تتوافق مع دلالة الآية الكريمة، كما عرفت.

وثالثاً: إنّ بعضها لا يناسب نسبته إلى ساحة النبيّ ﷺ، فإنّها تدلّ على أنّ النبيّ لم يعرف عمّا يجري عليه من أمر الرسالة، فقد بلّغ زماناً ثمّ اشتدّ عليه إيذاء الناس حتّى خاف على نفسه فترك التبليغ، فأُمر ثانياً به وهدّد من جانب الله عزّوجلّ، وهذا بعيد عن ساحة النبيّ الذي كان يعرف جميع الخصوصيّات ولم يرسله الله إلّا بعد أن اجتباه إليه.

ورابعاً: إنّها تدلّ على تعدّد نزول الآية الكريمة في مواطن مختلفة، وحينئذٍ فلا تعارض تلك الروايات التي هي أكثر عدداً وأصحّ سنداً.

وأمّا المناقشة السنديّة في أحاديث الغدير: فقد عرفت أنّها متواترة، وتقدّم أنّ الذهبيّ قال: إنّ «مَن كنت مولاه» متواتر يقين أنّ رسول الله ﷺ قاله، وأمّا «اللهمّ والِ مَن والاه» فزيادة قوية الإسناد، وأمّا صيام ثماني عشرة من ذي الحجّة فليس بصحيح، ولكنّه مردود بوروده في جملة من الروايات من أنّها لو كانت ضعيفة الإسناد يكفي ذلك في الاستحباب؛ لقاعدة التسامح في أدلّة السنن.

وأمّا عدم رواية الشيخين خبر الغدير مع أنّهما رويا غيره من الأخبار الضعاف التي لم توجد فيها شروطهما، كما هو المعروف عندهم وضبطها أئمّة الحديث، فيكون الترك لأمر خاصّ يسألان عنه يوم القيامة، مضافاً إلى أنّهما كم أهملا أخباراً صحيحة واستدركها أصحابهما، وقد كفانا مؤونة نقل الأخبار التي وردت في الغدير وذكر أسنادها وباقي خصوصيّاتها الكتب التي أُلّفت في هذا الموضوع، جزاهم الله خير الجزاء.

وأمّا الأخبار التي نقلها الإماميّة في شأن نزول الآية وقصة الغدير، فهي متواترة أيضاً، نحن نذكر بعضاً منها.

العيّاشي عن أبي صالح، عن ابن عبّاس وجابر بن عبدالله، قالا: «أمر الله

تعالى نبيّه محمّد ﷺ أن ينصّب عليّاً علماً في الناس ليخبرهم بولايته، فتخوّف رسول الله ﷺ أن يقولوا: حابى ابن عمّة، وأن يطعنوا في ذلك عليه، قال: فأوحى الله إليه هذه الآية: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾**، فقام رسول الله ﷺ بولايته يوم غدير خم».

وفي «البصائر»: عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر ﷺ في قوله: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾**، قال عليه السلام: «هي الولاية».

وفي «كشف الغمّة»: عن زيد بن عبدالله، قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾** ـ أنّ عليّاً مولى المؤمنين ـ **﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾**.

أقول: روى مثله غيره، والمراد من القراءة أي: هي مع التفسير والبيان، لا أن يكون جزءاً من القرآن وحذف، فإنّ التحريف غير ثابت عندنا.

وكيف كان: فالروايات في معنى الآية وأنّها نزلت يوم غدير خم في حقّ عليّ عليه السلام لا تحصى.

وفي «تفسير العيّاشي»: عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لمّا أنزل الله على نبيّه ﷺ: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾** قال: فأخذ رسول الله ﷺ بيد عليّ عليه السلام فقال: يا أيّها الناس، إنّه لم يكن نبيّ من الأنبياء ممّن كان من قبلي إلّا وقد عمر ثمّ دعاه فأجابه، وأوشك أن أُدعى فأُجيب، وأنا مسؤول وأنتم مسؤولون، فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنّك قد بلّغت ونصحت وأدّيت ما عليك، فجزاك الله أفضل ما جزى المرسلين، فقال: اللّهمّ اشهد، ثمّ قال: يا معشر المسلمين، ليبلغ الشاهد الغائب، أوصي مَن آمن بي وصدّقني بولاية

عليّ عليه السلام ، ألا إنّ ولاية عليّ ولايتي ، عهداً عهده الي ربّي وأمرني أن ابلغكموه ، ثمّ قال : هل سمعتم؟ ـ ثلاث مرّات ـ فقال قائل : قد سمعنا يا رسول الله».

أقول : روى جمع غفير من أصحابنا نزول الآية في أمر الولاية ، كالكلينيّ في «الكافي» ، والصدوق في «المعاني» ، والعيّاشي في «تفسيره» وغيرهم قدس سرهم .

العيّاشي : عن حنان بن سدير عن أبيه ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «لمّا نزل جبرئيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله في حجّة الوداع ، بإعلان أمر عليّ بن أبي طالب عليه السلام : ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ** ـ الآية﴾ قال : فمكث النبيّ صلى الله عليه وآله ثلاثاً حتّى أتى الجحفة فلم يأخذ بيده فرقاً من الناس ، فلمّا نزل الجحفة يوم الغدير في مكان يقال له : «مهيعه» ، فنادى : الصلاة جامعة ، فاجتمع الناس ، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله : مَن أولى بكم من أنفسكم؟ فجهروا فقالوا : الله ورسوله ، ثمّ قال لهم الثانيّة ، فقالوا : الله ورسوله ، ثمّ قال لهم الثالثة ، فقالوا : الله ورسوله ، فأخذ بيد عليّ عليه السلام فقال : مَن كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهمّ وال مَن والاه وعاد مَن عاداه ، وانصر مَن نصره ، واخذل مَن خذله ، فإنّه منّي وأنا منه ، وهو منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ من بعدي».

أقول : هذا جزء من خطبته المباركة التي خطبها في يوم الغدير ، وقد جمعت كثيراً من جوامع كلماته الشريفة ، ورواها أغلب المحدّثين من الخاصّة والعامّة ، ولعلّ الحكمة في وجه عدم الإتيان بالعصمة منه تعالى في مثل عرفات والمشعر الحرام ومنى من مجامع الناس، لأجل كثرة الاهتمام بأمر الخلافة ، لأنّه إذا كان الناس بصدد التفرّق وأمر النبيّ صلى الله عليه وآله بجمعهم ، فهو يكشف عن الاهتمام بالشيء ، بخلاف ما إذا كانوا مجتمعين بحسب طبعهم وتكليفهم الأولى ، فإنّه حينئذٍ يكون كسائر الأُمور التي ينادى بها في المجامع .

وبالجملة : أنّ الأمر بالاجتماع لشيء غير إظهار ذلك الشيء في المجمع ،

فيستفاد الاهتمام به في الأوّل ما لا يستفاد منه في الأخير، هذا **أوّلاً**.

وثانياً: لأجل بيان أنّ مسألة الاستخلاف ليست كسائر المسائل الشرعيّة التي شرّعها النبيّ ﷺ في حجّة الوداع في مقام ومجلس واحد، بل إنّ عظيم أثرها في الدين يقتضي بيانها مفرداً.

وثالثاً: أنّ العصمة التي جاء بها جبرئيل الظاهر منها هي العصمة الحدوثيّة، يعني العصمة حين إبداء أمر الخلافة، وأمّا البقاء فالآية ساكتة عنها، فلو أظهر ﷺ الخلافة في عرفات أو منى أو غيرهما من المجامع، مع كثرة الخلاف والمخالفين واجتماعهم لم يخش من التهاجم والمؤامرة، فأبدى أمر الخلافة في زمان ومكان لم يسعهم الاتّفاق على النفاق والشقاق، بل كانوا مجبورين على التفرّق للذهاب إلى أوطانهم.

وفي «تفسير الثعلبيّ» أنّ هذا القول من النبيّ ﷺ في موالاة عليّ شاع وطار في البلاد، فبلغ الحارث بن النعمان الفهريّ، فأتى النبيّ ﷺ على ناقته وكان بالأبطح فنزل وعقر ناقته، وقال للنبيّ ﷺ وهو في ملأ من أصحابه: يا محمّد أمرتنا من الله أن نشهد أن لا إله إلّا الله وأنّك رسول الله، فقبلنا منك ـ ثمّ ذكر سائر أركان الإسلام ـ ثمّ لم ترض بهذا حتّى مددت بضبعي ابن عمّك وفضّلته علينا، وقلت: مَن كنت مولاه فعليّ مولاه، فهذا منك أم من الله؟ فقال ﷺ: والله الذي لا إله إلّا هو، هو أمر الله، فولّى الحارث يريد راحلته وهو يقول: اللهّم إن كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم، فما وصل إلى راحلته حتّى رماه الله بحجر فسقط على هامته وخرج من دبره، وأنزل الله تعالى: **﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾** ـ الحديث.

أقول: روى بهذا المضمون في «المجمع» عن سفيان بن عيينه، عن جعفر بن محمّد عن آبائه، ورواه الكلينيّ في «الكافي»، ونقل روايته في «تفسير المنار»

معلّقاً عليها بأنّها موضوعة، وسورة المعارج مكّية، وما حكاه الله من قول بعض كفّار قريش: «اللهم إن كان هذا هو الحقّ من عندك» كان تذكيراً بقول قالوه قبل الهجرة، وهذا التذكير في سورة الأنفال، وقد نزلت بعد غزوة بدر قبل نزول المائدة ببضع سنين، وظاهر الرواية أنّ الحارث بن النعمان هذا كان مسلماً فارتدّ ولم يعرف من الصحابة؟ والأبطح بمكّة، والنبيّ ﷺ لم يرجع من غدير خم إلى مكّة، بل نزل فيه منصرفاً من حجّة الوداع إلى المدينة، انتهى.

وفي كلامه هذا مواقع للنظر قد كفانا مؤونة ذكرها بعض السادة من المفسّرين ﷺ، فراجع.

***

بحث كلاميّ:

عرفت دلالة الآية الكريمة على أنّ التبليغ المأمور به فيها، إنّما تعلّق بأمر خاصّ له شأن كبير في هذا الدين، بل له مساس في بقائه، ولو كنّا نحن وهذه الآية الكريمة كانت كافية في الدلالة على المقصود، ولوجب علينا التفحّص في ما أمره به ربّه، والأحاديث المتواترة لفظاً ومعنىً تعيّن ذلك، وتثبت أنّ المأمور به هي الولاية الكبرى والخلافة العظمى، وكان ما فعله الرسول الكريم ﷺ بمقتضى الأمر بالتبليغ هو نصب عليّ ﵇ وليّاً وخليفة يحفظ به هذا الدين القويم وينصر به أهله، وهذا المقدار كاف في الحجّة وإلزام الناس بمضمون الآية الشريفة، إلّا أنّ القوم أوّلوها بتأويلات باطلة، وجرّدوها عن المعنى المقصود، وتلاعبوا في دلالتها، ثمّ ناقشوا في الأخبار تارةً في سندها، وقد عرفت في البحث الروائيّ بطلان مناقشتهم وأنّها أخبار متواترة عند الفريقين، وأُخرى في دلالتها، ونحن نذكر المهمّ منها والجواب عنه.

الأُولى: أنّ الحديث الذي ورد فيه: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه» لا يدلّ

على ولاية السلطة التي هي الإمامة أو الخلافة، ولم يستعمل هذا اللفظ في القرآن بهذا المعنى، بل المراد بالولاية فيه ولاية النصرة والمودّة التي قال الله فيها في كلّ من المؤمنين والكافرين: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، ومعناه: مَن كنت ناصراً وموالياً له فعليّ ناصره ومواليه، أو مَن والاني ونصرني فليوال عليّاً وينصره، بل إنّ مفعل بمعنى افعل لم يذكره أحد من أئمّة العربية، وأنّ الاستعمال على خلافه؛ لجواز أن يقال: هو أولى من كذا دون مولى من كذا، ولم يقم الدليل على أنّ المراد بالأولى - على فرض التسليم - التصرّف والتدبير، بل يجوز أن يكون في المحبّة كما عرفت، فلا يدلّ الحديث على إمامته، وزاد بعضهم بأنّه لو كان المراد بالولاية أولوية التصرّف، يلزم اجتماع الولايتين في زمان واحد، إذ لم يقل الرسول ﷺ: «بعدي»، ولا يتصوّر الاجتماع بخلاف ما إذا كان المراد المحبّة.

وفيه أوّلاً: إنّ المولى في الحديث - بانضمام سائر القرائن الحالية والمقالية - يدلّ على أنّ المراد به الأولى بالتصرّف، إذ لا يصحّ قطع جزء من الحديث عن القرائن الحافّة به والحكم عليه، ولو أُمعن النظر في الأحاديث الكثيرة التي ورد فيها هذا المقطع: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه» صدراً وذيلاً وحالاً ومحلاً، لتبيّن أنّ المراد منه الأولى بالتصرّف، وإلّا لحكمنا على كثير منها بالبطلان والفساد، ويجلّ فعل النبيّ ﷺ عنهما وهو المعصوم من كلّ خطأ وزلّة، فمَن تلك القرائن قوله ﷺ: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم» فإنّه لا معنى لكون المراد فيه المحبّة كما هو الظاهر.

ومنها: قوله ﷺ: «اللهمّ وال مَن والاه وعاد مَن عاداه»، فإنّه ظاهر أيضاً في ذلك، وتأويلهما إلى ولاية المحبّة خلاف الظاهر من الفقرتين.

ومنها: ذكر هذه الفقرات في خطبة قد جمعت كثيراً من التشريعات الخاصّة التي تدلّ على ولاية التصرّف، ولا وجه لجرد تلك الفقرات عن البقيّة إلّا بدليل

وهو مفقود.

ومنها: ذكرها في جمع غفير في يوم هجير على رمضاء لم يكن عليها المسير من شدّة الحرّ، فإنّه أهمّ قرينة حالية على أنّ المراد ما ذكرناه، ولا وجه لأن يجمعهم الرسول ﷺ لبيان محبّة عليّ عليه السلام وقد أُمروا سابقاً بمودّة القربى ومحبّتهم، وغير ذلك من القرائن الكثيرة.

وثانياً: إنّ مَن يفسّر المولى بالأولى بالتصرّف، لم يرد أنّه اسم تفضيل حتّى يستشكل عليه بأنّه يقال: هو أولى من كذا ولا يقال: مولى من كذا، بل أراد التفسير بقرينة صدر الحديث: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، الدالّ على أنّ المراد الأولى بالتصرّف، وتفسيره بالمحبّة ـ كما فعله بعض المفسّرين ـ خلاف الظاهر، بل يمكن لنا القول بأنّ المولى يراد مالك الأمر، وهو المعنى الحقيقيّ المستعمل في سائر الموارد، ففي الحديث: «أيّما امرأة نكحت بغير إذن مولاها» وغير ذلك، فيدلّ على الولاية بغير احتياج إلى التصرّف، وكلّ ما يقال في توجيه دلالة الحديث على ولاية المحبّة خلاف المعنى الحقيقيّ، والاستشهاد ببعض الأُمور لإثبات ذلك إنّما يكون بعد إجمال الحديث، والمفروض عدمه وظهوره في الولاية التصرّفية.

وثالثاً: على فرض التنزّل، وقلنا بأنّه لم يعهد أن يكون المراد من المولى الأولى، فهذا أبو عبيدة الذي هو من أئمّة العربية وغيره من اللّغويين والمفسّرين فسّروا المولى بالأولى في قوله تعالى: ﴿**مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ**﴾ أي أولى بكم، وإلّا يرد عليه بأنّ أبا عبيدة إنّما هو في مقام بيان حاصل المعنى، يعني النار الموضع اللائق بكم، فليكن المقام من بيان حاصل المعنى لما ذكرناه من القرائن.

وأمّا ما قيل: بأنّ النبيّ ﷺ قال ذلك عندما شكا بعضهم من عليّ عليه السلام كما ورد في الحديث المتقدّم، فذكر ﷺ ذلك مبالغة في طلب موالاته وتلطّفاً في

الدعوة إليهما .

فإنّه باطل ، فإنّ المبالغة في طلب موالاته يقتضى نصبه علماً وهادياً وإماماً ، لا أن يرشد إلى محبّته فقط التي اقتضتها آيات وأحاديث أُخرى . والآية الكريمة المبحوث عنها والأحاديث الواردة في شأنها بمعزل عن ولاية المحبّة فقط ، فصرف اللفظ إليها من الزور الباطل .

الثاني :أنـّه لو سلّم دلالة الحديث على إمامة عليّ عليه السلام ، فلا نسلّم دلالته على كونها بعد النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فصل حتّى تنتفي إمامة غيره ممّن تقدّم .

وفيه : أنّ نصب الولاة والحكّام أمر عادي ، فما يقال فيها يقال في الحديث أيضاً ، فإنّ السلطة لا يقول : هذا ولي عهدي بلا فصل ، بل يجري الكلام على ظاهره ويؤخذ به على كونه بعده بلا فصل ، فإنّ ذلك هو المتبادر من اللفظ . يضاف إلى ذلك أن ذكر (بعدي) لا يرفع الإشكال ، فإنّ البعديّة من الأُمور النسبيّة ، فإنّه يمكن أن يقال : إنّه إمام بعد الثلاثة .

ثمّ إنّه كيف يسوغ لأحدٍ أن ينصّب حاكماً ووليّاً ويترك ذكر مَن يقوم بعده من غيره ، وهو غير جائز عندهم ، فكيف يجوز نسبته إلى ساحة النبيّ صلى الله عليه وآله وقد تقدّم في قوله تعالى : **﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾** بعض الكلام ، فراجع .

وهناك مناقشات أُخرى واهية ، بل هي محض مكابرة للحقّ ، ومَن أراد الإطلاع عليها فليراجع الكتب الكلاميّة .

***

بحث عرفاني:

الآية الكريمة تبيّن مدى اهتمام الرسول العظيم صلى الله عليه وآله بأمر الرسالة وتبليغ الأحكام وإيمان الناس بها ، فإنّه صلى الله عليه وآله جاهد في هذا الأمر أشدّ الجهاد، وتحمّل في

سبيل ذلك ما لم يتحمّله غيره من الأنبياء والأوصياء، ولكنّه مع ذلك كان يحبّ أن يرى الناس مؤمنين يدخلون في دين الله، ويغمّه أشدّ الغمّ إذا عرف منهم النكوص والخذلان، فهو لم يهتمّ ولا يبالي بما يجري عليه من المتاعب والأهوال، ولم يعهد من نبيّ من أنبياء الله (صلوات الله عليهم أجمعين) أن يتذمّر من المتاعب في سبيل إعلاء كلمة الله، بل كانوا يعتبرون تلك زيادة في الدرجات والتقرّب والزلفى لديه سبحانه وتعالى، وهذا شأن كلّ مؤمن يحبّ لقاء الله عزّوجلّ ويرغب في ثوابه، فهم في جهاد مرير مع الدُّنيا وفناء مستمرّ مع الله، فهو ﷺ لا يخاف أحداً، كيف وقد وصف سبحانه القوم البديل في الآيات السابقة بأنّه: «لا تأخذه في الله لومة لائم»؟ وأنّه عرف الصبر وما يترتّب عليه من عظيم الأمر، بل امتحن قبل الرسالة، فاتاه الله ما لم يؤت أحداً من العالمين، وأن فيه قال عزّوجلّ: ﴿**اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾[1]، وأنّه القائل: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ**﴾[2]، وأنّه العالم بما سيجري عليه وعلى المؤمنين به وما يبتلى به أهل بيته والخاصّ من أرومته، كلّ ذلك لم يوجب وهنه، بل ازداد في صلابته وشدّة تعلّقه بالله العزيز الحكيم، وجميع ذلك كان هيّناً عنده إلّا الدين والشريعة التي بعثه الله لإحيائها وتثبيتها في قلوب الناس، فإنّه كان يهتمّ بها اهتماماً بليغاً، ولا يحتاج الرسول ﷺ إلى حارس يحرسه، فإنّ الله قد حرسه قبل كلّ أحد، وقد نجا من مهالك عظام كان أدونها يودي بحياته الكريمة لولا عناية الله به ورعايته له، فهو ﷺ لم يفكّر لحظه في دفع تلك عن نفسه بعد أن حماه الله لطفاً به، ولكنّه بعد أن عرف من القرائن والإشارات أنّه لابدّ من الرحيل إلى الرفيق الأعلى، وأنّ العام

---

١. سورة الانعام: الآية ١٢٤.

٢. سورة الحجر: الآية ٩٤.

الذي فيه هو آخر الأعوام من حياته الكريمة، فحجّ البيت العتيق، وودّع ديار الحبيب، فكانت حجّة الوداع، وكادت نفسه تزهق من هول ما رأى من الأصحاب، وهم يتبادلون الأسرار ويكتمون الأخبار، فأوجس في نفسه خيفة على بقاء الدين بعد ارتحاله ومفارقة الحياة، وهو لم يتوان في مدّة الرسالة عن حكم إلهيّ، وقد شهد على ذلك الحقّ بأنّه الحقّ في تبليغه، والأمين في نشر دينه، فما كان سبب خوفه، أهو مفارقته الحياة وقد أحبّ الأصحاب وأحبّوه؟!! أم الخوف من الأهوال، وهو السلام في كلّ الأحوال، وقد خُلقت الدُّنيا والآخرة لأجله، وأُرسل رحمة للعالمين؟!! أم أنّه قصّر في شيء يخاف عاقبته وهو الصادق الأمين، بل هو على خُلُق عظيم؟!! أم يخاف على نفسه من الفتك والغدر والخيانة، وهو الذي بذل مهجته في سبيل الله قبل سنين، وترك الأهل والمال والديار ورضي بالتشريد، وقد جندلوا أعزّ أقربائه وكرام عشيرته ولاقوا المحن والصعاب؟!! فماذا يكون السبب الذي ألمَّ به وخاف من التبليغ، والله اهتمّ به اهتماماً بليغاً، ولم يبق من حياته الكريمة سوى أيّام قليلة، وقد ذهبت جلّها، ولعلّ الآية الكريمة تنبئ عن ذلك لمَن أمعن النظر فيها وأعطاها حقّها، وليس هي إلّا حياة الدين، وبقاء الشريعة بعد غياب زعيمها الأكبر وراعيها الوفي الأمين وحارسها القوي، أيتركها سدى في ذمّة الله كما يدع الواحد منّا ما خوّله الله من حطام الدُّنيا، ولا يكون ذلك أبداً، والدين بعد لم يشتدّ عوده، والقوم لم يتركوا مساوئ الأخلاق لقرب عهدهم بالشرك، وفيهم مَن دخل في الدين طمعاً لا حبّاً، وغير ذلك ممّا هو معلوم وإن جعلوه من المكتوم. فلابدّ من وليّ هاد ينصر دين الله من كيد الأعداء، فأرشده الله إلى الإبلاغ، ويدع سائر الخصوصيّات على الله سبحانه، فصدع صلوات الله عليه بالأمر الذي أنزل ربّه عليه، واختار مَن اختاره الله، وجعله وليّاً على أُمّته، واستبشر القوم بذلك ظاهراً، ولكن عرف البواطن

وأغاضه ذلك، وأغضبته بعض الأفعال، فذهب عن أُمّته وهو حزين، وإن كان بشراه أنّه أتمّ النعمة على المؤمنين وأكمل الدين.

***

بحث علميّ:

الولاية بالمعنى الذي تعتقده الإماميّة من فروع الخلافة النبويّة، وأنّها منصب إلهيّ وسفارة ربانيّة، والإمامة والولاية من هذه الدوحة وامتداد لها، ولا بأس بالإشارة إلى معنى الخلافة، وكيفيّة جعلها، وبيان مَن ينبغي أن تُجعل له.

فنقول: قد أجمع الملّيون على أنّ النبوّة منصب إلهيّ يمنحه الله تعالى لمَن يشاء، ويمنعه عمّن يريد، وتدلّ عليه الأدلّة الأربعة، وهذا من الأُمور النظاميّة الاجتماعيّة في كلّ عصر وزمان، إذ السفير لابدّ أن يكون تحت نظر الملك حدوثاً وبقاءً، فالنبيّ ﷺ سفير الله تعالى إلى خلقه، فلابدّ أن يكون مربوطاً بعالم الغيب، وأن يكون له على ذلك الارتباط دلالة وعلامة وهي التي تسمّى بالمعجزة، فهي وسام وشارة إلهيّة يمنحها الله تعالى لسفرائه الخاصّين به بحسب مراتبهم، هذا إجمال ما لابدّ وأن يفصّل في غير المقام.

وأمّا الخلافة عن النبيّ ﷺ، فالشقوق المتصوّرة فيها خمسة:

الأوّل: أن يكون التقمّص بها فوضى بين البشر، بحيث كلّ مَن تغلّب على الأمر بأي نحو كان وعلى أية صفة فيه، فهو خليفة الله في أرضه، وله الوصاية عن النبيّ ﷺ والولاية على الأُمّة، فتكون خلافة النبيّ ﷺ فوضويّة بشتّى أنحائها وأسبابها المختلفة من الجلية والخفيّة، من أنحاء المكر والحيلة والشيطنة ونحو ذلك. وهذا القسم باطل بإجماع جميع الشرائع الإلهيّة، بل جميع العقلاء بالنسبة إلى الديانات السماويّة، ويحكم ببطلانه كلّ ذي فطرة سليمة.

الثاني: أن تكون باختيار الخلق فقط، بأن يجتمع جمع و يتّفقوا على شخص

وينصّبوه خليفة على المسلمين ، بلا إضافة إلى الله تعالى، ولا جعلٍ وتعيين منه عزّوجلّ ، نعم يكون مورد رضائه وقضائه وقدره وإرادته جلّ جلاله .

وهذا باطل من وجوه :

أوّلاً : خلافة النبي ﷺ إبقاء لشريعته بحدودها وقيودها ، وحفظ للوحى السماويّ النازل لتأسيس نظام بشريّ ديناً ودنياً وآخرة ، بل جميع النشآت التي تمرّ عليه ، ولاريب عند كلّ عاقل أنّ الاهتمام بالبقاء والإبقاء لابدّ وأن يكون أهمّ من أصل الحدوث، فيما هو مبني على الدوام إلى يوم القيامة ، خصوصاً في مثل هذا الأمر الذي له الزعامة الكبرى ، التي تسفك لأجلها الدماء، وتُستباح الأنفس والأعراض والأموال ، والعيان يغني عن البيان ، فكيف يعقل أن يدع الله عزّوجلّ هذا الأمر العظيم إلى الخلق، مع تشتّت أرائهم وأهوائهم وأغراضهم، لا سيما مع سبقهم بالجاهلية الجهلاء .

وثانياً : إنّ من المعلوم أنّ ربّنا العليم الحكيم الذي لم يدع شيئاً من الأحكام الجزئيّة إلّا وأوحاه إلى النبيّ ﷺ وألهمه ، حتّى أرش الخدش ، كما في الخطبة النبويّة ، ويعلم خطرات القلوب ، فقال تعالى : ﴿**إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ**﴾ ، ومع ذلك كيف يتوهّم أن يهمل هذا الأمر الذي هو من أهمّ أُمور الدين والشريعة .

وثالثاً : إنّ الإيكال إلى اختيار الخلق إلقاء للشقاق والنفاق والاختلاف بينهم حدوثاً وبقاءً ، كما هو معلوم لكلّ أحد في مثل هذا الموضوع ، والحكيم تعالى أجلّ من ذلك ، ويأتي بعد هذا ما يظهر منه بطلان هذا الوجه أيضاً .

الثالث : أن يكون بتعيين الله تعالى وتعيين الخلق ، بأن يكون كلّ واحد منهم جزء العلّة ، فلا يكفي تعيين الله فقط ولا تعيين الخلق كذلك ، فإذا اجتمعا بالنسبة إلى شخص يكون خليفة النبيّ ﷺ .

وهذا الوجه باطل أيضاً، إذ أي نقص في إرادة الله تعالى وتعيينه مع علمه الأزليّ بخصوصيات الأُمور وبداياتها وعواقبها حتّى تحتاج إلى تتميمها بـإرادة الخلق المنبعثة عن الأغراض النفسانيّة الجسمانيّة؟! وأي خصوصية في هذا الحكم العظيم المهمّ الشرعيّ أن يتخصّص بهذه الخصوصيّة دون سائر الأحكام الإلهيّة؟!

الرابع: أن يكون باختيار الخلق فقط من دون رضاء الله تعالى، وإن شـمله قضاؤه وعلمه الأزليّ، كما في المعاصي الصادرة عن الخلق، فإنّها ليست برضاء الله، وإن كانت بقضائه وعلمه وقدره بنحو الاقتضاء لا العلية، حتّى يـلزم الجـبر فيبطل العقاب.

ولا ريب في بطلان هذا الوجه أيضاً، لأنّ مقام خلافة أنبياء الله ـ خصوصاً النبوّة الختميّة ـ لابدّ وأن يكون برضاء الله تعالى، مضافاً إلى أنّ تعيين الأُمّة، نقص في النبوّة، وهي كاملة من جميع الجهات، قال تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** ـ الآية﴾، ولا معنى للإكمال إلّا العناية بتعيين الخليفة؛ لإنطواء جميع جهات الكمال والإكمال فيه إن كان من الله تعالى.

إن قيل: بأنّ أصحاب النبيّ ﷺ منزّهون عن كلّ مغمز وريب، وقد قال ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم». مع أنـّه قد تحقّق الإجماع على تعيين الخليفة، وأنـّه قال ﷺ: «لا تجتمع أُمّتي على الضلالة»، فيرجع التعيين إلى التعيين الإلهيّ المستند إلى الوحي، لا الخلقيّ المنبعث عن الأغراض النفسانيّة؛

إن قيل: بأنّ أصحاب النبيّ ﷺ على ما يستفاد من الكتاب والسـنّة عـلى أقسام:

فمنهم: مَن يكون صحابيّاً ظاهراً من دون المتابعة الاعتقاديّة والعمليّة.

ومنهم: مَن يكون صحابيّاً قولاً واعتقاداً بلا عمل منه.

ومنهم: مَن يكون تابعاً للنبيّ ﷺ بكلّ معنى الكلمة، اعتقاداً وقولاً وعملاً

بل وحتّى الخطرات القلبيّة، بحيث لم يكن مائز بينهما إلّا النبوّة. ومثل هذا الصحابي فوق مرتبة العدالة والوثاقة.

وعليه، فإن كان المراد بحديث: «أصحابي كالنجوم» القسم الأخير، فهو حقّ لا ريب فيه، وإن كان المراد به باقي الأقسام، ففيه نظر وكلام من جهات شتّى لا يسعها المقام، ولم تثبت أصالة العدالة في أصحاب النبيّ ﷺ من الصحابة، ولم يدلّ على هذا الأصل دليل من عقل أو نقل، كما أنّه لم يثبت الإجماع المزبور كما تعرّضوا له في الكتب الكلاميّة، بل أجمع محقّقوا علماء الفريقين على عدم تحقق هذا الإجماع.

الخامس: أن يكون بتعيين الله تعالى مباشرة بواسطة نبيّه ﷺ، كما في جميع الأحكام الإلهيّة الموحى بها إلى رسوله ﷺ من الواجبات والمحرّمات والآداب ونحوها.

وهذا هو المتعيّن، ولا ريب فيه من أحد بعد فرض كون الخلافة من الاحكام الإلهيّة، وقد عيّن الله تعالى الوصي بعد النبيّ ﷺ في نصوص كثيرة صادرة منه ﷺ، من الطرفين في عليّ عليه السلام، وكتب إخواننا الجمهور مشملة عليها، كحديث المنزلة، وحديث الولاية، وحديث الطير، والثقلين، إلى غير ذلك ممّا لا تحصى من كثرتها.

هذا ما يتعلّق بأصل ثبوت الخلافة إجمالاً، وتفصيله يطلب من غير المقام.

وأمّا طريق إثباتها فمنحصر بالتنصيص على ما مرّ، ولابدّ وأن يكون الخليفة جمع الفضائل والعلوم على ما هو المفصّل في الكتب العلميّة، وهو منحصر في عليّ عليه السلام؛ لاستجماعه لجميع الشروط المعتبرة في الخلافة بإجماع الصحابة، مع أنّهم قد ذكروا لغيره عليه السلام من الخلفاء مطاعن تكلّفوا في الجواب عنها ـ على ما هو المذكور عندهم ـ ولم يشر إلى عليّ عليه السلام بمغمز ولا نقيصة، فلا ريب في أنّه لابدّ أن

يكون أوّل الخلفاء وفي صدرهم؛ لأنّ ترجيح المرجوح على الراجح من القبائح العقليّة غير محتاج إثباته إلى دليل. مضافاً إلى ما أثبتوه في الكتب العمليّة من أصالة عدم الحجيّة والاعتبار إلّا مع وجود النصّ الصحيح عليها، وهو موجود بالنسبة إلى عليّ عليه السلام باتّفاق الأُمّة واختلافهم في غيره.

فما الذي أوجب تأخيره عليه السلام ـ عمّا جعل له النبيّ صلى الله عليه وآله ـ إلى المرتبة الأخيرة من الخلفاء، هل هو لأجل تقصير من النبيّ صلى الله عليه وآله في هذا الأمر العظيم؟!

أو لقصور في عليّ عليه السلام، أو لتقصير منه؟!

أو لتقصير من الصحابة فيه؟!!!

والأوّل: باطل لكثرة ما في كتب المسلمين بأجمعهم ممّا ورد عن النبي صلى الله عليه وآله في فضل عليّ عليه السلام، كحديث: «إنّه مع الحقّ والحقّ معه».

وحديث: «أنّه من النبيّ كهارون من موسى».

وحديث: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه».

إلى غير ذلك ممّا لا يحصى وقد ضبط وذكر في الكتب المعتبرة بأسانيد معتمدة.

والثاني: باطل أيضاً، إذ لم يتوهّم قصور منه عليه السلام إلّا ما قيل من أنّ في الصحابة مَن هو أكبر منه سنّاً، وأنّه لا علم له عليه السلام بالسياسة.

ولا وجه لكلّ منهما؛ لقول الله عزّ وجلّ في حقّ يحيى وعيسى عليهما السلام: **﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾**، ولتأمير النبيّ صلى الله عليه وآله أسامة على الجيش مع أنّ فيهم مَن هو أكبر منه سنّاً.

والسياسة إمّا أن تكون من أنحاء المكر والحيل، وإبطال الحقّ وإحقاق الباطل، وتلبيس الأمر على الناس، ويحلّ مقام خلافة أنبياء الله ـ لا سيما خاتم النبيين صلى الله عليه وآله ـ عن ذلك. وإمّا تدبيرات حسنة إلهيّة أوحاها الله تعالى إلى النبيّ صلى الله عليه وآله ليدبّر خلقه ديناً ودنياً وآخرة. وعليّ عليه السلام ربّى في حِجْر هذا القسم من السياسة منذ

كفلهُ النبيّ ﷺ وربّاه في حجره، ولو لا ذلك لم يقل ﷺ: «عليّ باب علمي ومبيّن لأُمّتي ما أرسلت به بعدي، حبّه إيمان، وبغضه نفاق، والنظر إليه رأفة». وقوله ﷺ: «عليّ منّي بمنزلة هارون من موسى»، وهل يعقل من النبيّ ﷺ أن يجعل مَن ليس له علم بتدبير الأُمّة في دينهم ودنياهم بمنزلة نفسه ومبيّناً لأُمّته؟!

والثالث: باطل كذلك، ويدلّ على بطلانه خطبه الشريفة في «نهج البلاغة»، ولقد طعن معاوية عليه في أنّه: «كان يحمل فاطمة عليها السلام على دابة ليلاً في مجالس الأنصار تسألهم النصرة، فكانوا يقولون: يابنت رسول الله ﷺ قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، ولو أنّ زوجك وابن عمّك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به، فيقول عليّ عليه السلام: أفكنتُ أدعُ رسول الله ﷺ في بيته ولم أدفنهُ وأخرج أُنازع الناس بسلطانه»، فيتعيّن القسم الرابع.

ثمّ إنّ الاعتقاد بتأخير عليّ عليه السلام عن مقامه أيحتمل فيه عقاب أُخرويّ، أم لا؟!

والثاني مخالف للنصوص الكثيرة الواردة عن النبيّ ﷺ في كتب المسلمين، فيتعين الأوّل، وهو واجبٌ دفعه بحكم العقل، فيجب ـ على جميع المسلمين ـ وعلى رأسهم علماؤهم ـ أن يتفكّروا ويتأمّلوا ويتفحّصوا ويجعلوا نفوسهم أمام الله تعالى في رفع الاختلاف بينهم بما يصحّ لهم الاعتذار أمام الله يوم القيامة، حيث لا ينفعهم الجحود ولا المغالطة ولا الجدال: **﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾**.

***

الآية ٦٨ ـ ٧١

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُهُمْ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ ﴿٧٠﴾ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٧١﴾﴾.

الآيات الشريفة وما بعدها تشترك مع ما قبلها في نظم واحد، وذوات مضامين واحدة، تشير إلى أحوال أهل الكتاب لا سيما اليهود منهم، بل إنّ هذه السورة تتعلّق بشأن أهل الكتاب، وتذكّرهم بأفعالهم وأقوالهم، وترشدهم إلى نبذ ما هم عليه من الصفات والأعمال، وتأمرهم بالرجوع إلى التوراة والإنجيل وإقامة الأحكام الواردة فيهما، والعمل بما جاءت الشرائع الإلهيّة وما أنزله الله.

وقد أمرهم عزّوجلّ بالابتعاد عن الصفات الذميمة ولا سيما الحسد منها، ثمّ مدح المؤمنين من أهل الكتاب والصابئين الذين آمنوا بالله واليوم الآخر، وعملوا صالحاً، وجعلت العبرة بالإيمان دون الأسماء والألقاب، ثمّ أخبر عزّوجلّ بأنّ

الميثاق والعهد قد أخذ من بني إسرائيل على الإيمان بالرسل الذين بعث إليهم، ولكنّهم نقضوا المواثيق، ونبذوا عهد الله، فخالفوا الرسل، وقتلوا بعضهم اتّباعاً لأهوائهم، واعتبروا لأنفسهم الكرامة، واعتقدوا أنّه لا يصيبهم سوء، فأعمى ذلك الظن أبصارهم عن اتّباع الحقّ، وأصمّ أسماعهم عن سماع المواعظ وما ينفعهم، فالآيات الشريفة حجّة عليهم، وإرشاد لهم بالرجوع إلى الحقّ، والابتعاد عن الباطل.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾.

خطاب لأشرف خلقه بأن يخبرهم بأنّهم لم يكونوا على شيء يعتمد عليه لإقامة التوراة والإنجيل وما أُنزل إليهم من ربّهم، والجملة كناية عن عدم وجود ما يصحّ الاعتماد عليه عندهم، فإنّ ما يزعمونه عندهم هو ليس بشيء. وفي الآية تحقير لهم كما لا يخفى.

والآية الشريفة ترشد إلى أمر مهمّ في الحياة مطلقاً ـ ولا سيما المعنويّة ـ منها أنّ الإنسان يحتاج في سيره وسلوكه في المكارم والصفات الحسنة والأعمال الصالحة، إلى أساس قويم يمكن أن يعتمد عليه لإقامة الحقّ والدين وتهذيب نفسه، كما تتوقّف الأُمور الجليلة على الصبر وقوّة العزيمة والجهاد على الثبات وتحمّل الأذى، والعبوديّة على التقوى والورع عن محارم الله، فإذا لم يكن للإنسان شيء يقدر أن يثبت عليه أقدامه ليتمكّن من إقامة دين الله، لما فيه من الثقل الكبير الذي لا يتيسّر له حمله بسهولة، إلّا إذا كان له أساس ثابت، فلا يمكنه إقامته بمجرّد هوى متّبع أو انتساب إلى ملّة نبيّ مجرّداً عن كلّ عقيدة وعمل، وقد أشار إلى هذا المعنى القرآن الكريم في مواضع مختلفة:

قال تعالى: **﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾**[1].

وقال تعالى: **﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾**[2].

وغير ذلك من الآيات التي تبيّن أنّ الشرائع الإلهيّة ودين الله عزّوجلّ، لا يمكن إقامتها بمجرّد هوى نفسانيّ، أو اتّباع لفظيّ من غير دليل عمليّ، فيرجع معنى الآية إلى بيان أنّهم فاقدوا العماد الذي يجب أن يعتمدوا عليه في إقامة دين الله، الذي أنزله إليهم في التوراة والإنجيل، فإنّه ليس لهؤلاء المخاطبين أساس عمليّ من تقوى الله والإنابة إليه، والرجوع إلى طاعته والإيمان به إيماناً حقيقيّاً يدعو إلى العلم والعمل، بل هم اعتمدوا على هوى متّبع، واستكبار يدعوا إلى ارتكاب محارم الله والنكوص عن طاعته.

وهذه حقيقة من الحقائق الواقعيّة التي لابدّ منها، ولعلّ لها مثالاً ماديّاً في حياتنا الماديّة، فإنّ المعروف في العلوم التطبيقيّة التجريبيّة أنّ رفع الأثقال لا يمكن إلّا إذا كان له أساس يتمركز عليه الثقل، ويسمّى بمركز الثقل، ولولاه لما تحقّق حمل شيء، فمثلاً الإنسان لا يمكنه حمل شيء إلّا أن يثبت قدميه على الأرض أوّلاً، ثمّ يفعل ما يريده، وهذا واضح ومعروف.

وهذا المعنى بعينه يجري في الأمور المعنويّة ـ كما عرفت ـ فصارت من الحقائق الواقعيّة التي خاطب عزّوجلّ بها أنبياءه الكرام والأُمم، فقال عزّ من قائل مخاطباً نبيّه موسى عليه السلام في أمر التوراة: **﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا**

---

١. سورة الأحزاب: الآية ٧٢.

٢. سورة الحشر: الآية ٢١.

بِأَحْسَنِهَا﴾[١]. وقال تعالى خطاباً ليحيى عليه السلام: **﴿يَا يَحْيَى خُذْ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾**[٢]، وقال خطاباً لبني إسرائيل: **﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾**[٣].

وأمّا خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله فقد خاطبه عزّوجلّ والمؤمنين بأحسن خطاب وأتمّه، وبيّن فيه وجه القوّة وما يعتمد عليه وشروطه، فقال: **﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾**، فكان في ذلك الدين كلّه: **﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾** وهذا هو الأمر المطلوب، **﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾** وهذا هو السرّ المطلوب في إقامة الدين وهو إقامة من غير تفريق، فإنّه معه لا يمكنه إقامة الدين: **﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾**؛ لأنّهم تفرّقوا واستكبروا، فلا يمكنهم الإتّفاق في إقامة الدين فكبر عليهم ذلك، **﴿اللهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾** لأنّ إقامة الدين والاتّفاق عليها، لا يمكن أن تنال إلّا بهداية من الله، ولا تفاض إلّا على المتّصف بالإنابة إليه عزّوجلّ، والاتّصال به بالطاعة **﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾**[٤]، فإنّ السبب في تفرّقهم هو استكبارهم على الحقّ، وتعدّيهم على الله بترك طاعته، والإعراض عنه بارتكاب المحارم، فكانت هذه الآية الشريفة من جلائل الآيات التي تبيّن سبب القوّة ومصدرها وخصوصيّاتها، ونظير هذه الآية ما ورد في سورة الروم الآية: ٣٢.

والآية التي في المقام تشير إلى هذه الحقيقة الواقعيّة، منضمّةً إلى سائر الآيات الواردة في شأن أهل الكتاب.

---

١. سورة الأعراف: الآية ١٤٥.

٢. سورة مريم: الآية ١٢.

٣. سورة البقرة: الآية ٦٣.

٤. سورة الشورى: الآية ١٣ ـ ١٤.

فإنّ اليهود الذين نقضوا المواثيق ونكصوا عن الطاعة وارتكبوا محارم الله، وقد لعنهم الله وغضب عليهم، لتعدّيهم حدوده، وكذلك النصارى، فألقى العداوة والبغضاء بينهم، فلا يمكنهم إقامة الدين بمجرّد انتسابهم إلى أنبيائهم، ولا كونهم أهل الكتاب، فإنّه لا يكفي أن يكون أساساً منيعاً وشيئاً قويماً يعتمدون عليه، من دون الطاعة والإنابة إلى الله، وقد حذّر الله عزّوجلّ المسلمين ممّا وقع فيه اليهود والنصارى، وأرشدهم إلى الطريق المستقيم، وأمرهم بالإنابة إليه عزّوجلّ، وعدم الانقطاع عن ربّهم، فقال عزّوجلّ: **﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾**[1].

قوله تعالى: **﴿حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ﴾**.

إقامة التوراة والإنجيل العمل بالمعارف والاحكام والآداب والسنن الواردة فيهما، وصيرورتهم أهل الكتاب، وقبل كلّ شيء هو حفظهما من التحريف والتأويل الباطل.

وفي الآية الشريفة إرشاد إلى المسلمين، فإنّهم ليسوا على شيء حتّى يقيموا القرآن، وإقامته هي العمل بمعارفه وأحكامه وسننه وآدابه، وصيرورتهم أهل القرآن أهلاً عمليّاً، لا أهلاً قوليّاً أو اعتقادياً كما في أهل الكتاب، فالاية الشريفة ممّا يكسر الظهر.

قوله تعالى: **﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾**.

من سائر الكتب والتشريعات، ومنها القرآن الكريم بما فيه من المعارف الحقّة والتشريعات، ومنها ولاية أمير المؤمنين عليه السلام كما في رواية العيّاشي عن

---

١. سورة الروم: الآية ٣٠.

الباقر عليه السلام ، وقد مرّ الوجه في ذلك ، فإنّ الولاية والوصاية ممّا عرفتها اليهود والنصارى وعلموا بخصوصيّاتها ، سواء بالنسبة إلى أوصياء أنبيائهم أو وصيّ خاتم الأنبياء صلّى الله عليهم أجمعين ، فعليهم الاعتقاد بها، والعمل بما أمرهم الأنبياء فيها .

قوله تعالى : ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً﴾ .

بيان لشدّة حسدهم وغلوّهم في المكابرة والعناد . وهي جملة مستأنفة مؤكّدة بالقسم الذي تدلّ عليه اللّام ، وتثبت عدم انتفاعهم بالقرآن ، بل لا يزيدهم إلّا طغياناً في إفسادهم وكفراً على كفرهم ، وقد تقدّم البحث عنه فراجع .

قوله تعالى : ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ .

تسلية منه عزّوجلّ لنبيّه الكريم صلى الله عليه وآله ، أي لا تأسف ولاتحزن عليهم فإنّ جزاء أعمالهم السيّئة وزيادة طغيانهم يصل إليهم وتبعتها عائدة عليهم .

والأسى :الحزن ، يقال : أسي ، يأسي ، أسىً ، إذا حزن ، ووضع المظهر موضع المضمر للتسجيل عليهم بالرسوخ في الكفر ، كما أنّ فيه إرشاداً إلى بيان السبب لعدم الأسى عليهم؛ لأنّ الكفر صار وصفاً لازماً لهم .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

كلام مستأنف مسوق للترغيب في الإيمان والعمل الصالح ، بعد بيان الحقيقة في الآية السابقة، من أنّ الإنسان إذا لم يكن له قدم راسخة في الاعتقاد والعمل الصالح، فهو ليس على شيء، ولا يمكنه النهوض لنيل السعادة والفلاح المطلوبين في الحياة الدُّنيا والآخرة ، وفي هذه الآية الشريفة يبيّن عزّوجلّ أنّ الشيء الذي يجب الاعتماد عليه هو الاعتقاد الصحيح والعمل الصالح، دون مجرّد الانتساب

إلى دين إلهيّ، ففرقة تتسمّى بـ«الذين آمنوا»، وثانية بـ«الذين هادوا»، وثالثة بـ«الصابئين»، ورابعة بـ«النصارى»، كلّ هذه التسميات إذا لم تكن مقرونة باعتقاد صحيح وعمل صالح، لا تكون من الشيء الذي يعتمد عليه في نيل الدرجات والفوز بالسعادة، فهي ليست بشيء، ومن هنا يعرف وجه الارتباط بينها وبين الآيات السابقة واللّاحقة، ويستفاد منها أنّ هؤلاء المتسمّين بهذه الأسماء لم يقيموا أحكام الله تعالى، ولم يؤمنوا بالله ولا باليوم الآخر، ولا هم عملوا الصالحات كما كان عليه بعض السلف الصالح منهم. كما حكى عزّوجلّ عنهم فيما تقدّم من الآيات، قال تعالى: **﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾**.

وممّا ذكرنا يظهر أنّ المراد من الذين آمنوا هم من هذه الأُمّة، وقد تقدّم البحث عن هذه الآية في نظيرتها في سورة البقرة، فراجع.

قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾**.

أي: أنّ الذين دخلوا في اليهوديّة مثل الذين آمنوا، والصابئون كذلك والنصارى أيضاً كذلك ليسوا على شيء، إلّا مَن آمن منهم، وتحقّق مناط القرب لديهم.

وأمّا رفع «الصابئون»، فقد وقع الخلاف بين العلماء في إعرابه، وبعض النحاة يريد تطبيق الآية الشريفة على ما يذهب إليه وما هو الثابت عنده من القواعد النحويّة، ولم يعلم بأنّ الإعراب إنّما هي صناعة يستهدف منها ضبط الكلام وفهمه، فإذا حكم الفهم المستقيم والذوق الرفيع على صحّة كلام وفصاحته، فلا نحتاج إلى تطبيقه على قواعد، بل هي تطبّق عليه، ومن هذا الباب نقول: إنّ رفع «الصابئون» فيه من الفصاحة ما لا تحتاج إلى تطبيقها على القواعد والنزاع

فيها، بل نذكر أنّ تغيير إعراب جملة من بين سائر الجمل التي هي في سياق واحد، أو تمييز مفرد عن سائر المفردات، لأجل التنبيه على أمرٍ، وبيان غرض خاصّ فيها، أمر جار في كثير من أسباب المحاورة، إمّا بتغيير نسق الإعراب، أو برفع الصوت في الخطابة، أو بكبر الحروف في الكتابة، وغير ذلك من الأساليب لتنبيه السمع أو اللحظ، والمقام من هذا القبيل، فلا نحتاج إلى هذا التطويل في توجيه الإعراب في كلمة: الصابئون والنصارى.

وسيأتي ما يزيد بيانه إن شاء الله تعالى، وتقدّم في سورة البقرة، فراجع.

قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾.

الجملة إمّا خبر المبتدأ، يعني: أنّ المتسمّين بتلك الأسماء ليسوا على شيء، ولا تنفعهم الأسماء والألقاب إلّا مَن آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً.

أو تكون الجملة في محل رفع على أنّه مبتدأ، وخبره قوله عزّوجلّ: ﴿فَلَا خَوْفٌ﴾، والفاء لتضمّن المبتدأ معنى الشرط، وجميع الضمائر الأخيرة باعتبار معنى الموصول.

وعلى أي حال، لابدّ من تقدير العائد «منهم»، وقيل وجوه أُخرى في الاعراب.

قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

أي: أنّ السعادة في الدارين إنّما هي الإيمان الخالص بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، فإنّ مَن كان كذلك منهم فلا خوف عليهم من العقاب، ولا هم يحزنون لما مضى، وتقدّم في سورة البقرة بعض الكلام.

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً﴾.

كلام مبتدأ سيق لبيان بعض آخر من جرائمهم فيكون حجّة عليهم، وبرهاناً

لقوله عزّوجلّ: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ﴾، فإنّ هذه الجرائم والجنايات تقطع صلة الإنسان بربّه، حتّى يرجع إليه بالإيمان الخالص، والرجوع إلى كتب الله وإقامتها، كما أنّه من جهة أُخرى يمكن أن يكون بياناً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ بأنّ هذه التسميات لو نفعت لصدّت هؤلاء من الجرائم والآثام المسجّلة عليهم في هذه الآيات، فيكون كالتصديق للآية السابقة.

وكيف كان، فالميثاق هو العهد المؤكّد الذي أخذه أنبياؤهم ورسلهم من الإيمان بالله واتّباع الأنبياء وطاعتهم، وقد ذكر عزّوجلّ أخذ الميثاق من بني إسرائيل في مواضع مختلفة من القرآن الكريم، وتقدّم في هذه السورة أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً﴾. وقد نقضوا الميثاق وخالفوا جميع العهود، وقتلوا الأنبياء. وهذه الآية إجمال لما ذكره عزّوجلّ في هذا الموضع من بيان جناياتهم والنعي عليهم.

قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُهُمْ﴾.

إجمال لما فصّله عزّوجلّ في غير موضع من القرآن الكريم، وهو أنّهم كلّما جاء بني إسرائيل رسول لشيء من التكاليف لا تهوى أنفسهم، عاملوه بأحد أمرين ممّا سيذكرها عزّوجلّ، والتعبير بذلك دون ما تكرهه أنفسهم للمبالغة في ذمّهم.

قوله تعالى: ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾.

أي: كذّبوا فريقاً من الأنبياء، ويقتلون فريقاً آخر منهم، فأمرهم دائرٌ بين هذين، والجملة جواب قوله: «كلما جاء»، **وقيل**: الجواب محذوف دلّ عليه المذكور، وقدّره بعضهم: «استكبروا»، وقيل «ناصبوه»، وقيل غير ذلك، والجميع صحيح.

وفريقاً في الموضعين مفعولان للفعلين بعدهما، قدّما عليهما عناية بأمرها وتشويق السامع إلى ما فعلوه به، وليس التقديم لأجل القصر. والتعبير بـ«يقتلون» دون «قتلوا» كالمعطوف عليه، للدلالة على أنّ ذلك من شأنهم وديدنهم، ففيه معنى يكذبون ويقتلون، وكذبوا وقتلوا، أو لأجل استحضار الحال الماضية من أسلافهم للتعجّب منها، ولم يقصد ذلك في التكذيب لمزيد الاهتمام بالقتل والمبالغة في النعي عليهم أو التوبيخ لهم، وإمّا لأجل رعاية الفواصل ورؤوس الآي.

وكيف كان، فإنّهم بلغوا في البغي والفساد واتّباع الهوى مبلغاً لم تؤثّر في قلوبهم المواعظ والزواجر، بل ازدادوا في الكفر والتكذيب، فارتكبوا أقبح الأعمال وأشنعها بقتل أُولئك الصفوة الأبرار والهداة الأخيار. وتقدّم مزيد بيان في قوله تعالى: ﴿**أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**﴾[١]، فراجع.

قوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾.

مظهرٌ آخر من مظاهر طغيانهم، والحسبان هو الظنّ، ويستعمل في الظنّ المتمكّن في النفس كالعلم في القوّة، والفتنة هي الشرّ والبلية، أو كلّ محنة تعرض على الإنسان، أي ظنّ اليهود أن لا يصيبهم بلاء من الله تعالى بما فعلوه من القبائح والآثام، والظاهر أنّ هذا الظنّ حصل من زعمهم بأنّهم أبناء الله وأحباؤه، وأنّ لهم من الكرامة ما لم تكن لغيرهم من الأُمم، والفتنة هنا عامّة تشمل جميع أنواع البلايا والشرور التي تصيب سائر الأُمم ولا موجب لتخصيصها بالشدّة والقحط، كما ذكره بعضهم.

والمعنى: حسب بنو إسرائيل لمكان ما اعتقدوه لأنفسهم من الكرامة أن لا

---

١. سورة البقرة: الآية ٨٧.

تصيبهم فتنة من سوء، أو لا يفتنون بما فعلوا، كما تصيب سائر الأُمم الذين يفتنون جزاء أعمالهم.

قوله تعالى: ﴿فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾.

عطف على «حسبوا»، والفاء للدلالة على الترتيب، أي أعمى ذلك الظنّ أبصارهم عن سنّة الله في خلقه وإبصار الحق مطلقاً، وأصمّ أسماعهم عن سماع ما أنزله الله تعالى على أنبيائهم من المواعظ والزواجر، فلم تنفعهم تلك الدلائل والبراهين في الرجوع عن غيّهم وضلالهم، فتمادوا في الطغيان.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيراً مِنْهُمْ﴾.

أي: ابتلاهم الله بأنواع البلاء جزاءً لأعمالهم ونواياهم الفاسدة، ثمّ رجع عليهم الله تعالى بالرحمة بعدما أبعدهم عنها لأجل ذلك الحسبان، وما فعلوه من الجزائم والآثام، رأفةً بهم ورحمةً من عنده؛ ليرجعوا عن غيّهم، ولكنّهم لم يتّعظوا من تلك الزواجر إليه وطاعته، بل تمادوا في الغيّ والضلال، فعموا وصمّوا عن إبصار الحقّ وسماع المواعظ والزواجر، وما ينفعهم لدينهم ودنياهم وآخرتهم.

وأمّا قوله تعالى: ﴿كَثِيراً مِنْهُمْ﴾، فهو بدلٌ من الضمير في الفعلين: «فعموا وصموا» وهو الفاعل، والواو علامة الجمع على لغة بعض العرب.

وكيف كان، فهو يدلّ على أنّ العمى والصمّ صادر عن كثير منهم، وإن لم يكن عن جميعهم مستغرقاً لكلّ فرد منهم، وذلك كافٍ في أخذ الجميع، إذ العادة جرت على أنّ الله يعاقب الأُمم بالذنوب إذا صدرت عن الكثير أو الأكثر منهم، والقليل لا تأثير له في الصلاح والفساد، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[1].

١. سورة الأنفال: الآية ٢٥.

ولأجل هذا نسب سبحانه في صدر الآية الشريفة العمى والصمّ إلى الجميع ، وهذا أيضاً من نصفة القرآن وعدله ، فإنّه لا ينكر الفضل ولو كان صادراً من البعض ، كما عرفت في الآيات السابقات .

قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ .

أي : أنّ الله تعالى بصير لا يحجبه شيء، عن شيء يجازيهم على أعمالهم، وفيه دلالة على بطلان حسبانهم ، وأنّهم محاسبون على أعمالهم فلا يغفله شيء ، فلا يغرنّهم ما أكرمهم الله تعالى من النعم، ولا تكون سبباً لمزيد طغيانهم ، بل يحاسبهم على سوء أعمالهم .

والآية الكريمة بإيجازها البليغ، تشتمل على جميع ما ورد في الآيات السابقة ، فهي تدلّ على الجزاء وسببه والمراقبة والهيمنة عليهم ، وهذا هو السرّ في إعجاز هذا الكلام الإلهيّ .

***

بحوث المقام

بحث أدبيّ:

ذهب بعض العلماء إلى أنّ المحذوف في قوله تعالى: ﴿**لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ**﴾ صفة، أي على شيء يعتدّ به، فيتوجّه النفي إلى الصفة دون الموصوف، وهو وإن كان صحيحاً لكنّه تطويل، والصحيح أنّ تكن «ليس» تامّة، والمعنى ما عرفت في التفسير، فراجع.

وأمّا «الصابئون» فقد عرفت أنّ الرفع فيه على الابتداء، والخبر محذوف يدلّ عليه خبر «إنّ» تقديره: «وهم كذلك».

وقد اختلف النحاة في أنّ المحذوف خبر الثاني أو خبر الأوّل، إذا كان في الكلام مبتدءان أو أكثر وخبر واحد.

وقيل: إنّه معطوف على موضع اسم «إنّ» فقد أجازه الكوفيون، وإن منعه البصريون.

وقوله تعالى: ﴿**مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً**﴾، إمّا في محل رفع على أنّه مبتدأ خبره قوله تعالى: ﴿**فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾، والفاء لتضمّن المبتدأ معنى الشرط، وجمع الضمائر الأخيرة باعتبار معنى الموصول، والجملة خبر «إنّ»، أو خبر المبتدأ، وعلى كلّ حال لابدّ من تقدير العائد، أي مَنْ آمن منهم.

وإمّا في محلّ النصب على أنّه بدل من اسم «إنّ» وما عطف عليه.

وكلمة «كلما» في قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ**﴾ قيل: إنّها منصوبة على الظرفيّة لإضافتها إلى «ما» المصدريّة الظرفيّة وليست كلمة شرط، وقد يطلق

العلماء عليها بأنّها شرطيّة، وليس ذلك إلّا من جهة اقتضائها جواباً كالشرط غير الجازم، وجوابها إمّا قوله تعالى: ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾.

وقيل: الجواب محذوف دلّ عليه المذكور.

وقيل: «استكبروا» بظهور ذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾، وقيل غير ذلك.

وجملة: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ فالمعروف أنّها صفة «رسلاً»، ولكنّ الحقّ أنّها استئناف بياني، والمراد من الرسول جنسه.

وقيل: إن جعل الرسل فريقين في المعاملة بعد ذكر الرسول مفرداً في اللفظ جائز؛ لأنّ وقوعه مفرداً إنّما هو بعد «كلما» المفيدة للتكرار والتعداد، ولا بأس به.

و«فريقاً» في الموضعين مفعولان للفعلين بعدهما قدّما عليهما للعناية بأمرها، كما عرفت.

و«تكون» في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ تامّة، وقرأ جمع: «أن لا تكون» بالرفع، والأصل حينئذٍ: «وحسبوا أنّه لا تكون فتنة»، فأنّ مخفّفة من الثقيلة، وحذف ضمير الشأن المتّصل الذي هو اسمها، واشرب الحسبان معنى العلم، وأنّ بما في حيّزها ساد مسد مفعوليه.

وأمّا قوله تعالى: ﴿كَثِيراً مِنْهُمْ﴾ فهو بدل من الضمير في الفعلين: «عَمّوا وصَمّوا»، **وقيل**: هو الفاعل والواو علامة الجمع على لغة بعض العرب، يعبّر عنه النحاة بأكلوني البراغيث، **وقيل**: إنّه خبر مبتدأ محذوف، أي العمى والصم كثير منهم.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يدلّ قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ على أنّ الأُمم

والأفراد مهما بلغوا من الرقي في العلوم الماديّة والكمال في الحياة الماديّة، فانهم ليسوا على شيء عليه، حتّى يكون بأزاء ذلك الرقي والثبات في الطاعة والإنابة، والرجوع إلى الله خالقهم بإقامة الشرائع الإلهيّة، وتثبيت دعائم الإيمان في النفوس. وبعبارة أُخرى وجيزة: هي إقامة الكتب الإلهيّة حقّ إقامتها، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا الأمر في مواضع متعدّدة منه، قال تعالى:

﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[١]، وغير ذلك.

والمستفاد من مجموع الآيات أنّ الكمال المطلوب للإنسان، هو طاعة الله تعالى بإقامة الشرائع الإلهيّة، فهي الشيء الذي يعتمد عليه في ترقّي النفس إلى الكمالات، ولا ينافي ذلك أن يحصل الرّقي في الحياة الماديّة، فإنّ الأديان الإلهيّة لا تعارض ذلك، وهذه هي حقيقة واقعيّة لا تقبل التغيّير والتبديل **﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً﴾**، فلا تختصّ الآية باليهود والنصارى بل تشمل المسلمين، فانهم لا يكونون على شيء يعتدّ به من أمر الدين، حتّى يقيموا القرآن وما أُنزل إليهم من ربّهم، فإنّ حجّة الله على جميع عباده واحدة كما عرفت، ولا تفيد النسب الظاهريّة والدعاوى الباطلة، كما نفى عزّوجلّ تلك النسب وأبطلها في الآيات اللّاحقة.

الثاني: يستفاد من قوله تعالى: **﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾** أنّ نسبتهم إلى هذا العنوان تكفي في أن يقيموا الكتاب الذي انتسبوا إليه، ولا يحتاج إلى أمر آخر،

---

١. سورة التوبة: الآية ٦٩.

كما أنّ الإعراض عنه يكون زيادة في التبكيت والتشنيع، ثمّ إنّه بعد أن أثبت عزّوجلّ أنّهم ليسوا على شيء، لا وجه لمخاطبتهم مباشرة، كما هو الشأن في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾، فالمقام يقتضي نفى التخاطب معهم، فأمر نبيّه الكريم بإبلاغ الخطاب لهم.

الثالث: يستفاد من قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ دفع ما يتوهّم من الرجوع إلى التوراة والإنجيل الموجودين عندهم، فلدفع هذا التوهّم ذكر عزّوجلّ أنّه لابدّ من إقامتها بما أنزله الله عزّوجلّ إليكم، وهذا هو السرّ في تأكيده عزّوجلّ بإقامة ما أنزله في غير موضع من القرآن الكريم. وحينئذٍ لا وجه للنزاع في المراد من هذه الآية الكريمة، وإن أمكن القول بالتعميم، إذ يمكن أن يكون لكلامٍ واحد إشارات متعدّدة، مع أن الاحتمال الأوّل يشمل المعنى الثاني ويلازمه، فإنّ إقامة التوراة والإنجيل بما أنزلهما الله عليهم، يستلزم الإيمان برسول آخر الزمان وما أنزله الله عليه، كما عرفت مكرّراً.

الرابع: يمكن أن يكون ترتّب قوله تعالى: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ على صدر الآية الشريفة: ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾، من ترتيب اللازم على الملزوم، فإنّ الإنسان إذا خلّي من الكمالات والعلوم النافعة والاعتقاد الصحيح، تحلّ الملكات السيّئة والرذائل محلّها، فهم ليسوا على شيء يعتدّ به لدفع تلك الأوهام، وإزالة تلك الملكات والرذائل، ونيل الثواب، فيصير ما ينزله الله عزّوجلّ على رسوله الكريم سبباً في زيادة الطغيان في الفساد، وتنمية الرذائل، وتوجب الزيادة في الكفر والتوغّل فيه، فالآية الكريمة تُنبئ عن حقيقة من الحقائق، وترشد الإنسان إلى الاستفادة من العلوم النافعة، والتلبّس بها؛ لتصبح فضائل راسخة في النفوس، فتصدّ عن الأوهام والرذائل، وما يضرّ الإنسان في دنياه وعقباه، ومن هنا كان الخطاب لرسوله الكريم من نفي الحزن عن القوم

الكافرين أمراً طبيعيّاً ، فإنّ الذي لا يعتمد على شيء يمكنه النهوض لنيل الكمالات ودرك الحقائق، حتّى صار من الخُشُب المسندة وبمنزلة الجدر ، لا وجه للحزن عليه ، فإنّه لا حزن على مَن لا قابلية له .

الخامس : أنّ قوله تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ**﴾ يشبه ما ورد في سورة البقرة الآية ٦٢ ، في ذكر الملل، وسرد الأصناف الذين نزلت عليهم الكتب الإلهيّة ، إلّا أنّه يختلف عنها في أُمور ثلاثة :

أحدها : في تقديم الصابئين على النصارى في المقام دون آية البقرة .

والثاني : رفع كلمة الصابئون في آية المائدة ، وليس كذلك في سورة البقرة .

والثالث : ذكر الجزاء في آية البقرة دون آية المائدة .

ويمكن توجيه ذلك :

أمّا بالسنبة إلى الإعراب فلأنّ في سورة المائدة ذكرت أحوال اليهود والنصارى وكثير من شنائع أقوالهم وأفعالهم ، فكان المخاطبون على علم بها دون الصائبين الذين لم يجر لهم ذكر فيها ، فاقتضى المقام التنبيه عليهم بالقطع في الإعراب تنويهاً بذكرهم وتشويقاً للمخاطبين لهم .

وأمّا بالنسبة إلى تقديمهم على النصارى ، فلأنّ الآية الشريفة ذكرت المؤمنين ابتداءً اهتماماً بهم، ولأنّهم أهل الخطاب والتأنيس ، ثمّ ذكرت اليهود وهم الأقرب للإيمان بالله الواحد الأحد، وإن كانوا أشنع أفعالاً من الثلاثة ، ثمّ ما يقرب إليهم الصابئة ، وأبعدهم النصارى الذين يؤمنون بالشرك والتثليث ، وإن كان الجميع يشتركون في تحريف الكتب الإلهيّة والتعاليم الربّانيّة . نعم الغاية المطلوبة من الجميع هي الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح ، فلا تمييّز بينهم، ولا تفيد الأسماء، ولا ينفعهم الانتساب إلّا أن يكونوا كذلك، فلا مقتضى للتقديم والتأخير بينهم إلّا ما ذكرناه .

وأمّا في سورة البقرة فلأنّ اليهود والنصارى أهل الكتاب يشتركون مع المؤمنين من هذه الناحية، ثمّ ذكر الصابئين لأنّهم ليسوا مثل اليهود والنصارى، فجرى الترتيب بينهم بحسب الأهمّية والشرف، فاختصّ المؤمنون بالأخير، فقدّم ذكرهم ثمّ اليهود لكونهم أسبق زماناً من النصارى وأخّر الصابئين، وإن كان جميع الأصناف لا تمييز بينهم إلّا بحسب الأعمال والجزاء.

وأمّا بالسنبة إلى ذكر الجزاء في آية البقرة دون المائدة، فلأنّ في الأخيرة قد جرى ذكر الجزاء في الآيات السابقة وخصوصيّاته فاكتفى به، كما في قوله تعالى: **﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾**[١]، فلو جرى ذكر الجزاء في هذه الآية لكان تكراراً، وأمّا في آية البقرة فلم يكن الأمر كذلك، فاقتضى المقام فيها ذكر الجزاء ولو على سبيل الإجمال، والله العالم.

السادس: يدلّ قوله تعالى: **﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُهُمْ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾** أنّ الهوى المتّبع فيهم هو الذي أرداهم في المهالك، وأعمى أبصارهم وأصمّ أسماعهم، وهو أينما تحقّق يوجب ذلك، ولأجل ذلك صحّ توبيخ الأبناء وإلزامهم بما فعل الآباء، فإنّ المناط متحقّقٌ في الجميع، ولعلّ الاتيان بالفعل ماضياً في «كذبوا» للدلالة على ذلك، فكأنّه حاصل فيهم حين الخطاب أيضاً، وأمّا القتل فهم على نيّة بالنسبة إلى الأنبياء، وهم راغبون فيه إن واتتهم الفرصة، فالفعلان ينبئان عمّا ذكرنا.

أحدهما: لبيان الصدور من الماضين منهم، والأبناء على شاكلتهم في اتّباع الهوى.

---

١. سورة المائدة: الآية ٦٥.

والثاني: لبيان التحقّق من الأبناء كذلك، فالجميع مشترك فيه.

السابع: أنّ في لفظ الحسبان دلالة على أنّ الهوى المتبع قد أثّر في أحاسيسهم وعواطفهم ومشاعرهم، فصار الوهم والظنّ عندهم بمنزلة الحسبان المتاخم للعلم، فجعلوا أنفسهم في غير موضعها اللائق بهم، كما عرفت.

***

بحث روائي:

في «الدّر المنثور» قال: أخرج ابن إسحاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن ابن عبّاس، قال: «جاء رافع بن حارثة، وسلامة بن مشكم، ومالك بن الصيف، ورافع بن حرملة، قالوا: يا محمّد، ألست تزعم أنّك على ملّة إبراهيم ودينه، وتؤمن بما عندنا من التوراة، وتشهد أنّها من حقّ الله، فقال النبيّ ﷺ: بلى، ولكنّكم أحدثتم وجحدتم ما فيها ممّا أُخذ عليكم من الميثاق، كتمتم منها ما أُمرتم أن تبيّنوا للناس، فبرئتُ من أحداثكم. قالوا: فإنّا نأخذ ممّا في أيدينا، فإنّا على الهدى والحقّ ولا نؤمن بك ولا نتّبعك، فأنزل الله فيهم: **﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾**».

أقول: لا بأس بذلك بعد أن بيّن عزّوجلّ في القرآن الكريم أفعالهم وأقوالهم وما عملته أيديهم من التحريف، وبعد ذلك لا يحقّ لهم أن ينسبوا أنفسهم إلى التوراة.

وفي «تفسير العيّاشي» في قوله تعالى: **﴿مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾** قال أبو جعفر عليه السلام: «هو ولاية أمير المؤمنين عليه السلام».

أقول: تقدّم الوجه في الآيات السابقة، وقلنا إنّه من باب ذكر أهمّ

المصاديق؛ لأنّ اليهود كانوا يعلمون بالوصاية بعد الرسول فأنكروها.

***

بحث عرفاني:

خلق الله تعالى الإنسان في أحسن تقويم، من حيث الجمال الظاهريّ، وتمام الصنعة والخلق والاستعداد لتلقي الفيوضات والقابلية للاستكمال، فأودع فيه الفطرة التي جمع فيها الحقائق والمواثيق، وجعل فيه العقل الذي به امتاز عن سائر المخلوقات، وليدرك به صنع ربّه فيه، وما أودعه في مخلوقاته، ويميّز بين الصالح من غيره، وبعث لأجله التكليف والتشريع الذي هو نعمة إلهيّة خصّ بها أعزّ مخلوقاته وهو الإنسان، ولكنّه إذا غفل عن نفسه واتّبع هواه، فصار مرتعاً للشيطان وأعرض عن ذكر الرحمن، أصبح عُرضة للفساد والآثام، فلم يكن له مستند فطريّ ليردعه عن غيّه، ولا إسناد عقليّ ليمنعه عن ضلاله، ولا اعتمد على مبدأ غيبيّ ليوصله إلى الكمال، فحينئذٍ يأتي الخطاب بأنّه ليس على شيء، وما أشدّ هذا الخطاب الربوبيّ، إذ هو يجرّد الإنسان عن جيمع ما يكون سبباً لصلاحه، إلّا أن تدركه بارقة إلهيّة ليرجع إلى الطاعة، فينقدح فيه نور الإيمان، وليضيء له الدرب للاستكمال، فيتوب إلى الله، ويرجع إليه بالإنابة ويقيم الشريعة، ولا ريب أنّ تلك المراحل والمراتب لا تكون إلّا بتوفيق من ربّ العالمين، وإنّما على الإنسان الاستعداد للرجوع إلى الطاعة والإنابة لدى جنابه، ليكون معتمداً عليه بعدما سلب عنه الاعتماد، وإنّه ليس بشيء، فلو بقي على هذه الحالة ولم يرجع إلى رشده لاختلّت عنده المشاعر، فيحسب الوهم والخيال واقعاً، ويعطي لنفسه العظمة والكبرياء، ولم يكد يجعل لغيره أيّ منزلة، فهو الأعمى والأصم عن سماع الحقّ ورؤيته لانقلاب الموازين عنده. وهذا الأمر عظيم لسوء الآثار المترتّبة عليه حتّى يصل إلى حدّ لا يرى في نفسه النقص والحرمان، حتّى يستعد لإزالتها، هذا

هو الإنسان الذي هو نسيج وحده في هذا المجال ، ولا أظنّ أنّ أحداً من مخلوقات الله عزّوجلّ يكون بهذه المثابة ، فيصل إلى مرحلة اختلال الحواس عنده ، وحينئذٍ لا يقدر على الإصلاح، بل يزداد طغياناً وكفراً ، فهو الأصمّ الأعمى بالنسبة إلى الحقّ ، فكيف يؤثّر فيه ، فكان قوله تعالى : ﴿**وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً**﴾ أمراً طبيعيّاً بالنسبة إليهم ، فهم الذين أوقعوا أنفسهم في هذه المهلكة ، وأوصلوها إلى باب مسدود ، فإنّ هذه الجرائم والآثام لا تدع للإنسان اتّصالاً بربّه حتّى يمكنه إقامة كتب الله معتمداً عليه ، إلّا أن تلحقه رحمةٌ إلهيّة فيتوب الله عليه لحكم ومصالح متعالية ، فيستفيد بعضهم منها، فيرجع إلى طاعته ويعتمد على كتبه، وينجّي نفسه بالإنابة إليه ، لكنّ كثيراً منهم فاسقون يعرضون عن الحقّ ، فعموا وصمّوا عنه ، ولكنّ الله تعالى بصير بأعمالهم وعليم بنواياهم ، فيعلم المفسد من المصلح، ومَن له القابلية للاستفادة من فيوضات الخالق ، فإنّهم وإن عموا عن رؤية الحقّ والعمل به إلّا أن الله بصير بما يعملون .

***

الآية ٧٢ ـ ٧٧

﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ
اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا
لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ
وَإِنْ لَمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى
اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ
الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى
يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً وَاللهُ هُوَ السَّمِيعُ
الْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ
ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾.

بعد ما ذكر عزّوجلّ في الآيات السابقة مقالة اليهود الشنيعة، وسجّل عليهم نتائج أفعالهم، وما تضمره نفوسهم بالنسبة للرسول الكريم ودينه الحقّ، ذكر عزّوجلّ في هذه الآيات مقالة النصارى، التي تدلّ على الكفر بالله والشرك به، حيث بهتوا واعتبروا نبيّهم إلهاً أو ثالث ثلاثة، وهو يدعوهم إلى عبادة الواحد الأحد ربّ كلّ شيء، ويأمرهم بالتوبة والرجوع إليه بالإنابة واستغفاره ممّا بدر منهم من عظيم الكفر، ثمّ بيّن عزّوجلّ أنّ الذي يتخذونه إلهاً هو عبدٌ من عباد الله،

ولدته امرأة كسائر النساء، بريئة ممّا يتهمونها من التثليث، ليست فيها من صفات الألوهيّة شيء، بل هما مخلوقان مربوبان كسائر أفراد البشر، لا يملكون لأنفسهم ضرّاً ولا نفعاً، وقد أثبت عزّوجلّ بطلان دعاوى النصارى في المسيح وأُمّه ببراهين قويّة، وأبطل غلوهم في دينهم، وأمرهم باتّباع الحقّ، فكانوا كاليهود لا تنفعهم التسميّة، ولا يفيدهم الانتساب إلى النصرانيّة ما لم يقيموا الإنجيل ويرجعوا إلى الحقّ، وإلّا هم على الضلال.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾.

بيان حال طائفة أُخرى من أهل الكتاب التي لا تقلّ عن الطائفة الأُولى في قبائح الأقوال والأفعال، واشتراكها معها في أنّ الانتساب إلى المسيح وكونهم نصارى لم تنفعهم، وليسوا على شيء بعد كفرهم بالله، إذ أثبتوا له شريكاً فلم يؤمنوا به حقّ الإيمان، ولم يقيموا الإنجيل الذي دعاهم إلى التوحيد، وقد أكّد عزّوجلّ بالقسم كفر القائلين بأنّ الله هو المسيح بن مريم من النصارى، وقد اختلفت مقالتهم في كيفيّة مَن يقول بالأقانيم على اختلاف وجوهها، ومنهم مَن يقول بالانقلاب، وتقدّم تفصيل ذلك في سورة النساء، فراجع.

وكيف كان، فهم غلوا في نبيّهم المسيح بن مريم عليه السلام كغلوّ اليهود بالكفر به فضاهوهم بذلك، ولكنّ النصارى كفرت فيه وقالت إنّ المسيح هو الله.

وقد ردّ تبارك وتعالى تلك المقالة الشنيعة والعقيدة الزائفة بوجوه عديدة:

الوجه الأوّل: أنّ المسيح هو ابن مريم، فكيف يمكن أن يكون الإله ابن امرأة كلاهما مخلوقان من تراب، والله منزّه عن مجانسة مخلوقاته.

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾.

هذا هو الوجه الثاني: هو الاعتراف ـ فمَن يعتقد بإلوهيّته ـ بأنّه عبد مربوب مثلهم، فقد أمرهم بعبادة الله تعالى وحده الذي هو ربّه وربّهم، وهذا القول منه ﷺ لا يزال محفوظاً في بعض الأناجيل المعروفة عندهم، كما ستعرف في محلّة إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: **﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾**.

هذا هو الوجه الثالث: وهو إخباره صلوات الله عليه عنه عزّوجلّ، بأنّ الشرك بالله يوجب الحرمان عن الجنّة، وهذه حقيقة واقعيّة لا تقبل التغيير والتبديل، فإنّ كلّ مَن يشرك بالله فقد حرّم الله عليه الجنّة، فلو كان عيسى بن مريم إلهاً لما حرّم الله الجنّة على مَن اعتقد فيه بأنّه إلهٌ، فإنّها دار الموحّدين من عباده.

قوله تعالى: **﴿وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾**.

هذا هو الوجه الرابع: وهو أنّ عيسى بن مريم لو كان إلهاً لأمكن أن ينجي أنصاره ومريديه من النار، وقبلت شفاعته فيهم، وفي الآية المباركة إشارة إلى بطلان ما يدّعونه في المسيح من أنّه اختار الصلب لخلاص النصارى فهو فدى نفسه عنهم، فهم لا يمسّون النار، ويدخلون الجنّة بغير حساب، وتقدّم في سورة آل عمران تفصيل ذلك.

قوله تعالى: **﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾**.

هذا هو الوجه الخامس: وهو أنّ الشرك بالله ظلمٌ. بل ظلمٌ عظيم كما في آية أُخرى، والظالم كذلك ليس له نصير ينصره من عذاب الله المعدّ للمشركين، وإتيان الجمع للدلالة على تعدّد مَن يعتقدون بإلوهيّته، أو الشافعين لهم، ولبيان الأولى، فإنّ الأنصار على كثرتهم لا ينفعون، فنفي الناصر وهو الذي يعتقدون بإلوهيّته، يكون بالأولى.

فهذه الحجج الخمس ممّا احتجّ الله تعالى بها عليهم، وهي براهين قويمة اعترف الخصم بها ولا يسعه إنكارها، فكانت أتمّ وأثبت.

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾.

تأكيد آخر على كفر الذين قالوا بأنّ الله تعالى أحد الثلاثة الذين يعبّرون عنهم بـ(الأقانيم)، وهي الأب والابن وروح القدس، وقد اختلفت اتجاهات النصارى في هذه المقالة.

فقيل: بأنّها ثلاثة اعتباراً، ولكنّها واحد، وهذا هو القول الأوّل الذي حكاه عزّوجلّ عنهم: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾.

وقيل: إنّ الثلاثة كلّ واحد منها إله، والألوهيّة مشتركة بينهم، كما هو ظاهر قوله تعالى للمسيح عليه السلام: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ﴾.

ومسألة التثليث عندهم معروفة، ولمّا كان بطلانها واضحاً لا تحتاج إلى إقامة البراهين، إذ لا يمكن تصويرها وتعقّلها، فادّعى بعضهم بأنّها من المسائل المأثورة من مذاهب السلف عندهم، لا تقبل الحلّ بحسب الموازين العلميّة، ولكنّ المأثور إذا لم يقم عليه الدليل المعتبر فهو باطل، ونسبته إلى الشرع جناية أُخرى لا تغتفر، وقد تقدّم في سورة النساء بعض الكلام، فراجع.

قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾.

حقيقة من الحقائق الواقعيّة التي لا تختصّ بعالم من العوالم، حتّى في عالم التصوير والتعقّل، فإنّ الإله لابدّ أن يكون إلهاً واحداً، وإلّا لم يكن إلهاً.

فالآية الشريفة تشتمل على حجّة قويمة احتجّ بها على مَن قال بالشرك والتثليث، وغير ذلك من المعتقدات الفاسدة في الإله، وهي أعظم آية في القرآن الكريم التي تثبت التوحيد بكلّ معنى الكلمة، وتشتمل على برهان قويم، ففيها

دعوىً مع إقامة الحجّة عليها، فالإله يجب أن يكون واحداً، وهو الله تعالى الذي لا يقبل الكثرة، فهو واحدٌ في ذاته وصفاته، وهي عين ذاته ولا تقبل التعدّد، فهناك تتّخذ الذات والصفات والإضافة، فلا تورث إضافة الصفة إلى الذات المقدّسة كثرةً وتعدّداً، فهو ـ كما عرفت ـ أحديُّ الذات لا يقبل الشركة والتقسيم بأيّ وجه من الوجوه، لا في العقل ولا في الوهم ولا في الخارج، وقد اشتملت الآية الكريمة على أنحاء من التأكيدات، فإنّ أُسلوب النفي والإثبات من أعظم الأساليب لتثبيت المطلوب وتأكيده كما هو معلوم، ثمّ دخول «من» على النفي لتأكيد الاستغراق، ثمّ إتيان المستثنى «إله واحد» نكرة ليفيد التنويع، ولو كان معرفةً مثل «الإله الواحد» لم يفد ذلك في إثبات حقيقة التوحيد، ثمّ إنّ الآية الكريمة احتفت من طرفيها بالأدلة والبراهين على نفي الشريك، وإثبات الوحدانيّة الحقّة الحقيقيّة، وسيأتي في البحث العرفانيّ بعض الكلام إن شاء الله تعالى.

والمعنى: ليس في الوجود وجنس الإله أبداً إلّا إلهٌ واحدٌ له من الوحدة لا تقبل التعدّد أصلاً، لا في الذات ولا في الصفات، لا خارجاً ولا فرضاً، وهي حقيقة التوحيد التي أثبتها القرآن الكريم، ولم يرد مثل ذلك في أيّ بحث علميّ أو فلسفيّ مع ما للعماء من التحقيق والتدقيق، وهذه هي من معاجز الكتاب الإلهيّ الذي فيه من المعارف الإلهيّة الدقيقة، التي قلّ مَن يدركها إلّا مَن ألهمه الله تعالى من فيضه الأقدس، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: **﴿وَإِنْ لَمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾**.

توعيد منه عزّوجلّ لمَن لم يكفّوا عن القول بالكفر والتثليث، وتهديد لهم بالعذاب الأليم، وهو ظاهر، إلّا أنّ الكلام في أنّ التهديد عامّ لكافّة الذين أشركوا

بالله من النصارى وقالوا بالتثليث ، أو خاصّ ببعضهم، كما هو مفاد «من» التبعيضيّة ؟

والظاهر أنّ القول بالتثليث لم يكن صادراً عن جميع النصارى ، فإنّ بعضهم كان على التوحيد ولم يقل بالمسيح إلّا كونه عبداً لله تعالى ورسوله الذي أرسله للناس ، أو أنّ القول بالتثليث لم يكن عند بعضهم عن اعتقادٍ ، بل كان لأجل التشريف ورفع مقام الأُبوة والنبوّة؛ ولذا كانوا يرجعون عنها إذا عرفوا أنّ التشريف في غير هذه العقيدة .

وكيف كان ، فالمعنى : لئن لم ينته النصارى عمّا يقولون، ليمسنّ الذين كفروا منهم ـ وهم القائلون بالتثليث ـ عذابٌ أليم، وقد نسب القول إلى الجميع باعتبار بعضهم ، وهو من الأساليب المعروفة المتكرّرة في القرآن الكريم ، وقد ذكروا في المقام بعض الأُمور في «من» وغيرها ممّا لم يقم عليها الدليل ، أعرضنا عن ذكرها، فراجع .

قوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾ .

تقرير وتوبيخ ، ويمكن أن يكون الاستفهام للتعجيب من حالهم وإصرارهم على التثليث مع وضوح بطلانه وما جاءهم من البينات والنذر .

قوله تعالى : ﴿وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

تحضيض للتوبة والاستغفار ، فإنّ رحمته واسعة ، يغفر لهم ويمنحهم من فضله العميم إن تابوا إلى الله ورجعوا عن قولهم بالتثليث .

قوله تعالى : ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ﴾ .

جملة استئنافيّة مسوقة لبيان الحقّ ، وبرهان لبطلان التثليث، وكون المسيح

ربّاً وإلهاً ، وهو يتضمّن أموراً ثلاثة جميعها تدلّ على نفي الأُلوهيّة بجميع مراتبها عنه عليه السلام ، فقد ذكر عزّوجلّ :

أوّلاً : ما امتاز به صلوات الله عليه من الصفات الكماليّة ، فصار من أفضل أفراد الجنس .

ثمّ ذكر **ثانياً** : الوصف المشترك بينه وبين بني نوعه .

وثالثاً : بيّن حاله وحال أُمّة عليهما السلام .

وهذه الأُمور ممّا اعترفت به الأناجيل الموجودة عندهم ، فتكون حججاً على كونه عليه السلام عبداً رسولاً وتنفي الأُلوهيّة عنه وعن أُمّـة عليها السلام ، عـلى اخـتلاف مذاهبهم في كيفيّة اتّخاذها إلهاً .

فإنّ بعضهم يقول بإلوهيّتها كالمسيح، كما يظهر من قوله تعالى : **﴿أأنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ﴾**[1] .

أو كانوا يقدّسونها تقديس خضوع لم يكن لبشر مثلها ،كما هو المنسوب إلى أهل الكتاب، من أنـّهم اتّخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله .

وكيف كان ، فالآية الشريفة تدلّ على أنّ المسيح بن مريم قد حـظي مـن أفضل الكمالات ، وهي الرسالة، وكونه مبعوثاً من الله ، فـهو مـقصور عـليها لا يتخطاها إلى ما تزعم النصارى فيه ، إذ كيف يـمكن أن يكـون الرسـول بـمنزلة المرسل في الأُلوهيّة ، وإلّا بطلت الرسالة ، وهذا ممّا لا تـقبله النـصارى فـإنّهم يعتقدون برسالته كما عرفت .

قوله تعالى : **﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾** .

برهان آخر ، وهو أنّ المسيح لم يكن بِدْعاً عن سائر الرسل الذين خلوا من

---

١ . سورة المائدة : الآية ١١٦.

قبله، فكلّهم في عالم الإمكان واحد، كانوا بشراً منحهم الله تعالى صفة الرسالة، وبعثوا إلى أقوامهم ثمّ أدركهم الموت، فالآية الشريفة تؤكّد على كون المسيح بشراً يجوز عليه الحياة والموت، كما جاز على سائر الرسل من قبله.

قوله تعالى: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾.

برهان ثالث يدلّ على أنّهما اشتملا على أمر ينافي الأُلوهيّة، فإنّ أمّه عليها السلام كانت تصدّق بكلمات الله وآياته، وقد نزهت عن التعليق بغير الله وبالغت في التصديق به عزّوجلّ، كما قال تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ﴾ وبلغت مرتبة الصدّيقين، وهي وابنها كانا يأكلان الطعام بمقتضى الحاجة والإفتقار، وأنّ المسيح عبد ورسول ربّ العالمين، وهذه كلّها تدلّ على نفى الأُلوهيّة بجميع مراتبها عنهما عليهما السلام التي تتقوّم بالوجوب، وعدم الافتقار بوجه من الوجوه.

وإنّما ذكر عزّوجلّ أكل الطعام، وما يستتبعه من اللّوازم، لبيان صفة الحاجة والافتقار التي تلازم جميع المخلوقات، وكيف يصير الممكن إلهاً؟!!

قوله تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الآيَاتِ﴾.

خطاب لأشرف مخلوقاته وسيد أنبيائه صلوات الله عليهم، ومنه لسائر المخاطبين الذين لهم الأهليّة، تعجباً من حالهم كيف يدّعون لهما الربوبيّة بعدما تبيّنت لهم الحقيقة، وقامت الدلائل القطعية على بطلان دعوى الأُلوهيّة في المسيح وأُمّه عليهما السلام.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾.

مبالغة في التعجّب وشدّته، كيف أنّهم عرفوا الدلائل الواضحة التي لا يعتريها الشكّ والريب، وأنّها بلغت أقصى الغاية في التحقّق والإيضاح.

ثمّ أُنظر مدّعى نكرانهم وإعراضهم، فإنّ ذلك أعجب منهم، إذ كيف لا تصل إليها عقولهم وإدراكهم مع طول المدّة وامتداد الآيات وهم لا يتأثّرون بها، بل يكذّبونها.

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾.

خطاب آخر واحتجاج جديد بما تمليه فطرتهم في عبادة الربّ، فإنّ عامّة الناس ـ إلّا مَن كان له نوع معرفة في عبادة الله الواحد الأحد ـ إنما يعبدون الربّ، ويخضعون له طمعاً في دفع الشرّ عنهم، أو جلب النفع لهم، فإذا لم يتمكّن المعبود من ذلك فلا وجه لعبادته، والاستفهام للإنكار، والمعنى: أتعبدون شيئاً من دون الله لا يملك القدرة مثل ما يستطيعه الله تعالى من دفع الشرّ والضرّ، وإيصال الخير والنفع، فإنّ ما دون الله تعالى لا استطاعة له، ولا يملك شيئاً من ضرّ ولا نفع، فإنّه مملوك مربوب، وإنّ كلّ ما يستطيعه إنّما هو بإقدار من الله تعالى عليه لا من عند نفسه، فكيف يمكن أن يتّخذ إلهاً معبوداً، فيجب عبادة الله الواحد القادر ولا يتعدّى إلى غيره، فهو العالم بكلّ ما يحتاج إليه العبد، والسميع لدعوته، والقادر على إيصاله إلى ما يفيده.

والآية الشريفة تتضمّن احتجاجاً آخر على مَن اتّخذ إلهاً من دون الله تعالى، وإنّه يشترك مع الحجج المتقدّمة في أنّها من برهان الإمكان، والاحتجاج على نفي إلوهيّة غير الله تعالى، ولكنّها تمتاز عن إخوانها بأمرين:

أحدهما: أنّها عامّة تشمل جميع ما يعبد من دون الله، سواء كان ممن البشر أم من الأوثان والأصنام، كما هو ظاهر كلمة «ما» التي تشمل الجميع.

والثاني: أنّها تشتمل على برهان الإمكان الأشرف الذي هو من البراهين القويمة على وحدانيّة الله تعالى، ونفي الشريك عنه عزّوجلّ، وقد ذكره الحكماء

المتألّهون، والفلاسفة الشامخون في كتبهم، وخلاصته: أنّ كلّ ما يمكن أن يتصوّر من الكمالات من صفات الجمال، أو السلب من صفات الجلال، لابدّ أن يكون متحقّقاً في الإله المعبود، وإلّا لم يكن واجباً بعد تطرّق النقض إليه، وهو ينحصر في واجب الوجود، وهو الله تعالى، وما سواه من دون الله يستحيل أن يكون إلهاً معبوداً. وحينئذٍ يكون الضرّ والنفع إمّا من باب المثال لصفات الجلال والجمال، وإنّما ذكرا لأجل أهميّتها عند عامّة الناس، أو أنّهما أوّل ما تدعو الفطرة إليه في عبادة الإله، أو بحسب وصول غاية مداركهم إلى هذين الأمرين، أو لأجل أنّهما بالتحليل العقليّ يرجعان إلى صفات الجلال وصفات الجمال، كما عرفت.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

أي: أتشركون بالله والحال أنّه هو المحيط بكم إحاطة تامّة، فهو السميع لأقوالكم المجيب لدعواتكم، العليم بحاجاتكم وسائر أحوالكم، فيعلم ما أنتم عليه من الأقوال الباطلة، والعقائد الزائفة، وهذه الآية الشريفة ـ بانضمام صدرها ـ تدلّ على ما ذكرناه من قاعدة الإمكان الأشرف، التي استدلّ بها على إثبات واجب الوجود المتّصف بجميع صفات الكمال، والمنزّه عن جميع النقائص، وإنّما ذكر هاتين الصفتين (السميع العليم) لملازمتهما لصفات الكمال، فإنّهما تستلزمان الحياة والقدرة والربوبيّة والقيّوميّة والإرادة وغيرها، وفي إثباتهما له عزّ وجلّ يستلزم إثبات النقض والعجز لغيره، ولا تصحّ عبادة العاجز.

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾.

خطاب آخر يبيّن سبب انحرافهم عن الحقّ، بعد بيان الحجج القويمة والبراهين الدامغة على نفى إلوهيّة المسيح ﷺ، وغيره ممّن يُعبد من دون الله، والخطاب لأهل الكتاب لأنّهم المبتلون بالغلو على أنحاء مختلفه، وخاصّة

النصارى منهم، فيعمّ الجميع الذين غلوا في أُصول دينهم وفروعه.

أمّا الأوّل فقد كان له وجوه مختلفة:

فتارةً: يقولون بأنّ بعض الأنبياء أبناء الله تعالى، كما حكى تبارك وتعالى عنهم: **﴿وَقَالَتْ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾**[1].

وأُخرى: يعتبرون المسيح إلهاً كما حكى عزّوجلّ عن النصارى فيما سبق من الآية: **﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾**.

وثالثة: قالوا: إنّ الله ثالث ثلاثة، كما في قوله تعالى: **﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾**.

ورابعة: اتّخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، يعتقدون فيهم القداسة والنزاهة ما لم يعتقدوا في غيرهم من البشر، كما في قوله تعالى: **﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَاحِداً لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾**[2].

وخامسة: الغلو في اتّهام أنبياء الله ونكران الجميل الذي أسدوه إلى أُممهم، كما اتّهمت اليهود المسيح عليه السلام بأنّه ولد غير شرعيّ.

وسادسة: الغلو في جعل أنفسهم أبناء الله تعالى، كما حكى عزّوجلّ عنهم: **﴿وَقَالَتْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾**[3].

وأمّا الغلو في فروع الدين، فإنّه يتمثّل في تحريف الكتب الإلهيّة لفظاً ومعنى، وإدخال ما ليس من الدين في الدين ممّا لم يأذن به الله عزّوجلّ، كما

---

١. سورة التوبة: الآية ٣٠.

٢. سورة التوبة: الآية ٣١.

٣. سورة المائدة: الآية ١٨.

حكى عنهم في مواضع مختلفة من القرآن الكريم، ومنها: إطلاق الأب والابن على الله عزّوجلّ الممنوع شرعاً ولأنّهما مخلوقان.

ومادّة «الغلو» تدلّ على التجاوز عن الحدّ، سواء كان في الدين أو القدرة والمنزلة، أو في الماء إذا طفح والغضب. ولا يكون الغلو إلّا بغير الحقّ، فيكون القيد في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ للتأكيد، وتذكير لازم المعنى لئلّا يذهل عنه السامع، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾، وما ذكر بعض المفسّرين من أنّ الغلوّ على قسمين: غلو بحقّ، وبغير حقّ، وضرب المثال للأوّل بالتعمّق في المباحث الكلاميّة، فيكون الوصف للتقيّد.

كلّ ذلك ممّا لا وجه له، بل خلاف استعمال اللّفظ ولا يسمّى الغور في المسائل الكلاميّة غلوّاً إذا لم يكن منهيّاً عنه.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً﴾.

الأهواء جمع هوى، وهو الباطل الموافق للنفس، وسمّي به لأنّه يهوي بصاحبه إلى النار، وإنّما ورد بلفظ الجمع تنبيهاً على أنّ لكلّ واحد هوى غير هوى الآخر، أو باعتبار كثرة الأباطيل التي عمّموها بين الناس وأضلّوهم بها، ثمّ إنّه بعد أن نهاهم عزّوجلّ عن الغلو في الدين بجميع مظاهره ووجوهه، وأنّه غير حقّ ويجب الاجتناب عنه، نهى عزّوجلّ في هذه الآية الكريمة عن اتّباع الأقوام الذين كانوا السبب في إدخال الغلو في الدين، وهم الذين اتّخذوهم أرباباً من دون الله، واتّبعوهم في أُمور دينهم، وأطاعوهم في آرائهم وبدعهم التي لم ينزل بها الله من سلطان، فهم الضالّون والمضلّون لغيرهم، فإنّ العقل لم يأذن لأحد أن يتّبع غيره في أُمور دينه التي لم يشرّعها الله عزّوجلّ لهم، إلّا إذا ورد الإذن من صاحب الشرع في الاتّباع بحدوده وقيوده المعلومة.

وممّا ذكرنا يعلم أنّ النهي عامّ يشمل جميع أهل الكتاب، الحاضرين منهم وقت الخطاب وغيرهم، كما يشمل عبّاد الأصنام والأوثان أيضاً.

قوله تعالى: ﴿**وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ**﴾.

أي: أنّ الجميع من التابعين والمتبوعين ضلّوا عن المحجّة البيضاء والطريق المستقيم، وخرجوا عن طاعة ربّ العالمين، وكان هذا الضلال حصيلة ضلالهم وإضلالهم، وتشمل هذه الآية جميع صور الضلال، ومنها إنكارهم لنبوّة خاتم الأنبياء وتكذيبهم لدينه وابتعادهم عن الحقّ، فتكون الآية الشريفة تأكيداً لضلالة الجميع، وتعميماً لجميع صوره ووجوهه، وبياناً بأنّ الذي هم عليه ليس من سواء السبيل الذي أمر الله تعالى عباده باتّباعه.

***

بحوث المقام

بحث أدبيّ:

قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الْمَسِيحُ**﴾ حال من فاعل «قالوا»، بتقدير «قد» لمزيد التقبيح.

أمّا قوله تعالى: ﴿**فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ**﴾، أي المنع من دخولها بقهر إلهيّ نتيجة أفعالهم وأقوالهم، وأصل الحرام المنع، فلا تكون من المجاز أو الاستعارة كما زعمه بعض المفسّرين، متوهّماً أنّه بمعنى الحرمة التكليفيّة، ولا تكليف ثمة، بل استعمل الحرام في معناه الحقيقيّ وهو المنع.

وإفراد الضمائر في «حرّم الله عليه» و«مأواه» باعتبار لفظ «من» في «من يشرك بالله»، والجمع في «ما للظالمين من أنصار»، باعتبار معنى «من».

و«ثالث ثلاثة» لا يكون إلّا مضافاً، كما في رابع أربعة ونحوه، وأجاز النصب بعض القراء وعلماء النحو.

و«إله» في قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ رفع على البدل من إله على الموضع. و«من» لتأكيد الاستغراق والتعميم.

وقال الكسائي: يجوز اتباعه على اللّفظ فيجرّ، وهو لا يجيز زيادة «من»، والحقّ عدم الزيادة كما ذكرنا مكرّراً. وقد تقدّم في التفسير ما يتعلّق بهذه الجملة المباركة.

وقوله تعالى: ﴿**لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾، قيل: إنّه جواب قسم محذوف سادّ مسدّ جواب الشرط، والأكثر مجيء اللّام الموطئة لجواب القسم المحذوف، وقد تحذف اللّام والتقدير: لئن لم ينتهوا.

و«ما» في قوله تعالى: ﴿**عَمَّا يَقُولُونَ**﴾ موصولة، وحذف الضمير العائد.

والفاء في ﴿**أَفَلَا يَتُوبُونَ**﴾ للعطف على مقدّر يقتضيه المقام حجزت بين همزة الاستفهام ولا النافية هذه، والكلمة تفيد الحضّ والحثّ، وجملة: «والله غفور رحيم» في موضع الحال، وهي مؤكّدة.

و«صدّيقة» للمبالغة، واختلفوا في أنّها من الثلاثي المجرّد، نحو: سكير من سكر، **وقيل**: إنّها من صدّق مضاعفاً.

و«كيف» في قوله تعالى: ﴿**انظُرْ كَيْفَ**﴾ معمول لـ«نبيّن»، والجملة في موضع النصب.

و«ثمّ» لإظهار ما بين العجبين من التفاوت، أو للتراخي بين العجبين، والمراد بيان استمرار زمان بيان الآيات وامتداده، أي أنّهم مع طول الزمان لا يتأثّرون.

و«ما» في قوله تعالى ﴿**قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ**﴾ عامّ يشمل المسيح والأوثان والأصنام، وكلّ ما عبد من دون الله تعالى، إمّا لأنّ هذه الحجّة أيضاً تقام على الوثنيّين وعبدة الأصنام التي لا شعور لها، ولا دخل للمسيح عليه السلام الذي هو من أُولي العقل في تمامية الحجّة، أو لأنّ كلّ محدث من حيث ذاته إنّما يدخل في ما لا يشعر، أو لبيان أنّ المسيح عليه السلام من دون مدد إلهيّ يكون من هذا الجنس.

و«غير الحق» منصوب على أنّه صفة مصدر محذوف، أي غلو غير الحقّ، وذكرنا ما يتعلّق بالتقييد في التفسير، فراجع.

وقيل: إنّه منصوب على الاستثناء المتّصل أو المنفصل.

ولكنّه تبعيد للمسافة.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ**﴾ على أنّ الذين قالوا بهذه المقالة الباطلة واعتقدوا بهذه العقيدة الزائفة، هم من الكفّار الذين أنكروا الأُلوهيّة رأساً، فلا ينفعهم الانتساب إلى النصرانيّة وكونهم أهل الكتاب، فإنّ جعل المسيح إلهاً أخرجهم عن ربقة أهل الإيمان، وأدرجهم في جماعة الكافرين، وإن كان لهم نبيّ مرسلٌ وكتاب إلهيّ، وقد تقدّم في الآيات السابقة أقسام الكفر.

نعم، إنّ مجرّد انتسابهم إلى كتاب إلهيّ، وكونهم أهل الكتاب في القرآن الكريم، أوْجب ترتّب بعض الأحكام الشريعّة عليهم، فاختلفوا عن المشركين من عبدة الأصنام والأوثان، كما هو مذكور في الكتب الفقهيّة، وذكرنا بعضاً منها في سورة النساء، فراجع كتابنا «مهذّب الأحكام».

الثاني: يستفاد من قول المسيح: ﴿**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾ أنّ القول بإلوهيّته كان في حياته صلوات الله عليه، وأنكرها أشدّ إنكار، واحتجّ عليهم بأُمور:

أحدها: أنّ الإله هو الله وحده دون غيره، والعبادة إنّما تكون له.

وثانيها: أنّ الإله الذي لابدّ من عبادته، إنّما من الصفات العليا ما لم تكن في غيره، فهو الربّ الذي خلق العباد، وأحاط بهم إحاطة تامّة، وهو ينحصر في الله ربّ العباد جميعهم المسيح وغيره، فإنّ في الربوبيّة العظمى تظهر قهّاريته وكبريائه وعطفه ورحمته وعلمه وإرادته وحياته، فهو الربّ العظيم الذي خلقهم وأفاض عليهم من نعمائه وآلائه، وبعث فيهم أنبياءه ورسله، ومنهم المسيح المبعوث إليهم المربوب له عزّوجلّ، فلا يعقل أن يكون إلهاً.

ثالثها: أنّ المسيح لا يقدر أن يُدخلهم الجنة بعد أن منع الله دخولهم جنّته ودار كرامته، وكيف يمكن أن يُعبد المسيح الذي هو عاجز عن إدخالهم الجنّة إذا لم يأذن له الله تعالى.

رابعها: أنّ المسيح لا يمكن أن يصرف عنهم العذاب، فلا يدخلون الجنّة إذا استحقّوا العذاب، فقد انتفت عنه أعظم صفة من صفات الله عالى وهي القدرة الكاملة، وهو لا يملك لهم الضرّ والنفع، ولا يعقل أن يجعل مثل ذلك إلهاً يعبد من دون الله، وهذا أمر فطريّ، كما سيأتي.

وخامسها: أنّ الذين قالوا بأنّ الله هو المسيح من الظالمين، وما لهم من أنصار ينصرونهم، أو لم يأذن الله تعالى للمسيح أن ينصرهم من عذاب الله، فإذا لم يقدر المسيح الذي اعتقدوا فيه الأُلوهيّة نصرتهم فغيره يكون بالأولى.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ**﴾ على أنّ القول بالتثليث والتشريك بالله العظيم مثل القول بأنّ المسيح هو الله كفرٌ، وظاهر الآية أنّ هذه المقالة حدثت بعد رفع المسيح عليه السلام وغيابه عنهم، أحدثه علماؤهم لأغراض خاصّة معلومة، ذكر بعضها القرآن الكريم، وقد تقدّم البحث عن هذه العقيدة في سورة النساء، فراجع.

وكيف كان، فإنّ الاحتجاج عليهم وردّها إنّما كان من الله تعالى لا من المسيح نفسه، مثل ما تقدّم في قولهم بأنّ المسيح هو الله ـ تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً ـ.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ على الوحدانيّة العظمى التي هي من أهمّ الأغراض التي بعثت الأبياء والمرسلين لأجل بيانها وتثبيتها، وهي من أقدم العقائد ومتوغّلة في القدم توغّل الخلق فيه، وقد أودعها الله تعالى فيه فطرة الخلائق كلّها، ومرّت بمراحل كثيرة ومتعدّدة، فظهرت تارة وأنزوت

أُخرى، لأجل شبهات الملحدين وتشكيكات الكافرين، حتّى وصلت إلى دين الإسلام وشريعة خاتم الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين، فتجلّت بأحسن صورها وأبهى معانيها، وأدقّ ما يمكن أن يتصوّر فيها، وبلغت مبلغاً لم يصل إليه الفكر الإنسانيّ على مرّ العصور، فتميّزت بعرفانٍ زاخر و علم باهر، واشتملت الآية الكريمة على هذه الجوهرة الفريدة، ومفخرة الكمالات، وعنونها بأحسن أُسلوب وأتمّ برهان، وهو أُسلوب النفي والإثبات الذي هو من أتمّ الأساليب في إثبات المطلوب ونجاحه، مع اشتماله على تأكيد الاستغراق بدخول «من» على النفي، وإتيان المستثنى المفيد للتنويع، فلو جيء به معرفة لم يدفع به قول النصارى وغيرهم القائلين بالتشريك، وأنّ الذات واحدة في عين أنّها كثيرة متعدّدة الصفات، ولكنّ الآية تنفي جميع تلك المزاعم وتثبت الذات الواحدة بالوحدة المطلقة التي لا تتألّف منه كثرة ولا تقبل التعدّد أبداً، لا في الذات ولا في الصفات، ولا في الفرض والتوهّم ولا في الخارج، وهذه هي حقيقة التوحيد في الإسلام التي يلوّح إليها الكتاب الإلهيّ وكلمات الأئمّة المعصومين عليهم السلام، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

الخامس: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَإِنْ لَمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾**، على أنّ ما اشتملت عليه الآية الشريفة من حقيقة التوحيد، وما عرفت فيها من لطائف المعاني ودقائق الرموز، هي آخر المطاف، والمنتهى من كلّ الأقوال، ويجب الانتهاء إليه والوقوف عند حدّه، والتجاوز عنه كفر وليس له عذر بعد ذلك، فإن انتهوا عند هذا الحدّ وآمنوا به كانوا مؤمنين، وإلّا كانت النار جزاءهم ومأواهم وبئس المصير.

السادس: يدلّ قوله تعالى: **﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾**، على أنّ القول بالتثليث من الذنب العظيم الذي يوجب هذا النوع من الجزاء، وهو مسّ العذاب المؤلم لأبدانهم، وإدراكهم له جزاء نكرانهم للتوحيد، بعد إدراكهم له

ومعرفتهم به، فينالون بأبدانهم ومشاعرهم من أنواع الأذى والآلام.

السابع: يستفاد من قوله تعالى: **﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾** أنّ التوبة عن هذا الذنب، إنّما تتحقّق بالرجوع إلى الله، وعبادة الواحد الأحد، ونفي الشريك عنه، والانقلاع عمّا يقولونه، وطلب الغفران منه عزّوجلّ، والله غفور رحيم فلا يكفي مجرّد الاستغفار وطلب الخلاص، وفي الآية الشريفة إشعارٌ بإصرارهم على ذلك، وعدم الانقلاع من هذا القول.

الثامن: يستفاد من قوله تعالى: **﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾** نفى إلوهيّة المسيح أوّلاً، وكونه أحد الثلاثة، لكونه ابن امرأة فهما ممكنان، ثمّ إنّه يموت كما مات الرسل من قبله، وإن كان قد شرّف بصفة الرسالة فكان داعياً إلى مَن أرسله ولا يخالفه في شيء. وكلّ تلك الصفات هي من صفات سائر أفراد البشر، ولا يتميّز عن غيره إلّا بالرسالة التي هي صفات المخلوقين أيضاً، والإله لا يتّصف بها.

ثمّ نفى إلوهيّة مريم وأنّها أحد الثلاثة، لكونها تتّصف بصفة الإمكان كما اتّصف ابنها بها، وأنّهما محتاجان كسائر أفراد جنس الحيوان، ولكنّها تتّصف بصفة التصديق التي هي من صفات المخلوقين أيضاً، فتشرّف أحدهما بالرسالة والآخر بصفة التصديق، وهما وإن كانتا من الكمالات، لكنّهما لا تجعلان المتّصف بهما من الآلهة، وإلّا استلزم الخلف كما هو واضح، فتعيّن أن يكون الإله واحداً وهو الله الواحد الأحد، فهذه آيات واضحات لا ريب فيها ولا غموض، ولكن العناد واللّجاج منهم يمنعهم عن الإذعان لها، فكانوا من المكذّبين المؤتفكين الذين سينالهم جزاؤهم.

وإنّما قدّم سبحانه الكمال لما لأفردا جنسهما من نقائص البشرية لئلا توحشهم مفاجأة ذلك.

التاسع: ذكر بعض المفسّرين أنّ المراد من قوله تعالى: **﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾** المعنى الكنائيّ وهو قضاء الحاجة، لأنّ مَن أكل الطعام احتاج إلى النفض، فيكون ذكره أمرّ ذوقاً من أفواه مدّعيّ إلوهيّتهما، لما فيه من البشاعة العرفيّة، وليس المقصود سوى الردّ على النصارى في اعتقادهم الكريه، ولكن المعنى الذي ذكرناه في التفسير أعمّ؛ لدلالته على اللّازم والملزوم كما عرفت.

العاشر: يستفاد من تكرار الأمر بالنظر في الموردين: **﴿انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمْ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾**، لزوم المراقبة ودوام التفكير في الآء الله تعالى ونعمائه وآياته، وقدّم الأمر بالنظر في الكمالات ولزوم التحلية بها لأهمّية الموضوع، وأنّه مع الدوام على ما هم عليه ينتفي موضوع النظر الثاني الذي هو أمر بالتخلية من الرذائل، فمع بقائها في النفس والوصول إلى درجة العناد واللّجاج، لا يصير مؤهّلاً لتلقّي الفيض والنظر في الآيات البيّنات.

الحادى عشر: يستفاد من قوله تعالى: **﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾** أنّ الحجّة لابدّ أن تكون ممّا يدركه الفهم المتعارف والعقل البسيط الساذج، فإنّ الخطاب في الآية الكريمة مع الفطرة في هذا الأمر المهمّ، لأنّ أوّل ما يدركه الإنسان في اتّخاذ الربّ لعبادته، هو دفع الشرّ والضرّ عنه، وجلب النفع إليه، وهذا إنّما يملكه الله دون غيره المملوكين الذين يفقد فيهم ذلك، وفاقد الشيء لا يعطيه، فيجب أن يرفض عبادة غير الله تعالى. وإنّما قدّم عزّوجلّ الضرّ على النفع جرياً على الطبع، لأنّ الإنسان بحسب طبعه إنّما يلتجئ في مقام الضرّ وفقدان النعم إلى الربّ ليدفع عنه ذلك. وأمّا إذا كانت النعم موجودة عنده، وقد تلهّى بها ولم يجد في نفسه ألم فراقها فلا يلتفت إليه، فيكون مسّ الضرّ أبعث للإنسان إلى الخضوع للربّ وعبادته من وجدان النفع، كما بيّنه عزّوجلّ في غير هذا الموضع، قال تعالى: **﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا**

يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتاً وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُوراً﴾(١)، وبيّن ذلك في وضوح في قوله تعالى: **﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوساً﴾**(٢).

الثاني عشر: يستفاد من قوله تعالى: **﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾** أنّ الغلو في الدين لا يكون حقّاً أبداً، وأنّه من الضلال والخروج عن سواء السبيل الذي جعل عزّوجلّ دينه القيّم منه.

الثالث عشر: يستفاد من ذكر كلمة (ما) في قوله تعالى: **﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ﴾** أنّ ما سوى الله تعالى من دون فيضه ونعمه من الجهاد الذي لا يعقل، فإنّ مَن كان له من الشعور والعقل لا يملكهما من عند نفسه، كسائر ما ينسب إليه من شؤون وجوده، قال تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِي فَلَا تُنظِرُونِي﴾**(٣).

***

بحث روائي:

العيّاشي عن زرارة، قال: «كتبت إلى أبي عبدالله عليه السلام مع بعض أصحابنا في ما يروي الناس عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «أنّه مَن أشرك بالله فقد وجبت له النار، ومَن لم يشرك بالله فقد وجبت له الجنّة؟ قال عليه السلام: إنّ مَن أشرك بالله فهذا الشرك البيّن، وهو قول الله: **﴿مَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾**، وأمّا قوله: مَن لم يشرك بالله

---

١. سورة الفرقان: الآية ٣.

٢. سورة الإسراء: الآية ٨٣.

٣. سورة الأعراف: الآية ١٩٤ - ١٩٥.

فقد وجبت له الجنّة ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : ههنا النظر ، هو مَن لم يعص الله» .

أقول : ما ذكره صلوات الله عليه موافق للقواعد العامّة والأدلّة الكثيرة، التي تدلّ على أنّ دخول الجنّة إنّما يكون بالايمان والعمل الصالح والطاعة، وهي اتيان الواجبات وترك المعاصي والمحرّمات ، وأنّ مجرّد الابتعاد عن الشرك لا يوجب الدخول في الجنّة إلّا مع توفّر بقية الشروط .

في «تفسير القمّيّ» : عن أبى جعفر الباقر عليه السلام : «أمّا المسيح فعصوه وعظّموه في أنفسهم حتّى زعموا أنّه إله ابن الله ، وطائفة منهم قالوا : ثالث ثلاثة ، وطائفة منهم قالوا : هو الله» .

أقول : يستفاد من الحديث أنّ المسيح عليه السلام كان عارفاً ببعض تلك المقالات الباطلة، ورَدَعَهم عنها فعصوه ، وأنّ تلك إنّما حدث من الغلوّ فيه عليه السلام ، فقدّسوه وعظّموه حتّى انتهى الأمر بهم إلى قول بالتأليه فيه بنحو من الأنحاء .

في «العيون» : عن الرضا صلوات الله عليه عن آبائه عن علي عليهم السلام : «في قوله تعالى : ﴿**كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ**﴾ معناه : أنّهما كانا يتغوّطان» .

أقول : رواه العيّاشي مرفوعاً ، وتقدّم أنّه من المعنى الكنائيّ ، وعرفت الوجه في ذلك .

وفي «الاحتجاج» : عن أمير المؤمنين عليه السلام في جواب الزنديق في قوله تعالى : ﴿**كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ**﴾ ، يعني : «أنّ مَن أكل الطعام كان له ثقل ، ومَن كان له ثقل فهو بعيد عمّا ادّعته النصارى لابن مريم» .

أقول : إنّ ما ذكره صلوات الله عليه إنّما هو من لوازم الإمكان والحاجة، كما أنّ التغوّط والمعنى الحقيقيّ للكلمة كلّها من ذلك أيضاً، أو إنّ المراد له ثقل خرج عن التجرّد ومفارقته للمادّة وهو بعيدٌ عمّا ادّعته النصارى لابن مريم من الأُلوهيّة .

***

بحث عرفاني:

التوحيد سرّ من الأسرار الإلهيّة، تجلّى به الله على مخلوقاته، فأقرّ به الخلائق قبل الخلق، يطلبه الملائكة المقرّبون، وتهفوا إليه أفئدة المخلوقين، دعا إليه الأنبياء والمرسلون، تتجلّى في أنّه أهمّ صفات الله تعالى، إذ له ارتباط بين الخالق والمخلوق، وهو آنس شيء للنفس الإنسانيّ والأقرب إلى القلوب، تتفانى فيه الروح وتنجذب إليه النفوس، وتحنّ إلى معرفته العقول، وعلى مراتب عرفانه تتصاعد النفوس إلى الملكوت الأعلى، ودرجات القُرب لدى جناية عزّوجلّ، فما أعظمها مسألة!! وما أشدّ تعلّقها بالإنسان في جميع شؤونه وعوالمه؟! تتجسّد فيه جميع الكمالات الواقعيّة، وتذوب فيه كلّ المطالب والغايات.

ولعلّ السرّ في ذلك أنّه أودع في الفطرة وأُخذ عليه الميثاق، وهو من لوازم حبّ المخلوق لخالقه، بل المخلوقات كلّها مظاهر توحيده وصفاته العليا وأسمائه الحُسنى، فما أعذبه على النفوس؟! وما أخلبه للقلوب؟! هام فيه المحبّون ليدركوا ما أمّلوه فازدادوا حبّاً، وطلبه العارفون فانجذبوا إليه وانمحت ذواتهم، وانصاعت لديه أفئدة السالكين فخلب لبّهم لما شاهدوه من الآثار العظام، ومع ذلك لم يصل أحد إلى كنه حقيقته إلّا ما أدركوه من الآثار والتجلّيات، فصار محور الدراسات والنقض والإبرام.

والوجه في ذلك يكمن في أنّهم خلقوا على اختلاف في الفكر شدّة وضعفاً، وتفاوت في الإدراك زيادة ونقصاناً، فكان ذلك سبباً في اختلافهم في الفهم والتعقّل لهذه الجوهرة الفريدة، ثمّ الأُنس بالمادّة والابتعاد عن المعين الصافي، ممّا أوجب الانحراف والخروج عن الاستقامة التي كانت الفطرة تدعو إليها، اشتدّ ذلك بمرور الزمن حتّى تحقّق الهجران فازدادوا في الاختلاف، فكان ما كان من الشرك وعبادة الأوثان، وتأليه ما لم يقرّ به العقل والبرهان.

فما أقسى هذا الإنسان وما أشدّ مكابرته وعناده للحقّ؟!! كيف وصل إلى هذا الحدّ من الخسران، حيث أبعد نفسه من منبع الخير والرضوان؟!! فصار التوحيد من أقدم المسائل، وأبعد غوراً في التعمّق والتحقيق، وأصعبها فهماً وتصوّراً، وقد ظهر في صور مختلفة ومرّ بمراحل متعدّدة، فطوراً يظهر بأبسط الصور المودعة في الفطرة الإنسانية بإلهامها الخفي، وآخر في كلمات الحكماء المتألّهين والعرفاء الشامخين، وما وصلت إليه أفهامهم إلى نوع من التوحيد، وطوراً ثالثا في أفكار آحاد الإنسان مع ما هم عليه من الاختلاف العظيم ـ كما عرفت ـ وإن كان لهم شيء من الاتّفاق على ما تمليه الفطرة عليهم من التوحيد، ولكنها طمست لسوء الأفهام، وكثرة المعاصي والآثام، حتّى جعلوا الأوثان والأصنام قرناء لله تعالى، وأثبتوا لها بعض الصفات. وهكذا كانت هذه المسألة أسيرة الاختلاف، ولكنّها لم تمح صفحة الوجود بمقتضى نور الفطرة المودع في كلّ أفراد الإنسان، وجعلت الشرائع الإلهيّة لها المكانة العليا في معارفها وعلومها وأحكامها، حتّى بلغت أوج كمالها في القرآن الكريم، الذي بيّن حقيقته وسائر خصوصياته بأحسن وجه أتمّ بيان، وأوضحت معالمه وأركانه أقوال المعصومين عليهم السلام، لا سيّما الإمام سيّد العرفاء وإمام الموحدين وأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

وهذا الذي ذكرناه ممّا شهد به تاريخ العلم والإنسان وقرّره محكم القرآن، كما صرّح به عزّوجلّ في قوله تعالى: **﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾**[١]، وقد تقدّم قوله تعالى: **﴿انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾** الذي يدلّ على وجود الاختلاف والعناد واللّجاج

---

١. سورة الزمر: الآية ٩.

في البشر، فقالوا بالتشريك الذي هو خلاف المركوز في الفطرة التي تهدي إلى التوحيد، وأنّ للعالَم صانعاً لا يشبهه شيء من مصنوعاته ومخلوقاته، وقد كان الناس على هذه الفطرة المستقيمة تهتدي بهداها وتستضيء بنورها، وكانوا أُمّة واحدة كما قال عزّوجلّ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾، لا اختلاف في عقيدتها وسلوكها ودعوتها إلى الواحد العظيم، إلّا أنّ هذه الوحدة لم تبق على صورتها الحقيقيّة، فقد فسّرها الإنسان بتفاسير متعدّدة بعد شيوع شُبَه الملحدين وتشكيك المشكّكين، فحصل التفرّق والاختلاف، فبعث الله الأنبياء والمرسلين لإحياء الفطرة وبعثها من جديد، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: «ليثيروا لهم دفائن العقول».

ويستفاد من القرائن الكثيرة أنّ أقدم الشبهات ما قيل في عبادة الأوثان، من أنّها مبنية على أساس التوحيد وإثبات الشفعاء لديه، قال تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾، فكان ذلك بداية الانحراف عن التوحيد الحقيقيّ، حتّى آل الأمر إلى إعطاء الأصالة والاستقلال لكلّ ما اتّخذ إلها من دون الله، وكانت الشكوك والشبه والاعتراضات لها الأثر الكبير في خفاء معنى التوحيد. وقد عرفت أنّ لها أسباباً عديدة، وإن دعت الفطرة إلى الرجوع إلى الوحدة الحقّة، ولكنّ الأُنس بالمادة وأنّ أوّل ما يبتلى به الفرد في حياته اليوميّة هو الوحدة العدديّة، فصار ذلك سبيلاً في تفسير التوحيد الذي تدعوا إليه الفطرة بالوحدة العدديّة.

فظهور الثنويّة وتعدّد الآلهة، ثمّ ابتلاء المؤمنين ـ بالتوحيد الحقيقيّ ـ بهؤلاء وقيام الصراع بينهم ممّا أوجب الغفلة عن حكم الفطرة، واشتدّ ذلك حتّى ما رجعت كلمات الفلاسفة والعلماء وفي تفسير التوحيد إلى الوحدة العدديّة، فأضافت الشبهات وكثرت التأويلات، حتّى لم يبق توحيداً سالماً من شائبة الشرك، إذ ربّما يكون الشرك خفيّاً لم يتنبه إليه الفرد المؤمن فضلاً عن غيره، قال

تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، حتّى سطع نور الإسلام، ونزل القرآن الكريم بما فيه من المعارف الحقّه الحقيقيّة، فأخرجت التوحيد من تلك الشبهات والأباطيل، وظهرت بصورتها الحقيقيّة، ولكن آل الأمر إلى علماء الكلام ووقعوا في نفس الخلاف القديم، ودخلوا في متاهاتٍ هُمّ في غنىً عنها، لولا رجوعهم إلى معادن الوحي وأعدال القرآن في تفسير تلك الحقيقية القرآنيّة وبيانها، وحينئذٍ كان اللّازم هو الرجوع إلى القرآن الكريم، وما ورد في كلمات الأئمّة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين في تفسير الوحدانيّة الكبرى والتوحيد الحقيقيّ، ليسلم من كلّ شرك خفيّ وجليّ، ولا تحتاج إلى كلمات الحكماء المتألّهين والفلاسفة الشامخين، فإنّها إن اشتملت على شيء قويم، فهو مأخوذٌ من كلمات المعصومين، فذكرها يكون من التطويل.

معنى التوحيد

تطلق الوحدة على معان متعدّدة يجمعها الانفراد، والواحد هو كون الشيء مبدأ للتكثّر، وهي تارة تكون محدودة، وأُخرى غير محدودة، ولما كانت الوحدة على دقّة في المعنى وصعوبة في الفهم فلا بأس بذكر القسمين.

أمّا الوحدة المحدودة: فهي إمّا أن تكون في الجنس، أو النوع، أو يكون واحداً بالاتّصال من حيث الخلقة، أو يكون من حيث الصناعة، أو يكون واحداً لعدم نظيره.

أمّا في الخلقة: كقولك الشمس واحدة، أو في الفضيلة كقولنا: واحد دهره ونسيج وحده، أو يكون واحداً لامتناع التجزي فيه إمّا لصغره كالهباء، أو لشأن آخر، أوْ يكون مبدءاً للعدد كقولك: واحد، اثنان، وإمّا مبدأ الخط كالقول: النقطة الواحدة.

ويمكن درج بعضها في بعض فتقلّ الأقسام، وجميعها محدودة ومن صفات المادّة، فإنّ الكلّ تشترك في كون الشيء مبدءاً للكثرة، وهو الذي تلحقه النسب والاضافات، كما أشار إليه قول أمير المؤمنين ﷺ: «إنّ القول في أنّ الله واحد على أربعة أقسام: فوجهان منها لا يجوزان على الله عزّوجلّ... فقول القائل: واحدٌ يقصد به باب الأعداد، فهذا لا يجوز، لأنّ ما لا ثاني له لا يدخل في باب الأعداد فهذا ما لا يجوز له، أما ترى أنّه كَفَر مَن قال: إنّه ثالث ثلاثة، وقول القائل: هو واحد من الناس، يريد به النوع من الجنس فقط، ما لا يجوز لأنّه تشبيه، وجلّ ربّنا تعالى عن ذلك»، ولا يمكن أن تعرض على الله تعالى الذي هو منزّه عنها. فإنّ الوحدة فيه عزّوجلّ تكون بلا تأويل، فهو الواحد الذي لا يصحّ التجزّي والتكثّر عليه من جميع الجهات، بخلاف غيره عزّوجلّ، فإنّ الوحدة فيها باعتبار أمر ما، والمقصود الشائع من أقسام الوحدة التي يقع الحسّ عليها مباشرة هذا المعنى للوحدة، ولهذا ترى أنّهم إذا أطلقوا الواحد على الإله، فلا يخرج عن هذا النوع من الوحدة لشدّة أُنسهم به، فيثبتون لله تعالى من صفة الوحدة مثل ما يصنعون به سائر ما اتّخذوه إلهاً، وهي الوحدة العدديّة، قال تعالى: **﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾**[1]. وإنّما عجبوا لأجل عدم تمكنّهم من إبعاد الوحدة العدديّة من أذهانهم، واذا قرع سمعهم الدعوة إلى التوحيد، كانوا يتلقّونها دعوةً إلى الوحدة العدديّة التي تقابل الكثرة العدديّة، كما في جميع الآيات التي تدعوا إلى نبذ التفرّق في اتّخاذ الآلهة والتوجّه إلى الواحد الأحد، كما في قوله تعالى: **﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ**

---

١. سورة ص: الآية ٤ – ٦.

إِلَّا هُوَ﴾[١].

والحاصل ممّا ذكرناه: أنّ الوحدة على قسمين: فإمّا أن تكون وحدة مبدأ للكثرة، ومنها الوحدة العدديّة، وهي الشائع من أقسامها. وإمّا أن تكون وحدة حقيقيّة، وهي عبارة عن كون الموجود لا يقبل التكثّر، والفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر، وهذا هو المراد من قول أبي جعفر الجواد عليه السلام بعدما سُئل عن معنى الوحدة: «إجماع الألسن عليه بالوحدانيّة»، لقوله تعالى: **﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾**[٢]، ولصعوبة هذه الوحدة قال تعالى: **﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾**[٣]. والقرآن الكريم ينفي جميع أنحاء الوحدة عنه عزّوجلّ، سواء كانت وحدة عدديّة أو وحدة نوعيّة أوْ جنسيّة أو أية وحدة كلّية مضافة إلى كثرة، فإنّ جميعها مقهورة بالحدّ والنسب والإضافات، والله تعالى هو المنزّه عنها، ولا يقهره شيءٌ، فليس بمحدود في شيء يرجع إليه، فهو موجودٌ لا يشوبه عدم، وحقّ لا يعرضه بطلان، وهو الحيّ الذي لا يخالطه موت، والقادر الذي لا يعجزه شيء، والعليم الذي لا يدب إليه جهل، والعزيز الذي لا ذلّ له.

وقد جمع عزّوجلّ النوعين من الوحدة في قوله تعالى: **﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾**[٤]، ولأجل ذلك كلّه صارت الوحدة أُمّ الأسماء الحسنى والصفات العليا، كما ستعرف إن شاء الله تعالى.

---

١. سورة البقرة: الآية ١٦٣.

٢. سورة الزخرف: الآية ٩.

٣. سورة الزمر: الآية ٤٥.

٤. سورة يونس: الآية ١٨.

ويمكن تعريف التوحيد حينئذٍ بأنّه عبارة عن كون الموجود له من صفات الكمال والتناهي عن الجلال بحيث لا يمكن أن يحدّه حدّ، ولا يصحّ فرض ثان له أبداً، فهو الحقّ الصرف الذي يملك كلّ شيء، وغيره الباطل الذي لا يملك لنفسه شيئاً.

التوحيد قبل الإسلام:

عرفت أنّ التوحيد بالمعنى الذي ذكرناه لم يكن متحقّقاً عند آحاد أفراد الإنسان قبل نزول القرآن، إلّا ما كان عند الأنبياء والمرسلين والمؤمنين بهم حقّ الإيمان، الذين دعوا إلى التوحيد في العبادة ونفي الشريك، وأمّا غيرهم فإنّ أقصى مراتب التوحيد عندهم هي الوحدة العدديّة التي عرفت أنّها المأنوس عندهم، والتي يمكن أن تتصوّر في أذهانهم، بعد ما كانت الفطرة تدعوهم إلى الوحدة والتوحيد في الإله، إلّا أنّ هذا النوع من التوحيد لم يسلم من شوائب الشرك لأجل أسباب عديدة ذكرنا بعضها في ما تقدّم، فدخلت الثنويّة في العقيدة، فأثبتوا تعدّد الإله، ولا تخلو الأقوام القديمة من آلهة متعدّدة جعلوها ربّ الأنواع، فاعتقدوا للريح إلهاً وللسماء إلهاً وللأرض إلهاً وللجمال إلهاً وللزواج إلهاً إلى غير ذلك من الآلهة، وقد يقع الصراع بين تلك الآلهة فتغضب ويحدث سفك الدماء في الأرض، ومارسوا طقوساً معينة لإرضائها، وقد يحدث الزواج بين إلهين، إلى غير ذلك من الخرافات التي نقل لنا التأريخ قسماً منها، وما تزال بعضاً منها موجودة حتّى الآن عند الوثنيّين في هذا العصر، وكان شأن الرسالات السماويّة إبطال تلك، وإرساء قواعد التوحيد الحقيقيّ عند الإنسان، وإبقاء نور الفطرة وقّاداً فيهم، وجاهدوا في هذا الأمر حقّ الجهاد، ولهم في ذلك أساليب متعدّدة، ذكر بعضها القرآن الكريم، ولكن الوثنيّة التي أنشبت أظفارها في النفوس لم تجعل أن تنفهّم

تلك الوحدة الحقيقيّة والتوحيد الواقعيّ حقّ الفهم، وربّما تظهر بوضوح على عقيدتهم، كما ظهرت على قوم موسى عليه السلام وهو بين ظهرانيهم، قال الله تعالى حكاية عنهم لمّا عبروا البحر بقيادته عليه السلام فرأوا عبادة الأصنام، فقالوا: ﴿**اجْعَل لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ**﴾[1]، وقصّة عبادة العِجْل في اليهود معروفة كما حكاها القرآن الكريم بالتفصيل، فإذا كان هذا شأن القوم الذين فضّلهم الله تعالى ومنحهم الكرامة وأنعم عليهم أنواع النعم، فما بال غيرهم من الأقوال الذين لم يكونوا بهذه المرتبة من العلم والفهم، ثمّ إذا تجاوزنا من قوم موسى بن عمران إلى قوم عيسى فنراهم أسوء حالاً، فقد دخلت فيهم خرافة التثليث، وجعلوا عيسى عليه السلام إلٰهاً يعبدونه من دون الله، وغير ذلك من العقائد التي هي بحدّ ذاتها يحيطها الغموض والإبهام وقام الدليل على بطلانها، مازالت موجودة عندهم.

هذه حال الملل العقائديّة التي نزلت فيهم الرسالة والكتب الإلهيّة، وأمّا غيرها من الأُمم، فقد أثبتت الأبحاث التأريخيّة ثبوت الشرك، بل التثليث فيهم أيضاً، فهذه الديانة البرهمائيّة أصحابها قد اعتقدوا التثليث، وأنّ الربّ تجلّى عندهم في ثلاثة مظاهر، ثمّ انتقال ذلك إلى الديانة الهندوسيّة، وأمّا الفرس فقد اعتقدوا بالثنويّة وجعلوا لهم إلهين؛ إله الخير وإله الشرّ. وتبادلت الأقوام تلك الخرافات والعقائد الباطلة.

وأمّا الفلاسفة والحكماء والعلماء، فلم يسلم تفكيرهم من هذه الرواسب وإن بذلوا أقصى الجهد في إقصاء الشرك وإبعاد الإله عن صفات المخلوقين، إلّا أنّهم ما برحوا عن الوحدة العدديّة وما انفكّت أقوالهم عَنْها.

وأمّا العرب فهم كانوا على أقصى درجات الشرك والتعدّد، وقد عرفوا

---

١. سورة الأعراف: الآية ١٣٨.

بالعناد واللّجاج، والمقاومة العنيفة مع عقيدة التوحيد التي نزل بها القرآن الكريم وبَسَط الكلام فيها، وأقام الأدلّة والبراهين التي امتازت بكونها بسيطة تخاطب الروح وتقبلها النفس، مع أنّ التوحيد من العقائد الرئيسة في حياة الإنسان، وله من الشموليّة والبسط ليشمل جميع الموجودات كلّها. فلابد من بيان التوحيد القرآنيّ وماورد في تفسيره في كلمات المعصومين عليهم السلام، الذي بلغ القمة من الكمال، ووصل إلى أقصى درجات الشموخ ونهاية العرفان.

التوحيد في القرآن الكريم:

لم يعهد في القرآن الكريم أن تكون عقيدة بهذه المثابة من الأهمّية، فقد بسط القول في التوحيد وفي أقسام الوحدة المحدودة، وأبطل التشريك بجميع مظاهره وبيّن أقسام الوحدة الحقيقيّة، مع ذكر الأدلّة والبراهين القويمة وبأساليب مختلفة، وقد جعل الإسلام شعاره الشهادة بالوحدانيّة لله تعالى، ونفي ما عداه من الآلهة، فقال الرسول الكريم صلى الله عليه وآله كلمته المشهورة: «**قولوا لا إله إلّا الله تفلحوا**»، واذا راجعنا القرآن الكريم وجدنا أنّ هذا التهليل ورد في أكثر من أربعين موضعاً منه.

ولمّا كانت هذه العقيدة لها من السموّ والرِّفعة من جهةٍ، والصعوبة في الفهم من جهة أُخرى، فقد اتّخذ أساليب معينة في تثبيت هذه العقيدة وإرساء أركانها في أذهان الناس، ابتداءً من حصر الآلهة في إله واحد وتوجيه العباد إليه، فقال عزّ من قائل: ﴿**وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ**﴾[1].

وقال تعالى: ﴿**وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ**﴾[2].

---

١. سورة البقرة: الآية ١٦٣.

٢. سورة العنكبوت: الآية ٤٦.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾[٢].

وقد تقدّم قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ الذي فيه من الدِقّة في المعنى كما عرفت سابقاً، فراجع.

وغير ذلك من الآيات الشريفة التي تثبت إلهاً واحداً للعباد، وترفض الآلهة الكثيرة بشدّة، فقال تعالى: ﴿ءإِلٰهٌ مَعَ اللهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٣].

وقال تعالى: ﴿ءإِلٰهٌ مَعَ اللهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[٤].

وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٥].

وقال تعالى: ﴿أَئِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ﴾[٦].

وقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[٧].

ولقد أكّد القرآن الكريم في تعاليمه على إثبات الوحدة المطلقة، ونفي الوحدة العدديّة عن الإله العظيم جلّ جلاله، الذي له من العظمة والجلالة والقهاريّة ما يوجب قهر المحدوديّة الحاصلة من الوحدة العدديّة، التي لها من النسبة التي تفرضها عند ملاحظتها مع غيرها، فإنّ تلك الوحدة العدديّة، التي لها من النسبة التي تفرضها عند ملاحظتها مع غيرها، فإنّ تلك الوحدة العدديّة توجب عروض

---

١. سورة الأنعام: الآية ١٩.

٢. سورة إبراهيم: الآية ٥٢.

٣. سورة النمل: الآية ٦١.

٤. سورة النمل: الآية ٦٤.

٥. سورة الطور: الآية ٤٣.

٦. سورة الصافات: الآية ٨٦.

٧. سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

الكثرة العدديّة، وهو عزّوجلّ منزّه عنها مطلقاً، فهو القاهر الذي لا يقهره مَن سواه، والغالب الذي لا يغلبه شيء، فلا يمكن سلب تلك الوحدة عنه. وهو منزّه عن النسبة والإضافة، فلا تعرض الكثرة العدديّة ولا الوحدة العدديّة، ولعلّه لذلك كانت الآيات التي تنفي الأرباب والآلهة المتعددّة توصفه بالقهّاريّة بعد إثبات الوحدة المطلقة له، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[٣].

فإنّ سياقها يدلّ على إثبات الوحدة المطلقة، ونفي جميع أنحاء الوحدة المحدودة عنه، فإنّه القهّار الذي لا يقهر في الذات والصفات والأفعال، فليس هو محدوداً في شيء، ثمّ إثبات الكمال المطلق له عزّوجلّ، فهو كمال محض وخير محض، لا يجدّ لكماله حدّ، وتدلّ عليه تلك الآيات التي تصف الله بالصفات العليا وتحصر الكمال فيه، قال تعالى: ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾[٥]، وغيرها من الآيات التي تدلّ ظاهراً على أنّ كلّ كمال مفروض له، فهو المستغني عن خلقه، وغيره محتاج إليه، كما قال تعالى: ﴿أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ﴾[٦]، ثمّ لأجل عدم التناهي في جميع شؤونه

---

١. سورة الزمر: الآية ٤.

٢. سورة يوسف: الآية ٣٩ – ٤٠.

٣. سورة ص: الآية ٦٥.

٤. سورة طه: الآية ٨.

٥. سورة غافر: الآية ٦٥.

٦. سورة فاطر: الآية ١٥.

عزّوجلّ، وإثبات كلّ كمال لله تعالى كان محيطاً بما سواه إحاطة مطلقة ، فلا يضرّه فقد المتناهي في شيء من شؤون كماله ، فهو القائم بنفسه على نفسه ، الشهيد عليه ، المحيط به ، ويستفاد ذلك من قوله تعالى : **﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾**[1] .

وبعد ثبوت الكمال المطلق له عزّوجلّ، وأنّه المحيط بما سواه إحاطة واقعيّة لا يشوبها نقص ، فكلّ ما يفرض بعد ذلك إنّما يكون محدوداً يشوبه شيء من النقص ، صحّ للعقل حينئذٍ أن يفرض له الثاني ، فصحّ عنده أن يتّصف بالكثرة بالنظر إلى نفسه ، وإن كان ممتنعاً في الواقع ، وليس كذلك الله تعالى ، فهو واحدٌ لا بالوحدة العدديّة ولا غيرها من أقسام الوحدة المحدودة التي تلازم النقص ويشوبها الحرمان ، ثمّ بعد إثبات الوحدة المطلقة له بحيث يحدّ بحدّ ولا يمكن فرض ثانٍ له أبداً ، يبطل ما عداه من الآلهة وكلّ أنحاء الشرك .

وممّا ذكرناه يبين حقيقة قوله تعالى : **﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾**[2]، أي أنّ الإله لابدّ أن يكون واحداً ، جامعاً لصفات الكمال ، وهو منحصر في الله الواحد الأحد ، ويدلّ على ذلك ما نقل عن الإمام الرضا عليه‌السلام من خطبة له، قال : «ليس له حدّ ينتهي إلى حَدِّه، ولا له مثل فتعرف له مثل» ، فإنّه بعد نفي الحدّ عنه وإثبات الكمال المحض له عزّوجلّ يلازمه نفي المثل له .

وبعد تحقّق ذلك وبيان تلك المراحل الدقيقة في إثبات الوحدة المطلقة له عزّوجلّ، ينتهى إلى إثبات الأحديّة لله تعالى ، الذي ينفي فرض التعدّد مطلقاً عنه ، فقال تعالى : **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** فإنّه بعد التدرّج في تلك المراحل التي ذكرناها، ووضوح الأمر في التوحيد نوعاً

---

١ . سورة فصلت : الآية ٥٣ – ٥٤.

٢ . سورة النساء : الآية ١٧١.

مّا، اقتضى المقام استعمال أُسلوب جديد لا يحتاج إلى النفي ولا التقييد، ولا غير ذلك ممّا استعمل سابقاً في إثبات التوحيد لله تعالى، وهو استعمال الأحد في هذه السورة المباركة في أُسلوب الإثبات، وتعقيبه بما يرفع الحدّ عنه عزّوجلّ؛ ليفيد أنّ هويته متمحّضة في التوحيد، بحيث يدفع فرض مَن يماثله أبداً، سواء أكان في العقل أم الوهم أم الخارج، وله من البساطة والتجرّد ما لم يمكن فرض التركّب فيه بوجه من الوجوه، والأحد والواحد وإن كانا يشتركان في الدلالة على الوحدانيّة، إلّا أنّ الأحد يمتاز عن الواحد بأنّ الأوّل يدلّ على المتفرّد بالذات والمعنى، والواحد يدلّ على المتفرّد بالذات فقط، وأنّ الواحد يدخل في الضرب والعدد ويمتنع دخول الأحد في ذلك، فإنّه إذا قيل: «ما جاءني أحد»، ينفي به أن يكون قد جاء الواحد والاثنان والأكثر، ولم يخرج عن حكمه عدد ولم يشذ منه شاذّ.

ثمّ بعد إثبات التوحيد الكامل التامّ له عزّوجلّ، وصفه الله تعالى في هذه السورة بأنّه صمد، أي السيّد المطاع الذي يُقصد في قضاء الحاجات، أي الجامع لكلّ خير متعقّل، أو أنّه المصمت الذي لا جوف له، ولا مكاناً خالياً منه، ولا فيه صفة من صفات الممكنات، ثانياً بأنّه لم يلد، وثالثاً بأنه لم يولد، ورابعاً بأنّه لم يكن له كفواً أحد، وكلّ واحد منها ينفي نوعاً من المحدوديّة والانعزال.

ويشير إلى ذلك قول أمير المؤمنين ﷺ: «وأمّا الوجهان اللذان يثبتان فيه فقول القائل: هو واحدٌ ليس له في الأشياء شبه، أنّه عزّوجلّ أحد المعنى لا ينتظم في وجود ولا عقل ولا وهم»، وسيأتي في محلّه تفسير هذه السورة المباركة إن شاء الله تعالى.

ومن جميع ذلك يظهر أنّ التوحيد القرآنيّ قد وصل من الكمال ما لم يصل في غيره من الأديان والأفكار، وإن كان فيه من الدقّة التي لابدّ من الرجوع إلى كلمات المعصومين في توضيح المراد. ولا يفوتنا التنويه إلى أنّ ما يقال في ذلك

هو قاصر عن درك الحقيقة، فإنّ كل ما يتصوّر من المعانى الكماليّة هي أوصاف محدودة ولا تقع عليه عزّوجلّ حقّ الوقوع. قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ إِلَّا عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينَ﴾[1]، وهم معادن الوحي والعلم. وكفى أن يكون القول محدوداً ولا يمكن إحاطة المحدود لغير المحدود، ولا يسعنا إلّا الاعتراف بالعجز أمام عظمته وكبريائه، ولا نقول إلّا ما قاله الرسول الكريم ﷺ في كلمته المعروفة التي تعتبر من جوامع كلماته: «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

الدليل على التوحيد:

ذكر العلماء ولا سيّما الحكماء المتألّهون والفلاسفة الشامخون، أدلّة كثيرة لإثبات الوحدانيّة الكبرى لله عزّوجلّ، تشترك جميعها في الغموض والإبهام، وهذا هو شأنهم في كثير من المعارف الربوبيّة، فإنّهم و إن أخذوها من القرآن الكريم، ولطائف عباراته، ودقائق كلماته المباركة، وما ورد عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام، إلّا أنّ صياغتها في عباراتهم أوجبت غموضها وبعدها عن الفهم العرفيّ، مع أنّ البراهين والأدلّة التي وردت في القرآن الكريم امتازت بالوضوح والرجوع إلى فطرة المستقيمة، وقد ذكرنا في الآيات السابقة أنّ ما ورد فيها كان ممّا يدركه الفهم البسيط والعقل الساذج، ونحن نذكر تلك الأدلّة القرآنيّة بما ورد في تفسيرها في كلمات المعصومين وهي على وجوه:

الأوّل: برهان الإمكان الذي يدلّ على أنّ ما سواه عزّوجلّ ممكن يحتاج في وجوده إلى علّة، وأنّ الموجودات الإمكانيّة وما يتبعها من الأفعال والآثار مخلوقات لله سبحانه وتعالى، والممكن فقير بذاته ولا يمكنه الاستغناء عن الله الذي هو غني في ذاته وفعله، والفقير الفاقد لكلّ شيء واجد في ظل خالقه،

---

١. سورة الصافات: الآية ١٥٩ – ١٦٠.

وحينئذٍ يكون كلّ أثر وفعل مستنداً إلى الله تعالى، فيعلم أنّ هناك خالقاً واحداً واجباً غنيّاً بذاته.

وأمّا غيره، فاذا كان واحداً لشيء، فهو بإقدار منه سبحانه وإذنه ومشيئته، ويدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿**مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾ وقد تقدّم تفسيره، فراجع.

وقوله تعالى: ﴿**قُلْ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿**ذَلِكُمْ اللهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ**﴾[٢].

فالإمكان بحدّ نفسه ينافي الأُلوهيّة المبنيّة على الوجوب والإستغناء والتوحّد في جميع الشؤون. وهذا البرهان ينفي كلّ معبود سواه عزّوجلّ أيضاً.

الثاني: برهان الحاجّة، أي أنّ كل مَن كان محتاجاً بوجه من الوجوه، ينافي أن يكون إلهاً؛ لأنّه يجري على سبيل الحاجة والإفتقار، وهو ينافي الوحدة فلا يمكن أن يكون إلهاً الذي يجب أن يكون واحداً غنيّاً بذاته، ويدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿**مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ**﴾، فإنّ ما ورد فيه من صفاتها، إنّما هو على سبيل الحاجة والافتقار من دون أن يكونا ربّين.

واحتياج المخلوقات إلى الله تعالى أمر يقرّبه العقل والنقل، فإنّ الإمكان قرين الحاجة والإفتقار، وإنّ المخلوق يحتاج إلى ربّ يدبّر أمره ويرعى شؤونه، فإنّ الحاجة التي اقتضت وجوده، تقتضي أيضاً إلى رعاية شؤونه، فالمربوب كما هو محتاج في وجوده محتاج إلى إدامة وجوده وجميع شؤونه، وقد تقدم في قوله

---

١. سورة الرعد: الآية ١٦.

٢. سورة الأنعام: الآية ١٠٢.

تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ بعض الكلام ، فراجع .

ويتجلّى ذلك بوضوح في قوله تعالى : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[١] ، فإنّه يدلّ على التوحيد في الخلق والتوحيد في الربوبيّة ، ويدلّ على ذلك قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[٢] .

وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام جواباً عن سؤال هشام بن الحَكَم عن الدليل على أنّ الله واحد؟ قال عليه السلام : «اتّصال التدبير وتمام الصنع كما قال الله عزّوجلّ : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ »، فإنّ حاجة الخلق إلى مدبّر وانتظام تدبيره ووحدة صنعه يدلّ على أنّ المدبّر واحد ، قال الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[٣] ، ومن هنا كان نفي الأرباب موافقاً للفطرة التي تدعو إلى الوحدة في الله الغني وتشتّت المحتاجين وتفرّقهم ، قال تعالى : ﴿أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[٤] .

الثالث : أنّ الذي يمكن أن يتّخذ إلهاً لابدّ أن يكون مالكاً لأمر نفسه ، يدفع عمّن يتّخذه ربّاً الضرّ ويجلب إليه النفع ، وهذا ممّا يملكه الله تعالى وحده دون غيره ، وحينئذٍ تنتفي الحاجة من عبادة غير الله ، وهذا أمر يدركه العقل بأدنى روية . وما سواه لا يملك لنفسه شيئاً عند نفسه إلّا بإقدار من الله تعالى وإذنه ومشيئته ، كما يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ

---

١ . سورة الأعراف : الآية ٥٤ .

٢ . سورة الأنبياء : الآية ٢٢ .

٣ . سورة المؤمنون : الآية ٩١ .

٤ . سورة يوسف : الآية ٣٩ .

﴿فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِي فَلَا تُنظِرُونِ﴾[١]، فإنّ الآية الكريمة تنفي جميع ما ينسب إليهم من شؤون وجودهم، وإنّ الذي منحهم تلك أحرى بأن يتّخذ إلها، فهو الله الواحد الأحد الغني عن خلقه وهم محتاجون إليه، ولأجل ذلك ورد النهي عن اتّخاذ الأرباب من دون الله، قال عزّوجلّ: **﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ﴾**[٢]، فإنّه خلاف الفطرة الداعية إلى أن يكون الربّ واحداً.

الرابع: أنّ الإله بما هو إله المتّخذ معبوداً ربّاً لابدّ أن يكون إلهاً واحداً، مع قطع النظر عن العناوين الأُخرى التي ذكرناها، ممّا يوجب الوحدة الحقّة الحقيقيّة، ولعلّه هذا هو المراد من قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾**.

ولو فرض التعدّد في الآلهة استلزم الخلف، وهذا الدليل وإن كان له غموض نوعاً ما، إلّا أنّه حدث لأجل شوب الإيمان بالشبهات وأُنس النفس بالمادة، وإن تجرّد الإنسانُ عن ذلك وتصوّر معنى الإله بحدّ نفسه، لأذعن أنّ الإله يجب أن يكون واحداً، وهو الله تعالى، فإنّه الحقّ المطلق بجميع شؤونه، وإنّ وجوده طارد لكلّ تعدديّة في النسب والإضافات، التي هي عدم بالنسبة إلى وجوده العظيم، قال تعالى: **﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾**[٣].

وهناك أدلّة أُخرى على وحدانيّة الله تعالى وقد ذكرها الإلهيّون في كتبهم، وكلّها مستمدّة من كلمات مولانا الإمام الأمير المؤمنين عليه السلام، والأُمّة عيال عليه،

---

١. سورة الأعراف: الآية ١٩٤ – ١٩٥.

٢. سورة آل عمران: الآية ٦٤.

٣. سورة الحج: الآية ٦٢.

قد أخذت التوحيد من علمه صلوات الله عليه ، ونحن نذكر جملة ممّا نقل عنه والذي أبدع فيه ، ففى نهج البلاغه، قالعليه‌السلام :

«أوّل الدين معرفته ، وكمال معرفته التصديق به ، وكمال التصديق به توحيده ، وكمال توحيده الإخلاص له ، وكمال الإخلاص له نفى الصفات عنه؛ لشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف ، وشهادة كلّ موصوف أنّه غير الصفة ، فمَن وصف الله فقد قرنه ، ومَن قرنه فقد ثنّاه ، ومَن ثنّاه فقد جزّأه ، ومَن جَزّأه فقد جهله ، ومَن جهله فقد أشار إليه ، ومَن أشار إليه فقد حدّه ، ومَن حدّه فقد عدّه» .

وقد تضمّن هذا البيان البديع الذي هو فوق كلام المخلوق، إشارات دقيقة ومعان سامية ، منها عينيّة الصفات والذات ، وهي برهان الوحدة ، الذي يوجب تنزيهه تعالى عن سائر أنواع التركيب والتجزئة ، ومنها أنّ المعرفة ركن من أركان الدين ، بل من أهمّها ، فمَن لم يعرف الله فهو بعيد عن الدين ، ومنها أنّ معرفته عزّوجلّ تستدعي التصديق به عزّوجلّ ، فإنّ المعرفة بدونه لا تتمّ ولا تكون كاملة ، وقد بيّن عليه‌السلام في وجه ذلك أنّ إثبات الصفات تستلزم التعدديّة بين الصفة والموصوف ، وأنّ الوحدة فيها تكون من الوحدة العدديّة التي تقدّم الكلام فيها ، وقلنا إنّها تتوقّف على التحديد والتركيب والحاجة غير الجائز عليه تعالى ، فكمال معرفته يلازم نفى الوحدة العدديّة عنه وإثبات وحدة أُخرى ، وهي اتّحاد الصفات والذات ، الذي يستدعي تنزيهه سبحانه وتعالى عن التركيب والتجزئة ونفى الاحتياج ، وهو التوحيد النزيه الجامع لكلّ صفات الكمال ، وهو الخير المحض ، ثمّ إنّ العلم يستدعي العمل ويكمل أحدهما الآخر ، وأهمّ آثاره التصديق به عزّوجلّ ، فإنّه ينبئ أنّ العارف قد أخذ المعروف صدقاً، وانبسط على جميع مظاهره، وخضعت له تعالى جميع جوارحه وجوانحه ، ولا يتمّ هذا الخضوع إلّا بنفي الشريك والإعراض عن غيره ، فيكون كمال التصديق به توحيده ، الذي هو

على مراتب مختلفة، ولا يكمل إلّا بالإخلاص له، وإعطاء الألوهيّة حقّها من الإذعان به والخضوع له، ولا يتمّ ذلك إلّا بإثبات الكمال المطلق، فيخصّه بالخضوع له وعبادته حقّها، فيخلص له قولاً وعملاً واعتقاداً، بحيث يظهر على أعماله جميع آثاره، فتكون من كمال التوحيد والإخلاص له.

والإخلاص له عزّوجلّ يستدعي الاعتراف بالعجز أمام عظمته وتنزيهه ممّا لا يليق بساحة كبريائه، فإنّ كلّ صفة ينسبها له تعالى، إنّما هي لا تخلو عن كونها محدودة؛ لأنّها لا تخرج عن المألوف بين آحاد أفراد الإنسان والمأنوس الممكن عندهم، التي تتّصف بالتدافع ولا تقبل الائتلاف والامتزاج، فإنّ كلّ مفهوم منها يخلو عن المفهوم الآخر، وهذا واضح فلا يمكن أن تنطبق مثل تلك الصفات عليه عزّوجلّ، فلا محيص من اعتراف المخلص بالعجز ونقص الأوصاف التي يصفه بها ربّه فيقع في حَيْرةٍ واضطراب، فلابدّ حينئذٍ من نفى الصفات عنه، فيعتبر ذلك هو الكمال في الإخلاص، فقال عليه السلام: «وكمال الإخلاص له نفى الصفات عنه؛ لشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف، وشهادة كلّ موصوف أنّه غير الصفة»، فلا اثنينيّة هناك، بل وحدة مطلقة، ولا حدّ ولا عدّ له عزّوجلّ، فلابدّ من نفى الصفات عنه، فإنّ «مَن وصف الله فقد قرنه»؛ للمغايرة بين الصفة والموصوف، والجمع بينهما حينئذٍ يكون قرناً بينهما، ومَن قرنه فقد ثنّاه؛ للتغاير بين الوصف والموصوف، وهما اثنان، ومَن ثنّاه فقد جزّأه إلى جزئين، ومَن جزّأه فقد جهله، فإنّه إشارة إليه والإشارة عقليّة، ومَن أشار إليه فقد حدّه؛ لانفصال المشار عن المشار إليه وايجاد البعد بينهما، ويرجع بالأخرة إلى أنّ الحدّ يستلزم العدّ، وهذا هو الذي بدأ به أوّلاً في كلامه، وهذا من الدقائق الذي لا يدركه إلّا مَن ألهمه الله تعالى الدقائق، ولا يمكن لأحدٍ درك عظمة الباري وكبريائه، وقد قال عليه السلام في ابتداء خطبته: «الذي لا يدركه بُعدُ الهِمم، ولا يناله غوض الفطن، الذي ليس لصفته حدٌّ محدود، ولا نعتٌ

موجود، ولا وقتٌ معدود، ولا أجلٌ محدود».

وهذه الخطبة المباركة تدلّ على عينيّة الصفات والذات، كما سيأتي البحث عنها.

وفي «التوحيد» بأسناده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «بينا أمير المؤمنين عليه السلام يخطب على منبر الكوفة إذ قام إليه رجل يقال له: ذعلب، ذرب اللّسان، بليغ في الخطاب، شجاع القلب، فقال: يا أمير المؤمنين، هل رأيت ربّك؟ فقال عليه السلام: ويلك ياذعلب، لم أكن أعبد ربّاً لم أره!! فقال: يا أمير المؤمنين، كيف رأيته؟ قال عليه السلام: يا ذعلب! إنّ ربيّ لطيف اللّطافة لا يوصف باللّطف، عظيم العظمة لا يوصف بالعِظم، وكبير الكبرياء لا يوصف بالكبر، جليل الجلالة لا يوصف بالغلظ، قبل كلّ شيء، لا يقال شيءٌ قبله، وبعد كلّ شيء، لا يقال له بعدٌ، شاء الأشياء لا بهمّة، درّاك لا بخديعة، هو في الأشياء غير متمازج بها ولا بائن عنها، ظاهر لا بتأويل المباشرة، متجلٍّ لا باستهلال رؤية، بائن لا بمسافة، قريبٌ لا بمداناة، لطيفٌ لا بتجسّم، موجودٌ لا بعد عدم، فاعلٌ لا باضطرار، مقدّرٌ لا بحركة، مريدٌ لا بهمامة، سميعٌ لا بآلة، بصيرٌ لا بأداة، لا تحوية الأماكن، ولا تصحبة الأوقات، ولا تحدّه الصفات، ولا تأخذه السّنات، سبق الأوقات كونه، والعدم وجوده، والابتداء أزله، بتشعيره المشاعر عُرف أن لا مشعر له، وبتجهيره الجواهر عُرف أن لا جوهر له، وبمضادته بين الأشياء عرف أن لا ضدّ له، وبمفارقته بين الأشياء عرف أن لا قرين له، ضاد النور بالظلمة، واليبس بالبلل، والخشن باللّين، والصرد بالحرور، مؤلّف بين متعادياتها، مفرّق بين متدانياتها، دالّة بتفريقها على مفرّقها، وتأليفها على مؤلّفها، وذلك قوله عزّوجلّ: ﴿**وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾، ففرّق بها بين قبل وبعد؛ ليعلم أن لا قبل له ولا بعد، شاهدة بغرائزها أن لا غريزة لمغرزها، مخبرة بتوقيتها أن لا وقت لموقتها، حجب بعضها عن بعض ليعلم أن لا حجاب بينه

وبين خلقه غير خلقه ،كان ربّاً ولا مربوب ، وإلهاً إذ لا مألوه ، وعالماً إذ لا معلوم ، وسميعاً إذ لا مسموع ـ الحديث» .

أقول : هذا الحديث مشهور بين الخاصّة والعامّة ، روي بأسانيد متعدّدة وألفاظ مختلفة ، ومجموعه يدلّ على عينيّة الصفات وأحديّة الذات في جميع ما يصدق عليه ويتّصف به ، فهو تعالى اللّامحدود وغير المتناهي ، وهو المحيط بكلّ شيء ، المهيمن على كلّ أمر ، فلا تلحقه صفة تمتاز عن ذاته ، فإنّ ذلك يستلزم محدوديته وانتفاء أزليته ، ويستفاد أنّ كلّ وصف يوصف به عزّوجلّ لابدّ أن يكون من الكمال والعظمة لا يكون لهما حدّ محدود ، فلا يصحّ أن يتّصف بوصف يدفعه الغير أو يدفع الغير كما في أوصاف المخلوقين ، فإنّ كلّ وصف فيهم كالعلم يدفع غير كالقدرة مثلاً ، فبين تلك الأوصاف من المدافعة ما يثبت التناهي والمحدوديّة والتعدديّة فيها ، وهو تعالى منزّه عن جميعها ، فإنّ الصفات هناك متّحدة مع الذات ، فهو عزّوجلّ أحدي الذات والمعنى ، ولا يمكن أن يحدّها بحدّ ، فإنّ كلّ ما هناك من الدقّة والسموّ ما هو ألطف معنى وأبعد غوراً ، فهو اللطيف لكن لا بالمقاييس المحدودة ، وكذا بقية الأوصاف فإنّها وإن أخذت من المعاني المحدودة في الخارج ، إلّا أنّ إطلاقها عليه عزّوجلّ لابدّ أن لا يكون على نحو يستلزم انعزال كلّ مفهوم عن الآخر ، وانعزال الذات عن الخلق ، وهو مفاد قوله ﷺ : «لا تحدّه الصفات» ، وهذا له من الدقّة التي تحيّر الإنسان اللبيب .

وقد تقدّم في خطبته المباركة السابقة : «وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه» ، فهو صلوات الله عليه يثبت الصفات له ، وفي نفس الحال ينفيها عنه عزّوجلّ ؛ لأنّ الإثبات يستلزم التحديد ، ونفي الحدّ يستلزم إسقاطها ، وهذا يعني اتّحاد الصفات وعينيّتها ، ولا حدّ حينئذٍ ، وهذا هو الذي يدور الحديث حوله .

وأمّا عن المفردات الواردة فهي تحتاج إلى الشرح والتفسير ولها موضع

آخر. ويستفاد من الحديث الشريف مجهوليّة الماهية التي هي مسألة معروفة في الفلسفة، فإنّ قوله عليه السلام: «وبتشعيره المشاعر عُرف أن لا مشعر له، وبتجهيره الجواهر عُرف أن لا جوهر له»، والسرّ في ذلك أنّه لا يجوز أن يكون بعض أفراد الطبيعة الواحدة علّة لبعض آخر بالذات؛ لما ثبت في الحكمة المتعالية من امتناع ذلك، فجاعل الشيء يستحيل أن يكون مشاركاً مع مجعوله في الطبيعة الواحدة، ثمّ إنّ إفاضية الله تعالى الكمالات على عباده، دليل على أنّه عزّوجلّ متّصف بها على الوجه الأتمّ الخالي من شوب النقصان؛ لأنّه دليل على الافتقار المنافي للألوهيّة والربوبيّة، فهو الواحد في الصفات والذات، لا تدركه العقول ولا تحيطه العلوم، وقد قال عزّوجلّ: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً**﴾[1].

ثمّ مسألة عينيّة الصفات والذات من السمائل المهمّة الدقيقة التي دلّت عليها الأدلّة العقليّة والنقليّة التي وردت عن الأئمّة الهداة، ولا سيّما ما ورد عن سيّد الموحدين أمير المؤمنين عليه السلام، وتقدّم قوله في خطبته المباركة: «وكمال الإخلاص له نفي الصفات الزائدة عنه؛ لشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف، وشهادة كلّ موصوف أنّه غير الصفة، فمَن وصف الله (بصفة زائدة على ذاته) فقد قرنه (أي قرن ذاته بشيء)، ومَن قرنه فقد ثنّاه، ومَن ثنّاه فقد جزّأه، ومّن جزّأه فقد جهله (لم يعرفه فلم يوحده)»، وهو صريح في عينيّة الصفات مع الذات، والتي هي غاية التوحيد. وفي الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام: «لم يزل الله عزّوجلّ ربّنا والعلم ذاته ولا معلوم، والسمع ذاته ولا مسموع، والبصر ذاته ولا مبصر، والقدرة ذاته ولا مقدور»، وهو يدلّ على أنّ لذاته من الكمال والجمال ما لا يخرج عن حيطة ذاته المقدّسة، والحديث وإن كان في قسم خاصّ من العلم، إلّا أنّه يشمل الصفات الأُخرى.

---

١. سورة طه: الآية ١١٠.

ومن ذلك يعرف بطلان نظرية الزيادة التي ذهب إليها الأشاعرة، ونظرية النيابة التي ذهب إليها المعتزلة، وشرح تلك المسائل يطلب من الكتب الفلسفيّة.

وفي النهج من خطبة له عليه السلام: «الحمد لله الدالّ على وجوده بخلقه، وبمحدَث خلقه على أزليّته، وبأشتباههم على أن لا شَبه له لا يستلمه المشاعر، ولا يحجبه السواتر، لإفتراق الصانع والمصنوع، والحادّ والمحدود، والربّ والمربوب، الأحد لا بتأويل عدد، والخالق لا بمعنى حركة ونصب، والسميع لا بأداة، والبعيد لا بتفريق إله، والشاهد لا بحاسة، البائن لا بتراخي مسافة، والظاهر لا برؤية، والباطن لا بلطافة، بان من الأشياء بالقهر لها والقدرة عليها، وبانت الأشياء منه بالخضوع له والرجوع إليه، مَن وصفه فقد حدّه، ومَن حدّه فقد عدّه، ومَن عدّه فقد أبطل أزله».

أقول: الحديث يدلّ على أنّه تعالى أحدٌ لا بتأويل، وأنّ الصفات التي اتّصف بها غير محدودة بحدّ، فإنّ جميع ما يطلق عليه من المعاني و الصفات المشهورة في الممكنات، هي أُمور محدودة قد خلقها الله تعالى وأوجدها وأفاضها على مخلوقاته، فإذا كان الحدّ من صنعه، فكيف يطلق عليه، فهو تعالى منزّه عن كلّ حدّ يحدّه، وهو يستلزم أن يكون بائناً عن خلقه، لا بينونة عزلة وانفصال عن مخلوقاته، بل بمعنى قهره وقدرته عليهم وخضوعهم له، ومن ذلك يظهر أنّ الألفاظ المستعملة في المخلوقات إن استعملت في الخالق، فهو بضربٍ من التأويل وذلك واضح؛ لأنّ الألفاظ والاستعمال والمستعمل من الزمانيات، وكلّ ذلك من المحدود، والله تعالى منزّه عنها، فهو السرمديّ الذي نسبته إلى الزمان نسبة روح الروح، لأنّ الدهر روح الزمان، والسرمد روح الدهر، فالألفاظ المستعملة فيه عزّوجلّ ومخلوقاته إنّما تكون بالاشتراك اللفظيّ، فتدبّر الأخبار الورادة عن الأئمّة الهداة سلام الله عليهم أجمعين تجد صدق ما ادّعيناه، وفي توحيد الصدوق

عن مولانا الرضا عليه السلام، في خبر طويل في بيان الصفات، قال عليه السلام عند بيان معنى السمع والبصر والقدرة: «فقد جمعنا الاسم واختلف المعنى»، ولعلّنا نتعرّض لذلك مستقبل الكلام إن شاء الله تعالى.

وكيف كان، فإنّ قوله عليه السلام: «ومَن وصفه فقد حدّه، ومَن حدّه فقد عدّه، ومَن عدّه فقد أبطل أزله»، يدلّ على التوحيد الذاتيّ وعينيّة الصفات مع الذات، وفيه إبطال الوحدة العدديّة؛ لأنّ إبطال الأزل يستلزم ذلك، فإنّ حقيقة الأزل فيه عزّوجلّ عدم التناهي في الذّات والصفات والحدّ، لا أن يكون المراد من الأزل في الزمان، أي أنّه سابق على مخلوقاته تقدّماً زمانياً غير متناه، فإنّ ذلك من الخطأ كما هو معلوم.

فالأزل فيه عزّوجلّ أنّه غير مسبوق بشيء يتقدّم عليه، كما أنّ الأبد فيه باعتبار أنّه غير ملحوق بشيء يتأخّر عنه، وإذا اعتبر من الجانبين كان الدوام.

وفي الاحتجاج عن عليّ عليه السلام في خطبته: «دليله آياته، ووجوده إثباته، ومعرفته توحيده، وتوحيده تمييزه من خلقه، وحكم التمييز بينونة صفة، لا بينونة عزلة، إنّه ربٌّ خالقٌ غير مربوب مخلوق، ما تصوّر فهو بخلافه... إلى أن قال عليه السلام: ليس بإله مَن عرف نفسه، هو الدالّة بالدليل عليه، والمؤدّي بالمعرفة إليه».

أقول: هذه الخطبة المباركة تشتمل على بليغ البيان في بيان التوحيد ويحتاج إلى شرح طويل، فإنّه يدلّ على أنّ وجوده عين وحدته، كما أنّ معرفته إنّما تكون في وحدته، وهو ينفي كلّ المعاني التي ذكرناها في الوحدة المحدودة، التي منها الوحدة العدديّة، فإنّها غير الذات التي تثبت الوحدة، فإذا كانت غيرها فيحتاج ثبوت الوحدة إلى أمر خارج عن الذات، وهذا خلف. وهذا المعنى غاية في الدقّة، وهو يدلّ على ما ذكرناه في الدليل الرابع من أنّ الإله بكلّ ما يتصوّر من المعنى اللائق به يثبت الوحدة، فلا يحتاج إلى أمر خارج، فتدبّر قوله عليه السلام: «ليس

بإله مَن عرف بنفسه، هو الدالّ بالدليل عليه، والمؤدّي بالمعرفة إليه»، فهو يدلّ على أنّه عزّوجلّ في غاية الجلال والعظمة والكبرياء، فهو أجلّ من أن يتعلّق به معرفة وفهم وإدراك، فهو القهّار، وتعالى أن تحيط به معرفتنا، وهو الدليل الذي يدلّ على ذاته بذاته المقدّسة، فهو المحيط بذاته وعلى ما سواه، فكيف يمكن أن يهتدي الذي يحيط به عزّوجلّ إليه.

وفي المعاني بإسناده عن عليّ عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: التوحيد ظاهره في باطنه، وباطنه في ظاهره، ظاهره موصوف لا يرى، وباطنه موجود لا يخفى، يُطلب بكلّ مكان، ولم يخلُ عنه مكان طرفة عين، حاضرٌ غير محدود، وغائبٌ غير مفقود».

أقول: الحديث الشريف يدلّ على كونه عزّوجلّ غير محدود بحدّ، والتوحيد الكامل التامّ، وعينية الذات والصفات، فإنّه لا تمايز وانعزال بين الظاهر والباطن، وتوصيف أحدهما دون الآخر. فإنّ كلّ واحد منهما ينعزل بالحدّ، فاذا ارتفع اتّحدا فكانت وحدة حقيقيّة واقعيّة، وكذلك الأمر في الظاهر الموصوف والباطن الموجود، فإنّه إنّما يخفى إذا كان محدوداً، فاذا اتّحدا لم يتجاوز كلّ منهما حدّه المعيّن.

والحاصل: إذا تحقّق الحدّ بين الذات والوصف والظاهر والباطن والحاضر والغائب، فإنّه يوجب الافتراق وينفي الاتّحاد، وأمّا إذا ارتفع الحدّ وانتفت المحدوديّة، اختلط الجميع واتّحدت وتحقّقت الوحدة الحقيقيّة بينها، فتكون جميعها حاضرة، ولكن مع حفظ كلّ منها شأنه المضروب له.

هذه بعض الأحاديث التي وردت في هذا المقام، وهي غيض من فيض، ومن جميع الأخبار الواردة في هذا الشأن، نستفيد أنّ التوحيد الذي بيّنه القرآن الكريم، لم يصل إلى هذه المرتبة من الدقّة والكمال والوضوح، ولم ينكشف

غطاؤه إلّا بما ورد عن إمام الموحدين عليّ بن أبي طالب عليه السلام خاصّة، فإنّه الذي كشف رموزه، ورفع الحجاب عن دقائقه، وأبان غموضه بأوضح برهان وأوضح سبيل وأتمّ وجه، وبأُسلوب متين يفوق كلّ كلام، سوى ما ورد في القرآن الكريم الذي يعتبر الإمام في هذا السبيل، فإنّهم عليهم السلام بفكرهم الثاقب وفهمهم الوقّاد وما أفاض عليهم ربّ الأرباب، استفادوا ما ذكروه من تلك الدقائق القرآنية، وقد صرّح غيرهم من العلماء الإلهيّين والفلاسفة الشامخين، أنّهم استفادوا ممّا ورد في كلماتهم، لا سيّما من كلام سيّد العرفاء وإمام الموحّدين عليّ بن أبي طالب وأولاده المعصومين عليهم السلام. والحقّ الذي ينبغي أن يقال إنّه لو لاهم عليهم السلام لما ظهرت هذه المسألة التي هي في غاية الدقّة بهذه الوضوح، بل بقيت على ذلك المعنى الذي ورد في الأديان الإلهيّة السابقة، التي كانت تدعوا إلى التوحيد في العبادة ونبذ الشرك والأنداد لله عزّوجلّ وتوجيه العباد إليه، حتّى نزل القرآن الكريم فكان ما بيّنه أوّل الخطوات في تعليم هذه المعرفة، وقد تلقّتها الأئمّة الهداة بالشرح والبسط والتفسير، وقد غفل غيرهم عنها وأهملوا هذا البحث الشريف. وعلماء الكلام وإن ذكروه في كتبهم، إلّا أنّهم لم يأتوا بشيء سوى ما يلوح من كلماتهم من الوحدة العدديّة التي ذكرنا أنّ القرآن الكريم ينفيها، ويثبت وحدة حقّة حقيقيّة واقعيّة، ونكتفي بما ذكرناه من الروايات، والتفصيل يطلب من الكتب المعدّة لذلك.

وختاماً نذكّر دعاء الإمام سيّد الساجدين عليّ بن الحسين عليه السلام في صحيفته المباركة، الذي يبيّن فيه التوحيد الحقيقيّ، ويشرحه بأتمّ وجه، ويذكر آثاره على المخلوقات. قال عليه السلام:

«أنت الله لا إله إلّا أنت، الأحد المتوحّد، الفرد المتفرّد، وأنت الله لا إله إلّا أنت الكريم المتكرّم، العظيم المتعظّم، الكبير المتكبّر، وأنت الله لا إله إلّا أنت العليّ

المتعال الشديد المحال، وأنت الله لا إله إلّا أنت الرحمن الرحيم العليم الحكيم، وأنت الله لا إله إلّا أنت السميع البصير القديم الخبير، وأنت الله لا إله إلّا أنت الكريم الأكرام الدائم الأدوم، وأنت الله لا إله إلّا أنت الأوّل قبل كلّ أحد، والآخر بعد كلّ عدد، وأنت الله لا إله إلّا أنت الداني في علوه والعالي في دنوه، وأنت الله لا إله إلّا أنت ذو البهاء والمجد والكبرياء والحمد، وأنت الله لا إله إلّا أنت أنشأت الأشياء مع غير سنخ، وصوّرت ما صوّرت من غير مثال، وابتدعت المبتدعات بلا احتذاء...».

أقول: بيّن عليه السلام صفات الواحد الأحد واتّحادها مع الذات بالوحدة الحقّة الحقيقيّة، فهو الأحد المتوحّد الفرد المتفرّد في غاية الكمال والكبرياء ولا نظير له ولا مثيل، فهو أحديّ الذات، المتوحّد في الصفات الكماليّة التي أوجبت توحيده عزّوجلّ، ثمّ كشف عن عظيم أثر التوحيد في المخلوقات ومدى تعلّقها به، وقد تقدّم شرح مفردات الدعاء في ما تقدّم، فراجع.

ولم نذكر كلمات الآلهيّين في المقام، لأنّ ما تشتمل منها على شيء قويم، إنّما هو مأخوذ من كلمات الأئمّة الهداة الواردة في شرح القرآن الكريم وتفسيره، كما صرّح جمع منهم بذلك، فلا حاجة إلى ذكرها حينئذٍ، والله العالم.

مظاهر التوحيد:

ذكرنا أنّ التوحيد الحقّ الذي بيّنه إمام الموحّدين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، هو الوحدة التامة الكاملة التي لا تقبل التأويل والتنظير والتمثيل، فهو أحديّ الذات وأحديّ الصفات، لا تفاوت بينهما، له من الكبرياء والعظمة والجمال والقهّارية، ما لا يمكن دركها بوجه من الوجوه، وإلّا كان محدوداً مقهوراً، وهو خلاف ما عليه من القهّارية المطلقة، والإحاطة التامّة الكاملة غير المحدودة كما عرفت آنفاً.

فالوحدة فيه عزّوجلّ لا تقبل التعدّد، لها من البساطة واللّطافة ما لا تقبل التركّب، فكانت الذات عين الصفات ومتّحدة مع الذات، إلّا أنّه بلحاظ الآثار والمتعلّق والتجلّيات يمكن تقسيمها إلى وجوه:

الأوّل: التوحيد في الذات، وقد فسّره العلماء بمعنيين:

أحدهما: أنّه واحد بمعنى أنّه لا مثيل له ولا نظير.

وثانيهما: بمعنى أنّه بسيط لا جزء له.

وقد أشار سبحانه وتعالى اليهما في سورة الإخلاص: **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾**، أي بسيط لا جزء له، وقوله تعالى في ختامها: **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾**، أي لا ثاني له، فهو تعالى **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾**، وهذه الوحدة تسمّى بالوحدة الحقيقيّة عند العلماء، أي كون الموجود لا يقبل الإثنينيّة ولا التكرّر ولا التكثّر، كما قال تعالى: **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾**. وقد تقدّم قول أمير المؤمنين عليه السلام: «معنى هو واحد أنّه لا ينقسم في وجود، ولا عقل، ولا وهم، وكذلك ربّنا عزّوجلّ»، وسبق قوله تعالى: **﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾** الدالّ على نفي الشريك والنظير والشبيه والمثيل.

الثاني: التوحيد في الصفات بمعنى عينيّة الصفات والذات واتّحادها، فإنّه لا ريب في أنّه عزّوجلّ جامعٌ لجميع الكمالات الواقعيّة، ويتّصف بصفات الكمال والجمال، لكن لا على وجه اتّصاف المخلوقين ببعض الصفات، فإنّها زائدة على ذاتها، بمعنى أن هناك عَرَضاً وذاتاً معروضاً، ينتزع من اتّصاف الذات بالعرض عنوان العالم والقادر وغير ذلك من الصفات العارضة، فالعالم مَن له العلم، والقادر مَن له القدرة، فيكون الواقع في التوصيف هي البينونة، ويستحيل اتّصاف الله تعالى بالأوصاف كذلك، فإنّه يستلزم تعدّد القدماء. وهو المحذور الذي وقع فيه الأشاعرة، كما هو مفصّل في علم الكلام، إلّا أنّ الحق ـ كما عليه الإماميّة ودلّ

عليه العقل والنقل ـ هي عينيّة الصفات والذّات، بمعنى اتّحاد الذّات مع الصفات، والعَرَضيّة في الصفات ليست أمراً لازماً لها، بل قد يكون كذلك كما في صفات الحادث المخلوق، وقد تكون جوهراً كعلم النفس بذاتها، وثالثة فوق الجوهر والعرض، فتكون واجبة قائمة بنفسها، لا اثنينيّة بين الذات والصفات حتّى يستلزم التركّب، الذي هو قرين الحدوث والحاجة.

وقد دلّت الأدلّة العقليّة والنقليّة على ذلك، وتقدّم قول مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: «وكمال الإخلاص له نفي الصفات ـ (أي الزائدة) عنه، لشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف، وشهادة كلّ موصوف أنّه غير الصفة». وعن الإمام الصادق عليه السلام: «لم يزل الله جلّ وعزّ ربنا والعلم ذاته ولا معلوم، والسمع ذاته ولا مسموع، والبصر ذاته ولا مبصر، والقدرة ذاته ولا مقدور». والحديث وارد في العلم الذاتي، ولعلّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ يشير إلى ذلك، فإنّ إجراء الأوصاف عليه عزّوجلّ أمر خاصّ به، لا يكون له مثيل في هذا النحو من التوصيف.

ويمكن استفادة هذه النظرية من الدقائق القرآنيّة، ومن ذلك يعرف بطلان نظرية المعتزلة من نيابة الذات عن الصفات، ونظرية الأشاعرة من زيادة الصفات على الذات. وللتفصيل محلّ آخر.

الثالث: التوحيد في الخلق، أي كون الخالق هو الله تعالى، وأنّ كلّ ما سواه مخلوق مربوب له عزّوجلّ، فلا خالق حقيقة سواه سبحانه وتعالى، إلّا أنّ المخلوق تارةً يكون منسوباً إليه عزّوجلّ مباشرة، وأُخرى بالتسبيب، وهذا لا يضرّ في صحّة إطلاق الخالق عليه عزّوجلّ وتوحّده فيه. وهذا هو التوحيد في الخالقيّة وهو الله تعالى، وأنّ غيره إمّا أنّه غير خالق لشيء، أو خالق بإقدار منه عزّوجلّ وإذنه ومشيئته سبحانه، ويدلّ على ذلك مضافاً إلى العقل ـ الذي يحكم

بأنّ المخلوقيّة آية الحاجة إلى الخالق في الذات والفعل والأثر ، وهو الفقير بالذات ، والله هو الغني المطلق ، فيكون الممكن الفقير واجداً في ظلّ خالقه في الذات والفعل والأثر ـ الدليل النقلي ، وقد تقدّم قوله تعالى : **﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾**[1] ، وقال تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾**[2] .

وفي الحديث عن الإمام الجواد عليه السلام حيث سئل عن معنى الواحد، قال عليه السلام : «إجماع الألسن عليه بالوحدانيّة»؛ لقوله تعالى : **﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾** ، فإنّ إجماع الألسن على كونهم مخلوقين مربوبين، كدليل على حاجتهم إلى الخلّاق العظيم الغني بذاته، المتوحّد في خلقه السماوات والأرض ، وهذا لا ريب فيه ، إنّما الكلام في أنّ الخالقيّة المحصورة فيه عزّوجلّ تستدعي نسبة جميع الموجودات إليه ، بحيث لا يكون مؤثّراً ولا خالقاً سواه، على نحو يستلزم سلب الإرادة والاختيار عن العبد ، فإنّ ذلك يستلزم الجبر الذي ذهبت الأشاعرة إليه ، فأنكرت قانون العليّة والمعلوليّة ، والأسباب والمسبّبات ، والتأثير والتأثّر بين الموجودات الإمكانيّة . وبالأحرى ذهبوا إلى أنّ الفاعل هو الله تعالى ، والإنسان محلّ فعله عزّوجلّ و مجرّد آلة ، واستندوا إلى ظواهر بعض الأدلّة التي إذا جمعناها نرى أنّها تدلّ بمجموعها على بطلان ذلك . وقد ذكرنا ما يتعلّق بمذاهب الجبر وفساد أدلّتهم في ما سبق من هذا الكتاب ، وفي كتابنا «تهذيب الأُصول» ، فراجع .

وبإثبات التوحيد الخالقيّ لله عزّوجلّ ينفى الشرك في الخلق ، وأنّ هناك خالقاً أو خالقين مستقلّين مؤثّرين في العالم ، والقائلون به كثيرون ، منهم المفوّضة

---

١ . سورة غافر : الآية ٦٢.

٢ . سورة فاطر : الآية ٣.

الذين يعتقدون بتفويض أفعال البشر إلى أنفسهم، فهم مستقلّون في خلق الأفعال وإيجادها من دون نسبة إلى الخالق العظيم سبحانه و تعالى، وهم في مقابلتهم للمُجْبِرة من الأشاعرة كانوا قطبين متضادين في تاريخ المسلمين، فالمُجْبِرة أرادوا من قولهم نفي الشرك عنه تعالى، فوقعوا في تعطيل البعث والتكليف وبطلانهما، كما أن القول في التفويض الذي أرادوا منه التنزيه يستلزم التعطيل والشرك. وكيف كان، فبطلان مذهبهم معروف، ذكرنا ما يتعلّق به في هذا الكتاب، فراجع.

ومنهم الثنويّة من الزرادشتيّة القائلون بإله الخير وإله الشرّ، وبطلانه أوضح من أن يخفى، وهناك مذاهب أُخرى عفى عليها الزمن، وأدلّة التوحيد في الخلق تبطلها جميعاً.

الرابع: التوحيد في الربوبيّة، بمعنى انحصار التدبير والربوبيّة العظمى فيه عزّوجلّ، قال تعالى في سورة الفاتحة: ﴿**رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾، والاعتقاد بخلاف ذلك يكون من الشرك الذي كان شائعاً بين الوثنيّين، فانهم وإن اعترفوا بأنّه ليس في الوجود إلّا خالق واحد وهو الله، كما حكى عزّوجلّ عنهم في قوله: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللهُ**﴾[1]، ولكنّهم كانوا يشركون في التدبير والربوبيّة، وتفويض تدبير الخلق إلى غيره، متّحداً كان أو متعدّداً، واعتزاله عن الربوبيّة العظمى. وقد اختلفوا في المفوض إليه، فإنّ بعضهم كان يقول بأنّه الكواكب، وآخر الملائكة، وثالث الأرواح المقدّسة، ورابع أصنام وأوثان صنعوها بأيديهم بما هي مثال للآلهة، التي كانوا يعتقدون بها التي فوض إليها تدبير العالم، وغير ذلك من المذاهب التي تتّحد في التشريك في عالم

---

١. سورة لقمان: الآية ٢٥.

التكوين. وهناك مذاهب يعتقد أصحابها بالشرك في عالم التشريع وجعل زمام التشريع بيد أشخاص، كما اعتقد اليهود والنصارى في علمائهم من الأحبار والرهبان، فاتّخذوهم أرباباً من دون الله، قال تعالى: **﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ﴾**[١]، فجعلوا لله شريكاً في التشريع، وهو يشترك مع سابقه في البطلان.

وقد دلّت الأدلّة العقليّة والنقليّة على بطلان الشرك في الربوبيّة والتدبير، سواء كان في عالم التكوين أم في عالم التشريع، وأنّ التوحيد يقتضي القول بأنّ الخير والشرّ وتدبير ما سواه تكويناً وتشريعاً بيده عزّوجلّ، ومنحصرة فيه ولا يملك غيره شيئاً، قال تعالى: **﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾**[٢].

وقال تعالى: **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾**[٣].

وقال تعالى: **﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾**[٤].

ويستفاد من ذلك أنّ وحدة النظام، ومجال الكون، وتمام الصنع وكماله، يدلّ على وحدة الخالق والمدبّر للعالم، وإلّا لذهب كلّ إله بما خلق، وفسدت السماوات والأرض، كما دلّ عليه قول الإمام الصادق عليه السلام: «فلمّا رأينا الخلق منتظماً، والفَلَك جارياً، واختلاف اللّيل والنهار، والشمس والقمر، دلّ صحّة الأمر والتدبير وائتلاف الأمر على أنّ المدبّر واحد».

---

١. سورة التوبة: الآية ٣١.

٢. سورة الأعراف: الآية ٥٤.

٣. سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

٤. سورة المؤمنون: الآية ٩١.

وهذه الأدلّة وإن اقتضت كون الخالق والمدبّر واحداً، وانحصار التدبير فيه عزّوجلّ استقلالاً، لا ينافي أن يفوّض التدبير إلى بعض مخلوقاته، كما قال تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾[٢]، وقد ثبت أنّ الملائكة وسائط فيضه عزّوجلّ، كذلك الأنبياء والمرسلون وسائط التشريع، والتفصيل في محلّه.

الخامس: التوحيد في العبادة وما يتبعها من المغفرة والشفاعة، الذي اتّفق عليها جميع الإلهيّين، وأنّ الموحّد لا يطلق إلّا على مَن خصّ العبادة بالله وحده، وإلّا لا يكون موحّداً ولا مسلماً، وقد صرّح بذلك القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وأنّ الدعوة إلى التوحيد في العبادة هي الغاية من بعث الأنبياء والمرسلين عليهم السلام، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنْ اُعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[٣]، وقد ذكرنا أنّ التوحيد في العبادة هو أهمّ مظاهر التوحيد في الأُمم السابقة، وقد أمر الله عباده بعبادته: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[٤]، بل جعل تعالى العبوديّة شعار جميع الموجودات الشاعرة، قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِ الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾[٥]، وتقدّم في سورة الفاتحة معنى العبادة وانحصارها في الله تعالى.

وأمّا المشركون الذين اتّخذوا آلهة لعبادتهم، فقد اختلفوا في اعتقادهم، فبعضهم كانوا يجعلون لمعبوداتهم الاستقلال في التصرّف والشؤون، كما عرفت.

---

١ . سورة النازعات: الآية ٥.

٢ . سورة الأنعام: الآية ٦١.

٣ . سورة النحل: الآية ٣٦.

٤ . سورة البقرة: الآية ٢١.

٥ . سورة مريم: الآية ٩٣.

والبعض الآخر اتّخذوها شفعاء عند الله، ويطلبون المغفرة عندهم، كما قال تعالى: **﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ﴾**[١]، وقال تعالى حكاية عنهم: **﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾**[٢].

والآيات الشريفة تدلّ على أنّ المشركين إنّما اتّخذوا آلهة وأرباباً ليعبدوهم بالخضوع والتذلّل والتعظيم لها، ونسبوا إليها ما يختصّ به الله عزّوجلّ من الشؤون الإلهيّة والأفعال، وهذا هو الذي أكّد القرآن الكريم على بطلانه، وحصر العبوديّة في الله تعالى، ولكن ذلك لا ينافي الخضوع والتعظيم لغيره، لا باعتقاد أنّه إله، والعقل والنقل لا يبطله. وعلى ذلك يصحّ التوسّل بأولياء الله، والاستعانة بهم في قضاء الحوائج، وجعلهم شفعاء عند الله عزّوجلّ، ومن عظيم حقّهم يصحّ الاستحلاف والاستغاثة بهم والتبرّك بهم في حياتهم وبعد مماتهم، ونحو ذلك ممّا يشعر بالخضوع والتذلّل عندهم، لا بالاعتقاد أنّهم آلهة يستحقّون العبادة بحسب ذاتهم الذي نفاه عزّوجلّ عن غيره، والتفصيل يطلب من محلّه.

السادس: التوحيد في الطاعة الحاكميّة، اللّتين هما من شؤون ربوبيّته العظمى، التي تقتضي توحيده في الطاعة والحاكميّة، بمعنى أنّ الله تعالى هو الربّ للموجودات الإمكانيّة ومنها الإنسان، الذي خلقهم من العدم، وأنعم عليهم بأنواع النعم، فهو المالك للوجود، وربّ الكون الذي منه الإنسان، وهو الذي يجب أن يُطاع دون سواه. والمراد من الطّاعة هي وضع الأمور مواضعها التي يريدها الله تعالى ويرضاها، فهو المطاع بالذّات، قال تعالى: **﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾**[٣].

---

١. سورة يونس: الآية ١٨.

٢. سورة الزمر: الآية ٣.

٣. سورة البقرة: الآية ٢٨٥.

ولكنّ الطاعة الذاتيّة الحقيقيّة لله تعالى، لا تنفي أن يُطاع غيره بإذن الله منه، كما أمر عزّوجلّ بإطاعة الرسل والأنبياء وأُولي الأمر والوالدين، قال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[2]، فإنّ طاعة جميع هؤلاء إنّما تكون من طاعة الله، فإنّه لو لا أمره لما كان لأحدٍ حقّ الطاعة على غيره، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ**﴾[3].

نعم، تختلف مراتب الطاعة في غيره عزّوجلّ، فإنّها في الله تعالى تامّة من جميع الجهات، وفي غيره يتبع الدليل الذي يدلّ عليها، ففي الرسول تكون الطاعة في جميع جهات التشريع، والولاية التشريعيّة والقضاء وتنظيم النظام، وكذلك في أُولي الأمر الذين نصّبهم الله عَلَماً على عباده، فإنّ طاعتهم طاعة الرسول، وطاعة الرسول طاعة الله، والبحث مذكور في علم الكلام.

كما أنّ الربوبيّة العظمى له عزّوجلّ وانحصارها فيه يستلزمان توحيده في الحاكميّة، بمعنى ثبوت الحقّ المطلق له في التصرّف والتسلّط على ما سواه، وله الولاية الكاملة على الإنسان، ويكون مسلّطاً عليه بأنحاء التصرّفات. ولا تثبت مثل هذه الولاية لغيره عزّوجلّ، إذ الجميع أمام الخالق العظيم واحد، ويدلّ على ثبوت مثل هذه الحاكميّة المطلقة له عزّوجلّ مضافاً إلى الدليل العقليّ، الأدلّة النقليّة، قال تعالى: ﴿**لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[4]،

---

١ . سورة النساء: الآية ٦٤.

٢ . سورة النساء: الآية ٥٩.

٣ . سورة النساء: الآية ٨٠.

٤ . سورة القصص: الآية ٧٠.

وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾[1].

وإطلاق الحكم يشمل حصر جميع أنواع الولاية التكوينيّة والتشريعيّة في الله تعالى، وقد تقدّم آنفاً أنّ حصر هذه الحاكميّة فيه وتوحيده عزّوجلّ فيها لا ينافي إثبات الولاية التشريعيّة أو التكوينيّة أو كليهما لغيره بإذن منه ورضاه عزّوجلّ، كما أثبتها لرسوله الكريم ﷺ، قال تعالى: ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ﴾[2]، وهو وإن اختصّ التشريعيّ والإمرة والحكم لداود ﷺ، قال تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾[3].

فلا ريب في توحيده عزّوجلّ في الحاكميّة والطاعة، وثبوت هذا الحقّ له عزّوجلّ أوّلاً وبالذات، وإن كانتا تثبت لغيره بالعرض وبإذن منه ورضاه عزّوجلّ، على تفصيل في كيفيّة الثبوت وحدودهما كما عرفت.

ومن جميع ما ذكرناه يستفاد أنّ التوحيد الحقيقيّ هو الذي يشمل جميع مظاهره وتجلياته، وهو الوحدة الحقّة الحقيقيّة التامّة الكاملة الثابتة للذات، الجامعة لجميع الكمالات الواقعيّة الحقيقيّة، فهو الفرد المتفرّد، والواحد المتوحّد، وقد تجلّى به عزّوجلّ على جميع ما سواه، فأوجدهم برحمته، وأنعم عليهم بأنواع آلائه، وأسبغ عليهم من نعمه، أفاض عليهم بفيوضاته، فكان التوحيد منبع كلّ خير ورحمته، فاذا أراد الإنسان معرفته من ناحية مظاهره وتجلياته على المخلوقات أمكن دركه بآثاره، وإذا أراد معرفته من ناحية الواحد الأحد والذات المقدّسة فلا يمكن دركه، لقصور فهم المخلوق وعظمة الخالق ولطافته؛ ولذا كان التوحيد في

---

١. سورة الأنعام: الآية ٦٢.

٢. سورة المائدة: الآية ٤٩.

٣. سورة البقرة: الآية ٢٥١.

عين أنّه في غاية الدقّة في غاية الوضوح، باعتبار الآثار والتجلّيات، كما قال أبو عبدالله الحسين عليه السلام: «سبحانك أن يكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتّى يكون هو المظهر لك، متى غبت حتّى تحتاج إلى دليل يدلّ عليك، ومتى بَعُدت حتّى تحتاج إلى ما يوصلنا إليك، عَمِيَتْ عينٌ لا تراك وما تزال عليها رقيباً». ويختلف ذلك أيضاً باختلاف فهم الإنسان ومراتب مدركاته، ولأجل ذلك كان للتوحيد مراتب مختلفة، كما سنراه إن شاء الله تعالى.

مراتب التوحيد:

عرفت معنى التوحيد الذي تدعوا إليه الفطرة، وقد ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[1]، عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «فطرهم على التوحيد»، وهذا التوحيد الفطريّ مبني على البساطة والخلوص من شوائب الأوهام، ويدعو الناس إلى التوجّه إلى الله تعالى الذي لا يحجبه عن خلقه سوى ضعف الخلق وفقرهم واحتياجهم إليه، كما في الحديث الشريف عن موسى بن جعفر عليه السلام: «ليس بينه وبين خلقه حجاب غير خلقه». وهذا هو المراد ممّا ورد في خطبة سيّد الموحّدين أمير المؤمنين عليه السلام: «توحيده تمييزه عن خلقه، وحكم التمييز بينونة صفة لا بينونة عزلة». وهذا التوحيد هو الذي دعا إليه الأنبياء والمرسلون في توجيه العباد إلى الله العزيز المتعال، ودعوتهم إلى الوحدانيّة ونبذ الشرك بجميع معانيه، التي كانت متفشية عند أُممهم كما عرفت، إلّا أنّ هذه الفطرة لم تبق على استقامتها وإن كانت تظهر في وقت الحاجة والاضطرار، وتدعو إلى الله الواحد القهار. قال تعالى: ﴿**وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ**

---

١. سورة الروم: الآية ٣٠.

﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوراً﴾[1]. وقد أخذ كلّ فرد من آحاد الناس في حدود فهمه الذي آتاه الله عزّوجلّ ـ فإنّهم لم يخلقوا سواسية في الفكر والعقل ـ يفسر التوحيد بحدود فهمه وحسب ما يراه ويدركه من المعاني، فظهرت مذاهب فيه، والقرآن الكريم بيّن الحقيقة الناصعة في هذا الأمر المهمّ بأحسن أسلوب وأتمّ بيان، وكان للأئمّة الهُداة صلوات الله عليهم، ولا سيّما سيّد الموحّدين منهم أمير المؤمنين عليه السلام، الدور الكبير في شرح معناها وبيان خصوصيّاته، كما عرفت آنفاً. ولكن ظهور الشبهات وادّعاءات بعض العلماء ولا سيّما المتصوّفه منهم المكاشفات، وتنازع الفرق فيما بينهم، أوجب الغموض والبعد عن الحقيقة والابتعاد عن منبع النور، وما ورد في كلمات حَمَلة الوحي وخزّان العلم، فأثبتوا للتوحيد معانٍ جديدة، وأوّلوه بتأويلات عديدة، حتّى ظهرت وحدة الوجود، بل وحدة الوجود والموجود، الذي اعتبروه من أقصى درجات التوحيد وأكملها، حيث له مراتب ودرجات، منها توحيد العوام، وتوحيد الخواصّ، وتوحيد الصفات، وتوحيد الذات، وبعض كلماتهم واعتقاداتهم يرجع إلى الكفر الصريح.

ونحن لا ننكر بأنّ للتوحيد مراتب حسب القرب والبعد عن الله تعالى، إلّا أنّ ما ذكروه يحتاج إلى شرح وتفسير، لاسيّما وأنّ بعض القائلين بوحدة الوجود من أعاظم الحكماء المتألّهين والعرفاء الشامخين، فإن أمكن تأويلها بما يوافق الشرع، فنعم الوفاق، وإلّا فيرد العلم به إلى أهله إن لم تكن مخالفة لصريح الشرع المبين، وتفصيل الكلام موكول إلى محلّه إن شاء الله تعالى، وقد تقدّم في سورة البقرة بعض الكلام، فراجع.

***

---

١. سورة الإسراء: الآية ٦٧.

الآية ٧٨ ـ ٨٦

﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾ تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨١﴾ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴿٨٤﴾ فَأَثَابَهُمُ اللهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٥﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿٨٦﴾﴾.

الآيات الشريفة ترتبط بما سبقتها من الآيات التي أبطل عزّوجلّ فيها اُلوهية المسيح واُمّة الصديقة، وبيّن فيها أيضاً مثالب اليهود وشنائع أفعالهم وأقوالهم.

وفي هذه الآيات الكريمة بيّن سبحانه و تعالى ما أوجب لعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم، وقد فعلوا المنكرات، وتولّوا أعداء الله ، ثمّ حثّهم على الإيمان بالله والنبيّ وما أُنزل عليه ، فإنّ ذلك يكون رادعاً عن كلّ معصية ارتكبوها ، ولكن الفسق يمنعهم عن الدخول في الإيمان ، وأنّ العداوة التي في قلوب اليهود أوجبت اشتراكهم مع المشركين في هذه العداوة للمؤمنين ، بخلاف النصارى الذين دخلت في قلوبهم الرهبة والرغبة في دخول الإسلام ، فكانوا أقرب الناس مودّة للذين آمنوا ، فإنّهم خضعوا للحقّ وتمكّن في قلوبهم لما سمعوا بعض ما أُنزل إلى الرسول ، فآمنوا بالله وطلبوا منه عزّوجلّ أن يكتبهم من الشاهدين للحقّ، وإن كانوا غائبين عن محضر الرسول ، فاستجاب الله تعالى دعاءهم وأدخلهم مع القوم الصالحين ، وجعلهم معهم في جنّات النعيم ، وذلك جزاء المحسنين الذي يستجيبون للحقّ ويتركون العناد واللّجاج ، ثمّ حذّر الذين كفروا وابتعدوا عن الحقّ وكذّبوه ، فانهم من أصحاب الجحيم ، وبذلك جمع بين الترغيب والترهيب ، والأمل والخوف اللّذين بهما يعيش الإنسان في هذه الحياة الدُّنيا . وقد ختم عزّوجلّ الآيات النازلة في شأن أهل الكتاب بذكر بعض أخلاق الطائفتين اليهود والنصارى بعد بيان ما اشتركتا فيه ، وذكر بعض خصائص كلّ واحدة منها .

***

التفسير

قوله تعالى : **﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنۢ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾** .

بيان لشدّة غضبه عزّوجلّ على الذين كفروا من بني إسرائيل ولم يؤمنوا بالنبيّ وما أُنزل إليه ، واللّعن هو البُعد عن الرحمة الإلهيّة التي لا يستغني عنها

المخلوق في حياته الماديّة والمعنويّة، ولعنهم إنّما كان من الله تعالى على لسان أنبيائهم، ولعلّه لأجل ذلك أتى الفعل بالمجهول، إمّا لبيان الكبرياء والعظمة، أو لأجل أنّ الله تعالى منبع كلّ خير ورحمة، وقد لعنا عليهم السلام مَن كفر من بني إسرائيل بالله وواحدٍ من رسله. وفيه من التعريض لهم بأنّهم ملعونون على لسان أنبيائهم أنفسهم، وذلك لعصيانهم وتمرّدهم على الحقّ وأحكام الله تعالى، كما ذكره عزّوجلّ في ما يأتي. والآية تدلّ على أنّ اللّعن كان بلسانهم دون الكتابة واللّغة كما قيل، وهو أدلّ على تقبيحهم وبعدهم.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾.

تأكيد لما سبق، وبيان السبب في استحقاقهم اللّعن، فإنّه كان بسبب العصيان له عزّوجلّ واستمرارهم على العدوان، والجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل لبيان الامتداد والاستمرار الذي ذكرناه، والآية الشريفة تدلّ على أنّ اللّعن إنّما هو بحسب أعمالهم القبيحة، وتجاوز الحدّ في العصيان، واعتداءهم المتكرّر المستمرّ دون غيرهما.

قوله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾.

بيان خصوصيّات العصيان والاعتداء المستمر، فإنّهم أصرّوا على ذلك غاية الإصرار ونهاية الاعتداء على حدود الله، وتجاوز الحدّ في العصيان والتناهي من التفاعل الدالّ على الشدّة في فعل المنكر وتماديهم فيهم، فهم جمعوا بين فعل المنكر والتجاهر به وعدم النهي عنه في ما بينهم، فكان لا ينهى بعضهم بعضاً ولا يتناهون عنه لو صدر منهم. والمنكر هو كلّ فعل منهيّ عنه. والجملة مفسّرة لما قبلها من المعصية والاعتداء ومفيدة لاستمرارها، والنهي عن المنكر ممّا لا ريب في حُسْنه عقلاً ووجوبه شرعاً؛ لما فيه من حفظ الدين والمنع عن تجرؤ الفسّاق

على إظهار فسقهم وفجورهم ، وإذا ترك سيتجرّأ الكثيرون على اقتراف المنكرات ، ممّا يوجب شيوعها في المجتمع الذي سيؤول إلى الضياع والفساد. ويستحقّ الطرد من الرحمة الإلهيّة التي بها حياة الفرد والمجتمع ، وقد ذكرنا ما يتعلّق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فراجع .

قوله تعالى : ﴿**لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ .

تعجيب من سوء فعلهم ، وتأكيد حاصل من القسم ـ لذمّ ما كانوا يعملونه من المعاصي والآثام ـ وفي الآية الشريفة زجر شديد لمَن يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

قوله تعالى : ﴿**تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ .

تأكيد آخر لما سبق بالاستشهاد بالحسّ ، وبذكر بعض أحوال الحاضرين التي هي من آثار فعل السلف، وسيرتهم الراسخة الدالّة على كونهم معتدين على دين الله ، الذي إذا أحبّوه وقدّروه حقّ التقدير لتولّوا أهل التوحيد، وآمنوا بالله ورسوله ، ولما تولّوا أعداء الله من الذين كفروا ، وهم مشركو قريش الذين عاندوا الحقّ ، وقد ذكرنا سابقاً أنّ تولّي الكفّار يوجب الانخراط معهم والدخول في سلكهم ، وذلك ينبئ عن ضعف العقيدة وعصيان الله والتمرّد على أحكامه .

قوله تعالى : ﴿**لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ**﴾ .

ذمّ آخر مؤكّد لما قدّموه لأنفسهم ، وهو تولّي الكفّار في الدُّنيا ليلقوا جزاءه ووباله في العقبى ، وفي ذكر (أنفسهم) الدلالة على أنّ الولاية إنّما كانت عن هوى النفس وميولها الماديّة ، لا عن عقيدة بمَن تولّوهم .

قوله تعالى : ﴿**أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ**﴾ .

بيان للجزاء العظيم والوبال الكبير الذي استحقّوه، وفي الآية كمال الذّم والتسفيه لهم، أن وضع جزاء العمل وعاقبته موضع العمل، كأنّ أنفسهم قدّمت لهم جزاءه بتقديم نفسه.

وذكر الدخول في العذاب والخلود بعد استيلاء السخط عليهم؛ لبيان أنّهم لا محيص لهم عن الدخول في العذاب، ولا يحيدون عنه مصرفاً؛ لأنّ النجاة منه إنّما يكون برضاء الله تعالى عنهم، وهم لم يعملوا إلّا ما أوجب سخطه ونقمته عليهم.

قوله تعالى: **﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾**.

بيان لسبب تولّي هؤلاء اليهود للذين كفروا، وهو عدم الإيمان بالله وإعراضهم عمّا كانوا يقدّسونه ويحترمونه، فإنّهم لو كانوا كذلك لكانوا آمنوا بالله والنبيّ، وما أُنزل إليه من الهدى والفرقان، ولما اتّخذوا أُولئك الكافرين من عبدة الأصنام والأوثان أولياء وأنصار، إلّا أنّهم أشباههم في الكفر فانجذبوا إليهم. بخلاف ما إذا كانوا مؤمنين، فإنّ الإيمان يقطع كلّ سبب سوى حبّ الله تعالى، ويكون رادعاً عن تولّي الذي كفروا قطعاً، ويحتمل أن يرجع الضمير إلى الذين كفروا، أي ولو كان الذين كفروا ـ وهم المشركون ـ يؤمنون بالله وبالنبيّ محمّد ﷺ وما أُنزل إليه من الفرقان والهدى، لما اتّخذوا اليهود أولياء؛ لأنّ الإيمان فيهم يستدعي قطع الصلة عن تولّيهم، ولكنّ الظاهر هو المعنى الأوّل، بقرينة ذيل الآية الشريفة.

قوله تعالى: **﴿وَلَكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾**.

إضراب عمّا سبق، ولبيان العلّة في عدم الإيمان؛ لأنّ الكثير من هؤلاء اليهود فسقوا عن الدين وخرجوا عن طاعة ربّ العالمين، ولا عبرة بالقليل، فإنّه

لا يؤثّر في أخلاق الأُمّة وسيرتها .

قوله تعالى : ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ .

تفصيل في أخلاق الطائفتين اليهود والنصارى بالنسبة إلى أصل الإيمان، بعد بيان اشتراكها في بعض الرذائل النفسانيّة ، وذكر ما اختصّ به بعضهما كقول اليهود : ﴿يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ﴾، وقول النصارى : ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ، والوجدان يتعدّى إلى مفعولين ، وهما أشدّ واليهود .

وفي (لتجدن) تأكيدان : اللّام ونون التوكيد . والجملة عامّة تشمل الناس واليهود في عصر الرسول ﷺ والتنزيل وبعده أيضاً ، كما هو المعروف والمحسوس، ولعلّه لهذا عبّر عزّوجلّ بقوله : ﴿لَتَجِدَنَّ﴾، الدالّ على الوجود المحسوس ، وفي تقديم اليهود على الذين أشركوا إشعار في تقدّمهم عليهم في العداوة . وفي التعبير بـ ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ دون المشركين مع أنّه أخصر؛ للمبالغة في الذمّ . كما أنّ التعبير بـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾، لأنّه أظهر في علّية ما في حيّز الصلة ، وعداوة اليهود والذين أشركوا معروفة منذ ظهور الإسلام إلى يومنا هذا، لأنّ الكلام سيق لبيان الضابط العامّ، كما في كثير من الآيات النازلة في شأنهم ، فلا تختصّ الآية بعصر التنزيل كما ذكره بعض المفسّرين ، وإنّما أشرك عزّوجلّ اليهود والمشركين لتضاعف كفرهم و تمرّدهم على الحقّ ، واستمرارهم على تكذيب الأنبياء ومعاداتهم وانهماكهم في اتّباع الهوى،وكونهم على التقليد،وانفظاظ قلوبهم.

قوله تعالى : ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾ .

بيان لشدّة عطف النصارى ورقّة قلوبهم ولين جانبهم وحسن إقبالهم على الحقّ ، فهم الذين قالوا : «نحن أنصار الله» ، فكان ابتغاؤهم نصرة الله ، فهم لم

يكافحوا الحقّ بالردّ كما كافحه اليهود، ولعلّه لأجل ذلك لم يعبّر عزّ وجلّ بالنصارى كما قال جلّ شأنه: «اليهود» لصلابتهم وامتناعهم عن الانقياد. وإنّما ذكر عزّوجلّ: ﴿أَقْرَبَهُمْ﴾ دون غيره ولم يجعل جلّ شأنه ما به الاشتراك شيئاً واحداً قد تفاوتا فيه بالشدّة والضعف، كأن يقال: «لتجدن أبعد الناس مودّة»، أو أضعفهم مودّة، ونحو ذلك لبيان شدّة التفاوت بينهما، وكمال التباين بين الفريقين، فإنّ أحدهما في أقصى المراتب من أحد النقيضين، والآخر في أقرب النقيض الآخر.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾.

بيان السبب في كونهم أقرب مودّة للذين آمنوا، وقد ذكر عزّوجلّ أُموراً ثلاثة:

الأوّل: أنّ فيهم قسّيسين، وهم طائفة العلماء الذين يتولّون تعليم المسيحيّين وتربيتهم الدينيّة والرؤساء فيهم في هذا المجال، والقسّ والقسّيسين مأخوذ من تقسيس الشيء إذا تتبّعه، سمّي به لتتبّعه آثار العلم والمعاني، وهي رتبة دينيّة عند النصارى دون الأسقف، ولم يرد هذا اللفظ في القرآن الكريم إلّا هنا، ولابدّ أن يكون أصل إطلاقه على بعض العلماء منه حقّاً؛ لأنّ القرآن الكريم يذكرهم في مقام المدح له ثمّ انحرفوا، كما هو الشأن في كثير من الأُمور الدينيّة عند اليهود والنصارى.

ولعلّ السبب ما ذكره بعض العلماء أنّ النصارى ضيّعت الإنجيل وادخلوا فيه ما ليس فيه، وبقي من علمائهم واحد على الحقّ والاستقامة يقال له: قسيس، فمَن كان على هديه ودينه فهو قسيس.

وكيف كان، فهم علماء يذكّرون قومهم مقام الحقّ ومعارف الدين، ويرشدونهم إلى ما هو الأصلح لهم.

الثـاني: الرهبان، وهو جمع الراهب، وهو المتبتّل المنقطع في الصومعة أو الدير للعبادة، وحرمان النفس من النعم الدنيويّة، كالزواج والولد ولذّات الطعام والزينة، وهو من الرهبة: أي المخالفة مع تحرّز، والترهّب التعبّد، والرهبانيّة من فرط الرهبة غلو في تحمّل التعبّد، والرهبانيّة يكون جمعاً ويكون واحداً، وجمعه رهابين، كذا قيل.

والرهبنة دخلت في المسيحيّة لأسباب عديدة، ولا يمكن أن نتغاضى عن السبب الأهمّ، وهو أنّ الانقطاع عن العلائق الدنيويّة أمر مركوز في الإنسان، فقد يطغي الجانب الروحي في الإنسان ولأسباب معروفة، فيتبتّل للعبادة والطاعة وينقطع عن الدُّنيا وعلائقها وزخارفها، وقد يتغلّب الجانب المادّيّ فيحدث الإقبال على الدُّنيا والإعراض عن الجانب الآخر، وهذه الرهبانيّة قد تكون ممدوحة إذا كانت مطابقة لروح الشريعة الإلهيّة وأحكامها، وقد تكون مذمومة إذا خالفتها، كما قال تعالى: ﴿**وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ**﴾. وفي الحديث: «لا رهبانيّة في الإسلام»، وقد ذكروا أسباباً عديدة لدخول الرهبانيّة في النصارى، بعضها لا تخلو من المناقشة، وإن كان لتعاليم المسيحيّة وإدراك بعض علمائهم بطلان هذا العالم وخداع مظهره الخلّاب، ووقوع بعض الاضطهاد عليهم في ابتداء أمرهم، وغير ذلك من الوجوه الأثر الكبير في دخولها فيهم، وقد مرّت عندهم بمراحل متعدّدة متطوّرة، بدءاً من الهروب من الناس، إلى الاختلاء في الكهوف بقصد محاربة النفس والإكثار من العبادة والتأمّل، مع المحافظة على الوحدة والتفرد، وبمرور الزمن كثر عددهم وصار عندهم نوع من العشرة والاجتماع بينهم بعد تعرّضهم إلى المخاطر، فبنيت له الصوامع فنشأت الأديرة وكثرت، ثمّ صار لها أسباب وقواعد، فأصبح الالتحاق بهذا السلك أمراً ليس بالهيّن.

وكيف كان، فالرهبانيّة الموجودة عندهم وإن كانت بدعة، ولكن لا ينافي تأثيرها في تقريب النصارى من مودّة المسلمين، ولما كان القساوسة والرهبان بكثرة في النصارى، بل صارت عقيدة وفكرة عندهم أوجبت نسبة المودّة إلى جنس النصارى.

الأمر الثالث: أنّهم لا يستكبرون أي بأنّهم لا يستكبرون عن اتّباع الحقّ والإذعان له؛ لما فيهم من روح التواضع، حتّى صار شعارهم وأشهر آدابهم، وأمروا بمحبّة الأعداء.

والآية الكريمة تدلّ على أنّ التواضع والإقبال على العلم والعمل والزهد في الدُّنيا والإعراض عن الشهوات محمودة أينما كانت، وأنّ اجتماعها في أي فرد يوجب الإذعان للحقّ، وذلك لأنّ الإنسان إذا أراد السعادة في الدارين، فلابدّ أن يتوخّاها في علم ليدرك به حقيقة الدين وأحكامه ومعارفه؛ ليتمكّن من العمل بها، فإنّ العلم والعمل متلازمان، ولا ينفكّ أحدهما عن الآخر في نيل السعادة، وهما لا يتحقّقان إلّا مع إزالة الموانع من النفس، وأهمّها الاستكبار عن الحقّ بجميع هيئاته المتمثّلة في العصبية والعادات والتقاليد الموروثة، والبيئة التي يعيش فيها، والتربية الفاسدة التي تربّى بها، كلّ تلك موانع وحجب تمنع النفس من العلم الحقّ وحقّ العمل، وهذا من الأمر المحسوس، وقد دلّت عليه البراهين العقليّة والفعليّة، فإنّ العصبية في النفس تمنع من الخضوع للحقّ والعلم به، كما أنّ العادات السيّئة لها الأثر الكبير في باب الأعمال، فإنّ استقرارها في النفس لا يبقي لها فراغاً لأن تتفكّر في أمرها، أو تتدبّر في الخلاص منها، فهي مانعة من العمل الصالح، لا سيّما إذا استقرّت في المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه الفرد، فحينئذٍ يصعب إزالتها وتركها، ولكن لا تصل إلى الامتناع كما هو المعلوم، فإنّ النفس وإن وقعت في الحرج والمشقّة في ابتداء الأمر، إذا كان الفعل الصادر منها مخالفاً لتلك العادات،

إلّا أنّها تسهل إذا استمرّت عليها حتّى تصير عادات بالتكرار وتصبح طبيعيّة ثانويّة، فإنّ الطبائع عادات، ولها الأثر الكبير في النفس والمجتمع في تصحيحها أو إفسادها، وحينئذٍ إذا علم الإنسان بالحقّ، ونزع العناد واللّجاج عن النفس فأذعن وخضع له، صار العلم داعياً للعمل وتقبل النفس إتيانه، ولابدّ أن لا ننسى أنّ ما ذكرناه ممكن وواقع في الخارج، وإن كان التلقّي لعمل يختلف شدّةً وضعفاً مع وجود الحواجب النفسانيّة كما عرفت، ولكنّ الأرضية الخصبة هي الإعراض عن الدُّنيا والزهد فيها، فإنّها تسهّل كثيراً للنفس ممارسة العمل الذي يدعو إليه العلم الحقّ.

ومن كلّ ذلك يعلم أنّ الآية الشريفة تشير إلى حقيقة من الحقائق الاجتماعيّة، التي طالما اختلف فيها علماء الاجتماع والنفس، في العادات والتقاليد، ورواسب النفس التي لها الأثر الكبير في الفرد والمجتمع، وكيفيّة التخلّص منها، ومدى تأثيرها في الأجيال، واختلاف القيم بسببها، والقرآن الكريم يرشدنا إلى أوضح السبل في الحدّ من تأثيرها، والتغلّب عليها ثمّ إزالتها، فالمجتمع إذا اشتمل على علماء يهتمّون بتربية الأفراد وتعليمهم، ورجال يمثّلون الجانب التطبيقيّ للعلم الحقّ، ليذعن عن العامّة بتطابق العلم مع العمل وإمكانه، حتّى مع وجود عادات سيئة متفشيّة بينهم فتعتاد على قبول الحقّ والخضوع له، وعدم الاستكبار إذا انكشف له الواقع، ولأجل ذلك كان النصارى أقرب مودّة للحقّ وأسلس قياداً لقبول الإسلام والإذعان له، لوجود تلك الحقيقة فيهم، فإنّ منهم علماء لا يزالون يذكّرونهم الحقّ والدعوة إلى الله تعالى، ثمّ فيهم زهّاد يعرضون عمّا يوجب البعد عن السعادة، فكان من نتيجة التطابق بينهما أن أثّرت التربية الدينيّة والعمليّة فيهم، لأنّهم لا يستكبرون عن قبول الحقّ. وهذه الأُمور إذا تحقّقت في أيّ مجتمع كان أقرب إلى قبول دين الحقّ.

وهذا بخلاف اليهود الذين خلوا عنها، وقد وصفهم عزّوجلّ في مواضع عديدة من القرآن الكريم بأنّهم يستكبرون، وفيهم علماء لا يذعنون للحقّ، بل لا يَدَعون رذيلة إلّا اقترفوها، فنشأ على ذلك مجتمعهم، واستحكمت فيهم عادات سيئة لا يمكن إزالتها بسهولة، ومن هنا يظهر سرّ قوله تعالى فيما سبق: **﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾**، فصاروا قرناء مع المشركين الذين فقد فيهم العلماء الزهّاد و فيهم رذيلة الاستكبار، ولا ينفع وجود القلّة إذا كان الكثير منهم على ذلك، كما بيّنه القرآن الكريم، ولا سيّما في الآيات السابقة: **﴿وَلَكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾**.

قوله تعالى: **﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾**.

مظهر من مظاهر التواضع للحقّ وعدم الاستكبار من قوله، وبيان لرقّة قلوبهم وشدّة خشيتهم، ومسارعتهم لقبول الحقّ والفيض الصبّاب عن امتلاء.
وفاضت العين بالدمع، أي سال دمعها بكثرة إمّا لامتلائها حتّى يتدفّق الدمع مع جوانبها، أو يراد منها المبالغة، أي كأنّ الأعين ذابت وصارت دمعاً جارياً. و(من) في قوله تعالى: **﴿مِنَ الدَّمْعِ﴾** للابتلاء، متعلّقة بمحذوف حال من (الدمع)، أي حال كونه ناشئاً من معرفة الحقّ. **وقيل**: إنّها للسبب متعلّقة بتفيض، وما مصدريّة.

و(من) في قوله تعالى **﴿مِنَ الْحَقِّ﴾** بيانيّة لـ(ما)، بناءً على أنّها موصولة.
وقيل: إنّها للتبعيض متعلّقة بـ(عرفوا)، على معنى أنّهم عرفوا بعض الحقّ فأبكاهم. فكيف لو عرفوه كلّه. وهذا يلائم قول مَن يخصّ الآية الشريفة بواقعة معيّنة كالتي وردت في النجاشي وجماعته، والأوّل أولى، لبيان أنّ ذلك شأنهم عند سماع القرآن.

وكيف كان، فالآية الشريفة تبيّن خصيصة من خصائص الذين قالوا: «إنّا نصارى» التي عرفوا بها، وهي الرقّة المعروفة عندهم، ممّا توجب العبرة والاستعبار والدموع الغزيرة، فيكون الخطاب عامّاً.

قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾.

بيان لمقالهم بعد بيان حالهم من الحقّ، فيقولون عند معرفتهم له يريدون به إنشاء الإيمان متضرّعين لدى الله عزّوجلّ في قبوله، وجعلهم ممّن شهد على الحقّ بأنّه حقّ، وهي منزلة عظيمة لا ينالها إلّا ذو حظّ عظيم في الاعتقاد والعلم والعمل. وقد كان من صفاء سريرة هؤلاء أن عرفوا الحقّ وتواضعوا له حقّ التواضع، وجرت دموعهم بغزارة عظيمة فرحاً لوصولهم إلى الحقّ، شوقاً إلى الحقيقة والوصول إليها، فألهمهم الله تعالى أن يطلبوا منه الدخول في زمرة الشاهدين، وإن كانوا في بدء إسلامهم، وهذا المعنى قد حرم منه قوم الرسول ﷺ، فإنّهم لجفوتهم وقساوة قلوبهم، وبُعدهم عن الحقّ والحقيقة، ولانتفاء المعرفة فيهم ـ مع أنّ الرسول الكريم ﷺ بين ظهرانيم ـ لم يدركوا تلك المعاني السامية التي وصل إليها الذين قالوا: «إنّا نصارى».

قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ﴾.

تقرير لما سبق، وتثبيت لإيمانهم باستبعاد ما يوجب انتفاؤه مع قيام الداعي فيهم، وهو الطمع والانخراط مع الصالحين، وهذه الأُمور مطلوبة في تثبيت الإيمان وتوكيدها، فإنّ مجرّد القول والاعتقاد لا يضمن البقاء، لكثرة الشواغل وما يوجب الانصراف، وهم في بدء إسلامهم، مع ما يرونه من الفتن والامتحان، فيحتاج هذا الأمر المهمّ إلى ما يوجب التوكيد والتثبيت، ليضمن به الاستمرار والبقاء وديمومه الإيمان.

وفي مقالهم هذا بيان لسرّ طلبهم من الله أن يكتبهم من الشاهدين، وهو استقرار الإيمان في القلوب وعدم خلوهم منه، ليتمّ بذلك سبب الشهادة، فإنّها بمعنى الشهود وهو الحضور، فإذا لم يستقر الإيمان ولم يستقرّ القلب عليه، وكان متزلزلاً فكيف يمكن أن يدخل في زمرة الشاهدين ؟!

وممّا ذكرنا تعرف الوجه في الاستفهام، فلا يصغى إلى ما قيل فيه، فراجع.

قوله تعالى: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾.

بيان لرسوح الإيمان في قلوبهم، فطمعوا في الله تعالى أن يجعلهم مع القوم الصالحين، وهم الذين خلصت نواياهم من كلّ شين، وصلحت نفوسهم بالفضائل، وتزكّت أعمالهم باستقامتها وتطابقها لما يرضاه الله تعالى. والجملة مستأنفة لبيان رسوخ الإيمان بعدما نفوا عنهم ما يوجب عدول الإيمان عنهم. وفي الإتيان بلفظ (مع) دلالة على الدخول في مداخلهم والانخراط معهم.

قوله تعالى: ﴿فَأَثَابَهُمْ اللهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾.

الإثابة المجازاة، أي جزاهم الله تعالى، ومنحهم من الثواب الجزيل بقولهم الذي عبّر عن خلوص واعتقاد راسخ، كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَرَفُوا﴾، فإنّ القول إذا اقترن بالمعرفة كمل الإيمان، وهذا ما دلّت عليه الآية الكريمة كما عرفت، والجزاء كان عظيماً وهو جنّات تجري من تحتها الأنهار، ليتمّ بها البهجة والسرور، خالدين فيها أبداً.

قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾.

أي: أنّ ذلك الأمر الجليل من الثواب الجزيل، جزاء كلّ محسن الذي اعتاد

الخير والإحسان، فيشملهم ذلك الجزاء إمّا بالمطابقة، أو بالأولى. والآية الشريفة تدلّ على قبول مناجاتهم مع الله ودعواتهم بذكر اللازم.

قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ**﴾.

بيان للترهيب والوعيد بعد ذكر الوعد والترغيب، لتتمّ المقابلة التي جرت عليها عادة القرآن الكريم، وليتمّ التحذير من المخالفة بعد الترغيب إلى الثواب، فإنّه بعدما ذكر ما للمؤمنين، من الأجر الجزيل والثناء الجميل، ذكر ما أُعدّ للكافرين المكذّبين من الجزاء الوبيل، فتمّ بذلك استيفاء الأقسام وتبيّن الأشياء.

***

بحوث المقام

بحث أدبيّ:

إفراد اللّسان في قوله تعالى: ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ أحد الاستعمالات الثلاثة المشهورة في مثل ذلك، **وقيل**: إنّ الأفصح منها أنّه إذا فرّق بين الجزئين اختير لفظ الإفراد على غيره، ولذلك جاء على (لسان) مفرداً ولم يأت على (لساني) داود و عيسى بن مريم، ولا على (ألسن) داود وعيسى. وأمّا إذا كان المتضمنان غير مفترقين اختير لفظ الجمع على لفظ التثنية وعلى الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1].

و(منكر) في قوله تعالى: ﴿عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ للنوع، والتنوين للوحدة النوعيّة لا الشخصيّة، ويكون وصفه بالفعل الماضي في تعلّق النهي به؛ لأنّ متعلّقه فرد من أفراد ما يتعلّق النهي به. والصحيح أن يقال: إنّ الانتهاء عن مطلق المنكر باعتبار تحقّقه في ضمن أي فرد من أفراده، فلا يبقى إشكال في الآية الشريفة، حيث ذكر بعضهم بأنّها مشكلة باعتبار ذمّ القوم بالنهي عمّا وقع، وإنّما يكون عن الشيء قبل وقوعه، فلابدّ من تأويلها بأنّ المراد النهي عن العود إليه إمّا بتقدير مضاف، أي معاودة منكر، أو الفهم من السياق، أو المراد فعلوا مثل، أو يحمل على أرادوا فعله.

والجميع كما ترى خلاف ظاهر الآية الشريفة، وهي واضحة لا تحتاج إلى هذه التأويلات الباردة، فراجع.

---

١. سورة التحريم: الآية ٤.

وقوله تعالى: ﴿أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ﴾.

هو المخصوص بالذمّ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ تنبيهاً على كمال التعلّق والارتباط بينهما، ومبالغة في الذمّ، والمعنى موجب سخط الله عليهم، إنّما اعتبروا المضاف لأنّ نفس سخط الله تعالى شأنه باعتبار إضافته إليه سبحانه ليس مذموماً، بل المذموم ما أوجبه من الأسباب، والخلاف في إعراب خصوص نعم وبئس معروف مذكور في كتب النحو، فراجع.

وقد اختلفوا في إعراب قوله تعالى: ﴿وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾، فقيل: في موضع الحال، متسبّب عمّا قبله، وليس هو داخلاً في حيّز الحرف المصدريّ إعراباً.

وقيل: (أن) مخففة عاملة في ضمير الشأن، بتقدير: أنّه سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون.

وقيل: إنّه معطوف على ثاني مفعولي (ترى) بجعلها عمليّة، أي تعلم كثيراً منهم يتولّون الذين كفروا ويخلدون في النار.

وفي كلا القولين من التعسّف ما لا يخفى، ولم يدخل اللّام في جواب لو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾؛ لأنّه الأفصح، بل دخول اللّام عليه قليل.

والوجدان في قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ﴾ متعدّ لاثنين، أولها (أشدّ)، والثاني (اليهود) وما عطف عليه. وقيل بالعكس، ولا يغيّر التقديم والتأخير بعد ورود الدليل على الترتيب، وهو واضح في المقام؛ كذا قيل.

و(عداوة) تمييز، واللّام الداخلة على الموصول متعلّقة بها، ولا يضرّ كونها مؤنّثة؛ لأنّها مبنيّة عليه. **وقيل**: تعلّقها بمحذوف وقع صفة لها، أي عداوة كائنة للذين آمنوا. ولا يخفى أنّه خلاف الظاهر.

و(رهباناً) منسوب إلى الرهبنة بزيادة الألف، والتنكير لإفادة الكثرة.

وقوله تعالى: ﴿**تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ**﴾ من أبلغ العبارات، فإنّ الأصل: فاض دمع العين، ثمّ حوّلت إلى: فاضت عينه دمعاً، ثمّ حوّلت إلى نسبة الفعل إلى العين مجازاً ومبالغة. وجوز بعضٌ أن تكون (من) هي الداخلة على التمييز.

وأمّا قوله تعالى: ﴿**وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ**﴾، فإنّ الاستفهام فيه لأجل التحقّق وتثبيت الإيمان، وقد جعله بعضٌ للإنكار الذي هو متوجّه للسبب والمسبّب جميعاً، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي**﴾[1] ونظائره، لا إلى السبب فقط مع تحقّق المسبّب كما في قوله تعالى: ﴿**فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[2] وأمثاله.

وقال بعض: إنّه جواب سائل قال: لِمَ آمنتم؟ واعترض عليه بأنّ العلماء صرّحوا بأنّ الجملة المستأنفة الواقعة جواب سؤال مقدّر لا تقترن بالواو، إذ الجواب لا يعطف على السؤال. وأُجيب بأنّ الواو زائدة.

ولكن كلّ ذلك تطويل بلا طائل تحته، وقد عرفت مكرّراً أنّه لا معنى للزيادة في القرآن الكريم.

و(نطمع) استئناف إخبار منهم. **وقيل**: إنّه في موضع حال عطفاً على قوله تعالى: ﴿**لَا نُؤْمِنُ**﴾، فيكون في حيّز النفي، وقيل غير ذلك، فراجع.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

---

١. سورة يس: الآية ٢٢.

٢. سورة الانشقاق: الآية ٢٠.

الأوّل: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ على أنّ اللّعن جائز شرعاً إذا تحقّق موجبه، وهو العصيان والاعتداء على حرمات الله تعالى، المتحقّقان في الكفر بالله وآياته وتشريعاته المقدّسة، وإنّما ذكر بني إسرائيل من باب المثال فيشمل غيرهم، ولعلّ الإتيان بالفعل مبنيّاً للمفعول، لأجل أنّ اللّعن يتحقّق من كلّ مَن يمكن أن يصدر منه اللّعن، سواء كان الله تعالى أم الأنبياء أم اللّاعنين من غيرهما على كلّ مَن كان من شأنه الاعتداء. ويستفاد ذلك أيضاً من تعليق الحكم على الوصف وهو العصيان، فيستفاد العلّية منه، وكما هو معروف من مثل هذا الأُسلوب. وإلّا فإنّ السبب معلوم من الفكر السابق.

الثاني: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**وَكَانُوا يَعْتَدُونَ**﴾ أنّ اقتراف المعاصي والآثام، والتمرّد على الأحكام وعصيان الله عزّوجلّ، يوجب الاستهانة والاستهزاء بكلّ المقدّسات، فلا تبقى في النفس حرمة لها، وينعدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يتناهي عنه، فلو تحقّق لا ينتهي عن المنكر. وهذا هو السبب في ذمّ الله تعالى لأفعالهم التي أوجبت وقوعهم في هذا النوع من الذنب الذي له الأثر العظيم في فساد الفرد والمجتمع.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ على أنّ ترك النهي عن المنكر، وعدم الانتهاء عنه لو تحقّق منهم من الفعل الشنيع الذي ذمّه الله تعالى؛ لعظيم أثره في الأفراد والمجتمعات، وتأثيره الكبير في الجرأة على هتك الحرمات، وعدم احترام النفوس للتكاليف، واذا تحقّق ذلك في أي فرد أو مجتمع يوجب ضياعه عن كلّ كمال، ويستلزم فساده الذي له الأثر في النوع والنظام الكيانيّ، وقد قال تعالى: ﴿**ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ**﴾، وقد بيّن عزّوجلّ بعض آثاره الفظيعة على النفوس والأعمال، وما استوجب من الجزاء العظيم، وهو سخط الله تعالى الذي كان السبب في دخولهم النار، مأوى

العاصين ومظهر الغضب الإلهيّ .

الرابع : يدلّ قوله تعالى : **﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ﴾**، على أنّ الايمان بالله والنبيّ وما أُنزل إليه من القرآن والمعارف والأحكام، درع حصين من الدخول في زمرة الكافرين وموالاتهم . وتعدّد مصاديق الإيمان لأجل ثبوت أصل الإيمان في القلب ورسوخة في النفس، فيكون إيمانه خالصاً عن كلّ نفاق، فيكون على طرف نقيض من الذين كفروا من عبدة الأوثان المعرضين عن كلّ كمال، وتحدث البينونة بينهما، فكيف يمكن والحال هذه أن يوالي الكافرين؟! فموالاتهم دليل نفاقهم وعدم رسوخ الإيمان في قلوبهم .

وعلى هذا، لا فرق بين إرجاع الضمير في (كانوا) إلى بني إسرائيل أو إلى المشركين، فإنّ البينونة الحاصلة بين الطائفتين والفرقة الحادثة بينهما تنفي الموالاة، فإذا تحقّقت لابدّ أن يكون لأجل عدم الإيمان الموجب لاشتراكهما .

واتيان النبيّ مجرّداً عن الإضافة، لبيان أنّ الأنبياء صلوات الله عليهم هم رسل الله تعالى لهداية الإنسان، فلا فرق بينهم من هذه الجهة، فإنّ الإيمان بالنبيّ محمّد ﷺ يدعو إلى الإيمان بموسى عليه السلام، وكذلك الأمر معكوساً، والجميع يدعون إلى الله تعالى والإيمان به، وبهم يقطع كلّ صلة مع الكافرين، كما عرفت مكرّراً .

الخامس : يستفاد من قوله تعالى : **﴿وَلَكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾** أنّ الإيمان الظاهريّ الذي يعمّ جميع مَن يعتقد به غير كافٍ في ثبوت الآثار الواقعيّة المترتّبة عليه فيهم، فإنّ الكثير الذين يوالون الكافرين ويعملون المعاصي والآثام، هم الذين خرجوا عن ربقة المؤمنين، وصاروا بذلك فاسقين، فهم السبب في دفع الآثار الواقعيّة، فتبقى القلّة الذين آمنوا وأعرضوا عن موالاة الكافرين مسلوبي التأثير، ولكن مع ذلك ذَكَرهم الله، وهو من نَصِفة القرآن حيث أثبت لهؤلاء القلّة الحقّ ولم ينكره عليهم .

السادس: يستفاد من قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ أصناف العباد بالنسبة إلى المؤمنين، من حيث القرب والبعد والعداوة والمحبّة، فطائفة منهم يعادونهم، وهذا هو المشاهد المحسوس منهم، وذلك لأسباب معروفة ومعلومة ذكرها عزّوجلّ في هذه الآيات وغيرها، منها موالاة الكافرين، والعصيان المتكرّر فيهم، والإعتداء المستقرّ في النفوس، وعدم احترام المقدّسات والحرمات الإلهيّة، ففي أيّ قوم استقرّت فيهم هذه الصفات، وتمكّن في النفوس النفاق كانوا على عداء مع القوم المؤمنين، وتختلف مراتبه حسب شدّة الأسباب وضعفها، ولذا كانت اليهود على الأشدّ، لأنّهم على أقصى درجات الاستكبار والنفاق.

والطائفة الأُخرى على قرب من المؤمنين ومحبّة لهم، وذلك لأسباب معلومة أيضاً، وهي وجود العلماء العارفين الذين يدعون أقرانهم إلى الإيمان والطاعة، والزهّاد الذين أعرضوا عمّا يوجب البعد عن الله تعالى، والتواضع للحقّ وعدم الاستكبار، وهذه أُمور عالية في غاية الكمال، وإذا تحقّقت في أيّ قوم توجب الإذعان للحقّ وحُبّ أهله. وتختلف أيضاً المحبّة شدّة وضعفاً بحسب زيادة الأفراد وقلّتهم وضعف الاستكبار، وكانت النصارى أقربهم مودّة للذين آمنوا لكثرة مثل هؤلاء العلماء والزهّاد وضعف الاستكبار منهم، ولعلّ التعبير بالوجدان لأجل معلوميّة تلك في النفوس وأُنسها بها في الأُمور الماديّة.

وتدلّ الآية على أنّ الزهد عن ملاذ الدُّنيا ووجود الزاهدين في كلّ قوم له الأثر في نفوس الآخرين، وكذلك وجود العلماء الداعين إلى الله تعالى فيهم، فإنّ المؤانسة بين الأفراد لا محالة تؤثّر، وأنّ النفوس مجبولة على الرجوع إلى العلماء الداعين والزاهدين فتتأثّر بها، ولعلّ انتفاء الاستكبار من بينهم لأجل وجود هاتين الطائفتين في المجتمع.. فإنّ العلم إذا اقترن بالعمل في الخارج زاد في

المعرفة، وهي تدعو إلى التواضع، واذا أُخذ ذلك في الشريعة أيضاً تمّ المطلوب، وانتفى كلّ عناد ولجاج، وقد ذكرنا ما يتعلّق بذلك في التفسير فراجع.

السابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ**﴾ على أنّ النفوس المتسعدة والقابلة لتلقّي الفيض، تنهضها مجرّد سماع الحقّ، ولا تحتاج إلى أمر زائد عن ذلك، فترى أنّ القوم سمعوا القرآن الكريم فتأثّروا به، وأوّل أثر خارجيّ شوهد فيهم هو فياض أعينهم من الدمع، الكاشف عن رقّة القلوب، وابتهاجها بعرفان الحقّ، ولعلّ ذكر الدموع الغزيرة من دون سائر الصفات؛ لبيان الجانب الروحيّ المتغلّب عليهم، وانقطاع أنفسهم إلى عالم الغيب، فإنّ الإنسان قد تبرق عليه بارقة فينقطع بها إلى تلك العوالم التي كانت الأرواح فيها ومحلّ أُنسها، واذا استغلّها بأحسن وجه وعرف عظيم أثرها لرأى العجب العجاب، ولا تخلو لحظة يمرّ كلّ فرد فيها.

وأمّا طلبهم أن يجعلهم مع الشاهدين، عرفوا الحقّ وآمنوا به وأصبحوا شهوداً على قومهم بإيمانهم، وصاروا شهداء على الحقّ بإيمانهم وأعمالهم، فاذا كانوا كذلك فلِمَ لم يؤمنوا بالله وما جاءهم من الحقّ الذي عرفوه؟ وما هو السبب في إعراضهم وقد صاروا شهوداً عليه؟ ولا مبرّر لهم في ترك الحق حينئذٍ، فهم صلحاء في عقائدهم وقد خلب الحقّ قلوبهم، فلِمَ لا يطمعون في الدخول مع القوم الصالحين الذين صلحت سرائرهم وأعمالهم وخلص إيمانهم؟!

الثامن: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ**﴾ على أنّ الإيمان المستقرّ في القلوب، الذي يكون باعثاً على العمل الصالح، يكفي في أن يجعل الفرد من القوم الصالحين، وذلك بلطفه العميم ومنّه الكريم، فإنّ النوايا الحسنة والإيمان الصادق الباعث للعمل الصالح، هما الموجبان لتلقّي الثواب، والدخول مع زمرة الصالحين الذي أعد لهم الله تعالى الثواب العظيم والأجر

الجميل. ويستفاد منه صوابية الطمع من فضل الله العظيم إذا تحقّقت القابلية لتلقّي الفيض، وإن كان مذموماً في أُمور الدُّنيا.

التاسع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ**﴾ على أنّ عرفان الحقّ والإيمان به إحسان محض، والمعتقد به يكون من المحسنين، وقد وصف هؤلاء بأوصاف ثلاثة تدلّ على منزلتهم: وهي كونهم من الشاهدين، والصالحين، والمحسنين.

والأوّل: حصل من عرفان الحقّ والتواضع له، وخلبه لمشاعرهم حتّى فاضت دموعهم، وانبهروا من شروق نوره على نفوسهم المستعدّة.

والثاني: لأنّ الحقّ استقرّ في القلب وسيطر على المشاعر، فصلحت نفوسهم ولم يصدر منهم إلّا الصلاح فاستقاموا بالبقاء.

والثالث: حصل لهم بعد التجلّيات الباهرات.

***

بحث روائي:

في «الكافي» بإسناده عن أبي عبيدة الحذّاء، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ**﴾، قال عليه السلام: «الخنازير على لسان داود، والقردة على لسان عيسى بن مريم».

أقول: رواه القمّيّ والعيّاشي، كما روى الجمهور في ذلك أيضاً عن قتادة ومجاهد وغيرهما، ويكون المراد من اللّعن على لسان هذين النبيّين عليهما السلام نزول العذاب فعلاً عليهم، فمسخهم قردة وخنازير، وإن كانوا ملعونين على ألسن سائر أنبيائهم، لأجل ذلك خصّهما الله تعالى بالذكر.

وفي «المجمع» عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «أمّا داود فإنّه لعن أهل إيلة لما اعتدوا في سبتهم وكان اعتداؤهم في زمانه، فقال: اللهمّ ألبسهم اللّعنة مثل الرداء

ومثل المنطقة على الخصرين، فمسخهم الله قردة. وأمّا عيسى فإنّه لعن الذين نزلت عليهم المائدة ثمّ كفروا بعد ذلك، قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: يتولّون الملوك الجبّارين ويزينون لهم هواهم ليصيبوا من دنياهم».

أقول: يستفاد من الحديث أنّ المقصود من الذين كفروا من بني إسرائيل في الآية الشريفة، هم أهل إيلة الذين مَسَخهم الله قردة بدعاء داود عليهم لما اعتدوا في سبتهم، وقد ورد ذكرهم في القرآن الكريم في موضعين:

أحدهما: سورة البقرة: **﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾**[١].

والثاني: في سورة الأعراف: **﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعاً وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ**[٢]... **فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾**[٣].

ولكنّ هذا الحديث ينافي مع ما ورد في الحديث المتقدّم، من أنّ الممسوخين على لسان داود كانوا خنازير وليسوا قردة، ويمكن رفع التنافي إمّا بتعدّد الواقعة، ففي إحداهما مسخوا خنازير وفي الثانية قردة، أو في واقعة واحدة مسخ بعضهم قردة، وهم أصحاب السبت المعروفون المتجاوزون على حدود الله و أحكامه المقدّسة، والبعض خنازير حسب درجات أعمالهم الشنيعة وما يناسب ملكاتهم. ولم يبيّن في الحديث الممسوخ على لسان عيسى بن مريم، وإنّما تحقّق

---

١. سورة البقرة: الآية ٦٥.

٢. سورة الأعراف: الآية ١٦٣.

٣. سورة الأعراف: الآية ١٦٦.

اللّعن عليهم منه عليه السلام ولكن الحديث المتقدّم بيّنه.

وأمّا ذيل الحديث: «يتولّون الملوك الجبّارين...»، فإنّه إنّما يكون من مسخ القلوب التي مارست الذنوب والآثام، فأعرضت عن الله تعالى، وركنت إلى الدُّنيا، ونسيت كل خير ومكرمة وتولّت الملوك الجبّارين وغيرهم من أصحاب المعاصي والآثام؛ للسنخيّة الحاصلة بينهم، وهذا الأمر لا يختصّ ببني إسرائيل، بل يجري في غيرهم. ويشهد لما ذكرنا ما رواه القمّيّ عن مسعدة ابن صدقة عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سأله رجل عن قوم من شيعته يدخلون في أعمال السلطان ويعملون لهم ويجبون لهم ويوالونهم؟

قال عليه السلام: «ليس هم من الشيعة، ولكنّهم من أُولئك، ثمّ قرأ أبو عبدالله عليه السلام هذه الآيات: ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ فَاسِقُونَ**﴾».

وما رواه السيوطيّ في «الدّر المنثور» عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «خذوا العطاء ما كان عطاءً، فاذا كان رشوةً عن دينكم فلا تأخذوا، ولن تتركوه يمنعكم من ذلك الفقر والمخافة، إنّ بني يأجوج قد جاؤوا، وإنّ رحى الإسلام سيدور، فحيثما دار القرآن فدوروا به، يوشك السلطان والقرآن أن يقتتلا ويتفرّقا، إنّه سيكون عليكم ملوك يحكمون لكم بحكم ولهم بغيره، فإنّ أطعتموهم أضلّوكم، وإن عصيتموهم قتلوكم. قالوا: يا رسول الله، كيف بنا إن ادركنا ذلك؟ قال: تكونوا كأصحاب عيسى، نشروا بالمناشير، ورفعوا على الخشب، موتٌ في طاعة خيرٌ من حياةٍ في معصية، إنّ أوّل ما نقض في بني إسرائيل أنّهم كانوا

يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر سنة التغرير، فكان أحدهم إذا لقي صاحبه الذي كان يصيب عليه آكله وشاربه، وكأنّه لم يعب عليه شيئاً، فلعنهم الله على لسان داود، وذلك بما عصوا وكانوا يعتدون، والذي نفسي بيده لتأمرنّ بالمعروف، وتنهون عن المنكر، أو ليسلّطن الله عليكم أشراركم، ثمّ ليدعون خياركم فلا يستجاب لكم، والذي نفسي بيده لتأمرنّ بالمعروف، ولتنهن عن المنكر ولتأخذنّ على يد الظالم فلتأطرن عليه أطراً أو ليضربنّ الله قلوب بعضكم ببعض».

أقول: يبيّن ﷺ بعض ما يحصل في أُمته من بعده، يعفى القرآن الكريم ويُعرض عنه، ويحكم السلطان فيحكم فيهم بغير ما أنزل الله تعالى ويكثر الفساد، وحينئذٍ فلابدّ من إظهار العالم علمه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحرم المداهنة، وإلّا استحقّوا اللّعن كما استحقّ الذين كفروا من بني إسرائيل اللّعن على لسان داود و عيسى، ثمّ ذكر ﷺ أنّ هذه الأُمّة تدخل مداخل اليهود إذا أعرضوا عن القرآن الكريم، وما أنزله الله تعالى. وأخيراً بيّن بعض الآثار السيّئة التي تترتّب على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي تسلّط الشرار وعدم استجابة الدُّعاء، وإفشاء الحقد والضغائن بين الناس. إلّا إذا أُحيط على يد الظالم وأُرغم على إقامة الحقّ والنهي عن المنكر.

وروى السيوطيّ في «الدّر المنثور» عن ابن مسعود، قال:

قال رسول الله ﷺ: «إنّ بني إسرائيل لمّا عملوا الخطيئة، نهاهم علماؤهم تغريراً، ثمّ جالسوهم وآكلوهم وشاربوهم، كأن لم يعملوا بالأمس خطيئة تذكر، فلمّا رأى الله ذلك منهم، ضرب بقلوب بعضهم على بعض، ولعنهم على لسان نبيّ من الأنبياء». ثمّ قال رسول الله ﷺ: «والله لتأمرنّ بالمعروف ولتنهنّ عن المنكر ولتأطرنّ على الحقّ أطراً أو ليضربنّ الله بقلوب بعضكم على بعض، وليلعننكم كما لعنهم».

أقول: الأحاديث في هذا المضمون، وبيان الآثار السيّئة التي تترتّب على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كثيرة، فراجع.

العيّاشي عن محمّد بن الهيثم التميميّ، عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ قال عليه السلام: «أما إنّهم لم يكونوا يدخلون مداخلهم ولا يجالسون مجالسهم، ولكن كانوا إذا لقوهم ضحكوا في وجوههم وأنسوا بهم».

أقول: إذا كان اللّعن مترتّباً على مداهنة المذنبين فقط، فكيف إذا ما دخلوا مداخلهم؟!

ابن بابويه في «ثواب الأعمال» عن أمير المؤمنين عليه السلام: «لمّا وقع التقصير في بني إسرائيل جعل الرجل منهم يرى أخاه في الذنب فينهاه فلا ينتهي، فلا يمنعه ذلك من أن يكون أكيله وجليسه وشريبه، حتّى ضرب الله قلوب بعضهم ببعض، ونزل فيهم القرآن حيث يقول جلّ وعزّ: ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا** ـ الآية﴾».

وفي «تفسير العيّاشي» عن مروان عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ذكر النصارى وعداوتهم، فقال قول الله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ**﴾ قال عليه السلام: أُولئك كانوا قوماً بين عيسى ومحمّد ينتظرون مجيء محمد صلى الله عليه وآله».

أقول: عموم الآية الشريفة يشمل الجميع، إلّا إذا خرج النصارى عن الطريقة وما ذكره الله تعالى، فلم يكن فيهم علماء يدعونهم إلى الصلاح، ولا زهّاد يرغّبونهم في الزهد عن الدُّنيا، ولم يكن لهم تواضع للحقّ فيكونوا كسائر الأُمم، حتّى أُمّة الإسلام إن خرجوا عن الطريقة وغيّروا أنفسهم بارتكاب الموبقات.

وفي «الدّر المنثور» أخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه عن سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ**

﴿وَرُهْبَاناً﴾ قال: «هم رسل النجاشيّ الذين أرسل بإسلامه وإسلام قومه، كانوا سبعين رجلاً اختارهم من قومه الخيّر فالخيّر في الفقه والسنّ».

وفي رواية أُخرى: «بعث من خيار أصحابه إلى رسول الله ﷺ ثلاثين رجلاً، فلمّا أتوا رسول الله ﷺ دخلوا عليه فقرأ عليهم سورة (يس)، فبكوا حين سمعوا القرآن وعرفوا أنّه الحقّ، فأنزل الله فيهم: **﴿ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً﴾** ـ الآية﴾، ونزلت هذه الآية فيهم أيضاً: **﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمْ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ﴾** ـ إلى قوله ـ **﴿أُوْلَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾**».

أقول: يمكن رفع اختلاف العدد في الروايتين على محامل، منها: أنّ في ابتداء الأمر اختار سبعين، ولكن الذي وصل منهم إلى رسول الله ﷺ ثلاثون.

وفي تفسير القمّيّ في الآية: «كان سبب نزولها أنّه لمّا اشتدّت قريش في أذى رسول الله ﷺ وأصحابه الذين آمنوا به بمكّة قبل الهجرة، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يخرجوا إلى الحبشة، وأمر جعفر بن أبي طالب أن يخرج معهم، فخرج جعفر ومعه سبعون رجلاً من المسلمين حتّى ركبوا البحر، فلمّا بلغ قريشاً خروجُهُم بعثوا عمرو بن العاص وعمارة بن الوليد إلى النجاشيّ ليردّوهم، وكان عمروا وعمارة متعاديين، فقالت قريش: كيف نبعث رجلين متعاديين؟! فبرئت بنومخزوم من جناية عمارة، وبرئت بنو سهم من جناية عمرو بن العاص، فخرج عمارة وكان حسن الوجه شاباً مترفاً، فأخرج عمروبن العاص أهله معه، فلمّا ركبوا السفينة شربوا الخمر، فقال عمارة لعمرو بن العاص: قل لأهلك تقبّلني، فقال عمرو: أيجوز هذا؟!! سبحان الله، فسكت عمارة، فلمّا انتشى عمرو وكان على صدر السفينة فدفعه عمارة وألقاه في البحر، فتشبّث عمرو بصدر السفينة وأدركوه، فأخرجوه فوردوا على النجاشيّ، وقد كانوا حملوا إليه هدايا فقبلها منهم، فقال عمرو بن العاص: أيّها الملك، إنّ قوماً منّا خالفونا في ديننا وسبّوا آلهتنا وصاروا

إليك، فردّهم إلينا، فبعث النجاشيّ إلى جعفر فجاءه، فقال: يا جعفر ما يقول هؤلاء؟ فقال جعفر ﷺ: أيّها الملك ما يقولون؟ قال: سألوني أن أردّكم إليهم: قال: أيّها الملك سلهم أعبيد نحن لهم؟ فقال عمرو: لا بل أحرار كرام، قال: فسلهم ألَهُمْ علينا ديون يطالبون بها؟ قال: ما لنا عليكم ديون، قال: فلكم في أعناقنا دم تطالبون به؟ قال عمرو: لا، قال: فما تريدون منّا؟ آذيتمونا فخرجنا من بلادكم، فقال عمرو بن العاص: أيّها الملك خالفونا في ديننا، وسبّوا آلهتنا، وأفسدوا شبابنا، وفرّقوا جماعتنا، فردّهم إلينا لنجمع أمرنا، فقال جعفر: نعم، أيّها الملك، خلقنا الله ثمّ بعث فينا نبيّاً أمرنا بخلع الأنداد، وترك الاستقسام بالأزلام، وأمرنا بالصلاة والزكاة، وحرمّ الظلم والجور وسفك الدماء بغير حقّها، والزنا والربا والميتة والدم ولحم الخنزير، وأمرنا بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي. فقال النجاشيّ: بهذا بعث الله عيسى بن مريم، ثمّ قال: يا جعفر، هل تحفظ شيئاً ممّا أنزل الله على نبيّك؟ قال: نعم، فقرأ عليه سورة مريم، فلمّا بلغ إلى قوله: ﴿**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً**﴾، فلمّا سمع النجاشيّ ذلك بكى بكاءً شديداً، وقال: هذا والله هو الحقّ، فقال عمرو بن العاص: أيّها الملك إنّه مخالف لنا فردّه إلينا، فدفع النجاشيّ يده فضربها وجه عمرو، ثمّ قال: اسكت، والله لئن ذكرته بسوء لأفقدنك نفسك، فقام عمرو بن العاص من عنده والدماء تسيل على وجهه وهو يقول: إنّ هذا كما تقول أيّها الملك، فإنّا لا نتعرّض له، وكانت على رأس النجاشيّ وصيفة له تذبّ عنه، فنظرت إلى عمارة بن الوليد وكان فتى جميلاً فأحبّته، فلمّا رجع عمرو بن العاص إلى منزله قال لعمارة: لو راسلت جارية الملك، فراسلها فأجابته، فقال عمرو: قل لها تبعث إليك من طيب الملك شيئاً، فقال لها فبعثت إليه، فأخذ عمرو من ذلك الطيب فكان الذي فعل به عمارة في قلبه حين ألقاه في البحر،

فأدخل الطيب على النجاشي، فقال: أيّها الملك إنّ حرمة الملك عندنا وطاعته علينا وما يكرمنا إذا دخلناه بلاده ونأمن فيه، أن لا نغشه ولا نريبنه، وإنّ صاحبي هذا الذي معي قد أرسل إلى حرمتك وخدعها وبعثت إليه من طيبك، ثمّ وضع بين يديه، فغضب النجاشيّ وهمَّ بقتل عمارة، ثمّ قال: لا يجوز قتله فإنّهم دخلوا بلادي بأماني، فدعا النجاشيّ السحرة، فقال لهم: اعملوا به شيئاً أشدّ عليه من القتل؟ فأخذوه ونفخوا في إحليله الزيبق، فصار مع الوحش يغدو ويروح، وكان لا يأنس بالناس، فبعثت قريش بعد ذلك فكمنوا له في موضع حتّى ورد الماء مع الوحش، فأخذوه فما زال يضطرب في أيديهم حتّى مات. ورجع عمروا إلى قريش وأخبرهم أنّ جعفراً في أرض الحبشة في أكرم كرامة، فلم يزل بها حتّى هادن رسول الله ﷺ قريشاً، وصالحهم وفتح خبير، فوافي بجميع مَن معه، وولد لجعفر بالحبشة من أسماء بن عميس عبدالله بن جعفر، وولد النجاشيّ ابن فسمّاه محمّداً، وكانت أمّ حبيبة بنت أبي سفيان تحت عبدالله، فكتب رسول الله ﷺ إلى النجاشيّ يخطب أُمّ حبيبة، فبعث إليها النجاشيّ فخطبها لرسول الله ﷺ فأجابته فزوّجها منه وأصدقها أربعمائة دينار، وساقها عن رسول الله ﷺ وبعث إليها بثياب وطيب كثير وجهّزها وبعثها إلى رسول الله، وبعث إليه بمارية القبطية أمّ إبراهيم، وبعث إليه بثياب وطيب وفرس، وبعث ثلاثين رجلاً من القسيسين، فقال لهم: انظروا إلى كلامه ومقعده وإلى مطعمه ومشربه ومصلّاه. فلمّا وافوا المدينة دعاهم رسول الله ﷺ إلى الإسلام وقرأ عليهم القرآن: ﴿**إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا**

مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾. فلمّا سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ بكوا وآمنوا ورجعوا إلى النجاشيّ، فأخبروه خبر رسول الله ﷺ، وقرأوا عليه ما قرأ عليهم، فبكى النجاشيّ، وبكى القسيسون، وأسلم النجاشيّ ولم يظهر للحبشة إسلامه وخافهم على نفسه، فخرج من بلاد الحبشة إلى النبيّ ﷺ، فلمّا عبر البحر توفي. فأنزل الله: **﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ** - إلى قوله تعالى - **وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾**».

أقول: رواه بهذا المضمون مع اختلاف في بعض المفردات جمع كثير من المؤرّخين والرواة وأصحاب السير.

وذكرنا أنّ الظاهر من الآية العموم، ولا تختصّ بالنجاشي وقومه، وتقدّم ما يرتبط بذلك، فراجع.

***

بحث عرفاني:

الآياتُ الشريفةُ المتقدّمة تبيّن قسمين من الخصائص التي يمكن أن يرتقي الإنسان بها إلى الكمالات، أو يحبط بها إلى الدرجات السفلى، فيخرج عن طور الإنسانيّة ويدخل في زمرة أدنى البهائم، حسب الملكات التي اكتسبها من تكرّر الأفعال والمداومة على العصيان.

وقدّم عزّوجلّ هذه الأخيرة لتقدّم التخلية طبعاً، إلّا مَن أدركته العناية الإلهيّة بالكمالات، وتنهار سيّئات الملكات ورذائل الصفات. وقد ذكر صنفين ممّا يوجب الانخراط في الحيوانات: أحدهما يتعلّق بالنوايا، وهي الاستمرار على العصيان، والأُخرى بالأفعال، وهي المداومة على الاعتداء وارتكاب المحرّمات وهتك الحرمات، فإذا استولى العصيان على النيّات، فلم يكن له نية خيّرة ولا همّة شريفة، حيث غلب الشرّ قلوبهم فلم يرج منها الصلاح، وظهرت على أفعالهم،

وإنهمكوا في ارتكاب المعاصي والآثام، فلا يتوسّم فيهم الخير، ولا يتناهون عن المنكر إذا استوعب المنكر شعورهم ومشاعرهم، فاستحقّوا اللّعن ممّن يعرف أن يضع اللّعن في مواضعه، والطرد عن الرحمة الإلهيّة التي هي أساس كلّ خير ومنبع كلّ كمال وسبب كلّ هداية، فمُسِخوا قردة وخنازير بما يناسب تلك الملكات التي اكتسبوها باختيارهم، وبقدر بعدهم عن الرحمة الإلهيّة، ابتعدوا عن الذين آمنوا واضمروا العداوة الشديدة لهم، واقتربوا إلى الكفّار المنكرين لوحدانيّة الله تعالى والعابدين للأوثان، الذين هم مظاهر غضبه وسخطه، فسخط عليهم بمثل ما سخط على هولاء، فكانوا مشتركين في العذاب وهم فيه خالدون، لخلودهم في العصيان والعدوان، ولو عاشوا أبد الآبدين، وقد بيّن عزّوجلّ لهم طريقاً يمكن لهم التخلّص ممّا هم فيه، وهو الإيمان بالله وبالنبيّ وما أُنزل إليه، ويصلحوا ما يمكن إصلاحه ممّا فسد فيهم، ولكن أنّى لهم ذلك، وفيهم من الكفر والخروج عن طاعة الله ما سدّ عليهم طريق الرجوع.

وفي مقابل هؤلاء طائفة أُخرى استفادوا من ضمائرهم، وركنوا إلى إنسانيّتهم التي أُودع فيهم الخير والسعادة، وتشرّفوا بمودّة أهل الإيمان؛ لأنّهم آثروا نصرة الله ودينه الحقّ، وهذّبوا أنفسهم بالزهد عمّا يوجب الانخراط في الدُّنيا ويشغلهم عن عبادة الله، وتسلّحوا بسلاح العلم الذي يتبيّن به الأُمور، فيعرف صحيحها من سقيمها، وخيرها من شرّها، وكان المقتضى الأكبر فيهم أنّهم لم يجعلوا ذهاب تلك المجاهدات هدراً وبدون فائدة، فأخلصوا النيّة، وعمدوا إلى التواضع للحّق مهما كان، ولم يستكبروا عن قبوله أينما كان، فصاروا بذلك أهل الأنس، فسمعوا ما تهفوا إليه النفوس الروحانيّة، فأثارت فيهم الشوق إلى عالمها، فأفاضت عيونهم من الدمع الغزير، لمّا تنبّهت تلك النفوس المرتاحة من محيطها الماديّ الذي يزجرها بالابتعاد عن عالمها الروحانيّ الفسيح، ورجعت

إلى ما تحنّ إليه من الحقّ العتيد. وهذا هو شأن الإنسان الذي عرف قدره ومصدره ومنتهاه، فإنّه لم يزل الجانب الروحانيّ منه يحنو إلى مقام الأُنس الذي كان فيه قبل خلق الأجساد، فإذا استغلّ هذا الجانب على الوجه الصحيح، لما تعدّى عن الحقّ أبداً؛ ولذا ترى أنّ الآية الكريمة التي هي من جلائل الآيات في هذا المجال، قد بيّنت أُموراً لا غنى عنها للسالك، وطالب السير والسلوك والعرفان، ولا يمكن الوصول إلى تلك المرحلة العظيمة إلّا بعد إزالة الموانع والحُجُب عن هذا الطريق، وجعل النفس في أقصى يقظتها، وإخراجها عمّا يصادفها من الماديات والشهودات وتجاوز العقبات، فإنّ المقصد عظيم، والطريق طويل، وفيه عقبات وموانع عظام لا ينخرط فيها إلّا مَن أدركته العناية الإلهيّة، والبوارق الربّانية، ولابدّ من طلب الاستعانة من الله تعالى، والاستعاذة به سبحانه ممّا يوجب الضلال والغواية، ولأجل ذلك يظهر السرّ في طلب الاستعانة من الله وحصرها فيه عزّوجلّ، وتكرار الطلب والمداومة عليه.

وقد ذكرها تعالى في أجمع سورة في القرآن الكريم، وهي سورة الفاتحة، وتكرارها في الصلاة التي هي من أهمّ الروابط بين العبد ومولاه، وأوضح المسالك في التقرّب إلى المعبود، ولا يمكن الاستغناء عنها في جميع الحالات.

والحاصل: أنّ العبد السالك لابدّ له من تخليص نيّته ابتداءً من جميع ما يشغله ويشينه عند خالقه، وتطهير النفس من الرذائل المهلكة، ومنها العصيان، فاذا طهرت النفس منها وتزكّت بالعلم وعرفت الخير والشرّ، ظهرت الآثار على الأفعال، فتخلّت عن الاعتداء وهتك الحرمات، ثمّ الاشتغال بالزهد عمّا يوجب الوقوع في تلك المهلكات، لئلّا تعود الكرّة فتحتاج إلى مجاهدة وصراع مرير مع الواقع المادّي الذي تعيش فيه النفس التي تحنّ إلى عالمها، حتّى تقلع الاستكبار عنها، فتحصل له حالة الانكسار والتواضع للحقّ وتنهار أمامه. ولهذا الاستكبار

أثر شديد في النفس، فإنّه السبب القوي في ربط النفس بهذه الدُّنيا والخلود إليها، وله مظاهر متعدّدة ودقيقة، فاذا لم يكن الإنسان متّصفاً بالعلم والعمل، لا يمكن معرفتها؛ ولذا قدّم عزّوجلّ العلم والزهد عليه في هذه الآية الكريمة، وبعد طي المراحل، التي هي عديدة وشديدة على النفس ودقيقة، لا يمكن معرفتها إلّا بالرجوع إلى ركن وثيق وهو القرآن الكريم وعدله القويم، ولذاترى أنّ هؤلاء لمّا سمعوا القرآن الكريم، ومض فيهم النور، وكان بالنسبة إليهم إثارة لما فيهم من الاستعداد، فلابدّ من سبب قويم صحيح يعتمد عليه السالك الطالب للحقّ، ثمّ لمّا منّ الله عليهم بالحقّ وأنار قلوبهم به، طلبوا المزيد من الفيض، عمدوا إلى الشهود فطلبوا منه تعالى أن يكتبهم مع الشاهدين الذين لهم مرتبة خاصّة عند السالكين، لما فيه المواظبة على السلوك واستقرار النفس والمداولة على الخلوص.

ثمّ طمعوا في المزيد، ولا يخفى أنّ الطمع من المعدّات في هذا المجال، فطلبوا أن يكتبهم من القوم الصالحين، بعد أن كانوا معاشرين لقوم ليس فيهم صلاح وكانت المعاشرة معهم من الموانع، لتأثير العشرة على القلوب، وتأثّر النفوس بها. ثمّ إنّهم لمّا صلحت نفوسهم وأعمالهم، وطلبوا من الله المنان أن يدخلهم مع القوم الصالحين الذين لهم منازل خاصّة في الجزاء العظيم، فرجعت نفوسهم إلى تلك الجنان الكريمة التي كانت في ابتداء الأمر فيها، فكانوا محسنين في جهادهم، ونالوا الإحسان العظيم ممّن هو ربّ الإحسان. ثمّ ختم الآيات بأصحاب الجحيم للتنبيه بأنّ الطريق طويل والسلوك فيه شديد؛ ولئلّا يغترّ مَن دخل في هذا السلك، إنّ المضلّات كثيرة، وقد استعاذ منها نبيّنا الأعظم في حجّة الوداع في خطبته المشهورة: «نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا» والبحث نفيس، نسأل الله تعالى العلم والعمل، ونعوذ به من مضلّات الفتن.

***

الآية ٨٧ ـ ٨٩

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾﴾.

بعدما بيّن عزّوجلّ من أحوال أهل الكتاب وما هم عليه من العصيان والاعتداء لا سيما اليهود منهم، ذكر حالتهم بالنسبة إلى الإيمان وأهله وعداوتهم أو مودّتهم لهم وما يوجب الدخول في زمرة الصالحين، يعود سبحانه وتعالى في هذه الآيات الكريمة وما بعدها في بيان الأحكام الشرعيّة الفرعيّة التي لها ارتباط بمواضيع مختلفة لتكميل الإنسان وتهذيبه، التي توجب صلاحه وتجلب بها سعادته.

فيذكر تعالى في هذه الآيات الثلاث من الأحكام الفرعيّة التي تتعلّق بماحول الإنسان من الأعيان وحكم الاستفادة منها، بعدما كان بعض الأقوام يحرّمونها على أنفسهم برهبانيّة ابتدعوها، فأحلّ الله تعالى الطيّبات منها، وجوّز

قسماً منها، وهي حليّة أكل الطيّبات والتمتّع بها، لأنّ حياة الإنسان إنّما تكون به، ولا وجه لتحريمها على النفس التي تشتاق إليها، إلّا ما يرد فيها حكم شرعيّ.

وأخيراً ذكر ما يتعلّق بما يلزمه الإنسان على نفسه بسبب الايمان والعهود، فإنّه إذا تعلّقت بأمر توفرت فيه الشروط المطلوبة، وكان العزم من صاحبها على الالتزام بها، فإنّه يجب الوفاء، وإذا نكثها تجب عليه كفّارة معيّنة جزاءً لما ارتكبه من الإثم في ترك اليمين التي ألزم بها نفسه.

فهذه الآيات الثلاث وإن كانت مختلفة من حيث المتعلّق إلّا أنّه يمكن إرجاع بعضها إلى بعض بالتخصيص والتعميم، وتشير إلى إبطال بعض العادات السيّئة التي كانت في بعض الأقوام كما عرفت.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

تقدّم ما يتعلّق بهذا الخطاب الربوبيّ في مواضع متفرّقة من هذا الكتاب، وتخصيص الذين آمنوا بالذكر في المقام، لأجل أنّ ما سيذكره عزّوجلّ من الأحكام الفرعيّة لا يليق إلّا بمَن تحلّى بالإيمان، وإنّها من جملة مقوماته وحدوده.

قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ﴾.

مادّة (حرم) تدلّ على المنع، سواء كان المانع العقل أم الشرع أم العرف، بالاختيار أو بالإلجاء والاضطرار، كالتسخير الإلهيّ أو المنع القهريّ، ومنه ما ورد في الصلاة: «تحريمها التكبير»، لمنعه المصلّي من الأفعال الخارجة عن الصلاة.

والحرام واحد من الأحكام الخمسة التكليفيّة، وهو ضدّ الحلال، كما أنّ

التحريم ضدّ (التحليل)، يقال: حَرُم على الشيء (بضمّ الراء)، نقيض حلّ، ومنه: (حرمت الصلاة على الحائض).

ومحارم الله حرماته، وفي الحديث: «لا ورع كالكفّ عن محارم الله». وتطلق الحرمة (بفتح الراء وضمّها) على جميع ما كلّف الله بتركه عباده، ممّا لا يجوز انتهاكه.

وفي حديث غُسل الجنب: الميّت يُغسّل غُسلاً واحداً (لأنّهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة)، أي تكليفان اجتمعا في واحد، وقد وردت هذه المادّة في القرآن الكريم في أكثر من ثمانين موضعاً.

كما أنّ مادّة (حلل) تدلّ على الفكّ، من حلّ العقدة، إذ فكّها، قال تعالى: ﴿**وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي**﴾، وحلّ في المكان، إذ نزل به بفكّ الأحمال عند النزول، ثمّ جردّ في الاستعمال للنزول، يقال: حلّ حلولاً وأحلّ غيره، قال تعالى: ﴿**وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ**﴾. والحلّة: القوم النازلون، والمحلّة: مكان النزول، قال تعالى: ﴿**حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ**﴾، أي مكانه، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ**﴾ أي محلّ بمكّة، وحلّ الذين وجب أداؤه وفكّه منه، والحلال ضدّ الحرام. قال تعالى: ﴿**هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ**﴾، ومنه الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ: «مَن أكل من الحلال القوت صفا قلبه ورقّ، ودمعت عيناه، ولم يكن لدعوته حجاب»، وحلّ المحرم يحلّ إحلالاً، إذا أتمّ إحرامه بفعل ما يوجب التقصير كالحلق، فيحلّ ما حرم عليه من محظورات الحجّ حينئذٍ، أحلّ الرجل إذا خرج إلى الحلّ عن الحرم، وإذا دخل في شهر الحلّ، قال تعالى: ﴿**وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا**﴾. وتحلّه الأيمان: ما تنحلّ به من الكفّارة، وفي الحديث: «لا يموت للرجل ثلاثة من أولاده فتمسّه النار إلّا قدر تحلّه القسم»، أي قدر ما يقول: إن شاء الله تعالى.

والحليل الزوج.

وكيف كان، فالحلال والحرام معروفان، وردّ الشرع عليهما واستعملها بالمعنى العرفيّ في الكتاب والسنّة، وهما متقابلان. وفي المقام يعمّ الحلال الواجب والمستحبّ والمباح، بل المكروه.

وبعبارة أُخرى: المراد به الجواز بالمعنى الأعمّ.

والطيّب معناه كلفظه معروف، وهو بمعنى ما تستلذّه النفس، وهو من الأُمور النسبيّة الإضافيّة التي تختلف باختلاف الأعصار والأمصار وسائر الجهات، فربّ طيّب عند القحط والغلاء، يكون من الخبيث عند السعة والرخاء، ولابدّ من الرجوع في تشخيصه إلى المتوسّطين من الناس، الخارجين عن حدي الإفراط والتفريط، كما هو الشأن في جميع الموضوعات العرفيّة التي لم يرد تحديد وتقييد فيها.

نعم، لا ريب في خروج المحرّمات الشرعيّة عن الطيّبات، على فرض صدق الطيب على بعضها عرفاً، لأنّ نهي الشارع يكشف عن خباثتها.

والآيةُ الشريفةُ تدلّ على قاعدة كلية، وهي حلية الطيّبات التي تستطيبها الفطرة وتستلذّ بها النفس، وقد قرّر الشرع المبين تلك القاعدة، قال تعالى:

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[١].

فالآية الشريفة تنهى عن تحريم الطيّبات التي أحلّها الله تعالى، أيّاً كان سبب التحريم، إمّا للتقشّف والتزهّد في الدّنيا، أو الحلف واليمين على تحريمها

---

١. سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

على النفس ، أو بتشريع مقابل التشريع الإلهيّ أو غير ذلك ، فإنّ ذلك كلّه حرام وخروج عن الفطرة، واعتداء على حرمات الله تعالى .

وإضافة الطيّبات إلى ﴿مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ﴾ بيانيّة ، وفيها إشارة إلى أنّ تحريم المؤمنين لما أحلّ الله نقض منهم لإيمانهم بالله، وتسليم الأمر إليه ، واعتداءٌ عليه في سلطانه ، فتكون الجملة لبيان سبب النهي في قوله تعالى : ﴿لَا تُحَرِّمُوا﴾ .

وكيف كان ، فإنّه يستفاد من الآية المباركة قاعدة عامّة فقهيّة، يتمسّك بها في كثير من الموارد ممّا يتعلّق بأفعال الإنسان، كالنوم والأكل والشرب والنكاح ، وقد يطلقان على ما يشمل من متعلّقات أفعاله كالمأكولات والمشروبات ، وما يستعمله الإنسان في قضاء حاجاته ومآربه ، فإنّ جميع تلك حلال ويجوز الاستفادة منها، إلّا ما يرد التحريم من الشرع المبين ، وهي من صغريات القاعدة الكلّية المعروفة في الفقه، وهي : «كلّ شيء لك حلال حتّى تعرف الحرام بعينه» ، التي تجري في كلّ الأشياء إلّا أنّ الآية الشريفة تختصّ بالطيّبات منها ، ولكن المتعلّق عامّ يشمل كلّ تناول واستفادة ، كما أنّ الآية المباركة اللّاحقة تختصّ بحلية أكل الطيّبات، إلّا ما خرج بالدليل ونهى الشرع عنه . كما أنّ الآية الشريفة تنهى المؤمنين عن تحريم ما أحلّه الله لهم ، إذ لم يكن لهم سلطة التشريع ، فيكون تعدّياً منهم على سلطانه عزّوجلّ ، وهو ينافي الإيمان الذي هم عليه ، ولعلّ التصدير بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لبيان ذلك كما عرفت .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ .

تأكيد لما سبق ، أي لا تعتدوا على حدود ما أنزل الله تعالى، وما أحلّه لكم بتحريمه من عند أنفسكم ، وذكرنا أنّ هذا التحريم تارة التزام وإلزام ، وأُخرى اقتراحيّ بإعفاء النفس عن الحلال الطيب من دون مصلحة شرعيّة، «لأنّ الله يحبّ

أن يؤتى برخصه كما يحبّ أن يؤتى بعزائمه» كما ورد في الحديث، فيكون المراد من الاعتداء والتجاوز، الأعمّ من التجاوز التشريعيّ بالتحريم، أو الخروج عن الطاعة والتسليم لله عزّوجلّ.

وقال بعض المفسّرين: إنّ العموم المستفاد من حذف المفعول، يشمل الاعتداء بالتجاوز عن حدّ الاعتدال إلى حدّ الإسراف الضارّ بالجسد، والاعتداء بالتحريم. وبعبارة أُخرى: إنّه يشمل الاعتداء في الشيء نفسه، والاعتداء يتجاوزه إلى غيره ممّا ليس من جنسه، وقد حذف المفعول ليشمل الأمرين.

وقال آخر: إنّ المراد من تحليل الحرام بعد النهي عن تحريم الحلال، يكون تأسّياً. وقيل غير ذلك، والجميع صحيح لا بأس به، ويمكن تطبيق الآية عليه بوجه.. إلّا أنّ الظاهر من الآية وسياقها ما ذكرناه. فالآية شأنها شأن الآيات الشريفة الواردة في ذيل آيات الأحكام، الدالّة على أنّ الالتزام بما شرّعه الله تعالى طاعة له عزّوجلّ، والخروج عن التسليم والانقياد والالتزام بأحكامه اعتداء، ويكون تعدّياً مذموماً.

قال تعالى في ذيل آيات الإرث: **﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَنْ يُطِعْ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾**[1].

وقال تعالى في ذيل آية الطلاق: **﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾**[2].

فإنّها تشمل جميع أنحاء الاعتداء الموجب للخروج عن طاعة الله تعالى

---

١ . سورة النساء: الآية ١٣ - ١٤.

٢ . سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

والتسليم لأمره والانقياد له عزّوجلّ.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.

تعليل لما قبله، ونفي محبّة الله تعالى لشيء دليل على بغضه له، فهو لم يحبّ المعتدين المتجاوزين على شريعته وسنن فطرته، بأيّ نحو كان هذا التجاوز، كما عرفت.

قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالاً طَيِّباً﴾.

تخصيص بعد التعميم، وفيه التأكيد لمضمون الآية السابقة، وإرشاد إلى حلّية التمتّع بملذّات الطعام والشراب، ممّا يكون حلالاً طيباً، والجملة عطف على السابقة، فيكون الأمر في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا﴾ للإباحة، لأنّه ورد بعدما يعتقد المنع والحظر، وذلك لما قيل من أنّ السبب في نزول هذه الآية، هو تحريمُ بعض المؤمنين في زمن نزول الخطاب الشريف طيّبات المأكولات على أنفسهم، فتكون الآيتان واردتين في النهي عن ذلك، إلّا أنّ الاختلاف بينهما هو في تعميم المتعلّق في الأُولى، وتخصيصه في الثانية. ولكنّ الملاك واحدٌ، وهو إباحة الطيّبات من المأكولات وغيرها، وأنّ الجميع على حدّ سواء. ومن ذلك يستفاد أنّ المراد من الأكل هو المعنى الحقيقيّ، وهو مطلق الإزدراد من الأكل والشرب، لا مطلق التصرّف فيما رزقه الله تعالى من طيّبات نعمه، سواء كان بالأكل أو سائر وجوه التصرّف، كما هو الاستعمال الشائع في هذه الكلمة، إلّا أنّ الظاهر من الآية هو المعنى الحقيقيّ، والتعميم يستفاد من الآية السابقة كما عرفت.

وتعقيب النهي السابق بالأمر اللّاحق فيه من اللّطف ما لا يخفى، والتأكيد البليغ على حلّية الطيّبات، فإنّه تسجيل عمليّ للحكم السابق، ولو بإتيان بعض أفراد الطيّبات، وقسم خاصّ من التصرّفات وهو الأكل، لئلّا يخرجوا عن الشريعة

بالالتزام بتركها جميعاً، كما ذكرنا. وهذا المعنى يتحقّق ولو لم نقل بوجوب الأمر كما قال بعضهم، فيكون شأن الآية الكريمة شأن الآيات التي تأمر المسلمين والمؤمنين بأكل الطيّبات، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾**[1]، وقال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾**[2].

فإنّ امتثال النهي لا يكون إلّا بترك التعرّض لأحكام الله تعالى، والاعتداء على حرماته، وفكّ ما يفرضه الإنسان على نفسه من الالتزام على ترك الطيّبات، وتثبيت ذلك إنّما يكون باقتراف بعض الأفعال المباحة التي قد يعرض عليها الوجوب والإلزام لبعض الجهات الخارجيّة، كما هو الشأن في كثير من الأفعال المباحة، فلا يستفاد من الأمر الوارد في هذه الآية الوجوب.

ومن جميع ذلك يستفاد أنّه لا فرق بين أن يكون قوله تعالى: **﴿مِمَّا رَزَقَكُمْ﴾** مفعولاً لقوله تعالى: **﴿كُلُوا﴾**، وقوله: **﴿حَلالاً طَيِّباً﴾** حالين من الموصول، أو أنّ قوله: **﴿حَلالاً طَيِّباً﴾** مفعولاً لقوله: **﴿كُلُوا﴾**، وقوله: **﴿مِمَّا رَزَقَكُمْ اللهُ﴾** متعلّقاً بقوله: **﴿كُلُوا﴾** أو حالاً من الحلال قدّم عليه لأنّه نكرة، أو أنّ (حلالاً) وصفاً لمصدر محذوف، والتقدير: رزقاً حلالاً طيباً، إلى غير ذلك من الوجوه التي قال بكلّ واحد منها قائل، فإنّ الجميع صحيح وإن كان في بعضها تمحل.

ثمّ إنّ بعض المفسّرين استدلّ بقوله تعالى: **﴿حَلالاً﴾**، على أنّ الرزق يشمل الحلال والحرام، إذ لو لم يقع الرزق على الحرام، لم يكن لذكر الحلال فائدة سوى التأكيد.

---

١. سورة المؤمنون: الآية ٥١.

٢. سورة البقرة: الآية ١٧٢.

والجواب عن ذلك: بأنّ الفائدة لم تنحصر فيه، بل الإتيان به لبيان أنّه لم يكن عذر لمعتذر في ترك الطيّبات، والاجتناب عن الحلال، فالقيد لم يكن احترازيّاً، بل هو توضيحيّ، ولم تكن الآية في مقام البيان لهذه الجهة، والتفصيل موكول إلى محلّه.

قوله تعالى: **﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾**.

تأكيد للامتثال، واستدعاء للنفوس بأحسن وجه، فإنّ اتقاء سخط الله تعالى هو بالإيمان به في أحكامه المقدّسة، وعدم الاعتداء على حدوده في ما أحلّ ولا في ما حرّم.

قوله تعالى: **﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾**.

بيان لأحد المصاديق التي يمكن أن يلزم الإنسان به نفسه على إتيان فعل أو تركه، وقد يتعلّق بترك بعض الطيّبات والحلال، فاستحقّ ذكر أقسام اليمين وحكمها، ويؤيّده بعض الروايات التي وردت لبيان شأن نزول هذه الآية.

واللّغو من الكلام: ما لا يعتدّ به، وفي الأيمان: ما لا عقد عليه، ولا يترتّب عليه أثر من الأعمال، كأنّه يجري في الكلام موصولاً بضرب من العادة وسبق اللّسان، والمراد به الحلف الخالي عن القصد الاستعماليّ الجديّ، وهذا المعنى يستفاد أيضاً من المقابلة في الآية الشريفة بينه وبين قوله تعالى: **﴿بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾**، والأيمان جمع اليمين، وهو القَسَم والحلف تذكّر وتؤنّث، وقد تقدّم في سورة البقرة معناه، فراجع.

المراد بعدم المؤاخذة: عدم العقاب والكفّارة.

قوله تعالى: **﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾**.

استدراك لبيان حكم الأيمان المُنعقدة التي صدرت عن القصد الجديّ والنية والعزم، فيجب البرّ بها ويحرم حنثها حينئذٍ، والتعقيد مبالغة في العقد، أي اليمين المعقود باللّسان والقلب معاً، فلا يقع إذا كان أحدهما دون الآخر. ومن هنا يستفاد ما ذكره الفقهاء، ودلّت عليه الأدلّة من اعتبار الصيغة المعنيّة في اليمين وعدم انعقاده بكلّ لفظ. وقرئ (عقدتم) بالتخفيف، كما قرئ (عاقدتم). والآية تدلّ على أنّ قسماً خاصّاً من الأيمان يكون بترك الوفاء بها مورد المؤاخذة والكفّارة، وهو ما وقع عن قصد جديّ ونيّة وعزم. وفي غير هذا القسم لا مؤاخذة ولا عقاب في تركه، ولابدّ أن يقيّد اطلاق الآية الكريمة بما ورد في السنّة الشريفة في بيان شروط انعقاد اليمين التي يكون فقدها موجباً لإلغائه أيضاً.

والمعنى: ولكن يؤاخذكم بتلك الأيمان التي صدرت عن نيّة وعزم وقصد جديّ إذا حنثتم، أو يقال: ولكن يؤاخذكم إذا نكثتم الأيمان، فحذف للعلم به ودلالة سياق الكلام عليه، وما سيأتي من التفريع، والضمير راجع إلى الحنث المعلوم، فيكون المراد من الكفّارة المعنى المصدريّ.

قوله تعالى: ﴿**فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ**﴾.

مادّة كفر تدلّ على ستر الشيء، والكفّارة ما يغطي الإثم وتستر الذنب، ولا تستعمل إلّا في الذنب إلّا في بعض الموارد، وتكفير اليمين: فعل ما يجب بالحنث فيها، ومنه يعرف وجه التفريع على اليمين، فإنّه باعتبار المتعلّق وهو الحنث الذي هو معصية تتعلّق بها الكفّارة، فيكون الأمر بالحفظ في ذيل الآية الكريمة: ﴿**وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ**﴾ هو البرّ بها وعدم نكثها، لئلّا يقع في الحنث المحرّم الذي تترتّب عليه الكفّارة، وإلّا فنفس اليمين لم تكن محرمّة.

والكفّارة في المقام مخيّرة، كما هو ظاهر الآية الشريفة، وتدلّ عليه بعض

النصوص، والخصال في كفّارة اليمين أربعة، وهي: الإطعام، والكسوة، والعتق، والصيام. والتخيير في الخصال الثلاث الأُولى، والترتيب في الصيام فإنّه مترتّب على العجز عن الإتيان بواحدة منها، كما ستعرف.

و(إطعام) مصدر مضاف لمفعوله بتقدير حرف وفعل، والفاعل محذوف، أي فكفّارته أن يطعم الحالف الحانث عشرة مساكين، لكلّ مسكين مدّاً من الطعام، إمّا بتسليمهم، أو إحضارهم وتقديم الطعام إليهم ليأكلوا، لصدق الإطعام عليهما.

وظاهر الآية كونه من البر أو الشعير، وتدلّ عليه بعض الأخبار، وإن زاد فهو خير.

قوله تعالى: **﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾**.

الجار والمجرور منصوب المحلّ صفة لمصدر محذوف، أي طعاماً من أوسط، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي طعامهم من أوسط، أو منصوب المحلّ على أنّه مفعول ثان لإطعام الذي ينصب مفعولين، أي طعاماً كائناً من أوسط.

و(ما) إمّا مصدريّة، أو موصولة إسميّة والعائد محذوف.

و(الأهلون) جمع الأهل، كأرض وأرضون، على خلاف القياس، فإنّ شرط هذا الجمع أن يكون علماً أو صفة.

والأهل اسم جامد كذا قيل، ولكن فيه نظر يُرجع إلى كتب النحو، وقُرئ (أهاليكم) وهو المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام، كليال جمع ليلة، **وقيل**: أحدهما ليلاه وأهلاه.

والمسكين معروف وهو الفقير، والمعنى: إطعام كلّ مسكين طعاماً كائناً من أوسط الأنواع التي يطعمه أهله إلّا في المقدار، فإنّه محدود بالمد، وإن زاد فهو خير، وإن كان مراعاة الأمرين ـ أي النوع والمقدار ـ أولى.

قوله تعالى: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾.

عطف يدلّ على التخيير كما هو الظاهر، ويدلّ عليه قول أبي جعفر عليه السلام: «كلّ شيء في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار»، وهو عطف على إطعام. وقال الزمخشريّ: إنه عطف على محلّ (من أوسط)؛ لأنّه بدل عن الإطعام، والبدل هو المقصود، ولأنّ الكسوة اسم لنحو الثوب وليس بمصدر، فلا يليق عطفه على المصدر السابق، وكلا الأمرين ليس بشيء كما هو واضح، فإنّ الكسوة إمّا مصدر كما قاله جمعٌ، أو يضمر مصدر كالإلباس ونحوه.

وإطلاق الآية الشريفة يدلّ على كفاية مسمّى الكسوة عند العرف جنساً وقدراً، وهي الثوب الذي يواري العورة من الجنس المتعارف على قدر المكسو، وإن كانت مستعملة، ولا تجزي القيمة، كما هو الظاهر. وقرأ بعضهم: (أو كسو تهم) بضمّ الكاف من الأُسوة بمعنى القدوة، والكاف حرف جر خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أو طعامهم كأُسوة أهليكم.

وعلى هذا: يكون التخيير بين الإطعام والتحرير. ولكنّ القراءة شاذّة والروايات عند الإماميّة تنفيها.

قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾.

خصلة ثالثة، وهي عتق الرقبة بنيّة الكفّارة الشاملة للذكر والأُنثى، والصغير والكبير، والإطلاق يشمل الكافر أيضاً، وإن كان في كفّارة القتل مشروطة بالإيمان، ولأجله ذهب جمع إلى الاشتراط في المقام أيضاً لجملة من الوجوه المذكورة في كتب الفقه، فراجع كتابنا (مهذب الأحكام)، ويأتي في البحث الفقهيّ تتمّة الكلام.

وهذه الخصال الثلاث إنّما يدلّ الترديد فيها على تعيين إحداها عند الحنث،

من غير جمع، ولا لزوم مراعاة الترتيب بينها، كما يدلّ عليه الآتي من قوله عزّوجلّ.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾.

خصلة رابعة مترتّبة على فقد الثلاث المذكورات، وعدم وجدانها الأعمّ من الأثمان أيضاً، ولو كانت هذه الخصلة مثل سابقتها على التخيير، لما كان وجه للتفريع في قوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾، وكان السياق أن يقال: (أو صيام ثلاثة أيّام)، وظاهر الآية الشريفة التوالي فيها.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾.

تأكيد لما سبق، أي ذلك الذي ذكر من الخصال على الوجه المتقدّم، كفّارة أيمانكم إذا حلفتم وحنثتم، والإلتفات من خطاب المؤمنين إلى خطاب النبيّ ﷺ، لبيان أنّه الواسطة في التبليغ، وحفظ مقامه الرفيع في بيان الأحكام الإلهيّة.

قوله تعالى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾.

أي: احفظوها من الحنث، وراقبوا أنفسكم بالبرّ بها، وادرأوا عنها المؤاخذة بالكفّارة، وعموم الآية الكريمة يشمل الحفظ على الوجه الذي حلف، والكيفيّة التي ألزم بها النفس، والحفظ بأن تكون ممضاة شرعاً، فإنّ اليمين غير الممضاة في الشرع لا أثر لها، فيجب أن يكون المحلوف راجحاً شرعاً، كما يشمل الحفظ عدم الابتذال في اليمين بأن يحلف في كلّ أمر، فإنّ كثرتها مكروهة، أي أحفظوها ولا تجعلوها في كلّ أمر.

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾.

أي: بمثل ذلك البيان البديع، يبيّن الله لكم بواسطة رسوله الكريم ما

تحتاجون إليه من الأحكام وإعلام شرايعه.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

على نزول الأحكام الإلهيّة وبيانها بأحسن وجه، فإنّها نزلت لاستكمال النفوس وسعادة الإنسان، فيجب شكرها قولاً، وفعلاً بتعلّمها والعمل بها.

***

بحوث المقام

بحث أدبيّ:

تقدّم أنّ (حلالاً) في قوله تعالى: ﴿**وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالاً طَيِّباً**﴾ مفعول به لـ(كلوا)، و﴿**مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ**﴾ إمّا حال، وقد كان في الأصل صفة، إلّا أن صفة النكرة إذا قدّمت صارت حالاً على حدّ (لَمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ)، أو متعلّق بـ(كلوا)، و(من) ابتدائيّة، و(حلالاً) حال من الموصول أو من عائدة المحذوف، أو صفة لمصدر محذوف، أي أكلاً حلالاً.

و(في أيمانكم) متعلّق باللّغو كما عرفت، فإنّ اللّغو في الإيمان هو عنوان مستقلّ، وقيل متعلّق بمحذوف وقع حالاً منه، أي كائناً أو واقعاً في أيمانكم، وقيل غير ذلك، ولكنّه غير سديد.

وذكرنا أنّ المراد من الكفّارة في قوله تعالى: ﴿**فَكَفَّارَتُهُ**﴾ المعنى المصدري، أي: الفعلة التي من شأنها أن تكفّر عن الذنب الحاصل من الحنث، وفعالاً يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، إلّا إذا حذف موصوفه فيؤنّث للمؤنّث، كمررت بقتيلة بني فلان، ولا يقال: قتيل، للالتباس. والتاء منها إمّا للنقل، أو للمبالغة.

وذكرنا ما يتعلّق بقوله تعالى: ﴿**مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ**﴾ أنّ محلّ الجار المجرور إمّا النصب على أنّه صفة مفعول ثانٍ للإطعام، لأنّه ينصب مفعولين، أو أنّه صفة مصدرٍ محذوف، **وقيل**: إنّ محلّة الرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي طعامهم من أوسط، واحتمل أن يكون بدلاً من إطعام، واعترض عليه بأنّ البدل لا يتصوّر هنا. وأُجيب عنه بوجوه مذكورة في المفصّلات.

و(ما) إمّا مصدريّة، أو موصولة والعائد محذوف.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ عطف على إطعام، واختار الزمخشريّ أن يكون عطفاً على محلّ (من أوسط). وأُشكل عليه بوجوه، راجع الكتب المفصّلة.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يدلّ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ﴾ على أنّ خلق الطيّبات إنّما كان لأجل المؤمنين، وأنّ الغاية من خلقها انتفاعهم بها، فهي مختصّة بهم، وانتفاع غيرهم بها يتمّ ببركة المؤمنين، فهم واسطة الفيض على غيرهم، فإذا كان الأمر كذلك، فلا مبرر لامتناع أهل الإيمان من الانتفاع من الطيّبات التي خصّها الله تعالى بهم وأحلّها لهم، فيكون النهي إرشاداً إلى هذا الأمر، أو إلى ما ارتكز في الفطرة من الاشتياق إلى التمتّع بالطيّبات ومحبوبيتها للنفس، فلا يكون النهي مولويّاً، بحيث يكون الطيّبات حراماً والاستمتاع بها واجباً، بل يحمل على التنزيه، فيختلف حسب الأُمور الطارئة عليه، فقد يكون حراماً إذا تجاوز الحدّ وأضر بالجسد، وقد يكون واجباً إذا توقّف أمر واجب عليه، وقد يكون مستحبّاً، إلّا أنّ أصل الامتناع يكون مكروهاً بحدّ نفسه، وحينئذٍ يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ على التجاوز على حدود ما أنزله الله تعالى بجميع الخصوصيّات، كماً وكيفاً ومن سائر الجهات، ويشهد لما ذكرناه جملة من القرائن والشواهد.

الثاني: إنّما خصّ عزّوجلّ الطيّبات، وإلّا فإنّ جميع ما في الأرض قد أحلّها للمؤمنين، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾، وعليه اعتمد الفقهاء في تأسيس القاعدة المعروفة في الفقه ـ وهي قاعدة الحلّية ـ لأنّ النفس إلى الطيّبات أميل، فيكون ذكرها ادعى إلى الالتزام بما ورد في الآية من الأحكام،

وعدم الحجّة في تركها، وهي عامّة تشمل جميع الموارد من المأكول والمشروب والملبوس، وغير ذلك من وجوه الانتفاع والمستلذّات من الحلال.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾** على النهي عن الاعتداء على حرمات الله تعالى بجميع أنحاء الاعتداء، سواء في النيّة أم القول أم الفعل.

والأوّل بأن يلتزم على ترك الشيء، ويعقد العزم على الابتعاد عن الطيّبات التي أحلّها تعالى، ويلزم نفسه على تحريم الحلال أو تحليل الحرام، وهذا هو التشريع المنهي عنه، ومن صغريات التعدّي على الحرمات وأحكام الله عزّوجلّ.

وأمّا الاعتداء في القول والفعل، فأمرهما معلومان، ويستفاد منه التشديد في الأحكام، فليس لأحد التصدّي للافتاء، ولم يكن له حقّ في كلّ ذلك، فإنّ كلّ ذلك من مصاديق الاعتداء، والله لا يحبّ المعتدين.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالاً طَيِّباً﴾** على حلّية أكل الطيّبات وحرمة غيرها، فإذا تبيّن كونه من الطيّبات حلّ أكله، كما أنّه لو تبيّن كونه من الخبائث يكون حراماً، وإذا اشتبه يرجع إلى الأوسط من العقلاء في تعيين أحد الأمرين فيتبع حينئذٍ، كما هو مفصّل في الفقه، فراجع كتابنا (مهذّب الأحكام).

ومن ذلك يعرف أنّ الأمر يدلّ على الإباحة التي قد تتغيّر بالأُمور الثانويّة اللّاحقة. ثمّ إنّ الآية الكريمة هي الحدّ الفاصل في ما يقع في الخارج من التصرّفات التي لم تكن مطابقة للشرع الحنيف، ولكن يدّعى أنّها لترويض النفس، أو للتزهّد، ونحو ذلك من المعاذير التي تشدّق بها بعض المتصوفة، فإنّها تنافي هذا الحكم الإلهيّ الذي يكون في اتّباعه تزكية النفس، ويكون في المخالفته الاعتداء الذي يحرم محبّة الله تعالى، التي هي أساس كلّ كمال.

الخامس: يستفاد من قوله تعالى: **﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾** أنّ كلّ

التزام خلاف ذلك الذي ذكر سبحانه وتعالى في صدر الآية، يكون خلاف التقوى التي يدعوا إليها الإيمان بالله، بلا فرق بين أن يكون ذلك على نحو التشريع أو إلزام النفس به، أو على نحو العهد واليمين من الإنسان على ترك الأكمل من الطيّبات.

السادس: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ**﴾ أنّ الأمر يتعلّق بمطلق الرزق الذي يكون طيباً كما عرفت، ولا ربط للآية الكريمة بمسألة أنّ الرزق يطلق على الكسب الحلال فقط، أم يشمل الحرام أيضاً، فإنّها ليست في مقام بيان هذه الجهة، بل يدلّ على أنّ الحلال الطيّب هو الذي ينبغي أن يؤكل، ولا يقبل التعذّر والتعلّل في تركه والاجتناب عنه.

السابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ**﴾. على أنّ الإيمان على قسمين:

قسم لا يترتّب عليه الأثر، ولا يوجب الحنث الكفّارة، وهو اليمين اللّغوي الذي يصدر من الإنسان من دون عقد القلب ولا نيّته، وهي الأيمان المسترسلة التي تصدر من الإنسان من دون فكر ولا رويّة، فهذه لا يترتّب عليها الأثر من الإلزام والالتزام، وإن كانت مكروهة، كما ورد في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ**﴾ من النهي عن الاسترسال في الحلف عن كلّ شيء.

والقسم الثاني: هو اليمين الصادر عن نيّة وعقد القلب، ممّا يستوجب الالتزام به، وأنّ حنثه يوجب الكفّارة، وهو الذي ذكره عزّوجلّ في آية البقرة: ﴿**وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ**﴾[1]، فالمؤاخذة إنّما تكون على الحنث وعدم الالتزام باليمين. ومن هنا يظر الوجه في تفريع قوله ﴿**فَكَفَّارَتُهُ**﴾ على ما قبله، كما

١. سورة البقرة: الآية ٢٢٥.

عرفت في التفسير.

ثمّ إنّه يستفاد من الآيات الشريفة أحكام فرعيّة سنذكر المهمّ منها في البحث الفقهيّ ان شاء الله تعالى.

***

بحث روائي:

القمّي في «تفسيره»، في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ﴾** قال: حدّثني أبي عن ابن أبي عمير عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «نزلت هذه الآية في أمير المؤمنين عليه السلام وبلال وعثمان بن مظعون، فأمّا أمير المؤمنين عليه السلام فحلف أن لا ينام باللّيل أبداً، وأمّا بلال فقد حلف أن لا يفطر بالنهار أبداً، وأمّا عثمان بن مظعون، فإنّه حلف أن لا ينكح أبداً.

فدخلت امرأة عثمان على عائشة، وكانت امرأة جميلة، فقالت عائشة: ما لي أراك متعطّلة، قالت: ولمَن أتزين؟ فوالله ما قربني زوجي منذ كذا وكذا، فإنّه قد ترهّب ولبس المسوح، وزهد في الدُّنيا. فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله أخبرته عائشةُ بذلك، فخرج فنادى: الصلاة جامعة، فاجتمع النّاس، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: ما بال أقوام يحرّمون على أنفسهم الطيّبات؟ إلا إنّي أنام بالليل وأنكح وأفطر بالنهار، فمَن رغب عن سنّتي فليس منّي، فقام هولاء، فقالوا: يا رسول الله قد حلفنا على ذلك، فأنزل الله عليه: **﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾**».

أقول: رواه في «المجمع» باختصار، أمّا حلف علي عليه السلام فإمّا هو لأجل تعليم المؤمنين وكان قبل نزول التشريع، أو كان مع نيّة الاستثناء بمشيئة الله، فلا حنث،

وإلّا فإنّ الحلف على الأُمور التي من الطيّبات أمر مرجوح في حدّ نفسه ، وبذلك يمكن الجواب عمّا يقال من أنّ متعلّق حلف أمير المؤمنين عليه السلام بعدم النوم بالليل وبلال من صيام النهار أمر راجح ، فكيف يكون من اللّغو ، ولا نحتاج إلى التكلّف في الجواب بوجوه لا تخلو من المناقشة كما هو واضح ، إلّا أنّ إطلاق اللّغو على أيمانهم حينئذٍ فيه نوعٌ من الخفاء إلّا بضرب من التأويل ليشمل كلّ حلف باطل ، سواءً كان لأجل فقد النيّة والعزم ، أو لأجل فقد بعض الشروط المطلوبة لانعقاد اليمين في الشرع المبين ، فراجع .

ثمّ إنّ قوله عليه السلام في امرأة عثمان : «وكانت امرأة جميلة» إمّا لبيان شدّة التزام عثمان بن مظعون ، أي مع كونها امرأة جميلة تشتاق إليها النفس، فقد حلف على عدم مقاربتها والتزم بذلك ، أو لأجل بيان فظاعة هذا الحلف الذي يكون على خلاف الفطرة ، ويشهد لذلك قول الرسول الكريم صلى الله عليه وآله : «ما بال أقوام يحرمون على أنفسهم الطيّبات»؟!

في «الدّر المنثور» أخرج ابن جرير عن ابن عبّاس، قال : لما نزلت : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ﴾** في القوم الذين حرّموا النساء واللّحم على أنفسهم، قالوا : يا رسول الله ، كيف نصنع بأيماننا التي حلفنا عليها؟ فأنزل الله : **﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾** .

أقول : تقدّم أنّ إطلاق اللّغو على مثل هذه الأيمان التي وقعت عن عقد القلب ونيّة وعزم نوع خفاء ، فإنّ الآية الشريفة تجعل الأيمان اللّغويّة مقابل الأيمان التي وقعت عن نيّة وعزم ، فلا تشمل الأيمان التي تقع على شيء مرجوح شرعاً، مع النّية والعزم وإن كانت باطلة بحكم الشرع الذي دلّت عليه السنّةُ الشريفةُ ، فلابدّ من التأويل والمجاز إن قام الدليل عليه .

وفيه أيضاً : أخرج الترمذيّ وحسّنه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن عدي

في «الكامل»، والطبرانيّ وابن مردويه عن ابن عبّاس: «أنّ رجلاً أتى النبيّ ﷺ فقال: يا رسول الله، إنّي إذا أكلت اللّحم انتشرت للنساء فأخذتني شهوةٌ، وإنّي حرّمت عليَّ اللّحم، فنزلت: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ**﴾».

أقول: الحديث وإن سلم عن الإشكال المذكور في الرواية المتقدّمة في الحلف، لكنّه يشمل جميع أسباب التحريم، سواء أكان عن حلف أم التزام نفسيّ أم غير ذلك، كما عرفت في التفسير.

وفيه: أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم: «أنّ عبدالله بن رواحة ضافه ضيف من أهله وهو عند النبيّ ﷺ، ثمّ رجع إلى أهله فوجدهم لم يطعموا ضيفهم انتظاراً له، فقال لامرأته: حبستي ضيفي من أجلي، هو حرام عليّ، فقالت امرأته: هو عليّ حرام، وقال الضيف: هو عليّ حرام، فلما رأى ذلك وضع يده، وقال: كلوا بسم الله، ثمّ ذهب إلى النبيّ ﷺ فأخبره فقال النبيّ ﷺ: «قد أصبت»، فأنزل الله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ**﴾».

أقول: الروايةُ تبيّن سبباً آخر لنزول الآية الكريمة، مضافاً إلى الأسباب المذكورة في الروايات المتقدّمة، ويمكن أن تكون لآية واحدة أسباب متعدّدة كما لا يخفى، ويأتي فيها ما ذكرناه آنفاً في الرواية السابقة. وفي رواية «المجمع» خلاصة ما ورد في أسباب نزول الآية الكريمة، فقد جمع من كلّ حديث جزءاً منه وأودعه في هذه الرواية.

في «المجمع»: في الآية، قال المفسّرون: «جلس رسول الله ﷺ يوماً فذكر الناس ووصف القيامة، فرقّ الناس وبكوا، واجتمع عشرة من الصحابة في بيت عثمان بن مظعون الجمحيّ، وهم عليّ وأبوبكر وعبدالله بن مسعود و أبو ذر الغفاريّ وسالم ومعقل بن مقرن، واتّفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل، ولا يناموا على الفرش، ولا يأكلوا اللّحم ولا الودك، ولا يقربوا النساء والطيب،

ويلبسوا المسوح ويرفضوا الدُّنيا ويسيحوا في الأرض، وهَمَّ بعضهم أنْ يَجُبَّ مذاكيره، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأتى دار عثمان فلم يصادفه، فقال لامرأته أُمّ حكيم: أحقّاً ما بلغني عن زوجك وأصحابه؟ فكرهت أنْ تكذّب رسول الله ﷺ وكرهت أن تبدي على زوجها، فقالت: يا رسول الله، إن كان أخبرك عثمان فقد صدقك، فانصرف رسول الله ﷺ. فلمّا دخل عثمان أخبرته بذلك، فأتى رسول الله ﷺ هو وأصحابه، فقال لهم رسول الله ﷺ: ألم أنبئكم أنّكم اتّفقتم على كذا وكذا؟ قالوا: بلى يا رسول الله وما أردنا إلّا الخير، فقال رسول الله ﷺ: إنّي لم أُؤمر بذلك، ثمّ قال: إنّ لأنفسكم عليكم حقّاً، فصوموا وافطروا وقوموا وناموا، فإنّي أقوم وأنام وأصوم وأفطر وآكل اللّحم والدسم وآتي النساء، ومَن رغب عن سنّتي فليس منّي. ثمّ جمع الناس وخطبهم، وقال: ما بال أقوام حرّموا النساء والطعام والطيب والنوم وشهوات الدُّنيا، أما إنّي لست آمركم أن تكونوا قسّيسين ورهباناً، فإنّه ليس في ديني ترك اللّحم ولا النساء ولا اتّخاذ الصوامع، إنّ سياحة أُمّتي الصوم، ورهبانيّتهم الجهاد، اعبدو الله ولا تشركوا به شيئاً، وحجّوا واعتمروا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان واستقيموا يستقيم لكم، فإنّما هلك مَن كان قبلكم بالتشديد، شدّدوا على أنفسهم فشدّد الله عليهم، فأُولئك بقاياهم في الديارات والصوامع. فأنزل الله الآية».

أقول: عرفت أنّ هذه الرواية هي أجمع الروايات الواردة في شأن نزول الآية الكريمة، ومفصّلة لبعض ما ورد من الإجمال في الروايات الأُخرى، كما في ذكر أسماء وأصحاب عثمان بن مظعون، وكذلك في خطبة الرسول ﷺ، فهي جمعت شتات ما ورد في روايات أُخرى.

وكيف كان، فإنّ مضمونها واقع في الجملة، وإنّ بعض الصحابة قد وقع منهم ذلك، والله العالم.

في «الكافي»: عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قال عليه السلام: «اللّغو قول الرجل: لا والله وبلى والله، ولا يعقد على شيء».

أقول: روى قريب منه العيّاشي في «تفسيره»، والمراد بها الأيمان المسترسلة التي لم تصدر عن القَصد الجديّ، بل تسبق اللّسان للتعوّد عليها. ويدلّ عليه ما رواه الشيخ الطوسيّ عن صفوان بن يحيى، عن موسى بن جعفر عليه السلام في الرجل يحلف وضميره على غير ما حلف عليه، قال عليه السلام: «اليمين على الضمير».

وفيه أيضاً: عن أبي حمزة، قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عمّن قال: والله، ثمّ لم يفِ؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام: كفّارته إطعام عشرة مساكين مداً مداً من دقيق أو حنطة، أو تحرير رقبة، أو صيام ثلاثة أيّام متوالية إذا لم يجد شيئاً من ذي».

أقول: يبيّن الحديث نوع الطعام وهو المشهور، والتوالي في الصيام وهو الظاهر من الآية الشريفة، وترتّب الصيام على فقدان الطعام وعدم التمكّن منه، كما هو منصوص في الآية الكريمة.

في «تفسير العيّاشي»: عن أبي بصير: في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ قال: «قوت عيالك، والقوت يومئذٍ مُدّ، قلت: أو كسوتهم، قال عليه السلام: ثوب».

أقول: مضمونه موافق للمشهور بين الإماميّة، وقد ورد في الإطعام مُدان وأن يضمّ إليه الأدام، كالخلّ والزيت واللّحم. وفي الكسوة ثوبان، فتحمل كلّ ذلك على الاستحباب والأفضليّة، والتفصيل في الفقه، وسيأتي في البحث الفقهيّ بعض الكلام.

***

بحث فقهي:

تشتمل الآيات الكريمة على جملة من الأحكام الفرعيّة الشرعيّة، نذكر

المهمّ منها ونحيل البقية إلى كتب الفقه، وهي:

الأوّل: حلّية الطيّبات التي تدلّ عليها الأدلّة الأربعة، ولا ريب أنّ المعلوم من الحكمة المتعالية الإلهيّة حلّية الطيّبات، وحرمة الخبائث في هذا النظام الكيانيّ الموافق للنظام العمليّ الربانيّ، الذي تحيّرت العقول في حسنه وكماله وتمامه، ولا يتوهّم نظام أحسن ولا أكمل ولا أتمّ منه، ولو فرض توهّم ذلك فهو يرجع إلى قصور في المدرِك (بالكسر)، لا نقص في المدرَك (بالفتح)، وبعد كون الحكم من العقليات بالنسبة إلى حكمة الحكيم المطلق لا وجه للتفصيل بذكر الآيات والروايات؛ لأنّ كلّها إرشاد إلى حكم العقل، فالآية الشريفة: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ﴾** إرشاد إلى ما ارتكز في النفوس من حلّية الطيّبات، وأن تركها ينافي الفطرة، إلّا إذا كان هناك غرض شرعيّ أهمّ يوجب ترك الطيّبات، فيدور الأمر بين الأهمّ والمهمّ، فيحكم العقل بتقديم الأهمّ حينئذٍ؛ لما حكم بحلّية الطيّبات، والمستفاد من الآية الكريمة مفروغيّة الحكم في حلّية الطيّبات، إنّما تنهى عن تحريم الإنسان، فإنّه تشريع باطل، وتدخّل في سلطان الله عزّوجلّ، وقد فصّل الشرع المبين الطيّبات في جميع مجالات الحياة، المأكل والملبس والنكاح والنوم، بحيث لا يدع مجالاً للشكّ والترديد، وخلاف ذلك يكون من التشريع المحرّم، ويدلّ على ما ذكرنا ما رواه العيّاشي عن عبدالله بن سنان، قال: «سألته عن رجل قال لامرأته: طالق أو ممالكيه أحرار إن شربت حراماً أو حلالاً؟ فقال عليه السلام: أمّا الحرام فلا يقربه حَلَفَ أو لم يحلف، وأمّا الحلال فلا يتركه، فإنّه ليس له أن يحرّم ما أحلّ الله؛ لأنّ الله يقول: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ﴾**، فليس عليه شيء في يمينه من الحلال».

فإنّه بعد وضوح الأمر، وبيان الحلال والحرام، وأنّ الخبائث يجب الاجتناب عنها، والطيّبات لا يجوز تركها وتحريمها، فكلّ حكم على خلاف ذلك يكون من التشريع المحرّم الباطل.

الثاني: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالاً طَيِّباً**﴾ على حلّية أكل الطيّبات بالخصوص، التي يستدلّ بها الفقهاء في باب الأطعمة والأشربة، وإن كانت هذه القاعدة من صغريات القاعدة المعروفة في الفقه، وهي قاعدة الحلّية التي تجري في كلّ الأشياء إلّا ما خرج بالدليل، ودلّت عليها النصوص الكثيرة، وكذا جميع الآيات التي تدلّ على إباحة الطيّبات، فإنّها تدلّ على أصالة إباحة كلّ ما ينتفع به إذا خلى من المفسدة. والطيّبات إمّا أن يرد من الشرع المبين في بيانها شيء فيتبع لا محالة، وكذا إذا عيّنها العرف، وإمّا إذ شكّ في مورد أنّه من الطيّب، فإنّ القاعدة تقتضي الرجوع إلى أصالة الإباحة والحلّية، والتفصيل يطلب من الفقه، فراجع.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ**﴾. على أنّ اللّغو في الأيمان لا حكم لها، إلّا أنّه إذا تمّت المقابلة بينه وبين صحيح الأيمان من حيث ترتّب الكفّارة على حنث الأخيرة، أنّ الأولى إنّما يكون حكمها من حيث الكفّارة أيضاً، فيبقى نفس الحلف اللّغوي على الإباحة لا يستفاد من هذه الآية حكمه، لكن قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا**﴾ يدلّ على مرجوحيّة الحلف مطلقاً.

الرابع: تدلّ الآية الكريمة على أنّ كفّارة اليمين مخيّرة ومرتّبة كما عرفت، ولابدّ في الكفّارة من النيّة المشتملة على قصد العمل وقصد القربة ـ لأنّ الكفّارة عبادة ـ وقصد كونه عن الكفّارة.

ويتحقّق عدم الوجدان بالنسبة إلى الإطعام والكسوة والعتق بالعرفيّ منه، وهو يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة، وهذا هو المستفاد من إطلاق قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ**﴾، ويعتبر التوالي في الثلاثة لظاهر الآية الكريمة، ويتخيّر في الإطعام الذي يكون المناط فيه الإشباع بين إشباع المساكين أو تسليمهم الأثمان، كما يجوز التبعيض، ولا يتقدّر الإشباع

بمقدار، بل المدار على أن يأكلوا بمقدار شَبَعهم، قلّ أو كثر، كلّ ذلك لإطلاق الآية الكريمة والنصوص الخاصّة.

وأمّا التسليم فلابدّ أن يكون بمقدار مُدّ من الطعام لا أقلّ، والأفضل مدان، كما دلّت عليه بعض النصوص كما عرفت. ولابدّ فيهما من كمال العدد، ولا يجزي التكرار على واحد، لظاهر الآية الكريمة.

ويجزي من الإشباع كلّ ما يتعارف التغذيّ والتقوّت لغالب الناس، من أصناف الأطعمة والخبز من أيّ جنس كان، ويكفي الخبز وإن كان مع الأدام كان أفضل؛ لبعض النصوص. ففي الخبر قال الصادق عليه السلام: «الوسط الخلّ والزيت وأرعفة الخبز واللّحم، والصدقة مدّ من الحنطة لكلّ مسكين»، وتقدّم بعض النصوص، فراجع.

ويتساوى الكبير والصغير في الإطعام على المسكين، لظاهر الإطلاق، اللّهُمَّ إلّا إذا كان الصغار منفردين من دون اختلاط مع الكبار، فلابدّ من إشباع ضعف العدد، ففي المقام عشرين مسكيناً، لبعض النصوص.

وأمّا الكسوة فالمناط منها ما يعدّ لباساً عرفاً؛ للمنساق من ظاهر لفظ الكسوة والثوب الوارد في النصوص، والظاهر منها كونه مخيطاً، من غير فرق بين الجديد وغيره، ما لم يكن منخرقاً وبالياً؛ للإطلاق، ولابدّ من العدد في المكسو أيضاً، فلا يجزى التكرار، ولا فرق بين الصغير والكبير ما لم يتناه في الصغر، كلّ ذلك لإطلاق الآية الكريمة، وظاهرها عدم اعتبار القيمة، بل لابدّ من بذل العين. والمعتبر في الرقبة أن يكون مسلماً مطلقاً، فلا يجزى الكافر؛ لظاهر الإطلاق، وللنصوص. هذا موجز الكلام والتفصيل يطلب من الفقه، راجع كتابنا (مهذّب الأحكام).

***

بحث عرفاني:

الآيات الشريفة المتقدّمة وإن كانت في بيان بعض الأحكام الفرعيّة العمليّة، التي هي من الكمالات الإنسانيّة، والعمل بها يوجب الاستعداد والتهيؤ لتلقّي الفيوضات الربانيّة، وتصفية النفس من الكدورات والرذائل المعنويّة والظاهريّة، إلّا أنّها تهدف إلى إعداد المؤمن علميّاً وعمليّاً، وجعله في مسيره الاستكمالي حتّى بعد الموت، فإنّ الأحكام الإلهيّة العمليّة محدودة بحياة الإنسان المكلّف، وتنقطع بعد الموت، ولكن الذي يفيد بعد ذلك صفاء النفس وكمالها ونورها، التي أكتسبها الإنسان من جهده العمليّ في دار التكليف، وفق الشريعة الإلهيّة. وبالاخرة أنّ علم الفقه والتكليف إنّما ظرفها هذه الحياة الفانية، الذي يفيد بعدها علم التوحيد المكتسب من المجاهدات والسير إلى الله تعالى، وأهمّ موجبات السلوك في الطريق هو تطبيق الأعمال مع الشريعة، والعمل بالتكاليف الربانيّة، وبدونها إنّما هو سراب بقيعة قد يراها الضمآن ماءً، فقد يستنشق الريح الطيّب ويرشف من الماء الزلال، لكن سرعان ما ينقطع ويرجع إلى الله، فإن لم يقدّم ذلك العلم النافع الذي يدرجه في مقامات السالكين العالية يكون حائراً، فلابدّ من الإيمان، والعمل على وفقه، ولذا ترى أنّ الآيات الشريفة الواردة في بيان الأحكام، لا تخلو من الإشارات والرموز التي لا يفهمها إلّا أهله؛ ليدرك الإنسان مدى أهمّية العلمين والطريقين، فإنّ أحدهما مكمّل للآخر، ويكفي تصدير تلك الآيات بالخطاب الربوبيّ المشتمل على كمال العناية والمحبّة، التي بدونها لا يمكن السير والسلوك وهو **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾**، فإنّ الإيمان هو الحبل الذي يشدّ الإنسان بخالقه، ويربطه ببقية الموجودات، وفيه من سموّ المعنى ما لا يمكن أن يوجد في أيّ مقولة أُخرى، وفيه ذلك الارتباط الوثيق بين المحبوب وحبيبه، فلا يخفى على أهل المعنى ومَن سبر هذا الغور العميق، أنّ الحبّ هو أساس الشدّ

والربط في هذا المجال، وأنّ العشق الإلهيّ هو الغاية التي يصبو إليها السالكون والسائرون إلى الله، وعلم الشريعة يبيّن هذا العشق الدفين في كلّ شيء، ويزكّيه وينمّيه حتّى تستوعب جميع المشاعر والأعمال فلا تخلو منها، لأنّه من الذكر والعمل والتفكّر، حتّى يصير كالمتيم الواله الذي لا شغل له إلّا الوصول إلى محبوبه، والارتشاف من وجوده ورؤيته. ولذلك مقامات متعدّدة، ولسنا في مقام بيان هذا الجانب، ولكنّ المراد أهمّية علم الشريعة بالنسبة إلى علم التوحيد، الذي هو الغاية من جميع العلوم، والنافع في جميع العوالم، لا سيّما بعد الموت بعد انقطاع الأمال، وبه يبقى الفرد حيّاً وإن غاب شخصه، ولم يخطر ببال أحد، فمَن سار في هذا الطريق يكون الفناء والموت قنطرة يعبر بها من عالم المادّة إلى عالم الأشباح والأظلّة، ثمّ إلى العوالم الأُخرى، حسب درجاتهم ومجاهداتهم في دار الدُّنيا والتكاليف والعناء، ولعلّ قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ**﴾ إرشاد إلى ما ذكرنا، فإذاكان الفرد مؤمناً، وأراد السير إلى الله والوصول إلى قربه، فلا يمكن أن يكون إلّا بالعبور على هذه القنطرة مع الزاد والراحلة، اللّذين هما العمل والشريعة الغرّاء، وعدم تحريم ما بيّنه الله من التكاليف التي هي من الطيّبات، التي بالعمل بها يجعل الإنسان طيّباً، فتطيب بها نفسه وعمله وقلبه ونواياه، فتشير الآية الكريمة إلى توبيخ هذا الإنسان الغافل الذي يريد الطيّبات بمقتضى فطرته، ولكنّه لا يعرف أنّ الطيّبات كامنة في التعاليم الربانيّة، والتكاليف الإلهيّة التي يحلّ نفسه بها عن قيود النفس الأمّارة والملكات السيّئة، فتحريم نفسه منها يكون من الاعتداء الشديد الممقوت عند ربّ العالمين.

فيجب العلم بالشريعة، والأكل من طيّباتها، ومعرفة خصوصيّاتها، وتعلّم المعارف الحقّة وما يقوّي القلب والنفس في سلوكه إلى الله عزّوجلّ، ليكون على بيّنة من التقوى التي هي العروة الوثقى، والحبل الذي يجب الاعتصام به، فلا يجوز

التقصير في درك المقامات العالية التي يدعوا إليها الإيمان بالله، ويـجذب إليـها الحبّ الذي حصل من الإيمان به عزّوجلّ، ولا يصحّ التراجع عن تلك الدرجات، فإنّه اعتداء على النفس التي تصبو إلى الارتقاء من الداني إلى العالي، ولا ينبغي الحلف على ترك المقاصد العلية، وطلب الدرجات العالية من دون السير والسلوك، فإنّه لغو في شريعة الرضا والتسليم، لكن لا يؤاخذه الله لعلّه لضعف حاله وقلّة حيلته، ولكن إذا عزم وَجَدّ في التراجع، وحلف على الهجران وعدم الاغتراف من المعارف الحقّة، وما يناله من الشهود لدى جلاله لكلالة القوى، وصمّم على الخذلان لغلبة سلطان الهوى، فلابدّ له من الكفّارة، ليتمكّن من إزالة الحجب، وهي إطعام عشرة مساكين، وهم الحالّون على باب الرجاء، والمريدين للبقاء بعد إفناء ذواتهم في الكمالات، أو إطعام حواسّه الباطنة والظاهرة بالمعارف والكمالات المناسبة لها، أو كسوتها لباس التقوى، أو تحرير رقبة النفس من المهالك، ويحرّرها عن عبودية الحرص والهوى، فمَن لم يستطع لعظيم أمرها فصيام ثلاثة أيّام بالتوبة والاستغفار والاستقامة عليها ما دامت الدُّنيا؛ لأنّها ثلاثة أيّام: يوم مضى، ويوم أنت فيه، ويومٌ لا يعلم ما يقضي فيه الربّ، ويعزم فيها على الرجوع إلى الله تعالى والاعتكاف لدى جنابه، فإنّه المأمول لقضاء الحاجات، والمقصود لجميع الخلائق.

***

الآية ٩٠ ـ ٩٣

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝٩٠ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ۝٩١ وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ۝٩٢ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ۝٩٣﴾.

الآيات الكريمة تبيّن الحكم الإلهيّ البتيّ في الخمر، وتشدّد الأمر فيها، وتدلّ على توبيخ شديد لمَن هتك الحكم وشرب الخمر.

والآيات النازلة في الخمر لا تخلو من الإشارة والكناية التي هي أبلغ من التصريح، في مبغوضيّة هذه المادّة عند صاحب الشرع، وأنّه لابدّ من الانتهاء عنها البتة، وذكر عزّوجلّ في هذه الآيات بعض مصاديق الإثم الذي حرّمه الله تعالى في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ﴾[1]، وهي الميسر والأنصاب والأزلام، واعتبرها رجساً من عمل الشيطان،

---

١ . سورة الأعراف: الآية ٣٣.

فيجب الاجتناب عنها ، وقد أكّد عزّوجلّ التحريم فيهنّ بأنواع التأكيدات . وهي آخر الآيات النازلة في تحريم الخمر والميسر التي بيّنت وجوه الفساد فيها ، وهي الصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة ، وإيقاع العداوة والبغضاء بين المؤمنين ، ثمّ أكّد ذلك بأنّ إطاعة الله والرسول والرجوع إليهما، إنّما تكون بترك جميع ما ذكر في هذه الآيات وما عداها من الآيات النازلة في شأن الخمر والميسر ، ولا يخلو من ارتباطها بما سبق من الآيات النازلة جميعها في بيان بعض الأحكام الشرعيّة .

***

التفسير

قوله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ**﴾ .

تقدّم الكلام في معنى الخمر الذي هو بمعنى الستر ، وسمّي المسكر خمراً لأنّه يستر العقل ويغطيه ، فيشمل كلّ أنواعها المتّخذة من العنب وغيره ، **وقيل** : إنّ أصل الكلمة قد اشتقّ من عمل التخمير ، فيختصّ بالمسكر المائع ، ويتعدّى إلى الجامد منه أيضاً لوجود العلّة . ولا دليل على الحصر في ما ذكره البعض من أنّه المتّخذ من عصير العنب إذا اشتدّ، بل إنّ نزول الآية الكريمة في وقت كان الغالب من الخمر متّخذاً من التمر ، ففي الحديث : «فلمّا كانت الخمر يوم حرّمت بالمدينة فضيخ البسْر والتمر ، فلمّا نزل تحريمها خرج رسول الله ﷺ فقعد بالمسجد ـ أي : مسجد الفضيخ ـ ثمّ دعا بآنيتهم التي كانوا ينبذون فيها فكفأها كلّها ، وقال : هذه كلّها خمر وقد حرّمها الله ، فكان أكثر شيء كفي في ذلك يومئذٍ من الأشربة الفضيخ ، ولا أعلم أكفي يومئذٍ من خمر العنب شيء إلّا إناء واحد كان فيه زبيب وتمر جميعاً ، فأمّا عصير العنب فلم يكن يؤمئذٍ بالمدينة منه شيء ـ الحديث» ، ولم يقل أحد باختصاصها بالمتّخذ من التمر ، فالخمر تشمل جميع أنواع المسكرات ، وتدلّ عليه بعض النصوص كما سيأتي .

وكيف كان، فإنّ الآية الكريمة تدلّ على التوبيخ الشديد لمَن هتك الحكم واستعمل الخمر، ولا يكون ذلك إلّا في ما هو محرّم مؤكّد في الشريعة، كما ستعرف.

ومن ذلك يعرف فساد ما ذكره جمع من المفسّرين، من أنّ الخمر تختلف عن سائر الموضوعات التي حرّمه الله تعالى، فإنّه لم يشق عليهم تحريم شيء كما شقَّ عليهم تحريم الخمر، فإنّ الآيات النازلة فيها إنّما تدلّ على التدرّج في تحريمها لكثرة الابتلاء بها، فكان التدرج فيها من تنزيه وإعافة الكراهية إلى تحريم صريح، ولذا كانت مورد اجتهاد الصحابة، فترك الخمر بعضهم ولم يتركها آخرون، وكان ذلك تمهيداً للقطع بتحريمها حتّى نزلت هذه الآية الكريمة: ﴿**إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ**﴾.

فإنّ الآية النازلة في سورة البقرة: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ**﴾[1] تكفي في الحرمة، وتدلّ عليها صريحاً وتعتبرها إثماً، وهو بمعنى العقاب كما يظهر من موارد استعمالاته، ومجرّد مقابلته للنفع، لا يدلّ على كونه بمعنى الضرر، فصرف الآية الكريمة إلى غير ما هي نصّ فيه اجتهاد في مقابل النصّ، فلم تأتِ هذه الآية الكريمة إلّا لبيان التوبيخ الشديد على هتك الحكم، لبيان الحرمة المعلومة ولو بضميمة آية الأعراف: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ**﴾[2]، فلا تبقي مجالاً لأن يعذر أحد في ارتكابه، أو لتأويل شخص في الاجتهاد فيه.

كما أنّ القول بالتدريج في النهي عنها بالتحريم العامّ في صورة النصيحة، كما في آية البقرة، ثمّ التحريم الخاصّ كما في آية النساء: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ**

---

١ . سورة البقرة: الآية ٢١٩.

٢ . سورة الأعراف: الآية ٣٢.

﴿تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾[١] إن كان المراد منه سكر الخمر لا سكر النوم، ثمّ بالتحريم الخاصّ بالتشديد البالغ كما في هذه الآية الكريمة. هذا أيضاً لا دليل عليه، فإنّ آية النساء نزلت في سكر النوم كما دلّت عليه النصوص الكثيرة، ولا ربط لها بسكر الخمر، وآية البقرة صريحة في الحرمة ولو بضميمة آية الأعراف، وهذه الآية إنّما تدلّ على الحرمة المؤكّدة، والتشديد البالغ على مَن هتك الحكم واستعمل الخمر، فآيات الخمر تدلّ على الحرمة صراحة، وإنّما الاختلاف في التهديد الشديد على الذي هتك.

قوله تعالى: ﴿وَالْمَيْسِرِ﴾.

وهو القمار، وعن الباقر عليه السلام: «لمّا نزلت هذه الآية قيل: يا رسول الله ما الميسر؟ فقال صلى الله عليه وآله: كلّ ما تقومر به حتّى الكعاب والجوز»، وقد تقدّم في سورة البقرة اشتقاق الكلمة، فراجع.

قوله تعالى: ﴿وَالْأَنصَابُ﴾.

هي ما ينصب للعبادة والشرك به، سواء كان صنماً أم حجارة يذبح عليها أو لها تبرّكاً، والمراد بها ما يذبح لأجلها، ويدلّ عليه ما ورد عن الباقر عليه السلام في الحديث المتقدّم، قيل: «يا رسول الله، ما الأنصاب؟ قال عليه السلام: ما ذبحوا لآلتهم»، وتقدّم في أوائل هذه السورة ما يتعلّق به أيضاً، ويمكن أن يكون حذف المتعلّق المفيد للعموم في هذه الآية الشريفة، لبيان رجسيّتها من جميع الجهات، بخلاف ما ورد في أوّل هذه السورة، فإنّه في مقام تعداد المحرّمات من الأكل، فذكر فيه (ما ذُبح على النصب).

---

١. سورة النساء: الآية ٤٣.

قوله تعالى : ﴿وَالْأَزْلَامُ﴾ .

جمع زلَم ، والمعروف أنـّها القداح التي لا ريش لها ، والمراد منها ما كـان يستقسم بها .

قيل : إنّ المراد منها في المقام هو الذي يراد بـه فـي أوّل السـورة ، وهـي الاستقسام بها في محرّم الأطعمة ، بقرينة السياق في كلتا الآيتين ، وتشهد له بعض النصوص .

ولكن يمكن أن يقال : إنّ حذف المتعلّق في المقام يدلّ على خباثتها بجميع أشكالها وجهاتها ، سواء كان لأجل الاستقسام بها في طلب النصيب من الجزور، لما كان عليه أهل الجاهلية ، أم لأجل التفاؤل والتشاؤم بها ، فإنّ هذه الآية في مقام بيان ما هو مبغوض بذاته ، وأنـّها رجس ومستقذر بجميع خصوصياتها وجهاتها ، فإنّ نفى الذات ومبغوضيّتها، تستدعي مبغوضية سائر الجهات المتعلّقة بها ، فيشمل جميع وجوه الانتفاع بها . فاختلف المقام عمّا ورد في أوّل هذه السورة، التي ذكر فيها الأنصاب والأزلام التي ذكرت في سياق محرّمات الأطعمة ، فلا يمكن أن تكون قرينة على المقام، كما ذكره بعض المفسّرين . وذكرنا ما يتعلّق بالاستخارة والتفاؤل هناك، وأنـّها لا بأس بهما بحدّ أنفسهما، ولا يضرّ اختلاف الآلات فـي استعلام الخير ، وأنـّهما كسائر الأُمور التي يعتمد عليها في قطع الحيرة في مقام العمل .

نعم ، لابدّ أن يكون مـن الله تـعالى و لا مـوضوعيّة للآلات ، ولكـن فـي الجاهلية كان الاعتماد على نفس الآلات دون الله العظيم ، فكانت منافيةً للتوكّل عليه عزّوجلّ، فصارت مبغوضة ، فراجع ما ذكرناه هناك .

قوله تعالى : ﴿رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ .

مادّة (رجس) تدلّ على الصوت الشديد والاضطراب المخيف الذي يرعب منه، يقال للغمام رجاس لرعده، وفي الحديث: «لمّا ولد ﷺ ارتجس إيوان كسرى»، أي اضطرب وتحرك حركة لها صوت، ثمّ استعمل في ما يوجب الرعب والمخافة كالشيطان، ففى المأثور: «أعوذ بك من الرجس النجس»، ولعلّ استعماله في القذارة لأجل هذا اللّحاظ، فإنّ بعض القذارات لا سيّما المعنويّة منها توجب اللّعن والطرد، ممّا لا بد من الخوف الشديد منه، فتدلّ هذه المادّة على القذر الذي تتنفّر منه العقول والطباع، فهي تدلّ على منتهى القبح والخبث، ولذلك أُطلقت على الأوثان، سواء كانت ظاهريّةً كأصناف القذارات الظاهريّة والمعاصي الربانيّة، أم باطنيّة كضروب رذائل الملكات وقبائح الصفات، وأعظمها الكفر والنفاق، فإنّهما أقبح الأشياء، وقد وردت هذه المادّة في القرآن الكريم في ثمانية مواضع، في القذارات الظاهريّة كقوله تعالى: **﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾**[1]، وفي المعنويّة كما في قوله تعالى: **﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾**[2]، أي اللّعنة والعذاب، وفي كلتيهما، كما قال تعالى: **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**[3]، أي الأعمال القبيحة والمآثم ورذائل الصفات. ولمّا كانت أسباب القذارات متعدّدة إمّا عقليّة أو طبعيّة أو شرعيّة، قد يعبّر به عن الحرام والفعل القبيح واللّعنة، وقد يتّحد الرجس والنجس في بعض المصاديق كما هو معلوم، وعن بعض اللّغويّين الرجز والرجس متقاربان كالبزاق والبصاق.

وكيف كان، فإنّ كون هذه المعدودات من الخمر والميسر والأنصاب

---

١. سورة الأنعام: الآية ٤٥.

٢. سورة يونس: الآية ١٠٠و

٣. سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

والأزلام رجساً، إنّما هو لاشتمالها على صفة لا تستبيح الفطرة والعقول الاقتراب منها لأجلها، وهذا الأمر لا يختصّ بهذه المذكورات، بل يعمّ جميع المحرّمات، وعلى نقيضها الواجبات وجميع ما يكون طاهراً ونزيهاً، فإنّها تشتمل على وصف تدعوا إليه الفطرة والعقول الاقتراب منها لأجله، وهذه هي القاعدة المعروفة عند الإماميّة من ابتناء الأحكام على المصالح والمفاسد، التي لا تكون إلّا لأجل اشتمالها على ما يوجب السعادة الإنسانية أو شقاءها كما في المذكورات، فانها لا تشتمل على شيء ممّا فيه السعادة الإنسانيّة أبداً، ويرشد إلى ذلك قوله تعالى: **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾**[1]، فإنّ الإثم الغالب على النفع الذي ينفر منه الطبع والفطرة، ولا يدع مجالاً بحكم العقل الإقتراب منها لأجل النفع القليل، ومن ذلك يعرف الوجه في نسبة هذه الأرجاس إلى عمل الشيطان، فإنّه العدو للإنسان الذي لا يريد له الخير أبداً، ولا يجلب له السعادة أصلاً، كما بيّنه عزّوجلّ في عدّة آياتٍ، منها الآية التالية: **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنْ الصَّلَاةِ﴾** فقد بعُد عن كلّ سعادة وطرد عن كلّ خير، قال تعالى: **﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَاناً مَرِيداً لَعَنَهُ اللهُ﴾**[2]، فلابدّ أن لا يتّخذ وليّاً ويركن إلى وساوسه، قال تعالى: **﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾**[3]، فأعماله إنّما تكون من الوساوس والأغواء والخيالات والأوهام الباطلة التي يلقيها في النفس والقلب، ويضطرب الإنسان بها، فيقدم على ارتكاب المحرّمات والمعاصي والآثام، إلّا المخلَصين الذين ثبتوا على الإيمان وآمنوا من فتنة الشيطان. فيرجع

---

١. سورة البقرة: الآية ٢١٩.

٢. سورة النساء: الآية ١١٧ـ١١٨.

٣. سورة الحج: الآية ٤.

عمله إلى هذه الجهة، كما بيّن تعالى حقيقته في سورة الناس، قال عزّوجلّ: ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ**﴾.

فتبيّن أنّ الخمر والميسر والأنصاب والأزلام من موجبات فتنة الشيطان وغوايته، وممّا يوسوس به في صدور الناس، فتكون بالاخرة من عمل الشيطان. ولا ينافي ذلك أن يكون قد عمل بها خارجاً ويتعاطاها كما يتعاطى الناس لها، كما دلّت عليه بعض الروايات، فإنّ الإنسان بحسب فطرته المستقيمة وطبعه القويم يتنزّه عن القذارات كلّها، لا سيّما ما يوجب البعد عن ذكر الله تعالى والابتعاد عن رحمته، فلا يمكن للشيطان بسهولة أن يتغلّب على الإنسان، إلّا أن يحكم الأمر عليه من جوانب متعدّدة، فيأتيه ابتداءً من جهة العمل الذي يريد أن يغويه به كشرب الخمر والزنا واللّواط وأمثال ذلك من الموبقات أمامه، ثمّ يتصرّف في مخيّلته، ويوقع الوساوس في صدره، فيغريه على اتيانه في الخارج، ولعلّه لأجل ذلك ورد في بعض الروايات، أنّ كلّ عمل محرّم ورجس مبتذل إنّما ارتكبه الشيطان أوّلاً، ويتمثّل كذلك للمطيعين لله تعالى كالأنبياء والأولياء وبعض أفراد الإنسان، ثمّ يحملهم على ارتكاب المعاصي والآثام بالإغراء بالوسوسة باعتبار ذلك، ويكفي حينئذٍ في رجسيتها أنّه ارتكبها، فإنّه لا يفعل الخير أبداً، ولا يريد إلّا الشرّ للإنسان، ويمكن أن تسند إليه باعتبار الأغواء والفتنة والوسوسة في صدور الناس. وهذا هو الأقرب من الأسباب التي يمكن أن تسند إلى الشيطان، ونسبة الأفعال إلى الأسباب القريبة والبعيدة صحيحة عند العرف، ولكن مع ذلك كلّه لا يكون على نحو الألجاء، بحيث يسلب الاختيار عن الإنسان، فإنّ الاغواء والتصرّف في الأوهام والخيال، لا يصير منشأ لسلب الإرادة والاختيار، لا سيّما أنّ الإنسان قد أودع فيه العقل، فلم يفعل المحرّم إلّا بإرادة واختيار،

وعليه ثبت الثواب والعقاب، ولأجله بعث الأنبياء والمرسلون، وأُنزلت الكتب الألهيّة والشرائع السماويّة.

وإذا راجعنا الآيات النازلة في شأن الشيطان، نرى أنّها تثبت له التصرّف في الجانب الخيالي والعاطفي للإنسان، وتنفي عنه حقّ التصرّف في الجانب العقليّ والإراديّ أو البدنيّ منه، وهو لا يكفي في سلب إرادة الإنسان، وجبره على ارتكاب المحرّمات الإلهيّة، ولكنّه إذا لم يتغلّب على الجانب العاطفي منه، ولم يجعل الوهم والخيال تحت سيطرة العقل، يصير مسرحاً لوساوس الشيطان ودسائسه، فتهون عنده المكارم والأخلاق الفاضلة، والتكاليف الإلهيّة، ويسهل عليه ارتكاب الموبقات والآثام، فيصل إلى رتبة الأنعام التي تسرح في أودية الخيال، وتمرح بتعاطي المحرّمات، فيصير مظهراً من مظاهر الشيطان. ويدلّ على ذلك قوله تعالى: حكاية عنه: **﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾**[1].

وتقدّم في أوائل هذه السورة بعض الكلام، وستأتي البقية إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: **﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾**.

تصريح بالنهي بعد بيان المفسدة لتوكيد الحكم وتثبيته، والضمير يرجع إمّا إلى الرجس المخبر به عن الأربعة، أو الشيطان، أو كلّ واحد ممّا مرّ، أو التعاطي. والجميع صحيح بعد التلازم بينها.

قوله تعالى: **﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾**.

---

١. سورة ابراهيم: الآية ٢٢.

تأكيد شديد للحكم السابق، فإنّ اجتناب تلك الأرجاس ممّا يوجب الفلاح والسعادة، وإنّه رجاء للفلاح إذا لم يتحقّق الاجتناب عنها.

وقد بيّن عزّوجلّ في الآية التالية بعض وجوه الفلاح، وهي تزكية النفس وتحليتها بذكر الله والصلاة، وسلامة الأبدان، وحصول التوادّ والتآخي في ما بين الأفراد، وغير ذلك ممّا كثر ذكره في مواضع من القرآن الكريم. ثمّ إنّه قد أكّد سبحانه وتعالى تحريم الخمر والميسر في هذه الآية بفنون التأكيد، من تصدير الجملة بكلمة (إنّما)، وقَرنها بالأنصاب والأزلام، واعتبارها رجساً ممّا يتنفّر الطبع منها، ثمّ اعتبارها من عمل الشيطان تنبيهاً على غاية قبحها، ثمّ الأمر بالاجتناب عن أعيانها. وأخيراً جعله سبباً للفلاح، أن لا رجاء للفلاح في تعاطيها، يضاف ذلك كلّه جعل النهي عن ارتكابها بصورة الأمر بالاجتناب، فإنّه يدلّ على شدّة التنزيه عن أعيانها وسائر الجهات والخصوصيّات المتعلّقة بها، فلا تكون إلّا رجساً من عمل الشيطان.

قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾**.

بيان لبعض وجوه الفساد المترتّبة على الخمر والميسر، ويكفي أحدها في الاجتناب عنهما، والوجوه التي ذكرها عزّوجلّ في هذه الآية بعضها دنيويّة، وهي تارةً الشرور والأحقاد والبغضاء بين أبناء البشر الذين يتعاطونها، كما هو واضح ومعلوم لدى كل ذي فكر. والأُخرى دينيّة، وهي الصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة. والآية بمنزلة التفسير لما تقدّم، وبيان كونهما من عمل الشيطان الذي يغري بهما الإنسان ويغويه بهما، فيثير العداوة والأحقاد.

مادّة (عدو) تدلّ على التجاوز، ويختلف باختلاف المتعلّق، فتارة يكون

في القلب وهي العداوة ضدّ الصداقة والولاية، وهي سيئة وخلق ذميم، والبغضاء هو انفعال في القلب وأثر في النفس خلاف الحبّ، وقد يجتمعان في واحد. وتقدّم في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾[1] بعض الكلام. فراجع.

والمعنى: لا يريد الشيطان ولا غاية له إلّا أن يوقع بينكم العداوة في ما بينكم، والبغضاء في قلوبكم بسبب الخمر والميسر، وهما رجسان من عمله فقط، وإذا حلّ العداوة والبغضاء في فرد أو مجتمع، تبعتهما بقية الرذائل والأسواء، وخلّي عن الصلاح والفلاح، وابتعد عن السعادة وحلّ فيه الشقاء.

وإنّما خصّ الخمر والميسر بإعادة الذكر وقصر إيقاع العداوة والبغضاء فيهما، وشرح ما فيهما من الوبال، إمّا لأجل أنّهما هما المقصودان في البيان، فيكون ذكر الأنصاب والأزلام لبيان التماثل بينهما في الحرمة والشرارة، أو لأنّ الأنصاب والأزلام قد أُزيلتا ببركة الإسلام، وأنّ المؤمنين قد تركوهما لأنّهما من أعمال الجاهلية، وأسواء الوثنية التي انمحت بفضل التوحيد الذي دعا إليه القرآن، ولكن بقي الخمر والميسر ممّا يراودهما المسلمون وتحنوا إليهما النفوس.

أو لأنّ العداوة والبغضاء من آثار الخمر والميسر الظاهرة التي لا تنفكّ عنهما بحسب طبعهما، وتدلّ عليه الشواهد الحسيّة الكثيرة، وقد ألف علماء الاجتماع والنفس في مضارّ هاتين المادتين الخبيثتين كتباً ورسائل متعدّدة، بيّنوا فيها الآثار السيّئة التي تترتّب على مادّة الخمر والميسر، ويكفى في شربة الخمر أنّها مزيلة للعقل، وتظهر العواطف السيّئة الدفينة، ويبلغ شاربها إلى حدّ السباع الضارية في القسوة والبشاعة، أو إلى حدّ البهائم في الشهوة والشناعة، وربّما يصل إلى حدّ الفجور بأقرب مقربيه من المحارم، ناهيك عمّا يترتّب على ذلك من

---

١. سورة المائدة: الآية ٦٤.

فضائع كالسرقة والخيانة، والورود في المهالك والفحش والبذاء **﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً﴾**[١].

وأمّا الميسر الذي فيه إبطال لمسعى الإنسان، ونفي لسلطته على المال بغير سبب عقليّ، الذي اكتسبه بجهد جهيد، وفي أزمنة طويلة بأسرع وقت وأقصره، وفيه فناء العلائق الاجتماعيّة المبنية على أُسس وقواعد رصينة، كما أنّ فيه إشعال الفتنة وإثارة البغضاء، ممّا يسبب الإحباط والقنوط لدى الخاسر، والكسل والتباطؤ في العمل عند الغالب، ولا ريب أنّ تصوير مجتمع كهذا يكفي في الحكم على حرمة المسبّب لها وشناعته. ولذا كان قبح هاتين المادّتين عقليّاً، وقد حرّمهما بعض الأفراد على نفسه في العصر الجاهليّ قبل ورود الشرع الحنيف، فمفاسدها الاجتماعيّة أكثر من أن تحصى.

قوله تعالى: **﴿وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ﴾**.

بيان للمفاسد المعنويّة المترتّبة على جميع المذكورات، بعد بيان المفاسد المادّية الظاهريّة للخمر والميسر، وربّما تكون هذه المفسدة أعظم أثراً في النفوس ممّا تقدّم، فإنّها تفسد الجانب المعنويّ من الإنسان، ويفقد بسببها الارتباط الروحيّ بين العبد والمعبود، وتصرفه عن ذكر الله عزّوجلّ والحضور عند جنابه، فيفقد بسببه السعادة وكلّ كمال مطلب، قال الله تعالى: **﴿حَتَّىٰ نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْماً بُوراً﴾**[٢].

أمّا الأنصاب والأزلام فصدّهما عن ذكر الله واضح، فإنّهما من مظاهر الشرك بالله عزّوجلّ، وموجبات البعد عنه عزّوجلّ.

---

١. سورة الإسراء: الآية ٣٨.

٢. سورة الفرقان: الآية ١٨.

وأمّا الخمر فتذهب العقل وتفقد الصواب الذي تدرك به عظمة الخالق، ويستمدّ العون من الذي به حياة الموجودات كلّها، فضلاً عن الإنسان.

وأمّا الميسر فهو الملهاة العظيمة عن التفكّر في آلائه ونعمائه.

قوله تعالى: ﴿وَعَنْ الصَّلَاةِ﴾.

تخصيص بعد تعميم لأهمّية الصلاة، وعظيم أثرها في حياة الفرد المؤمن الظاهريّة والمعنويّة، ولأنّها تشتمل على الذكر العظيم مع الخضوع والخشوع، وهي العبادة الكاملة، ولذا اهتمّ القرآن الكريم بأمر الصلاة، وذكرها في مواضع متفرّقة منه، وألمّ بكثير من جهاتها، فهي من أسباب الصلاح، قال تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾**[١]، ومن موجبات الفلاح، قال تعالى: **﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾**[٢]، وممّا ينهى عن الفحشاء والمنكر، قال تعالى: **﴿اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ الْكِتَابِ وَأَقِمْ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾**[٣]. وغير ذلك من وجوه الصلاح والفلاح المتوخّاة في هذا الذكر العظيم، فهي عمود الدين، وإنّها الفارق بين المؤمن والكافر، فيكون الصادّ عنها صادّاً عن أصل الإيمان، ويسلب التوفيق الذي هو روح كلّ عمل، وبه يعيش الإنسان ويحيى حياةً طيّبة هنيئة، فما أعظم الخسران لو فقد الإنسان هذه الجوهرة، وما أخسّ الأشياء التي تسلب أعظم الروابط العبوديّة، وتفقد بسببه سعادة الدُّنيا والآخرة، قال تعالى: **﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾**[٤].

---

١. سورة الأعراف: الآية ١٧٠.

٢. سورة المؤمنون: الآية ١ – ٢.

٣. سورة العنكبوت: الآية ٤٥.

٤. سورة طه: الآية ١٢٤.

قوله تعالى : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ .

وعد شديد وحثّ جديد على الانتهاء بصيغة الاستفهام، بعد بيان الصوارف والتأكيدات ، للإعلام بأنّ الحالة في المنع والتحذير قد بلغت النهاية وانقطعت الأعذار ، فلا عذر في ارتكابها ، وفيه الدلالة على توبيخ مَن تعاطاها، ولم ينته عنها بعد الزواجر والنواهي السابقة .

قوله تعالى : ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾ .

تأكيدات أُخرى مضافة إلى التأكيدات بالاجتناب عن تلك الأرجاس ، فذكر أوّلاً الأمر بطاعة الله سبحانه وتعالى، الذي بيده أمر التشريع ، ثمّ الأمر بطاعة الرسول الذي بيده البيان وإليه إجراء الأحكام ، وأخيراً التشديد بالوعيد والتحذير صريحاً ، فهي ثلاثة تأكيدات لتثبيت الحكم ، والتأكيد على إطاعة الله والرسول فيما أمراً ونهياً عنه، لا سيّما الخمر والميسر الداخلين فيهما دخولاً أوّليّاً، ولقرب ذكرهما ، وإنّما كرّر عزّوجلّ الطاعة لبيان أهمّية إطاعة الرسول في الأحكام الإلهيّة ، فإنّ أمر البيان وإجراء الأحكام وتشريع التكاليف إليه ، ولتأكيد التشريع النبويّ، وأهمّية الحكم في الخمر والميسر ، فإنّه ﷺ حرّم المسكر ولعن في الخمر عشرة ، كما سيأتي في البحث القرآنيّ .

والأمر بالحذر أيضاً دالّ على أهمّية الأحكام الإلهيّة ، فإنّ الحذر يقي الإنسان من الشرّ، ويجعله في اتّقاء مستمرّ لكلّ سيئة والعلم بكلّ حسنة ، فيكون تأكيداً شديداً على المراقبة ودوام الطاعة .

قوله تعالى : ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ .

إنذار وتهديد لمَن يعرض عن الطاعة، ولا يعمل بما أمره الله وما نهاه عنه ، والرسول قد بلّغ الحكم الإلهيّ ، فقد تمّت الحجّة عليكم وانتهت الأعذار ، فلا يكون

إلّا العقاب، والتصدير بقوله: ﴿فَاعْلَمُوا﴾ لبيان شدّة التهديد، أي ليبلغ علمكم أنّه لن تضرّوا الله شيئاً لتولّيكم عن الرسول، وإنّما أضررتم وتضرّون أنفسكم فيما كابرتم النبيّ ﷺ، فقد نازعتم الله في ربوبيّته العظمى وسلطانه العظيم.

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾.

امتنان عظيم على المؤمنين، وتأكيد عجيب لما ورد في الآية السابقة من الأحكام، وحضّ شديد على التقوى بالتلبّس بها والاستدامة عليها، وبيان لما قد يبتلى به المؤمنون من بعض الأمور، وتمحيصهم بالامتحانات الإلهيّة، وإرشاد لهم بكيفيّة الخلاص منها، فالآية الشريفة من جلائل الآيات، تتضمّن قاعدة كلّية في جميع التصرّفات الصادرة من الذين آمنوا، فتشمل ما ورد في الآية السابقة أيضاً ممّا ابتلى به بعضهم جهلاً أو نسياناً، ويمكن الشمول للعصيان أيضاً، فهي نظير القواعد الامتنانيّة الواردة في الشريعة الإسلاميّة، كقاعدة الحلّية والطهارة وغيرهما مما يتمسّك بها الفقهاء في الفقه.

وخلاصة ما تدلّ عليه الآية الشريفة، أنّه لا جناح على الذين آمنوا في ما اقترفوه من السيّئات ـ ومنها شرب الخمر وتعاطى القمار والميسر ـ إذا ما اتّقوها بالالتزام بإتيان التكاليف بحذافيرها، ثمّ اتّقوا بالورع عن محارم الله، وآمنوا إيماناً كاملاً، ثمّ اتقّوا بتهذيب أنفسهم من أدران الذنوب، وما يوجب عدم القبول ورفع الدرجات. وبذلك يمكن جمع الأقوال التي ذكرت في تفسير الآية المباركة على كثرتها، واختلاف الآراء فيها، وأطالوا الكلام في النقض والإبرام، وضربوا في بيداء التأويل، فأخرجوا الخطاب الربوبيّ عن الظاهر المراد.

ومن الإمعان في الآية يستفاد أنّ تكرار التقوى ثلاث مرّات، والإيمان

مرّتين ، والإحسان مرّة واحدة، أنَّ هناك اختلاجاً في الكفر، وتخبّطاً في العمل وقصوراً فيهما ، فاذا ما أراد المؤمن الرجوع إلى الإيمان وتنزيه عمله عن الفساد وجعل نفسه محسناً ، فلابدّ من مراجعة نفسه في صفاتها الروحيّة وأعماله الظاهريّة، وإزالة ما يوجب حطّ الدرجات وعدم قبول الأعمال ، ليكون قد أحسن في عمله وصدق في نيّته، وآمن إيماناً خالصاً من كلّ سوء، والله يحبّ المحسنين ، فتنطبق على ما ذكروه انطباق الكلّ على أفراده من دون احتياج إلى استنباط الآراء وإطالة الكلام وتعدّد الأقوال كما ستعرف .

والطعم مصدر طعم يطعم طعماً، وبالضمّ فهو طاعم بمعنى الذائق، بالفتح بمعنى ما يدرك البذوق ، وقد اختلفوا فيه :

فقيل :إنّه والطعام بمعنى التغذّي ، فيختصّ بالمأكول دون المشروب ، إلّا أن يتعدّي إلى الماء تغليباً أو خصوصية خاصّة كما في حديث : «زمزم طاعم طعم وشفاء سقم» ، فإنّه تنبيه على أنّها تغذّي بخلاف سائر المياه ، ولكن لا مناسبة له في المقام .

فالحقّ أن يقال : إنّه يأتي بمعنى أكل الطعام ، وبمعنى الذوق ، والمقامات تعيّن أحد الأمرين ، وكلاهما ورد في القرآن الكريم ، فمن الأوّل قوله تعالى : **﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾** أي أكلتم ، ومن الثاني قوله تعالى : **﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾**، أي لم يذق ماءه ، وهو المراد في المقام ، فيشمل المأكول والمشروب من الخمر والأموال التي وصلت إليهم من الميسر .

وهذا هو المناسب لظاهر الآية الشريفة، التي تدلّ على رفع الحظر عن هذا الطعام المطلق مع الشروط المذكورة فيها .

وقيل : إنّ المراد منه الشرب القليل ، فيكون معنى الآية رفع الحرج والإثم عن المؤمن إذا شرب قليلاً من الخمر بالشروط الأكيدة . لكنّه باطل كما هو معلوم ،

فإنّ الخمر حرام مطلقاً ، القليل منها والكثير .

والجناح يأتي بمعنى المؤاخذة ، أو المشقّة ، أو الإثم، ولم يستعمل في القرآن الكريم إلّا في حيّز النفي، فيكون رفع الحرج والمؤاخذة ، وقد تقدّم الكلام عن المادتين في سورة البقرة ، فراجع .

والآية الكريمة وإن لم تخل عن ارتباط بالآيات السابقة الدالّة على تحريم الخمر والميسر ، إلّا أن مضمونها عامّ يشمل ما سواهما أيضاً ، فهي تتضمّن قاعدة امتنانيّة على المؤمنين كما عرفت ، إلّا أنّ للمفسّرين في ذلك كلاماً طويلاً .

فقيل : إنّ المراد من الموصول **﴿فِيمَا طَعِمُوا﴾** الحلال ، فيكون معنى الآية الشريفة، لا جناح على الذين اتّقوا وعملوا الصالحات عن مطلق الطعام المحلّل إذا اتّقوا سائر المحرّمات .

وقد أُشكل عليه بأحد أمرين :

الأوّل : أنّه إن كان الغرض من الطعام المحلّل، هو إثبات المفهوم في غيرهم بمعنى ثبوت المنع، والمؤاخذة لغير أهل التقوى من سائر المؤمنين والكفّار ، فهو مردود بإباحة الفطرة والشرع الطيّبات لسائر الناس ، كما يدلّ عليه قوله تعالى : **﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنْ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾**[1] .

الثاني : أنّه إذا لم يكن مسوقاً لما ذكر، بل كان الجواز عامّاً ، فلا يختصّ بالذين آمنوا وعملوا الصالحات ، بل يعمّهم وغيرهم ، وعلى فرض التقييد بهم لا يشترط فيه هذا الشرط الشديد .

وقيل : إنّ في الآية حذفاً ، والتقدير : (ليس على الذين آمنوا وعملوا

---

١ . سورة الأعراف : الآية ٣٢.

الصالحات جُناح في ما طعموا وغيره إذا ما اتّقوا المحارم).

ويرد عليه: مضافاً إلى بقاء المحذور السابق أنّه خلاف الأصل، ويحتاج إلى دليل.

وقيل: إنّ الآية مسوقة لبيان وجوب اتّقاء المحارم، فَشَرك معه الإيمان والعمل الصالح للدلالة على وجوبه والتأكيد عليه، فلا يكونان شرطاً حقيقيّاً في حلّية الطعام.

وفيه: أنّه بعيد عن ظاهر الآية الكريمة، الدالّة على الشرطيّة ونفي الجناح في ما طعموا مع الشرط، على ما عرفت.

وقيل: إنّ إطلاق نفي الجناح على المؤمنين صحيح، وعلى غيره من الكافرين ليس بصحيح، بل يستحقّون العقاب.

ويرد عليه: ما أوردناه على القول الأوّل من عدم اختصاص الطيّبات بالذين آمنوا، فلا وجه لتخصيص المؤمنين بالذكر.

وقيل: إنّ الشرط الأوّل يختصّ بالماضي، والشرط الثاني بالدوام على ذلك والاستمرار على فعله، والشرط الثالث يختصّ بمظالم العباد. أو أنّ الاتّقاء الأوّل هو الاتّقاء عن شرب الخمر، والإيمان الأوّل هو الإيمان بالله، أو الاتّقاء الثاني هو إدامة الاتّقاء الأوّل، والإيمان الثاني إدامة الإيمان الأوّل، والاتّقاء الثالث هو فعل الفرائض، والإحسان فعل النوافل. أو أنّ المراد من الاتّقاء الأوّل المعاصي العقليّة، والإيمان الأوّل هو الإيمان بالله وبقبح هذه المعاصي، والاتّقاء الثاني المعاصي السمعيّة والإيمان الثاني هو الإيمان بوجوب الاجتناب عنها، والاتّقاء الثالث يختصّ بمظالم العباد وما يتعلّق بالغير من الظلم والفساد، والمراد من الإحسان الإحسان إلى الناس. أو أنّ المراد من التقوى المثلثة باعتبار المراتب الثلاث المبدأ والوسط والمنتهى، وهو حقّ التقوى. أو أنّ المراد منها باعتبار

الحالات الثلاث بينه وبين نفسه، وبينه وبين الناس، وبينه وبين الله تعالى والإحسان إلى الناس، إلى غيرها من الأقاويل.

وكلّ ذلك لا دليل عليه، وخلاف ظاهر الآية الشريفة وتأويل لها، ولكثرة التأويلات فيها قد أخرجتها عن الظاهر المراد، فأوجب تدخّل أصحاب الزيغ في القلوب، فأشكلوا عليها بأنّ الآية تبيّن أنّ الخمر والميسر إذا لم يستلزم منهما المحاذير التي ذكرها عزّوجلّ في الآيات السابقة ـ من العداوة والبغضاء والصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة ـ لا يكون محرّماً، فلا جناح على مَن يطعمها إذا لم يحصل معه شيء ممّا ذكر.

ولا يمكن حمل الآية على مَن مضى قبل نزول التحريم ـ كما ذكره جمع من المفسّرين ـ لأنّه لو كان المراد ذلك لقال: «وما كان جناح على الذين طعموا»، مثل ما ذكر في آية تحويل القبلة: **﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾**.

وهذه شبهة زائقة، فإنّ الآية المباركة في مقام بيان قاعدة امتنانيّة ـ كما عرفت ـ يمكن تطبيقها على صغريات كثيرة، الحاضرة والماضية على حدّ سواء، كما هو الشأن في القواعد الشرعيّة، يضاف إلى ذلك أنّ قوله تعالى: **﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾** ليس إخباراً عن الماضي كما زعموا، فإنّه أُسلوب بلاغيّ خاصّ يدلّ على نفي الشأن مثل نظيراتها في هذا الأُسلوب، قال تعالى: **﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللهُ لَهُ﴾**، ولم يقل أحد بأنّه يختصّ بالماضي، بل المراد أنّه ليس من شأنه ذلك.

فالحقّ ما ذكرناه؛ لأنّ موضوع هذا الحكم الإلهيّ فيه خصوصيّة خاصّة قد لا تكون في سائر الموضوعات، فإنّ الخمر والميسر من أهمّ سبل الشيطان التي يغوي بها الناس، وقد تداولتها الشعوب والأُمم، بل نسب زوراً وبهتاناً حلّية الخمر إلى بعض الشرائع الإلهيّة، فترسّخت في النفوس واعتادت عليها الشعوب، ولا

يمكن قلعها بسهولة ، وكلّما بُعد الإنسان عن الدين استحوذ عليه الشيطان ، ولا ريب أنّ من أهمّ موجباته الخمر والميسر ، وتعتبر الخمر مفتاح الشرور والجامع للسيّئات والآثام ، فصارا من أهمّ سبل الشيطان في غوايته ، ولعلّه لأجل خطرها العظيم كانا من عمل الشيطان ، لا مجرّد السبيل والطريق ، فالمرتكب لهما يكون مثل الشيطان في هذا العمل الشنيع ، ولم يقع مثل هذا التعبير في سائر المحرّمات الإلهيّة ، فإذا كان الموضوع بهذه المثابة من الخطر في حياة الإنسان ومسيره الاستكماليّ ، فلابدّ أن يلتفت إليه من جميع جوانبه الفرديّة والاجتماعيّة والمعنويّة ، العمليّة والذهنيّة ، ولا يصحّ للشارع الأقدس أن يشرّع حكماً ويدع سائر جوانبه ، لا سيّما إذا كانت من العادات .

ولأهمّية الموضوع ـ كما عرفت ـ كان التشريع الإلهيّ أيضاً عظيماً قد استوفي جميع الجوانب التي لها الأثر في تطبيقه وتثبيته، وإزالة العقبات عنها . فابتدأ عزّوجلّ بالخطاب الربوبيّ الدالّ على كمال العناية بالمؤمنين ، وللتنبيه على أنّ الإيمان الذي عندهم يقتضي ترك المحارم وتطبيق الشريعة ، ثمّ سرد الموضوعات التي يرد التشريع فيها وإنزال الحكم عليها ، وإنّما أثبت الذوات فقط مع حذف المتعلّق المطلوب، للدلالة على خطرها، وبعدها عن كلّ خير ، فقال عزّوجلّ : ﴿**إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ**﴾ ، مع أنّه في غير المقام ذكر المتعلّق ، كما في قوله تعالى : ﴿**وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ**﴾[1] ، واستعمل أداة الحصر للدلالة على التأكيد وأهمّية الحكم ، ثمّ أثبت الرجسيّة للجميع ، الدالّة على شدّة القذارة فيها، وبعدها عن كلّ خير ، حتّى النفع الذي أثبته عزّوجلّ للخمر والميسر في آية البقرة ، فإنّه قليل بالنسبة إلى الإثم الكثير ، ولا

---

١ . سورة المائدة : الآية ٣.

ريب أنّ العاقل لا يقدم على إثم عظيم، مقابل نفع جزئيّ ماديّ بحت. ثمّ بيّن أنـّها من عمل الشيطان الذي هو العدو اللّدود بالنسبة إلى الإنسان، وهو بحكم فطرته يبتعد عن عدوه، وإنّما كانت من عمل الشيطان، لأنّ خطرها جسيم وإثمها عظيم، فكانت من أعماله، ولم يقل إنّه من حبائله ودسائسه ووساوسه وسبل غوايته كما في غيرها من المحرّمات، ثمّ بيّن بعض آثارها الخطيرة، ولم يبين عزّوجلّ مثل ذلك في غير الخمر والميسر من الموضوعات التي وردت في القرآن الكريم إلّا الربا. ولمّا استوفي التشريع الإلهيّ جعلاً ومجعولاً وحكمة خصائصه وشروطه، أمرهم بإطاعة الله وإطاعة رسوله، و حذّرهم من عقاب مخالفة هذا الحكم. وأخيراً ذكر أنـّه لا يضرّ الله ورسوله مَن تولّى منهم عنه.

بقي الأمر الذي يساور المؤمنين في أذهانهم، وهو حكم مَن نقض هذا الحكم الإلهيّ الأكيد، إمّا جهلاً بالحكم والموضوع، أو نسياناً، أو فسقاً مرّة واحدة من غير إصرار وفي خفاء، أو قد تغلب عليهم الشهوة أو تتحكّم فيهم العادة التي قد تكون طبيعة ثانية عند بعض الأفراد، أو بحكم المجاورة مع أعداء الإسلام الذين أباحوا هذه الحرمات، واتّخذوها وسيلة لإفشاء الشرّ بين المسلمين، كما هو المعلوم من سيرتهم، فهل يترك الشرع الإسلاميّ هذا الجانب، والمعروف عنها أنـّها الشريعة السَّمْحة؟! وهل يجعل الفرد المسلم الذي ارتكب مع العذر أو بدونه في دوامة الصراع النفسيّ، بين تأنيب الضمير والشهوة الملحّة عليه، فيحدث ما يحدث من الإحباط والقنوط أو فقدان الأمل، ولا ريب أنّ الضرر المترتّب عليهما أعظم من ارتكاب محرّم إلهيّ يمكن إصلاحه، وهو الله العالم الخبير بأحوال الإنسان، ولأجل هذا بيّن عزّوجلّ قاعدة امتنانيّة في ذيل آيات الخمر والميسر، ليشمل كلّ المحرّمات الإلهيّة، لا سيّما الخمر والميسر، ويسدّ على الشيطان أبواب الغواية والإضلال، فبيّن عزّوجلّ أنـّه لا جناح ولا إثم على الذين آمنوا وعملوا

الصالحات في ما قد يصدر منهم من ارتكاب محرّم، وطعم بما ابتلي به من الخمر والميسر شرباً وأكلاً للمال الذي اكتسبه من الميسر، بشرط التقوى وترك المعاودة عليهما، ثمّ إنّه لا يكفي ذلك إلّا مع استحكام الأمر لئلّا يتعرّضوا لمثل ما تعرّضوا إليه ابتداءً، فأمرهم بالموافاة على الإيمان والتقوى والاستدامة عليهما، ثمّ قرّر أخيراً أنّ مجرد العزم لا يكفي، إلّا إذا كان نابعاً عن التزام قلبيّ، ونيّة صادقة بالرجوع إلى الله تعالى، وإزالة العقبات النفسيّة، وموانع قبول الأعمال، ليكونوا من الذين أحسنوا في طاعتهم لله رسوله والله يحبّ المحسنين.

كلّ ذلك لأجل أهمّية هذا التشريع الإلهيّ العظيم، وخطر الموضوع الذي شرّع فيه، فتشمل الآية مرحلة الاستمرار والبقاء، كما تشمل مرحلة الابتداء بالأولى. وممّا ذكرنا يظهر بطلان الإشكالين المتقدّمين، ومضمونها يلائم كثيراً ممّا بيّنوه للتقوى المثلثة والإيمان المثنى فتدبّر، كما لا ينافي أن يقصد منها بعض الأُمور الأُخرى، كما ستعرف إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا﴾.

الإحسان من الحسن، وهو المنهج المرغوب فيه، فيكون معنى الإحسان هو العمل على الوجه المرغوب فيه فقط من دون خصوصية أُخرى فيه. وقد يطلق ويُراد به الإنعام على الغير، كما في قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾.

ولكنّ المراد به في المقام هو الأوّل، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[1]، أي ثمّ اتّقوا ما يخطر بالبال من النوايا السيّئة، فيأتي بالعمل على وجه حسن من غير نيّة أُخرى، فإنّ التقوى خصلة حميدة لا تتأتّى بمجرّد الإيمان بالله والتصديق بأحكامه، فلابدّ من

---

١. سورة الكهف: الآية ٣٠.

الإيمان تفصيلاً، والعمل بكلّ واحد من الأحكام الشرعيّة من انقياد كامل وخلوص تامّ، فيكون التكرار في التقوى لأجل درك تلك المقامات المترتّبة على الإيمان بالله ورسوله، والعمل الصالح الناشئ عن إخلاص وانقياد، فلكلّ واحدة منها مرتبة خاصّة ومقام معلوم، ولا يمكن درك اللّاحقة إلّا بطيّ التي قبلها.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.

تثبيت لما ورد في الآية وتقرير لمضمونها بأبلغ تقرير وألطف خطاب، وليدرك المؤمن المتّقي ما أُعدّ للمحسنين من الجزاء الكريم، ويكفي فخراً أنّ الله يحبّهم وسيعظّم أجرهم. ذكر بعضهم أنّ الدليل على أنَّ المتّقي المحسن أفضل من المتّقي الذي عمل الصالحات، وأنّ فضله بأجر الإحسان، وهو صحيح؛ لأنّ المرتبة التي فيها أعلى من مرتبة الأخير، كما عرفت.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على اُمور:

الأوّل: يستفاد من الآيات الشريفة كمال العناية بأمر الخمر والميسر والاهتمام بهما من الجوانب المتعدّدة، لما لهما من الأثر العظيم في إفساد الفرد والمجتمع، وقد ذكرنا أنّ فيها من المؤكّدات بهذا التشريع الإلهيّ ما لم تكن في غيرها، وقد بلغت أكثر من أربعة عشر أمراً، بأُسلوب بلاغيّ رصين تنهض الهمم لتركهما، وتنشط العزائم في الابتعاد عنهما، وترجع الإنسان إلى فطرته القويمة.

وقد ذكرنا أنّ الآيات النازلة في الخمر والميسر تكفي كلّ واحدة منها في الحكم بحرمتهما، إلّا أنّ هذه الآية الكريمة تبيّن ما فيهما من المفاسد الخُلُقيّة والاجتماعيّة، ولا يصغى إلى ما قد يقال إنّ الآيات نزلت في حرمة الخمر تدريجاً، فلم تبين النهي الصريح إلّا في هذه الآية، فإنّ ذلك دعوى بلا دليل، بل هو على خلافها، فإنّ آية البقرة تكفي في الحكم بالحرمة، لكن مَن اعتاد على هذه المادّة الشريرة لا يمكنه الانتهاء بالسهولة واليسر، فيتعلّل بالمعاذير.

وليس المقام من موارد الاجتهاد حتّى يقال بأنّهم اجتهدوا فلم يفهموا إلّا المذمّة، فإنّ الأمر من الوضوح بمكان لا يقبل الجدال والمراء، وتقدّم ما يدلّ على ذلك، فراجع.

الثاني: يدلّ قوله تعالى: ﴿رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ على أنّ القذارة فيها من الشدّة ما أوفت بها على النهاية وبلغت الغاية، بحيث ترتعد الفرائض، وتصوت بشدّة ممّا فيها من المفاسد والآثار السيّئة، وإنّما علّق الحكم على الذوات للدلالة

على كونها كذلك، فيجب الاجتناب عنها في أيّ مظهر كان أو بأيّ عنوان استعمل، فيحرم شربها والتكسّب بها وغير ذلك من وجوه الاستعمال. ولعلّ ما ورد عن نبيّنا الأعظم ﷺ «أنّه نهى في الخمر عشرة» مأخوذ من هذه الآية المباركة.

وأمّا عمل الشيطان فلا يكون إلّا ضلالاً وسوءاً، ولم يرد (عمل الشيطان) في القرآن الكريم إلّا في موضعين، أحدهما المقام، والثاني في قصّة موسى بن عمران عليه السلام عندما استغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه **﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾**[1].

فيستفاد مدى عظمة هذه الأُمور التي تكون أسباباً لإضلال الناس وغوايتهم، فيكون ترتّب الأمر بالاجتناب عليه، من ترتّب المعلول على العلّة التامّة، وأنّ الفلاح إنّما يكون في الاجتناب عن هذه الأُمور، وأنّ التقابل بين هذه الأُمور وبين الفلاح تقابل العدم والوجود، فلا يمكن اجتماعهما كما هو واضح، فإنّ في ارتكابها موت الإنسانيّة والأخلاق الفاضلة، والإعراض عن الحياة السعيدة والعيش الهنيء.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ﴾** على أنّ تعاطي الخمر والميسر إنّما يكون بإغواء من الشيطان وإرادة منه، وأنّ الإنسان بفطرته لا يرضى به، وإنّما يقدم بعد ما يتصرّف في خياله ويغويه ويوسوس في صدره حتّى يقع هذا العمل الشنيع فيرتكبه، فلو اعتمد على عقله، ورجع إلى فطرته لما قدم على الارتكاب، ولذا كان مختاراً، ولم يسبب إرادته فيعاقب على فعله.

وقد ذكر عزّوجلّ من المفاسد المترتّبة على الخمر والميسر، أنّ كلّ واحد منهما يفسد الاجتماع الإنسانيّ، ويكفي في شناعتهما أنّه بسببهما يسلب الصدق

---

١. سورة القصص: الآية ١٥.

والطمأنينة بين أفراد المجتمع، ويبدّلانه باجتماع فيه العداوة والبغضاء والضغائن والحقود، ولو أنّ أحداً يتصوّر مثل هذا الاجتماع ليهول عنده مثله، وأنّه كيف يمكن له العيش والتنعّم والحياة في اجتماع مثل هذا، أليس هو الشقاء بعينه؟!! ولم يكن إلّا المسخ في الإنسانيّة التي جعلها الله تعالى من أحسن مخلوقاته، فما أضرّ الخمر والميسر؟!

الأمر الثاني: الغفلة عن الله تعالى، فإنّها مفسدة أعظم من الأُولى، فلو أمكن تحمل اجتماع قد تولّد فيه الضغائن والإحن، ولكن لا يمكن أن يغفل الإنسان عن الله خالقه والمحيط به، فلو عمل عملاً أوجب غفلته عنه، فإنّه يرجع السقوط إلى الهاوية، لما يترتّب على الغفلة من الآثار السيّئة الكبيرة العظيمة، ويكفي أنّها توجب نسيان الإنسان نفسه، فتصدر منه الأفعال العظام ما لا يصدر عن السباع المتوحّشة، قال تعالى: ﴿نَسُوا اللهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾، وإنّما اقتصر عزّوجلّ على هذين الأمرين، ولم يذكر بقية الآثار المضرّة المترتّبة عليهما، لأهميّتهما ولاستتباعهما كثيراً من المضارّ والمفاسد.

الرابع: يستفاد من قوله تعالى: ﴿عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنْ الصَّلَاةِ﴾ أهمّية الصلاة في درك المقامات المعنويّة، وعروج النفس عن دركات البهيميّة، فهي من أسباب الفلاح، ويكفي في أهمّيتها قول نبيّنا الأعظم ﷺ: «الصلاة معراج المؤمن»، وأنّها «تنهى عن المنكر والفحشاء»، فهذا منتهى الثناء. ومن عجيب الأمر أنّ الصلاة تنهى عن الخمر والميسر، اللّذين هما من أعظم المنكرات، فإذا وصلت بالأخيرة مرتبة توجب الصدّ عن الصلاة، فما أبعدهما عن الخير وأقربهما إلى الشرّ.

الخامس: يدلّ قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ على ارجاع الإنسان إلى الفطرة والتعقّل في ارتكاب المنكرات، ولا سيّما الخمر والميسر بعد وضوح الأمر فيهما، وعدم العذر في ارتكابهما، وفيه من التوعيد الشديد والتقبيح الأكيد ما لا

يخفى على المتأمّل، وأنّه لا عذر لمتعذرٍ بعد ذلك. والجملة مبالغة في الوعيد والتهديد، وهي أبلغ من (انتهوا)، كما هو واضح.

السادس: يدلّ قوله تعالى: **﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾** أنّ هذا التشريع الإلهيّ بمثابةٍ من الأهمّية، بحيث يستكمل به طاعة الله وطاعة الرسول، وهي ذات وحدةٍ جامعة، وأنّ التولّي عن أحد الأحكام الإلهيّة يوجب الإعراض عن الطاعة والاقتحام في المهلكة والعقاب، وبعد بيان الحكم وإبلاغ التشريع من ناحية رسوله الكريم، فليس للمكلّف إلّا التطبيق، فيكون هو المحاسب، ولا حجّة له حينئذٍ، بل لله الحجّة البالغة.

السابع: يدلّ قوله تعالى: **﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾** على شروط الإيمان والتقوى، وقبول العمل والغفران عند مخالفة حكم إلهيّ، وهي الصدق في الإيمان، والعمل الصالح والتقوى بترك المحارم وإتيان الواجبات، ثمّ التقوى بتنزيه النوايا التي تلوّثت بارتكاب المحارم، ثمّ الموافاة عليها والاستمرار على التقوى والعمل بصدق النيّة والإحسان فيها، وهذه الآية الكريمة من جلائل الآيات في الإيمان وشروطه، فيشمل ما سبق من الأعمال على الكفر، وما لحق بعد الإيمان.

***

بحث روائي:

الأحاديث في الخمر والميسر كثيرة، بعضها وردت في بيان موضوعهما، وأُخرى في حكمهما، وثالثة في التعريف ببعض الخصوصيّات، ونحن نذكر من كلّ قسم بعضاً منه.

أمّا القسم الأوّل: فقد روى الكلينيّ بسنده عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كلّ مسكر حرام، وكلّ مسكر خمر».

أقول : يستفاد من الحديث عموميّة الخمر ليشمل كلّ ما يكون مسكراً ، سواء كان سائلاً أم جامداً ، سواء كان متّخذاً من العنب أو التمر أو من أشياء أُخرى ، فيلحق بالخمر موضوعاً كما هو ظاهر الحديث .

وفي «صحيح ابن الحجاج» عن الصادق عليه‌السلام ، قال : «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله : الخمر من خمسة: العصير من الكرم ، والنقيع من الزبيب ، والبتع من العسل ، والمرز من الشعير ، والنبيذ من التمر» .

أقول : قريب منه غيره ، وهو يدلّ على الإلحاق الموضوعيّ ، ولعلّه لذلك قيل بأنّ الخمر هو اسم كلّ مسكر .

وفي جملة من الروايات : «أنّ الله تعالى حرّم الخمر بعينها ، وحرّم رسول‌الله صلى‌الله‌عليه‌وآله المسكر من كلّ شراب» ، وفي بعضها التعليل : «وما حرّم رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ، فقد حرّمه الله عزّوجلّ» .

أقول : المراد من قوله : «بعينها» ما يتّخذ من العصير التمريّ الذي كان هو الشائع ، أو العنبيّ الذي كان نادراً في عصر النزول ، وأمّا قوله عليه‌السلام : «وما حرّمه رسول الله فقد حرّمه الله» من حيث تفويض أمر الدين إليه ، ويرشد إليه قوله تعالى في ذيل الآية المتقدّمة : **﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا﴾** .

وكيف كان ، فهذه الروايات تدلّ على الإلحاق الحكميّ لبقية المسكرات ، ويدلّ عليه ما رواه الصدوق في العلل عن محمّد بن سنان عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه‌السلام : «حرّم الله عزّوجلّ الخمر لما فيها الفساد ، ومن تغييرها عقول شاربيها ، ثمّ ساق ذلك إلى قوله : فبذلك قضينا على كلّ مسكر من الأشربة أنّه حرام محرّم ، لأنّه يأتي من عاقبته ما يأتي من عاقبة الخمر» ، فالمستفاد منها أنّ الخمر اسم لشيء مخصوص ، ولكن اُلحق به بقية الأشربة في العاقبة والسكر ، ولا

يضرّ ذلك ما ورد أنّ وقت نزول الآية الشريفة كان الشائع هو المتّخذ من التمر، ولم يكن العصير العنبيّ معروفاً، فإنّ عدم الوجود لا يسلب المعنى الحقيقيّ عن الكلمة، وعلى أيّة حال، فالموضوع معروف عند المسلمين جميعاً، وهو ما يوجب الإسكار.

وأمّا الميسر فهو القمار كلّه، وقد روى القمّي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ﴾ قال: «وأمّا الميسر، فالنرد والشطرنج، وكلّ قمار ميسر».

الكلينيّ عن عمرو بن شمر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لمّا أنزل الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وآله ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾، قيل: يا رسول الله، ما الميسر؟ قال: كلّما يقمر به حتّى الكعاب والجوز».

أقول: يشمل جميع ما يتّخذ لذلك، فيختلف بحسب الأعصار والأمصار، وفي «تفسير العيّاشي» عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «الشطرنج والنرد أربعة عشر، وكلّما قومر عليه منها فهو ميسر»، وعنه أيضاً: «الميسر هو القمار».

وأمّا الأنصاب والأزلام، فقد ورد في الحديث المزبور الذي رواه الكلينيّ عن أبي عبدالله عليه السلام: «فقيل: ما الأنصاب؟ قال: ما ذبحوا لآلهتهم، قيل: ما الأزلام؟ قال: أقداحهم التي كانوا يستقيمون بها».

أقول: تقدّم تفصيل الكلام فيهما، فراجع.

وأمّا القسم الثاني: فالأخبار في حرمة الخمر والميسر مستفيضة، منها ما روي عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله متواتراً أنّه قال: «لعنت في الخمر شاربها، وساقيها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، ومبتاعها، آكل ثمنها».

وفي الخبر عن مولانا الباقر عليه السلام: «لا يبعث الله نبيّاً ولا يرسل رسولاً إلّا ويجعل في شريعته تحريم الخمر».

وعن الرضا عليه السلام: «أنّ الخمر أُمُّ الخبائث، ورأس كلّ شرّ، يأتي على شاربها ساعة يسلب لبّه فلا يعرف ربّه، ولا يترك معصية إلّا ركبها، ولا يترك حرمة إلّا انتهكها، ولا رحماً ماسة إلّا قطعها، ولا فاحشة إلّا أتاها، وإنّ مَن شرب منها جرعة لعنه الله وملائكته ورسله والمؤمنون، إن شربها حتّى سكر منها نزع منه روح الإيمان من جسده، وركبت فيه روح سخيفة خبيثة ملعونة، ولم تقبل صلاته أربعين يوماً، ويأتي شاربها يوم القيامة مسوداً وجهه، مدلعاً لسانه ليسيل لعابه على صدره، ينادي: العطش العطش».

وعن السيوطيّ عن ابن عبّاس في «الدّر المنثور» في تفسير الآية، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ الله حرّم عليكم الخمر والميسر والكوبة، وكلّ مسكر حرام».

أقول: الأخبار في ذلك متواترة، ويستفاد منها أنّها من الكبائر، بل قد ورد في بعضها أنّه كعابد وثن، أو كمَن عبد الأوثان.

ففي «الدّر المنثور» عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ولا يموت مدمن خمر إلّا لقي الله كعابد وثن، ثمّ قرأ الآية: ﴿**إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ**﴾».

ثمّ إنّ صريح بعض الروايات أنّه لا فرق بين قليلها وكثيرها، منها ما رواه الكلينيّ عن الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كلّ مسكر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام»، وتقدّم في الخبر السابق ما يدلّ على ذلك أيضاً.

وروى السيوطيّ عن ابن عبّاس، قال: «حرّمت الخمر بعينها، قليلها وكثيرها، والمسكر من كلّ شراب».

وقد عرف في الإسلام تحريم الخمر وتحريم الأوثان والزنا، واشتهر بها عند المشركين، ففي «سيرة ابن هشام» عن خلّاد بن قردة وغيره من مشايخ بكر بن وائل من أهل العلم أنّ أعشى بني قيس خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وآله يريد الإسلام، فقال يمدح رسول الله صلى الله عليه وآله:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وبتّ كما بات السليم مُسَهَّدا

القصيدة ـ فلمّا كان بمكّة أو قريباً منها اعترض بعض المشركين من قريش فسأله عن أمره، فأخبره أنّه جاء يريد رسول الله ﷺ ليسلم، فقال له: يا أبا بصير إنّه يحرّم الزنا، فقال الأعشى: والله، إنّ ذلك لأمر ما لي فيه من أرب، فقال له: يا أبا بصير إنّه يحرم الخمر، فقال الأعشى: أمّا هذه فإنّ عن النفس منها لعلالات، ولكنّي منصرف فاتروى منها عامي هذا ثمّ آتيه فأسلم، فانصرف فمات في عامه ذلك ولم يعد إلى رسول الله ﷺ.

أقول: عرفت أنّ حرمة الخمر قد أخذت في الشرائع الإلهيّة، بل قد دعت إليها الفطرة بعد ما تنفّرت منها العقول، وتدلّ الآيات النازلة في شأن الخمر عليها بوضوح، وروى السيوطيّ في «الدّر المنثور» عن أُمّ سلمة أنّ رسول الله ﷺ قال: «كان أوّل ما نهاني عنه ربّي وعهد إليَّ بعد عبادة الأوثان وشرب الخمر لملاحاة الرجال»، ولكنّ القوم لاستحكام العادة فيهم ما تركوها بسهولة، إلّا بعد نزول هذه الآية الكريمة التي فيها التهديد والوعيد، فما نقل من أنّ الخمر لم تحرم إلّا في هذه الآية، وهي روايات متعدّدة نقلها السيوطيّ وغيره في كتب الأحاديث والتفسير، بعد الإغماض عن أسانيدها لا يصحّ الاعتماد عليها، والظاهر أنّها ذكرت لتبرير أعمالهم، بل وادرجوا بعض الصحابة الذين ما خالط دمهم ولا لحمهم شيئاً منها في طول حياتهم، ومَن أراد الإطلاع عليها فليراجع مظانها، وقد أُدخلت بعضها في روايات الإماميّة، ولكن تحمل على التقيّة وبعض المحامل.

أمّا القسم الثالث: فقد وردت بعض الأخبار في التعريف ببعض الخصوصيّات، روى العيّاشي في تفسيره عن هشام، عن الثقة، رفعه عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قيل له: «روي عنكم أنّ الخمر والأنصاب والأزلام رجال؟ فقال: ما كان ليخاطب الله خلقه بما لا يفعلون».

أقول: إنّ الحديث ينفي أن يكون المراد من لفظ الآية الشريفة شيئاً آخر وراء ظاهرها المقصود، وينفي التأويل فيها.

وفي «الدّر المنثور» عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يقعد على مائدة شرب عليها الخمر».

أقول: الحكم مشهور بين الفقهاء، وقد وردت فيه أخبار متعدّدة، وفيه أيضاً قال: أخرج الحاكم وصحّحه، والبيهقيّ عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا الخمر، فإنّها مفتاح كلّ شرّ».

أقول: يعضده العقل والنقل المستفيض.

وفيه أيضاً: أخرج ابن أبي الدُّنيا عن الترمذيّ، عن عليّ بن أبي طالب قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا عملت اُمّتي خمسة عشرة خصلة حلّ بها البلاء، قيل: وما هي يا رسول الله؟ قال: إذا كان المغنم دولاً، والأمانة مغرماً، والزكاة مغنماً، وأطاع الرجل زوجته وعقّ اُمّة، وبرّ صديقه وجفا أباه، وارتفعت الأصوات في المساجد، وكان زعيم القوم أرذلهم، وأكرم الرجل مخافة شرّه، وشربت الخمور، ولبس الحرير، واتّخذوا القيان والمعازف، ولعن الاُمّة أوّلها، فليرتقبوا عند ذلك ثلاثاً، ريحاً حمراء، وخسفاً، ومسخاً».

أقول: مضمونه مذكور في روايات متعدّدة، والواقع يشهد بصحّتها، وتقدّم في هذا التفسير ما يتعلّق بهذه الأخبار التي تكون من الملاحم والفتن، فراجع.

روى الكلينيّ في «الكافي» عن إسحاق بن عمّار، قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل شرب حسوة خمر؟ قال عليه السلام: ثمانين جلدة، قليلها وكثيرها حرام».

أقول: الروايات في ثبوت الحدّ على شارب الخمر مستفيضة بين الفريقين، والمشهور المُدّعى عليه الإجماع أنـّه ثمانين جلدة، وتدلّ عليه الأخبار الكثيرة،

ففي «صحيح الحلبي» عن الصادق عليه السلام : «قلت له : أرأيت النبيّ صلى الله عليه وآله كيف كان يضرب على الخمر؟ قال عليه السلام : كان يضرب بالنعال، ويزداد إذا أُتي بالشارب ثمّ لم يزل الناس يزيدون حتّى وقت ذلك على ثمانين».

وفي «تفسير العيّاشي» : عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال : «أُتي عمر بن الخطاب بقدامة بن مظعون وقد شرب الخمر وقامت عليه البيّنة، فسأل عليّاً عليه السلام فأمره أن يجلده ثمانين جلدة، فقال قدامة : يا أمير المؤمنين، ليس عَلَيَّ حَدٌّ، أنا من أهل هذه الآية : **﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾** فقرأ الآية حتّى استتمها، فقال له علي عليه السلام : كذبت لست من أهل هذه الآية، ما طعم أهلها فهو حلال لهم، وليس يأكلون ولا يشربون إلّا ما يحلّ لهم».

أقول : روى قريباً منه الشيخ في التهذيب، والسيوطيّ وغيره من أهل السنّة أيضاً، والروايات تقرّر ما استفدناه من الآية الكريمة، وإنّما لم يطبّقها عليّ بن أبي طالب عليه السلام على قدامة، إمّا لأجل إصراره على الشرب، أو لأجل هتك حرمة هذا التشريع الإلهيّ وغير ذلك، فلا تنافي ما ذكرناه آنفاً في التفسير.

وأمّا قوله عليه السلام : «وليس يأكلون ولا يشربون إلّا ما يحلّ لهم»، فالمراد منه الحلال بالجعل الأوّلي، أو بجعل ثانويّ لجهل أو نسيان، فلا يشمل مَن إذا عرف الحكم والموضوع. نعم، إذا لم يكن في مقام العناد واللّجاج وهتك الحرمات، كما إذا شربها مرّةً وكان في خفاء لغلبة الشهوة الملحّة، ثمّ أدرك شناعة فعله فتاب توبة نصوحاً، فآمن بما شرطه الله تعالى عليه في الآية المباركة، فربّما يقال بشمولها له، لأنّها في مقام الامتنان والتوسعة، فراجع. ولكنّها تشمل ما فعلوه في الجاهليّة شمولاً أوّلياً.

ويمكن أن يكون منشأ قوله صلى الله عليه وآله : «الإسلام يَجُبُّ ما قبله» هذه الآية الكريمة، كما أنّه يمكن أن يكون المراد بتكرار الاتّقاء والإيمان هو الاستمرار

والموافاة عليه، إذ لا اعتبار بمجرّد حدوث الإيمان في رفع آثار ما فعل في زمان الكفر، وإنّما المناط الموت عليه.

القمّي: «لمّا نزل تحريم الخمر والميسر والتشديد في أمرها، قال أُناس من المهاجرين والأنصار: يا رسول الله، قتل أصحابنا و هم يشربون الخمر، وقد سمّاه الله رجساً، وجعلها من عمل اليشطان، وقد قلت ما قلت: أينضر أصحابنا ذلك بعد ما ماتوا، فأنزل الله هذه الآية، فهذا لمَن مات أو قتل قبل تحريم الخمر».

أقول: قد عرفت في التفسير أنّ لفظ الآية عامّ يشمل ذلك وغيره، فيكون الحديث من باب التطبيق، ولكن الخبر لا يسلم من إشكال تحريم الخمر الذي ذكرناه آنفاً، من أنّه كان قبل نزول هذه الآية الكريمة، فهذه الجملة موافقة لما نقله الجمهور، ولابدّ من التأويل إن كان قابلاً له، وإلّا فالطرح.

وفي «الكافي» و«التهذيب» بإسنادهما عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ما بعث الله نبيّاً قطّ إلّا وفي علم الله أنّه إذا أكمل دينه كان عند تحريم الخمر، ولم يزل الخمر حراماً، وإنّما ينقلون من خصلة ثمّ خصلة، ولو حمل ذلك جملة عليهم لقطع بهم دون الدين، ثمّ قال أبو جعفر عليه السلام: ليس أحدٌ أرفق من الله تعالى، فمن رفقه تبارك وتعالى أنّه ينقلهم من خصلة إلى خصلة، ولو حمل عليهم جملة لهلكوا».

أقول: تقدّم ما يدلّ على ذلك، والمراد من الحديث أن أحكام كلّ شريعة لم تتنزل مرةً واحدةً، وإنّما هي على سبيل التدريج، ولكن تحريم الخمر ممّا نزل في جميع الشرائع، ومنه يستفاد أن تحليل بعض الشرائع كالنصارى وغيرهم للخمر مخالف للحكم الإلهيّ وتحريف له، كما حرّفوا كثيراً من الأحكام، كما أنّ مثل هذه الأحاديث التي نقلنا بعضها تبطل مزاعم مَن يقول: إنّ الخمر لم يحرم إلّا في هذه الآية، فراجع.

***

بحث فقهي:

يستفاد من الآيات الشريفة بعض الأحكام الفرعيّة الفقهيّة، نذكر المهمّ منها:

الأوّل: يحرم الانتفاع بالخمر؛ لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ**﴾، لأنّ المحكوم بكونه رجساً هو الاقتراب من المذكورات، وقد أمر الله سبحانه وتعالى باجتنابها، فيشمل جميع الانتفاعات، ومنها الشراب، وذكرنا ما يتعلّق بالخمر، وعموم الآية يشمل جميع أنحاء التصرّف والانتفاع، كما هو معروف عند الإماميّة، فراجع.

الثاني: يحرم الاكتساب بالميسر، بل كلّ انتفاع بالتقريب الذي ذكرناه في الخمر، ويدخل فيه سائر أنواع القمار، فيحرم عمل آلته وحفظها وبيعها وإعارتها وأثمانها، بل بيع الخشب ونحوه ليعمل آلة لذلك. ويأتي الكلام بعينه في الأنصاب والأزلام، فيدخل في عموم تحريمهما بيعها وشراؤها وبيع الخشب وشبهه ليعمل صنماً وتحريم أثمانها، والتفصيل مذكور في الفقه، فراجع كتابنا (مهذّب الأحكام).

الثالث: كما يحرم استعمال هذه الأُمور الأربعة، كذلك يحرم اقتناؤها، بل يجب اتلافها وإخراجها عن صورها، فيجب إهراق الخمر، ويحرم اقتناؤها إلّا أن يقصد به التخليل، فقد استثنى منه ذلك للنصّ، فراجع الفقه.

الرابع: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ**﴾ قذارة الخمر كما عرفت في التفسير، وأمّا نجاستها فإنّ قلنا بأنّ الرجس يأتي بمعنى النجس كما عن بعض الفقهاء، فتدلّ الآية الشريفة عليها بالمطابقة، ولا نحتاج إلى دليل آخر. وإن قلنا بأنّ الرجس يختصّ بالقذارة المعنويّة دون النجاسة، فلابدّ من إثباتها من الرجوع إلى الأخبار، وهي كافية في ذلك، مضافاً إلى الإجماع، راجع كتابنا (مهذب الأحكام).

الخامس: ذكرنا بأنّ قوله تعالى: **﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾** في مقام الامتنان والتوسعة على المؤمنين، كسائر القواعد الامتنانيّة، فيجري عليه ما يجري عليها من الأحكام والآثار المعروفة في علم الأُصول، فيستفاد رفع الإثم والمؤاخذة عمّا صدر من المؤمنين في حال الكفر، أو كلّ عذر شرعيّ مقبول، وهذا ممّا يفتح منه ألف باب، فراجع.

***

بحث عرفاني:

الآيات الشريفة المتقدّمة تبيّن مظاهر سخط الله تعالى وموجبات لعنه وعذابه؛ لأنّها من عمل الشيطان الذي هو مصدر الغواية والضلال، وقد بيّن عزّوجلّ ما يترتّب عليها من الآثار الوصفيّة التي تعتبر من مهلكات النفس وانحطاطها إلى أدنى الدرجات. وكيف لا تكون كذلك، وهي التي تصدّ عن ذكر الله تعالى الذين تطمئن به قلوب المؤمنين، بل هو أمل العارفين، والروح الذي يضفي للموجودات بهاءً وعظمة وبه حياتها، فلا يستغني السالك إلى الله تعالى عنه وإنّ الصدّ عنه يوجب هلاكه؛ لأنّ فيهم البعد عن ساحة جلاله، كما أنّ تلك المهلكات توجب المنع عن الصلاة التي هي قرّة عين الأنبياء والمرسلين، أو معراج الأولياء والصالحين، وفيها سموّ الروح واتّصالها بربّ العالمين وفناؤها فيه، فلا يكون الصادّ عنها إلّا عدو استكلب على الإنسان ليحرمه عن ملاقاة الحبيب، والإلتذاذ بمناجاته، وتكميل النفس بملاقاته، وإبعادها بالغفلة التي تحطّ الإنسان عن قدره وتمسخ قلبه، ولعلّ في إتيان الذكر ثمّ الصلاة لبيان درجات العارفين ومقامات السالكين، فبعضه اقتصر على ذكر الله تعالى الذي هو روح الموجودات وبه حياتها، والبعض الآخر تعدّى عن ذلك ووضع قدمه في ديار الحبيب، وتمنّى ملاقاته والحضور لدى جنابه، وكلا المقامين لابدّ له من الحبّ الإلهيّ ليحقّ له

الدخول في هذا السلك ، فاذا كان الخمر والميسر يسلبان الحبّ من القلب، ويبدلانه بالعداوة والبغضاء ، فينشغل القلب بنيرانها، وينغفل عن ساحة القرب وتحليته بالكمالات ، كيف لا يترتّب عليه الصدّ عن ذكر الله تعالى؟! فيكون ترتّب الصدّ على العداوة والبغضاء من ترتّب المقتضىٰ على المقتضي .

هذا في سكر الخمر وثمالتها، والميسر الذي يلهي عن ذكر الله ، فما بالك بسكر الدُّنيا الناشئ من حبّها الذي هو من أمراض النفس الخطيرة ، فيسلب لبّ الإنسان ويفقده صوابه ، ولحبّ الدُّنيا وسكرها مظاهر كثيرة ، فقد يحصل من المال أو الجاه والرياسة ، وقد يدخل في أُمور دقيقة عند السالكين والعارفين ، و قد يغفل عنها فتظهر على نواياه أو أقواله وأفعاله ، فإن لم يعالجها يرجعه إلى أسفل السافلين ، ولذا كان الأنبياء والمرسلون يتعوّذون بالله منهما ، ويتوبون ويستغفرون الله ممّا قد يصدر منهم في أطوار حياتهم المعنويّة ، فإنّ الأمر دقيق جدّاً، والإنسان في اختبار وامتحان مستمرين ، وكانت سيرة الائمة الأطهار عليهم السلام في تعاملهم مع الدُّنيا على حذر شديد ، وفي الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام : «واللّهِ لقد نزلت الدُّنيا عندي منزلة الميتة ، متى اضطررت إليها أكلت» ، فإنّ جمالها الفاتن يخلب القلوب، ويصدّ السالك المجذوب .

وقد نقل عن بعض العرفاء في حقّ من كان مشغولاً بنفسه، وزاهداً عن الدُّنيا ومفاتنها مدّة طويلة، لما عرضت عليه القضاء فقبلها ، قال : إنّه كان يضمر حبّ الدُّنيا مدّة أربعين سنة وهو صحيح ، فإنّه يبقى في مكنون النفس مدّة طويلة، ويكون صاحبها مشغولاً في جهة أُخرى .

ولعلّ في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ إشارة إلى هذا الأمر الدقيق ، فلابدّ من التقوى والرجوع إلى الإيمان دوماً، والشدّة في ذلك بدوام المراقبة ، أو أنّه إرشاد إلى مراتب الإيمان ومنازل المؤمنين ، وليعرف

كلّ واحد منهم فيقوم بها على الوجه المطلوب ، ليمكنه التجاوز إلى منزلة اُخرى كما ورد عن الصادق عليه السلام : «الإيمان حالات ودرجات وطبقات ومنازل ، فمنه التامّ المنتهي تمامه ، ومنه الناقص البيّن نقصانه ، ومنه الزائد رجحانه» .

ولا تكون منازل الدرجات إلّا لأجل اختلاف المؤمنين في الاستعداد لتلقّي الفيوضات الإلهيّة، الناشئ من تفاوتهم في الأعمال وصفاء النفس، وبعدهم وقربهم من معدن العظمة والكبرياء ، وفي الخبر : «أنّ التقوى على ثلاثة أوجه ، تقوى في الله وهي ترك الحلال فضلاً عن الحرام، وهي تقوى الخاصّ ، وتقوى من خوف النار والعقاب وهي ترك الحرام، وهي التقوى العامّ . ومثل التقوى كماء يجري في النهر ، ومثل هذه الطبقات الثلاث في معنى التقوى كاشجار مغروسة على حافة ذلك النهر من كلّ لون وجنس ، وكلّ شجر منها يمتصّ الماء من ذلك النهر على قدر جوهره وطبعه ولطافته وكثافته ، ثمّ منافع الخلق من تلك الأشجار والثمار على قدرها وقيمتها ، قال الله تعالى : ﴿**صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ**﴾ »، فالتقوى للطاعات كالماء للأشجار ، ومثل طبائع الأشجار في لونها وطعمها مثل مقادير الإيمان ، فيكون التغيير والاختلاف يرجع إلى شيء مستور عن الناس، مع كون المادّة واحدة ، ويدلّ عليه قوله صلى الله عليه وآله : «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة» ، مع كون مادّة الناس ومحلّ تكوينهم إنّما هو المني والرحم ، وكذلك سائر المخلوقات من الجماد والنبات والملائكة ، فإنّ منشأ تكوينهم شيء واحد مع الاختلاف العظيم فيما بينهم .

فالآية المباركة من جلائل الآيات التي يستفاد منها أبواب كثيرة في العلم والعمل والتقوى ، وفيها إشارات لطيفة ودقائق ربانيّة لذوي البصائر في مقاماتهم الرفيعة؛ ليكونوا على حذر ممّا يوجب صدّهم عمّا فيه حياتهم بالآخرة وهلاكهم ، كما أنّها ترشدهم إلى التزوّد بالتقوى وبقائهم على مراقبة تامّة ، وتطميعهم في مثل

الدرجات العالية والمقامات الرفيعة، فيالها من آية عظيمة في السير والسلوك، فلا تغفل عنها والله المستعان.

***

الآية ٩٤ ـ ٩٩

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللهُ بِشَيْءٍ مِنْ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٩٤﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ وَاللهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴿٩٥﴾ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٩٦﴾ جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾ اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٩٨﴾ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٩٩﴾﴾.

الآيات المباركة تبيّن بعض الأحكام الإلهيّة الفرعيّة المتعلّقة ببعض تروك الإحرام، وهو صيد البر والبحر والكفّارات المترتّبة عليه، وقد بيّن عزّوجلّ بعضها، وفوّض بيان الآخر إلى ذوي عدل من المؤمنين، الذين لهم العلم والمعرفة بالأحكام الإلهيّة، والأُمناء على حلال الله وحرامه، وقد حرّم صيد البرّ وأحلّ صيد البحر الطري وطعامه اليابس المالح، ثمّ بيّن عزّوجلّ شأن الكعبة وأنّها

البيت الحرام، مأوى كلّ متعبّد ومقصد كلّ محتاج، وقبلة للعالمين، ومنتهى كلّ نسك، ثمّ ختم عزّوجلّ بالتحذير الأكيد من مخالفة أحكامه المقدّسة، وبيّن شأن الرسول في إبلاغ التشريع، وحذّرهم من نفسه العليم بالظاهر والباطن ومكنونات الصدور. ولا يخفى ارتباطها بما سبق من الآيات التي تشترك في بيان الأحكام الشرعيّة.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللهُ بِشَيْءٍ مِنْ الصَّيْدِ﴾.

خطاب للمؤمنين، لأنّ إيمانهم جعلهم مؤهّلين لتلقّي هذا الخطاب الربوبيّ الدالّ على كمال العناية بهم، أو لأنّ الإيمان بالله يستدعي العمل بما أنزله عزّوجلّ من الأحكام، وتقدّم الكلام في هذا الخطاب مكرّراً، فراجع.

والبلاء: الامتحان والاختيار، وسبق الكلام أيضاً في هذه المادّة في سورة البقرة، ولام القسم والنون المشدّدة للتأكيد. والصيد مصدر يطلق على ما يصطاد من الحيوان مطلقاً، بريّاً كان أو بحريّاً، كما عرفت في أوّل السورة. والتنكير في (بشيء) إمّا: للتكثير ومن لبيان الجنس، أي كثير الصيد.

أو للتحقير به بالإضافة إلى الابتلاء، ليهون الأمر على المخاطبين.

أو للتنويع، ومن التبعيض، وهو ما عدا صيد البحر وما استثنى، كما عرفت.

ويعضد الأوّل قوله تعالى: ﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ الدالّ على الكثرة وحصوله في كلّ مكان، بحيث صار يمكن تناوله باليد وغيرها من آلات الصيد.

ولا ينافي الاحتمال الثاني أيضاً وجه الابتلاء في حالة الإحرام، لا سيّما في الأزمنة القديمة التي كان فيها السفر طويلاً، والزاد قليلاً، فاذا عرض صيدٌ سهل تناله بالأيدي أو الرماح، وكانت الحاجة إليه شديدة ناهيك باستطابة الصيد ولذّته،

ففي هذه الحالة يقدّر عظم الابتلاء، وهذه سنّة الله تعالى في خلقه، ويجري في هذه الأُمّة كما قال نبيّنا الأعظم ﷺ: «يكون في هذه الأُمّة جميع ما كان في الأُمم السابقة، حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة»، ولعلّ الحكمة في ذلك إظهار معلومة للناس، فيجازى على الطاعة، ويعاقب على المعصية، كما يشير إليه قوله عزّوجلّ بعد ذلك.

وكيف كان، فالآية توطئة ـ كما سيأتي ـ للأحكام المشدّدة في الآيات التالية.

وجواب القسم (ليبلونكم) محذوف.

قوله تعالى: ﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾.

وصف للصيد، وللتعميم ليشمل صغار الصيد التي تنال بالأيدي، وكبارها التي لا تصطاد إلّا بآلات الصيد. وفيه الكناية عن كثرته وحصوله في كلّ مكان، بحيث يمكن التمتّع به خفاءً، ولابدّ أن يكون في حال الإحرام المعلومة من السياق.

قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ اللهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾.

بيان علّة الابتلاء، وهو الله العالم بجميع الأشياء، جليلها وحقيرها، كليّاتها وجزئياتها، جلّيها وخفّيها، فهو بكلّ شيء عليم وخبير، إلّا أنّه يعامل الأفراد معاملة إظهار معلومة لهم، أو أنّه يطلب منهم طلب مَن يريد أن يعلم ذلك، فيكون قد سيق الكلام بحسب حال المخاطبين ومذاقهم في كيفيّة التكلّم، لا بحسب حال المتكلّم، وقد تقدّم الكلام في مثل هذا الخطاب في سورة البقرة، فراجع.

والغيب ما غاب عن الإنسان، بحيث لا يدركه بظاهر مشاعره، وتقدّم في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ بعض الكلام. والمعنى: ليظهر الله تعالى

معلومه لكم، فيتبيّن الذي يخاف ربّه ويحذر من عقابه في الخفاء، والجملة في محلّ نصب على الحال، أي يخافه غائباً، كقوله تعالى: ﴿وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

بيان جزاء مَن تعدّى في الخفاء، وتجاوز حدود الله، ونال من الصيد بعد الإعلام، وفعل ما نهاه بعد البلاء، فله عذابٌ مؤلم؛ لأنّه تعرّض لسخط الله تعالى، ولم يبال بأحكامه المقدّسة، فإنّ مَن لم يعتن بهذه الابتلاءات الربانيّة والامتحانات الإلهيّة، فإنّه يكاد لا يراعيه في سائر أحكامه المقدّسة. ويحتمل أن تكون الآية إرشاداً إلى ما سيأتي من التفصيل بين مَن تكرّر منه الصيد عملاً، وعدمه.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾.

بيان لما تضمّنته الآية السابقة من الإشارة إلى أحكام الصيد، وما ورد في أوّل السورة من تحريم الصيد على مَن كان محرماً، قال تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾، وفي إعادته هنا لبيان الجزاء والكفّارة، فتكون اللّام في الصيد للعهد، وجملة (أنتم حرم) في موضع النصب على الحال، وحرم جمع حرام ومحرم بمعنى واحد كحلال ومحل، ويقال: أحرم إذا أهلّ بالحجّ، أو دخل في الشهر الحرام، أو دخل في الحرم، وهو في الأصل بمعنى المنع، وسمّيت النساء حرماً لأنّها تمنع، والمحروم الممنوع من الرزق، ومنه الإحرام؛ لأنّه يمنع المحرم من إتيان بعض الأمور التي تسمّى بتروك الإحرام، والتعبير بالقتل دون الذبح والذكاء للإشارة إلى تعميم تحريمه على أيّ وجه حصل، مستقلاً أو مع مشاركة الغير، وقد أُلحق به الإشارة والدلالة والإمساك، وتدلّ عليه بعض الأخبار، والآية تنهى المُحْرِم عن قتل الصيد، وهو عامّ يشمل جميع أنواع الصيد

البريّ والبحريّ، ولكن يخصّصه قوله تعالى بعد ذلك: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾، فيختص بالبريّ، كما أنّ حرمة القتل تختصّ بالعمديّ منه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ﴾، فلا إثم على الجاهل والناسي، وإن وجب الجزاء عليهما كما ستعرف.

وكيف كان، فقد وقع الخلاف في المراد من الصيد:

فقيل: هو كلّ ما يطلق عليه اسم الصيد من جميع الحيوانات، الطير وغيره، المأكول وغيره، إلّا ما استثني كالأهليّ والبحريّ، وبعض الحيوانات المؤذية التي يخاف منها، ويدلّ عليه الإطلاق وبعض الروايات الصحيحة.

وقيل: المراد منه الحيوان البريّ المحلّل الممتنع بالأصالة، ويباح قتل غيره إلّا الأسد والثعلب والأرنب والضبّ واليربوع والقنفذ؛ للنصّ. فهل يكون تحريم بعض الحيوانات غير المحلّل مستفاداً من الدليل؟

ولكن القول الأوّل هو الأظهر بحسب الدليل، وعليه إجماع الفقهاء، ثمّ إنّه لا ريب في دلالة النهي على الحكم التكليفيّ، وهي حرمة قتل الصيد في حال الإحرام، وهل يستتبع ذلك حكماً وضعيّاً، وهو جعل المقتول بمنزلة الميتة، فيترتّب عليها جميع أحكام الميتة من النجاسة وحرمة جميع الانتفاع كذبيحة الوثنّي، أو لا تكون كذلك، بل تكون كالشاة المذبوحة بغير إذن المالك؟ ويتفرّع عليه جواز أكله اختياراً.

ولكن لابدّ أن يعلم بأنّ النزاع إنّما يكون في ما إذا قتل المحرم الصيد في الحِلّ، دون ما إذا قتله في الحَرَم، فإنّ الأكثر على أنّه بمنزلة الميتة، ويمكن استفادة الأوّل من ظاهر الآية الشريفة، فانها تشير إلى أنّ المصطاد بمنزلة المقتولة، فهو بمنزلة الميتة المقتولة بغير ذكاة. وبعبارة أُخرى: يلغى حكم الذبح ويلحق المذبوح بالميتة.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنكُمْ مُتَعَمِّداً﴾.

تخصيص بعد تعميم الإثم لكلّ مَن قتل الصيد في حال الإحرام، أي ومَن قتل الصيد ممّن أحرم منكم حال كونه متعمّداً، ذاكراً لإحرامه، عالماً بحرمة القتل، أي كان عالماً بالحكم والموضوع، فجزاؤه كما سيأتي. والمعروف أنّ ذكر العمد ليس لتقييد وجوب الجزاء، فإنّ إتلاف العامد والمخطئ واحد، وسيّان وجوب الجزاء، وعليه إجماع الإماميّة، وبه تظافرت الأخبار عن الأئمّة الأطهار، وهو المعروف عند الجمهور أيضاً، فإنّهم يقولون: إنّ القرآن نزل بالعمد وجرت السنّة بالخطأ.

والوجه في ذلك إمّا الأخبار، أو لأنّ الآية نزلت في مَن تعمّد، فهو المورد والأصل، واُلحق به الخطأ، أو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾ الدالّ على تغليظ الحرمة في العمد، وقيل غير ذلك من الوجوه التي لا تخلو من المناقشة. ولا ريب حينئذٍ في ثبوت الإثم والجزاء في العمد دون الخطأ، فإنّه يثبت الأخير فقط دون الأوّل.

قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾.

جواب الشرط المتقدّم، و(جزاء) بالرفع والتنوين مبتدأ، و(مثل) صفة مرفوع والخبر محذوف، أي فعليه، أو فواجبه جزاءٌ يماثل ما قتله من النعم، ويكون الجار والمجرور صفة ثانية للجزاء. وقيل غير ذلك من الوجوه الإعرابيّة، فراجع.

وظاهر المماثلة أنّها في الخلقة والهيئة دون القيمة، وعليه بعض فقهاء الجمهور، حيث أوجبوا في النعامة البدنة، وفي حمار الوحش بقرة، وفي الظبي والأرنب شاة إلى غير ذلك؛ ويدلّ عليه التبادر من إطلاق المثليّة، وهو المعهود من

إطلاق لفظ المثل، فإنّ المراد به المشارك في النوع، كما في ضمان العدوان، قال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿مِنْ النَّعَمِ﴾ الذي هو بيان للمثل، وكذا قوله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾؛ والروايات الكثيرة الدالّة على وجوب إخراج البدنة والبقرة والكبش والشاة ونحو ذلك. وهو ظاهر في كون الجزاء الأقرب شبهاً بالصيد من النعم، ولو كان المناط القيمة لاختلف باختلاف الأسعار بحسب الأزمنة والأمكنة، وعليه إجماع الإماميّة.

ولكن ذهب بعض فقهاء الجمهور إلى أنّ المراد بها المماثلة في القيمة، قياساً على ما لا مثل له، فأوجب تقويم الصيد حيث صيد، فإنّ بلغت ثمن هدي تخيّر بين أن يهدي من النعم ما قيمته قيمة الصيد، وبين أن يشتري بقيمته طعاماً فيعطي كلّ مسكين نصف صاع من بُرّ أو صاعاً من غيره، وإن شاء صام عن إطعام كلّ مسكين يوماً، وأيّدوا ذلك بقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فإنّه ظاهر في القيمة إذ التقويم يحتاج إلى النظر والاجتهاد، بخلاف المماثلة الخلقية فإنّها ظاهرة للحسّ لا تحتاج إلى حكم العدل.

وفيه أوّلاً: إنّه لا تختصّ القيمة إلى حكم العدل، بل الأنواع قد تتشابه وتشبه كثيراً ويماثل بعضها بعضاً، فيحتاج التمييز إلى حكم العدل.

وثانياً: إنّه قد يقتل الصيد ولا يعلم مثله لعدم العلم به، فيحتاج إلى حكم العدل أيضاً ليحصل العلم به.

وثالثاً: إنّ ظاهر الآية الكريمة أن يكون الجزاء مماثلاً للصيد من النعم، ولو كان القيمة لم يكن مماثلاً، بل هو قيمة يشتري بها مماثل، وكم فرق بين الأمرين؟!

ورابعاً: إنّه لا يكاد يوجد نعم تكون قيمته قيمة الصيد المقتول، بل هو نادر جدّاً.

---

١. سورة البقرة: الآية ١٩٤.

وخامساً: إنّ القيمة لا تسمّى مثلاً في لا مثل له؛ لأنّ القيمة إنّما تجب في ما إذا لم يكن للصيد مثل، فيكون الواجب هو الأمران الآخران، أي الإطعام والصيام، كما هو مذهب بعض فقهاء الجمهور.

وأمّا بناء على مذهب الإماميّة، فإنّ التخيير بين الثلاثة (المثل أو الطعام أو الصيام) إنّما هو في حالة مثل النعم، أمّا لا مثل له فهو موكول إلى الأخبار الواردة عن الأئمّة الأطهار عليهم الصلاة والسلام التي تبيّن ما يجب فيه الجزاء، وما لم يبين منها تجب فيه القيمة؛ لأنّه أقرب في اللّزوم، فراجع كتب الفقه.

قوله تعالى: **﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾**.

أي: يحكم بالجزاء المماثل مَن يكون عادلاً من المسلمين لظاهر الخطاب، والتبعيض لأجل أنّ الجميع ليسوا عدولاً. وفي الآية الشريفة ثلاث بحوث:

الأوّل: في قراءتها، فالموجود في المصاحف (ذوا عدل)، وهي القراءة المشهورة، ولأجلها اشترط بعضهم التعدّد، فلو حكم العدلان بأنّ للصيد غير المنصوص مثلاً من النعم، وجب الرجوع إلى قولهما هذا، ولكن ورد عن الإمامين الهمامين أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله الصادق عليهما السلام أنّهما قرءا الآية: **﴿ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾** بحذف الألف، ففي «الكافي» عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان قال: «تلوت عند أبي عبدالله عليه السلام: **﴿ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾**، فقال: ذو عدل. هذا ممّا أخطأت به الكتّاب».

وفي «الكافي»: عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: **﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾** فقال عليه السلام: «العدل رسول الله صلى الله عليه وآله والإمام من بعده، ثمّ قال: ممّا أخطأت به الكتّاب». ورواه العيّاشي بهذا الإسناد أيضاً، ونقل في «المجمع» قراءة: (ذو عدل) عن الباقر والصادق عليهما السلام.

والمستفاد من هذه الأحاديث أنّ رسم الألف في (ذو عدل) من تصرّف النسّاخ، والصواب محوها؛ لأنّها تفيد أنّ الحاكم اثنان كما عرفت، وهذه الأخبار تدلّ على أنّه واحد، وهو الرسول في زمانه ثمّ كلّ إمام في زمانه على سبيل البدل، ولذا نرى أنّهم عليهم السلام بيّنوا مماثل أكثر الصيد ولم يدعوه إلى أفهام الناس، كما ستعرف. وزياده الألف في رسم المصاحف ليست بعزيزة حتّى قيل: إنّ خطّه لا يقاس عليه كخطّ العروض، فقد زيد في رسم ﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾[1]، وفي رسم ﴿لَأَوْضَعُوا﴾[2] وغير ذلك.

ويمكن توجيه قراءة: ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ بأن يكون المراد الرسول والإمام الموصوفين بالعدل في القول والفعل، وتتوافق القراءتان حينئذٍ في المعنى.

وذكر بعضهم أنّ (ذوا) تستعمل استعمال (من) للتقليل والتكثير، وقيل غير ذلك. والكلّ لا دليل عليه، فراجع.

الثاني: في المراد من العدل، فذهب جمع إلى أنّه آحاد الناس المتّصفين بالعدالة، وهو رأي الجمهور، لأنّ المماثلة في الصورة يستوي في معرفتها كلّ أحد من الناس.

ولكن يمكن المناقشة: بأنّ المماثلة ليست من الأُمور الهينة التي يمكن أن يدركها آحاد الناس، فهي أصعب من القيمة التي جعلوها من الأُمور التي تحتاج إلى النظر والاجتهاد، وصناديد أهل الهداية والرشاد، إلّا المؤيّدين بالقوّة القدسيّة، وكيف يفوّض معرفة الدقائق العلميّة إلى آحاد الناس، وهذا هو الذي دلّت عليه الأخبار من أنّ المراد به الرسول صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام، كما عرفت.

---

١. سورة النمل: الآية ٢١.

٢. سورة التوبة: الآية ٤٧.

فالحقّ أنّ المراد به واحد من الأئمّة عليهم السلام المتّصفين بالعدالة في جميع الأقوال والأفعال، والمؤيّدين بالقوّة القدسيّة التي تدرك حقائق الأشياء، وقد تقدّم قول الباقر والصادق عليهما السلام: «العدل رسول الله والإمام بعده».

الثالث: في أنّ حكم العدل بالمماثلة هو من باب الشهادة، كما ذهب إليه جمع، فاعتبروا فيها التعدّد وأجروا فيها أحكامها من التعارض وغيره ممّا هو مذكور في كتاب الشهادات من الفقه، ويؤيّد إطلاق الحكم على الشاهد في غير مورد أنّه من باب الحكم.

ولكنّ الأخبار التي تعيّن كون المراد من العدل الرسول والإمام صلوات الله عليهم أو واحداً من الحجج عليهم السلام، الذين هم أهل التنزيل والتأويل، تعيّن أن يكون المراد به الحكم، فيعتبر فيه العلم والمعرفة بالخصوصيات، ولا يحتاج إلى التعدّد. ويدلّ عليه ظاهر الآية الشريفة في الحكم الذي يراد به المعنى الحقيقيّ، كما يدلّ عليه قراءة الإمامين عليهما السلام: «ذو عدل»، فيكون محصل الآية الشريفة أنّ مَن قتلَ في حال الإحرام صيداً عالماً عامداً، يجب عليه الجزاء بمثل ما قتل من النعم، إذا كان له مثل، فإنّه ليس كلّ صيد له مثل، وحيث إنّ تعيين المثليّة في النعم أمر عسير؛ لأنّ الأنواع قد تشتبه وتتشابه كثيراً ويماثل بعضها بعضاً وتختلف قيمها، وجب الرجوع إلى العدل العالم بالخصوصيّات العارف بالأحكام، المؤيّد من الله في تعيين المماثلة، فيحكم به ويؤخذ بحكمه من دون تردّد، وإن لم يرد من قبله التعيين فيكون الجزاء القيمة، والتفصيل يطلب من الفقه، وسيأتي في البحث الفقهي بعض الكلام.

قوله تعالى: **﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾**.

دليل آخر على أنّ المراد من المماثلة العينيّة دون القيمية، والجملة حال من

الضمير في (به)، أو من (جزاء)، أو بدل عن (مثل) باعتبار محلّه.

﴿بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ صفة (هدياً)، والإضافة لفظيّة.

والمراد من الكعبة الحرم، لأنّ الذبح أو النحر داخلها أو القرب الملاصق بها غير ممكن عادة، فالمراد به البلوغ العرفيّ، وهو يتحقّق بدخول الحرم، والمراد ذبحه دون مجرّد الوصول هناك كما هو ظاهر الآية الشريفة.

ولكن وردت النصوص عن الأئمّة الهداة عليهم السلام أنّ الجزاء إن كان في إحرام العمرة ذبحه بمكّة قباله الكعبة، وإن كان في إحرام الحج ذبحه بمنى، ويأتي في البحث الروائيّ نقل بعض الروايات.

قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾.

عطف على جزاء المرفوع، أو على محل (النعم) على أنّه خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة الجزاء، أي والواجب عليه كفّارة طعام مساكين ما يساوي قيمة الهدي المماثل من النعم، وعليه دلّت نصوص أهل البيت عليهم السلام.

وقيل: قيمة الهدي المقتول. وهو مردود كما عرفت.

وعليه، إذا كان للصيد مماثل معيّن من قبل المعصومين صلوات الله عليهم، فالمحرم الذي اصطاد الصيد بالخيار، إن شاء أعطى المماثل وذبحها في الحرم، أو أعطى قيمته ووزّعها على المساكين، بالتفصيل في توزيع الكفّارات كمية وكيفيّة.

قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً﴾.

خصلة أُخرى من خصال كفّارة الصيد الثلاث، والجملة عطف على (طعام)، و(ذلك) إشارة إليه، و(صياماً) تمييز، و(العدل) بفتح العين وكسرها بمعنى المثل، فاذا كان من غير الجنس فتحت، وإن كان من الجنس كسرت، والمعنى: أو ما يماثله يساويه من الصوم، فيصوم عن كلّ مسكين يوماً، على ما هو منصوص في

الأخبار المعتبرة.

وظاهر الآية الشريفة التخيير بين الأبدال الثلاثة لظهور (أو) في ذلك، وتقدّم في صحيح حريز عن الصادق عليه السلام: «كلّ شيء في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار يختار ما شاء ـ الحديث».

ولكن ذهب جمع كثير من فقهائنا إلى أنّها على الترتيب، بمعنى أنّ الواجب أوّلاً الجزاء المماثل للصيد، ومع العجز عنه فالإطعام بقدره، ثمّ الصيام بقدر المساكين، واستدلّوا عليه بجملة من النصوص، ولا تخلو الآية الشريفة من إشعار بالترتيب بين الخصال. ويمكن الجمع بين الروايات المتعارضة بالعامّ والخاصّ.

قوله تعالى: ﴿**لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ**﴾.

بيان علّة الجزاء مطلقاً، متعلّق بقوله: (فجزاؤه) أو بمحذوف. و(الوبال) هو الثقل ومنه الوابل، أي المطر الكثير، والطعام الوبيل أي الثقيل، وقال تعالى: ﴿**فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيلاً**﴾، أي ثقيلاً، ويختصُّ الوبال بالمكروه والضرر في العاقبة.

والمعنى: ليذوق ثقل فعله وسوء عاقبة هتكه لحرمة الإحرام، فيدلّ على أنّه نوع مجازاة، ولا ريب أنّ التكاليف الإلهيّة فيها نوع مشقّة على المكلّف، وإنّما كانت لهذه المشقّة نتيجة فعله، فشدّد على نفسه التكليف بقتله للصيد متعمّداً.

قوله تعالى: ﴿**عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ**﴾.

امتنان إلهيّ بالعفو عمّا صدر من المجرمين قبل نزول الحكم ممّا تتعلّق به الكفّارة، فلا إثم ولا كفّارة، والجملة لدفع ما يتوهّم من وجوب الجزاء في الحوادث السابقة، وليس ذلك من تعلّق العفو بما ليس هو معصية من الأفعال لتكون الآية دليلاً على جوازه، بل هو لدفع الحكم الوضعيّ ـ أي الكفّارة ـ فإنّه قد يتعلّق بالأفعال الصادرة حين الجهل، أو قبل نزول الحكم، فالمقام من مظنّة ذلك

فتدفعه الآية الشريفة ، ولا بأس بالاستئناس بهذه الآية الشريفة لجواز تعلّق العفو بما هو ليس بمعصية .

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾ .

العود والإعادة هو تكرار الفعل عن قصد ، والمشهور بين النحاة تقدير المبتدأ ليصحّ دخول الفاء عليه ، فإنّ الجزاء إذا وقع مضارعاً مثبتاً لم تدخله الفاء ما لم يقدّر المبتدأ ، لأنّ المضارع حينئذٍ ارتبط بنفسه ولم يحتج إلى الفاء ، وجوّز بعضهم أن تكون (من) موصولة، ودخلت الفاء لشبه المبتدأ بالشروط ، والجملة بعدها خبر ، ولا حاجة إلى إضمار المبتدأ . والمعنى : مَن عاد إلى الفعل تعلّق به الكفّارة، فينتقم الله تعالى منه بالعذاب الإلهيّ سواءً في الدُّنيا أم الآخرة .

وقد اختلف الفقهاء في ثبوت الكفّارة ، فالمشهور بين الإماميّة عدمها بالمعاودة إلى قتل الصيد؛ لظاهر الآية ، فإنّه تعالى جعل جزاء الصيد الانتقام بعد أن جعل جزاءه الفدية ابتداءً ، فاقتضى ذلك عدم وجوبها مع العود بمقتضى المقابلة ، والتفصيل قاطع للشركة ، وتقتضيه أصالة البراءة أيضاً . ويدلّ عليه بعض الصحاح من الأخبار .

وذهب جمهور العامّة وبعض الفقهاء من الخاصّة إلى وجوب الكفّارة أيضاً ، واستدلّوا عليه بعموم قوله تعالى : ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً﴾ الشامل للمبتدئ والمعيد ، ولأنّ ترتّب الانتقام على العود لا ينافي وجوب الجزاء عليه ، وإنّما لم يصرح لعلمه فيما مضى ، ولبعض الأخبار .

ويمكن الجواب عمّا ذكروه : أمّا الآية فقد عرفت أنّ ظاهرها يدلّ على نفي الكفّارة بالعود ، وأمّا الروايات فهي متعارضة يمكن الجمع بينها بوجه من الوجوه إن لم يكن حملها على التقية ، والتفصيل مذكور في الفقه ، فراجع .

ولا ريب أنّ الاحتياط حسن على كلّ حال، وموضوع الخلاف العمد بعد العمد في إحرام واحد، وألحق به بعض الفقهاء الإحرامين المرتبطين كحجّ التمتّع وعمرته إن تباعد الزمان، وفي غير ذلك تتكرّر الكفّارة.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾.

تأكيدٌ شديدٌ على مراعاة الأحكام الإلهيّة، ومبالغة في التحذير عن مخالفة أمر مَن لا يغالب، وهو ذو انتقام ممّن يتعدّى حدوده ويعصي أوامره وأحكامه.

قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾.

خطاب آخر للمحرمين يبيّن فيه حلّية بعض أنواع الصيد، بعد ما أطلق النهي عن الصيد في الآية السابقة كما عرفت.

وصيد البحر هو الحيوان الذي لا يعيش إلّا في الماء، والبحر هنا مطلق الماء، فلا يشمل ما لازمه، وعموم الخطاب من صيد البحر بجميع أصنافه إلّا أنّه يخصّ بالمأكول المحلّل منه على ما هو المعلوم من الأخبار والإجماع، سواء كان في الحلّ أو الحرم.

قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُهُ﴾.

عطف على ما قبله، أي وأحلّ لكم طعام البحر والطعام ما يطعم ممّا صيد منه، فيكون المراد من صيد البحر المعنى المصدريّ منه، أي الاصطياد، والذي تقدّم معناه، والمقام أكل ما يصطاد، وهو وإن كان عاماً يشمل العتيق من الصيد أو ما قذفه البحر، والجديد الطري، واليابس القدّيد الذي يُدّخر ليطعم منه، إلّا أنّ الوارد في أخبار أئمّة أهل البيت عليهم السلام تفسيره بالأخير، وهو السمك المملوح الذي يُدّخر ليقتات منه الناس، وهو الظاهر من قوله تعالى: ﴿مَتَاعاً لَكُمْ﴾، فالمراد من

صيد البحر السمك الطري وطعامه المالح الذي يُدّخر، وهو المشهور بين علمائنا. وهناك أقوال أُخرى لا دليل عليها.

قوله تعالى: ﴿مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾.

منصوب على المصدريّة، والتعليل يدلّ على الامتنان، أي لأجل تمتّع حاضريكم والمسافرين منكم فيتزوّدون بقديده كما يأكلون جديده، وقد استوعبت جميع الفروض، المحرم وغيره، والحاضر والمسافر.

قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ﴾.

تقدّم الكلام في المراد من الصيد، فإمّا أن يراد به المصطاد، أو المعنى المصدريّ، فإنّه على الأوّل يحرم جميع الانتفاعات أكلاً وبيعاً وشراءً ونحو ذلك وإن صاده المحلّ، وعلى الثاني تحرم الإشارة والدلالة والإغراء. ويمكن الحمل على المعنى الجامع ليشمل الجميع، كما تدلّ عليه الروايات المستفيضة، وإجماع الأصحاب، وعليه جمع من العامّة.

قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُمْ حُرُماً﴾.

أي: متّصفين بوصف الإحرام، والحُرُم جمع المحرم كما عرفت سابقاً، وقرئ (دمتم) بكسر الدال كخفتم من دام يدام، كما قرئ (حرم) بفتحتين، أي ذوي حرم، بمعنى إحرام.

وكيف كان، فالآية تدلّ على حرمة صيد البر ما دام الشخص محرماً، وهو لا يرتفع إلّا بإتيان طواف النساء التي هي من محرّمات الإحرام ولا تحلّ إلّا به. وبقاء شيء من المحرّمات الإحراميّة يقتضي بقاء الإحرام، وتدلّ عليه بعض النصوص، ولكن بإزائها روايات أُخرى صحيحة تدلّ على أنّ المحرم يحلّ من كلّ

شيء إذا حلّ إلّا النساء والطيب، ومقتضاها حلّية الصيد، وبها عمل جمع من الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وهو المشهور. وهناك أقوال ذكرناها في (المهذّب)، فراجع.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

تحذير على المخالفة ووعيد على المبارزة بأنّه إليه تحشرون وترجعون، لا إلى غيره، فيجازي المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته، وفيه ترهيب وترغيب، ولا يخفى ما في قوله عزّوجلّ من الإشارة إلى أنّ الحجّ من مظاهر الحشر الأكبر، فلا تخفى على الله من خافية.

قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾.

تعظيم لشأن الكعبة المقدّسة، وبيان حرمة البيت الحرام، ومَن يحلّ فيه من الإنسان والحيوان بأنّ لهما الأمن ما داموا في الحرم الإلهيّ، وأنّه سبب لحصول الخيرات ونزول البركات في الدُّنيا والآخرة. وفيه التأكيد على مراعاة حرمة التكاليف الإلهيّة التي بيّنها عزّوجلّ في الآيات السابقة.

والجعل إمّا تكوينيّ، أو شرعيّ، وكلاهما صحيحان في المقام، وقد تعلّقا بالكعبة بالبيت الحرام، كما تقدّم ويأتي.

والكعبة اسم للبيت الشريف زادها الله شرفاً ورفعة، تأتي بمعنى الرفعة والعلوّ، ومنه كعب الرمح، أي الطرف الناشز، وكعب الرجل الجزء الناتئ، وكعبت الجارية إذا نتأ ثدياها، قال تعالى: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَاباً﴾.

وقيل: إنّما سمّيت الكعبة لأنّها مربعة، وقد ذكرنا ما يتعلّق بالبيت الشريف في سورة البقرة، فراجع.

والبيت الحرام عطف بيان على جهة المدح والتعظيم والحرمة، كما يشعر

الوصف بالحرام.

قوله تعالى: ﴿قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾.

المراد به ما يقوم به أمر الناس ويصلح ويستقيم، أصله القوام بالواو، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، كالميزان. وقرئ (قيما) بكسر القاف وفتح الياء، وهو بمعى القيام أيضاً، وهو منصوب إمّا على الحال، أو على كونه مفعولاً لـ(جعل)، وقد جعل تعالى للكعبة اُموراً تدلّ على غاية العظمة والشرف والرفعة:

الأوّل: أنّها كعبة مقدّسة رفيعة المنزلة، عالية المقام، شريفة المكانة، يكفي في عظمتها أنّها وسط الأرض، وأنّها دحيت من تحتها، وأنّها كانت قبل خلق آدم عليه السلام، وأنّ الذي بناها خليل الرحمن، وساعده ذبيح الله عزّوجلّ، واستجيب دعاؤهما فيها، كما حكاه الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: **﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾**[١].

وبيّن عزّوجلّ أثر ذلك الدُّعاء المُستجاب في مكان آخر من القرآن الكريم: **﴿وَقَالُوا إِنْ نَتَّبِعْ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَماً آمِناً يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقاً مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾**[٢].

وقد ورد في الأخبار ما يدلّ على عظيم المنزلة وشرف المقام، فراجع سورة البقرة فقد ذكرنا بعضاً منها.

الثاني: أنّها البيت الذي يأوي إليه الناس لقضاء حاجاتهم، ويستظلّ بظله من عاديات الدهر وصروف الزمان، ويرجع إليه في رفع الكروب والمكاره، فهو

---

١. سورة إبراهيم: الآية ٣٧.

٢. سورة القصص: الآية ٥٧.

بيت ذو شأن رفيع، ومنزلة كريمة عنده عزّوجلّ، وقد جعلها قبلة يتوجّة الناس إليه في صلواتهم ودعواتهم، ويوجّهون إليه أمواتهم وذبائحهم، ويحترمونه ويقدّسونه ويحلفون به ويحجّون إليه من أقاصي البلاد، فيشهدون منافع لهم، وصار سبباً لتوحيدهم في العبوديّة، واجتماع شملهم، ووحدة جمعهم، وقضاء مآربهم، فما أعظم شأن هذا البيت كما ذكر عزّوجلّ: **﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً وَهُدىً لِلْعَالَمِينَ﴾**[1].

الثالث: أنّها البيت الحرام، فقد جعل لها حرمة عظيمة يعتصم به الناس في دفع المكاره، ويأمن مَن يتوجّه إليها، ويحفظ دم مَن يقطن فيها، كما قال عزّوجلّ: **﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾**[2]، نظير الشهر الحرام الذي يحرم فيه القتال، فيكون الناس فيه في أمن وأمان، يصلحون فيه ما فسد واختلّ من شؤون حياتهم، ويرجعون إلى أنفسهم لعلّهم يرشدون.

الرابع: أنّه جعلها قياماً للناس، يقوم بها نظام الناس، وتكون عمادهم، ويرجع إليها في أُمور دينهم ودنياهم وآخرتهم، فهي كالسناد والعماد لهم، لما فيها من الآثار المعنويّة والظاهريّة المادّية، فمن الأولى كونها سبباً لهداية الناس، وإليها تتوجّه نفوسهم ووجوههم. ومن الثانية أنّ فيها منافع للناس وبركات لا تعدّ ولا تحصى، من جميع جهاتهم المعاشيّة والمعاديّة، فلهم فيها منافع من صلة الأرحام، ومواصلة الأصدقاء، والإنفاق على الفقراء، والاسترباح من التجارات، والتعرّف على الأباعد والأجانب، وكسب الأصدقاء، وتقارب القلوب والنفوس، وتطهير الأرواح من رذائل الأخلاق والصفات، وارتفاع رايات الحقّ، وتثبيت دعائم التوحيد، وإرساء قواعد الإيمان، وغير ذلك من المنافع والبركات، فهو أشدّ قياماً

---

١ . سورة آل عمران: الآية ٩٦.

٢ . سورة العنكبوت: الآية ٦٧.

من المال الذي ذكر عزّوجلّ فيه: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾[1]، أي جعلها ممّا يشدّ به أزركم، ويقضي بها مأربكم، ويقوم نظام معاشكم، فالكعبة البيت الحرام قيام للناس من جميع الجهات، ففيها صلاح دينهم، وعصمة أمرهم وهدايتهم وتوحيد كلمتهم، ناهيك عمّا يستفاد منها من الأُمور المادّيّة والدنيويّة، وهذه الأُمور الثلاثة من الأُمور التكوينيّة التي جعلها الله للبيت الحرام، وتستلزم أحكاماً تشريعيّة خاصّة، منها ما ذكرت في الآيات السابقة التي شرّعت احترام هذا البيت العظيم، وغيرها ممّا ذكره عزّوجلّ فيه الكتاب الكريم، وما ورد في السنّة الشريف.

قوله تعالى: ﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾.

وهو الشهر الذي يرتبط بهذا البيت الحرام، أي الزمان الذي تؤدّى فيه مناسك الحج، كما قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾، فيكون التعريف للعهد، بقرينة قرنائه، وكونه حراماً باعتبارات مختلفة، إمّا لأجل حرمة القتال فيه، لأنّه واحد من الأشهر الحرام التي كانوا يتركون القتال فيها، والناس في أمن من حيث دمائهم وأعرضهم وأموالهم، أو لأجل وقوع الحجّ فيه، فلابدّ فيه من الإحرام الذي يوجب ترك كثير من الأُمور التي تسمّى بتروك الإحرام.

قوله تعالى: ﴿وَالْهَدْىَ وَالْقَلَائِدَ﴾.

مظهران من مظاهر احترام البيت العتيق، وفيهما تشريعان يرتبطان بالحجّ، واللّام فيهما للعهد، أي ما يهدى إلى البيت من الأنعام، فتذبح وتوزّع لحومها كما أراده الله تعالى.

---

١. سورة النساء: الآية ٥.

والقلائد هي ذوات القلائد من الأنعام التي تساق هدياً في مسيرهم للحجّ، وخصّها بالذكر لعظم شأنها، وفيها تظهر عظمة البيت.

قوله تعالى: **﴿ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**.

أي: تلك الأحكام التشريعيّة والأُمور التكوينيّة التي اختصّ بها البيت الحرام، من أوضح الدلائل على إحاطة علمه الأتمّ، وحكمته التامّة المتعالية، فيستدلّ بها على علمه عزّوجلّ الكامل التامّ بجميع ما في السماوات والأرض، فليست تلك الأُمور والأحكام مجعولة جزافاً، من دون سابق علم بحرمة البيت وعظيم منزلته، بل هي أحكام وأُمور فيها مصالح خاصّة للناس وحكم متعالية، ولا يخلو من الإشارة إلى ارتباط هذا البيت الشريف بالنظام الكيانيّ، كما تدلّ عليه بعض النصوص كما عرفت.

قوله تعالى: **﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾**.

تأكيد شديد لمراعاة تلك الأحكام، وتثبيت لها في النفوس لئلّا يتوهّم أحد في أنّها أحكام قليلة الجدوى، ووعيدٌ شديد لمَن ينتهك حرماته، ويتولّى من العمل.

والعقاب مأخوذ من العقب؛ لأنّه يأتى بعد الذنب وعقيبه.

قوله تعالى: **﴿وَأَنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**.

ترغيب إلى العمل، ووعد حسن للمطيعين ومَن يحفظ حرمات الله تعالى، وقدّم الترهيب على الترغيب، لأنّ من سنّته عزّوجلّ أن ينتهي العقاب إلى العفو والغفران فلا يدوم، وقد قال عزّوجلّ: **﴿وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾**، ولأنّه سبقت رحمته

غضبه، أو لأنّ الكلام سيق لإظهار جلال البيت وعظمته وكمال تشريعاته، فهو في مقام التأكيد والتثبيت، فيقتضي تقديم الترهيب على الترغيب.

قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾.

بيان لوظيفة الرسول الكريم الذي بذل قصارى جهده في إبلاغ الأحكام الإلهيّة، بحيث لم يبق عذر لأحد في انتهاك الشريعة، ويستفاد منه التشديد على تثبيت الأحكام وإيجاب القيام بما أمره سبحانه.

والبلاغ اسم أُقيم مقام المصدر.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾.

فهو الله الذي يعلم ما تبدون من الأقوال والأفعال، وما تكتمون من العقائد والنوايا، فيجازيكم عليها بحسب علمه الأتمّ الأكمل، ويعاملكم ما تستحقّون، فيكون جزاؤه حقّاً وحسابه عدلاً، فلا يخاف منه، فإنّه الحكيم العليم العدل، بل يكون من أنفسكم، ولا تخافوا عليها إلّا منها، وكلّ تلك التأكيدات والوعد والوعيد، لتثبيت تلك الأحكام الإلهيّة، والتشريعات الربانيّة إلى البيت الحرام، ولبيان أنّها مبنيّة على حقائق واقعيّة، وأساس علميّ متين، وليست هي امتداداً لما تفعله الجاهلية والوثنيّة بالنسبة إلى معبوداتهم الباطلة.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللهُ بِشَيْءٍ مِنْ الصَّيْدِ**﴾ على أنّ الابتلاء والامتحان سنّة جارية في أهل الإيمان، لا تخلو جميع حالاتهم منه، كلّ بحسب استعداده وقابليته، لا يكلّف الله ما لا يطيق حسب حكمته المتعالية وعلمه الأتمّ، وتدلّ على ذلك الأدلّة العقليّة والنقليّة.

وقد ورد في شأن نزول الآية الشريفة: «أنّه حشرت لرسول الله ﷺ في عمرة الحديبية الوحوش حتّى نالتها أيديهم ورماحهم»، وقد ورد في اليمين عن الصادق عليه السلام: «لو حلف الرجل أن لا يحكّ أنفه بالحائط، لابتلاه الله حتّى يحك أنفه بالحائط، ولو حلف الرجل أن لا ينطح رأسه بالحائط لوكّل الله به شيطاناً حتّى ينطح رأسه بالحائط».

والروايات في هذا المعنى متعدّدة، يستفاد منها أنّ الله تعالى يمتحن الفرد بما يناسب حاله وشأنه، وقد يكون التسبّب للابتلاء حاصلاً من قول أو فعل يصدر من الإنسان، فيكون سبباً في ابتلائه، فلابدّ من ملاحظة الأقوال والأفعال ومراقبة النفس لئلّا يقع في امتحان أكثر ممّا امتحنه الله بالتكاليف. هذا هو أحد الوجوه التي فسّر به قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ**﴾. والآية الشريفة التي تقدّم تفسيرها تدلّ على أنّ الامتحان كان يسيراً وبشيء من الصيد، ولعلّه كان ببركة وجود خاتم الأنبياء صلوات عليه وآله، الذي أرسله الله عزّوجلّ رحمةً للعالمين.

وقد ذكر سبحانه وتعالى الغاية من هذا الامتحان، وهي إظهار ما في

السرائر وبيان معلومه عزّوجلّ، وهو ما تكنّه الصدور ممّا يعلمه الله تعالى، فيجعله إعلاناً، ويُعرف المطيع من العاصي المعتدي، والذي يخافه بالغيب، فلا يكون إلّا مطيعاً في السرّ والعلن، ومَن لا يكون كذلك. وكان هذا الابتلاء سبباً لنزول أحكام إلهيّة لا مناص من العمل بها، فمَن ينكص عن الطاعة ويعتدي على حرمات الله فله عذاب أليم.

وما يقال في وجه الابتلاء بالصيد، من أنّه ألذّ الطعام وأطيبه وغير ذلك من الوجوه، فإنّها وجوه اعتباريّة، إلّا أنّ الذي يستفاد من نفس الآية الشريفة أنّ الزمان والمكان والحال كلّها لها دخل في الامتحان والابتلاء، فلمّا كانوا محرمين في الحرم الإلهيّ، والعرب كانت تحرّم الصيد في الجملة على أنفسهم، فهم ابتلوا بذلك لشدّة احتياجهم وسهولة تناوله، كان الابتلاء عظيماً، كما ابتلي قوم طالوت بالنهر، ولكنّه سهل ببركة وجود مَن أرسله رحمة للعالمين، كما عرفت.

الثاني: يستفاد من قوله تعالى: ﴿مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾ أنّ المناط في ثبات الإيمان في القلب وظهور آثاره على الجوارح، إنّما يكونان بالتقوى في الغيب الذي لا يعلمه إلّا علّام الغيوب، وأنّه تعالى سيظهر المنويّات وما يضمره الإنسان وما فعله في الغيب ويختبره بها، وهذه سنّة الله تعالى في خلقه، فلابدّ للإنسان من المراقبة ودوام المحاسبة لنفسه أن يكون على حذر مخالفته في الغيب، لئلّا يظهره وهو على تلك الحالة من الاعتداء.

الثالث: يستفاد من قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ أنّ النهي عن قتل الصيد إنّما هو لأجل الإحرام، وبمعونة ما سيأتي يكون باعتبار حرمة البيت العتيق أيضاً، فلا يحرم لو لم يكن محرماً إلّا إذا كان في الحرم الإلهيّ الذي له حكم خاصّ، فلا يجوز قتله فيه سواء كان محرماً أم محلّاً.

الرابع: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ أنّ الجزاء في قتل الصيد إنّما يكون

في المماثلة بين الصيد المقتول والجزاء الواجب إخراجه ، وبما أنّ المماثلة بينهما في جميع الجهات غير ممكنة ، وفي بعض الجهات يستلزم الترجيح بغير المرجّح ، فلابدّ من الرجوع إلى حاكم عالم يعرف الخصوصيّات إمّا بإلهام إلهيّ ، أو بعلم ربانيّ ، وعادل لا يحكم شططاً وجزافاً من غير حجّة وعماد ، وهذا ينحصر بمعادن الوحي وأبواب علم النبيّ ﷺ . ولعلّ ما ورد في الروايات من أنّه الرسول والإمام الذي يليه مأخوذ من نفس الآية المباركة ، وقد تقدّم الكلام في التفسير، فراجع .

الرابع : يستفاد من قوله تعالى : ﴿**لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ**﴾ مع القرائن الحافّة به أنّ المصطاد والمقتول بمنزلة الميتة ، لا بمنزلة المذكّى ، فلا يجوز أكله ولا الانتفاع منه بالانتفاعات المحلّلة ، وتدلّ عليه بعض النصوص كما عرفت . ولو كان بمنزلة المذكّى لكان اللّفظ المناسب هو التذكية والنحر ونحو ذلك ممّا يدلّ على الحلّية ، إلّا أن يقال بأنّ المراد من لفظ القتل إنهاء حياة المقتول مطلقاً ، فلا يستفاد ذلك إلّا من القرينة كما عرفت .

الخامس : يستفاد من قوله تعالى : ﴿**هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ**﴾ أنّ الجزاء الذي يحكم به العدل، إنّما يجب أن يبلغ الكعبة المقدّسة ، ويذبح أو ينحر في مكّة المكرّمة ، ويصرف على الفقراء كما تصرف سائر الكفّارات عليهم . وظاهر الآية الشريفة أنّ الجزاء على التخيير بين أُمور ثلاثة : الهدي المماثل الذي يحكم به العدل ، أو كفّارة إطعام مساكين ، أو الصيام المماثل لعدد المساكين ، فما يقال من أنّ إطعام المسكين بعد فقد المماثل والعجز عنه أو عن القيمة ، خلاف ظاهر الآية الكريمة ، وتدلّ على ما ذكرناه النصوص المستفيضة .

السادس : يدلّ قوله تعالى : ﴿**لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ**﴾ على أنّ المحرم لمّا أذاق الحيوان مرارة الموت واصطاده بغير وجه شرعيّ ، ترتّب على فعله كفّارة، ليذوق بها مرارة فعله المحرّم ، فوجب عليه إحدى الخصال الثلاث المتقدّمة ، ويستفاد من

أنّه جزاء يسقط به العقاب الأُخرويّ ، فإنّه قد ذاق المرارة ، والله تعالى أكرم من أن يثقل عليه مرّتين بالكفّارة والعقاب ، ويدلّ على ما ذكرناه بعض النصوص فيما يأتي .

السابع : يدلّ قوله تعالى : ﴿**عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ**﴾ على عفوه لما يترتّب على فعل المحرم من الجزاء أوّلاً ، ثمّ بعد أداء الكفّارة ، فيكون تمهيداً لما سيأتي ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ**﴾ ، فإنّه لا كفّارة في العود ، فيكون انتقاماً من فعله بالعقاب مؤاخذة لا بالإثم ، ويحتمل التعميم لما صدر منهم قبل نزول التشريع كما عرفت .

وكيف كان ، فهذه الآية الشريفة صارت من الأمثال القرآنيّة التي يستدلّ بها في كثير الموارد .

الثامن : يدلّ قوله تعالى : ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ**﴾ على أنّ الكفّارات المقرّرة في الإسلام، إنّما شرّعت لردع الإنسان عن فعل المحرّمات، وانتهاك الحرمات ، فاذا لم تكن كافية في ذلك، وأصحبت النفس معتادة على التجرّي والنكوص عن الطاعة ، وهان عليها هتك الشريعة، وعصيان الأحكام الإلهيّة ، فلم تكن فيها الفائدة المرجوّة منها ، كان الحكم حينئذٍ تحت سلطة العزيز الذي لا يغالب، والمنتقم الذي لا يفوته أحد ، فينتقم منه جزاء أعماله وهتكه للحرمات .

ومن ذلك يستفاد حرمة البيت العظيم، وعظيم شرفه ومنزلته عند الله تعالى .

التاسع : يدلّ قوله تعالى : ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**﴾ على أنّ الإحرام إلى الحجّ والسوق إليه وأعماله كلّها من مظاهر الحشر الأكبر، الذي لابدّ من الاستعداد إليه ، ويجب مراعاة الأحكام والنشريعات التي شرّعها الله عزّوجلّ في الحشر الأصغر، لينجو من الامتحان والابتلاء الذي ابتلى به المؤمنون في هذا السفر الذي يعدّ نفسه لملاقاة ربّه الكريم، والدخول في بيته العظيم ، فاذا خلصت نيّته، وثبت عمله يكون قد تهيّأ للحشر الأكبر، وملاقاة الله تعالى في ذلك اليوم

الموعود، الذي يحشر إليه جميع الخلق لينالوا جزاء أعمالهم بعد المحاسبة.

العاشر: يدلّ قوله تعالى: **﴿قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾** على أنّ الكعبة المقدّسة البيت الحرام له دخل في النظام التشريعيّ والتكوينيّ بالنسبة إلى الناس، وأنّ قيامه سبب لقيام الناس وبقائهم، فهو الدعامة التي يرجعون إليها، والسند الذي يستندون عليه، أمّا بالنسبة إلى التكوين فإنّه وسط الأرض، وإنّها دحيت من تحته، فيكون مركز ثقلها، فاذا اختلّ تختل الموازين كما هو المعلوم في العلوم الطبيعيّة. وأمّا بالنسبة إلى التشريع، فإنّ البيت الشريف سبب لهداية الناس، ونزول التشريع وثبوت الدين وإرساء قواعده، هذا مضافاً إلى ما فيه من البركة للناس في معاشهم والرزق الجسيم، وقد ذكرنا ما يتعلّق بذلك في سورتي البقرة وآل عمران، فراجع.

ويدلّ على ما ذكرناه قوله تعالى: **﴿أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾**، فإنّ عظمة هذا البيت وأثره قد ظهر في السماوات والأرض، فيعلم عزّوجلّ تأثيره فيهما. وقد روى القمّي أنّه: «مادامت الكعبة قائمة ويحجّ الناس إليها لم يهلكوا، فاذا هدمت وتركوا الحجّ هلكوا».

وقد بيّن الله تعالى بعضها في آيات أُخرى تقدّم الكلام فيها.

الحادي عشر: يدلّ قوله تعالى: **﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾** على أنّ الرسول ليس من شأنه إلّا إبلاغ رسالات المرسل، وعلى المرسل إليهم تطبيق ما أُرسل إليهم، فهو غير مسؤول عن التطبيق، بل هم المسؤلون، فيحاسبون عليه بجميع خصوصياته، وليست الآيةُ الشريفةُ في مقام نفي علم الرسول كما ادّعاه بعض المفسّرين، فإنّها في سياق التأكيد والتثبيت للأحكام الإلهيّة، ولزوم مراعاتها وتطبيقها، ويدلّ على ما ذكرنا ذيل الآية الشريفة: **﴿وَاللهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾**، فإنّه الوعيد للعاصين.

***

بحث روائي:

في «الكافي»: عن معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: **﴿لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللهُ بِشَىْءٍ مِنْ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾** قال عليه السلام: «حشرت لرسول الله صلى الله عليه وآله في عُمرة الحديبية الوحوش حتّى نالته أيديهم ورماحهم».

أقول: رواه العيّاشي أيضاً وورد مضمونه في عدّة روايات، وقد ذكرنا أنّ ابتلاء المؤمنين سنّة جارية في جميع حالاتهم، كلّ بحسب درجات إيمانه وقابليته، وهذه من جملة تلك الابتلاءات التي استتبعت أحكاماً تشريعيّة بالنسبة إلى الصيد في حال الإحرام، وقد ورد في بعضها (الوحوش)، وفي آخر (الصيد) كما في صحيح الحلبيّ، ولعلّه لأجل اختلافات المقامات والأمكنة، أو لبيان كون المراد من الآية جنس الصيد، سواء كان من الوحوش أم غيرها، مأكول اللّحم وغيره.

وفي «تفسير العيّاشي» عن حريز عن الصادق عليه السلام: «في الآية: **﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ﴾**: البيض والفراخ، **﴿وَرِمَاحُكُمْ﴾** الأُمّهات الكبار».

أقول: روى قريباً منه في «الكافي» فقال: «ما تناله الرماح فهو ما لا تصل إليه الأيدي»، وكذا رواه الشيخ في «التهذيب»، ويمكن أن يكون من باب المثال لسهولة التناول، فيشمل الكبار التي يمكن الاستيلاء عليها بغير رماح.

وفي «الدّر المنثور»: أخرج ابن أبي حاتم، عن مقاتل بن حيّان، قال: «أُنزلت هذه الآية في عُمرة الحديبية، فكانت الوحوش والطير والصيد تغشاهم في رحالهم، لم يروا مثلها قطّ في ما خلا، فنهاهم الله عن قتلها وهم محرمون، وليعلم الله مَن يخافه بالغيب».

أقول: الرواية موافقة للروايات المتقدّمة، وتبيّن معنى الصيد ليشمل جنس الحيوان كما عرفت.

في «التهذيب» : عن أحمد بن محمّد، قال: «سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن المحرم يصيد الصيد بجهالة أو خطأ أو عمدهم فيه سؤاء؟ قال: لا، قلت: جعلت فداك، ما تقول في رجل أصاب صيداً بجهالة وهو محرم؟ قال عليه السلام: عليه الكفّارة، قلت: فإن أصابه خطأ؟ قال عليه السلام: وأيّ شيء عندك؟ قلت: فإنّه أخذ ظبياً متعمّداً فذبحه وهو محرم، قال: عليه الكفّارة، قلت: ألست قلت: إنّ الخطأ والجهالة والعمد ليس بسواء، فبأيّ شيء يفصل المتعمّد من الخطأ؟ قال عليه السلام: بأنّه أثم ولعب بدينه».

أقول: الحديث يبيّن ما يشترك به الثلاثة، وهم الجاهل والمخطئ والعامد، وهو وجوب الكفّارة عليهم، وما يتميّز به العامد عن غيره، هو أنّه يترتّب عليه الإثم مع الكفّارة دونهما، فإنّه ليس عليهما إلّا الكفّارة فقط.

وعلى أي حال فقد وردت نصوص كثيرة على أنّه لا فرق في كفّارة الصيد بين العمد والخطأ، مع أنّه ذكر الله تعالى لفظ (متعمّداً)، وهو ينافي الخطأ، ويمكن أن يكون المراد بقوله تعالى في مقابل الإكراه، لا في مقابل الخطأ، فراجع التفسير أيضاً.

وفيه أيضاً: عن حريز عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: **﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ﴾** قال عليه السلام: «في النعامة بدنة، وفي حمار الوحش بقرة، وفي الظبي شاة، وفي البقرة بقرة».

أقول: ورد مضمونه في عدّة روايات، ويستفاد منها أنّ المماثلة إنّما تكون بحكم الإمام عليه السلام وليس لغيره تعيين ذلك. وفيها يظهر بطلان قول مَن قال بأنّ المماثلة إنّما تكون في القيمة، كما عرفت.

في «الكافي» : عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «مَن وجب عليه هدي في إحرامه فله أن ينحره حيث شاء، إلّا فداء الصيد فإنّ الله يقول: **﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾**».

أقول: عمل به الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم، ويحمل ما خالفه على التقية أو بعض المحامل، فراجع.

وفيه أيضاً: عن الصادق عليه السلام: «سُئل عن محرم أصاب نعامة أو حمار وحش؟ قال عليه السلام: عليه بدنة؟ قيل: فإن لم يقدر على بدنة؟ قال عليه السلام: فليطعم ستين مسكيناً، قيل: فإن لم يقدر على أن يتصدّق؟ قال عليه السلام: فليصم ثمانية عشر يوماً، والصدقة مد على كلّ مسكين».

أقول: يستفاد من الحديث أنّ الإطعام إنّما يكون من ثمن الفداء الذي لم يمكن تحصيله، وإن عجز صام ثمانية عشر يوماً.

ولابدّ من تقييد هذه الرواية بالأحاديث التي تدلّ على أنّ الصيام إنّما يكون على كلّ مد أو مدين يوماً، فإن لم يقدر عليه يصوم ثمانية عشر يوماً. فالقاعدة المستفادة من الأخبار وكلمات الأصحاب أنّ الصيام يكون بدلاً عن مد أو مدين، على الخلاف بين الفقهاء في تعيين كمية الطعام لكلّ مسكين، فالمشهور المد، وغيره المدان.

وفي «الكافي»: عن الزهريّ، عن عليّ الحسين عليهما السلام، قال: «صوم جزاء الصيد واجب، قال الله عزّوجلّ: ﴿**وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً**﴾، أوَ تدري كيف يكون عدل ذلك صياماً يازهريّ؟ قال: قلت: لا أدري، قال عليه السلام: يقوّم الصيد ثمّ يفض تلك القيمة على البر، ثمّ يكال ذلك البر أصواعاً، فيصوم لكلّ نصف صاع يوماً».

أقول: الحديث يعيّن عدد أيّام الصوم التي هي مقابل كلّ نصف صاع، وهو المدان. ويحمل ما دلّ على أنّ لكل مد يوماً على الأفضليّة والاستحباب، ولكن لابدّ من تقييد صدره بأنّ القيمة إنّما قيمة الفداء ـ كما في الحديث المتقدّم ـ لا قيمة

الصيد نفسه .

وفي «التهذيب» : عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام : «في قول الله عزّوجلّ : ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ، فالعدل رسول الله صلى الله عليه وآله والإمام من بعده يحكم به وهوذو عدل ، فإذا علمت ما حكم الله به من رسول الله صلى الله عليه وآله والإمام فحسبك ولا تسأل عنه» .

أقول : الحديث يبيّن المراد من ذي عدل ، وأنّ ما يعيّنه الرسول أو الإمام من الفداء المماثل هو حكم الله تعالى ولا يجوز العدول عنه ، وقد تقدّم الكلام في ذلك مفصّلاً ، فراجع .

وفيه أيضاً : عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه ويتصدّق بالصيد على مسكين ، فإن عاد وقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاء ، وينتقم الله منه والنقمة في الآخرة» .

أقول : الحديث وإن كان صدره مخالفاً لما عليه الأصحاب من كون الصيد بمنزلة الميتة ، إلّا أن يقال بحذف المضاف ، أي جزاء الصيد ، ولكنّه يدلّ على عدم وجوب الكفّارة على مَن عاد في قتل الصيد وهو محرم ، وهو الموافق لظاهر الآية الشريفة ، وعدّة روايات ، وبها عمل الأصحاب ، إلّا أنّ الحديث يخصّ النقمة بالآخرة ، وظاهر الآية التعميم ، ويدلّ عليه ما رواه الكلينيّ في «الكافي» ، ويمكن أن يكون ذلك حسب اختلاف الموارد وعظم الجرم .

وفيه أيضاً : عن أبي عمير ، عن معاوية به عمّار ، قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : محرم أصاب صيداً؟ قال عليه السلام : عليه كفّارة ، قلت : فإن هو عاد؟ قال : عليه كلمّا عاد كفّارة» .

أقول : لابدّ من حمله على بعض المحامل لمخالفته لجملة من الروايات التي تدلّ على عدم الكفّارة في العود عمداً ، وقد حمله الشيخ رحمه الله على الناسي ، أو يحمل

على التقيّة.

في «الكافي»: عن الصادق عليه السلام: قال: «لا بأس بأن يصيد المحرم السمك ويأكل مالحه وطريّه ويتزوّد، وقال: **﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾**، قال: مالحه الذي يأكلون، وفصّل ما بينهما كلّ طير يكون في الآجام يبيض في البرّ ويفرخ في البرّ فهو من صيد البرّ، وما كان من صيد البرّ يكون في البرّ ويبيض في البحر ويفرخ في البحر فهو من صيد البحر».

أقول: روى مثله العيّاشي عن حريز عن أبي عبدالله عليه السلام، وقريب منه الشيخ في «التهذيب»، والحديث يدلّ على أنّ طعام البحر هو المالح وصيده هو الطري، ويستفاد منه قاعدة في التمييز بين طيور البحر وطيور البر، ويحمل ما ورد على أنّه لا يأكل المحرم طير الماء، فإنّه محمول على الطير الذي يكون في البحر والبرّ كالبط ونحوه.

وفي «تفسير العيّاشي»: عن زيد الشحّام، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «سألته عن قول الله: **﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾** قال عليه السلام: وهي حيتان المالح وما تزوّدت منه أيضاً، وإن لم يكن مالحاً هو متاع».

أقول: تقدّم الكلام فيه، والروايات في مضمون ذلك متعدّدة.

وفي «الدّر المنثور»: أخرج ابن جرير، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ﴾** قال: ما لفظه ميتاً فهو طعامه».

أقول: اختلف الجمهور في ما يحلّ أكله من صيد البحر، فقال بعضهم: حيوان البحر كلّه حلال، حيّاً أو ميتاً، واستدلّوا عليه بالحديث المتقدّم، وبالمعروف عندهم في البحر: «الطهور ماؤه، والحلّ ميتته»، وهو مذهب الشافعيّ ومالك. وقال بعضهم: يحلّ منه السمك، وما له مثل في البرّ يؤكل.

وقال أبو حنيفة: لا يحلّ السمك سواء أخرج حيّاً أو لفظه البحر ميتاً.

والكلّ مخالف لما ورد عن الأئمّة الأطهار، وإجماع الإمامية، والخبر مخصوص بالحوت، ولا يعمّ كلّ حيوان البحر.

وقد روى الجمهور في تفسير الآيات المتقدّمة روايات متعدّدة، ولكن لمّا لم تكن أكثرها مسندة إلى رسول الله ﷺ، ومخالفتها للروايات المنقولة عن أهل البيت الأطهار، أعرضنا عن ذكرها، فليراجع «الدّر المنثور» وغيره.

وفي «تفسير العيّاشي»: عن أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: «جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس، قال عليه السلام: جعل الله لدينهم ومعايشهم».

أقول: تقدّم الكلام في المراد من الحديث الشريف، وغيره من الدلائل التي وردت في بيان قيام الكعبة للناس.

وفي «الدّر المنثور»: أخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم، عن الحسن في قوله تعالى: **﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾**، قال: ما يزال الناس على دين ما حجّوا البيت واستقبلوا الكعبة.

وفيه أيضاً: عن السديّ في الآية، قال: جعل الله هذه الأربعة قياماً للناس، هي قوام أمرهم.

أقول: عرفت ذلك في التفسير فراجع، والمراد بالأربعة ما أحاط البيت العتيق من الحيطان الأربعة.

***

بحث فقهي:

الآيات الشريفة في بيان حكم صيد البرّ والبحر في حال الإحرام، ونحن نذكر ما يستفاد من ظاهرها على نحو الإيجاز، والتفصيل موكول إلى محلّه:

الأوّل: يدلّ قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ على حرمة قتل الصيد في حال الإحرام، ويستفاد منه تعميم تحريم القتل بأيّ وجه حصل، من الاستقلال والمشاركة، أو بالإشارة والدلالة، حتّى ما جنته الدابة المسوقة والمركوبة وغلق الباب، وتدلّ على التعميم الأخبار على ما هو مذكور في محلّه، ويستفاد من تعليق الحكم على الصيد وإطلاقه، الشمول لجميع الحيوانات، الطير وغيره، المأكول وغيره، إلّا ما استثني بدليل.

ففي صحيحة معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام، قال: قال عليه السلام: «إذا أحرمت اتّقِ قتل الدواب كلّها، إلّا الأفعى والعقرب والفأرة ـ الحديث».

الثاني: يستدلّ بظاهر النهي في الآية الشريفة ـ وظاهره التحريم في قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً﴾ ـ على حرمة المذبوح، وعدم جواز الانتفاع به فهو كالميتة. وذهب جمع من الفقهاء على عدم الحرمة، وإنّما لا يجوز أكله؛ لدليل خاصّ، فهو كالمذبوح المغصوب؛ لأصالة الحلّية. والروايات معارضة فيرجع إلى قواعد التعارض وعدم منافاة النهي أو التحريم في الآية لذلك، لظهور رجوعه إلى الفعل فقط دون غيره، فراجع كتب الفقه.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً﴾ على ترتّب الإثم والجزاء على المتعمّد، وليس القيد لإخراج الجاهل والناسي عن حكم الجزاء، وإنّما لأجل إخراجهما عن الإثم فقط، فيترتّب على العالم الذاكر دون الجاهل والناسي.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ أنّ الفداء إنّما يكون في المماثل المقتول باعتبار الخلقة والصورة، دون جميع الجهات. ولمّا كانت مظنّة الاشتباه، تعيّن الرجوع إلى الحَكَم العدل، فلا تجزي القيمة، فإنّها خلاف المتبادر من المماثلة.

الخامس: ظاهر قوله تعالى: ﴿**هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ**﴾ هو البلوغ العرفيّ، ويتحقّق بدخول الحرم، فتحلّ ما يجب على المحرم من الفداء، يذبحه أو ينحره بمكّة، وقد فصّل في الأخبار بين إحرام العمرة فيجب الذبح بمكّة، وإحرام الحجّ بمنى، وعليه عمل الأصحاب، وبها يُقيّد إطلاق الآية الشريفة، والتفصيل موكول إلى الفقه. والمتبادر منه ذبح الهدي والتصدّق به، فلا يحصل العوض بمجرّد ذبحه، بل لابدّ من صرفه فيه، تحصيلاً للعوضيّة. ومن الملازمة العرفيّة يستفاد كون الذبح في شهر ذي الحجّة، ولكنّه محلّ تأمّل.

السادس: مقتضى قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَاماً**﴾ التخيير بين الخصال الثلاث، أي الفداء أو الطعام، أو الصيام، ولكن الطعام يكون من تقويم المماثل من النعم، ثمّ يجعل قيمته طعاماً على المساكين مداً لكلّ مسكين، وأمّا الصيام فلابدّ أن يكون مساوياً لمقدار معيّن من إطعام المساكين، وهناك تفاصيل مذكورة في الفقه.

ومن ذلك يعلم أنّ مَن يقول بالترتيب بين الأبدال الثلاثة، بمعنى أنّ الواجب أوّلاً الجزاء المماثل من النعم، ومع العجز عنه الإطعام بقدره، ثمّ الصيام بقدر المساكين، خلاف ظاهر الآية الكريمة، إلّا أن يدلّ دليل عليه من نصّ أو إجماع فيتّبع حينئذٍ. راجع الفقه.

السابع: ظاهر قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ**﴾ عدم الكفّارة في العود مع العلم والعمد، فيخرج الجاهل للحكم أو الموضوع، والناسي كذلك، فيكون الجزاء مع العود انتقام الله تعالى منه في مقابل الفدية التي هي جزاء الابتداء، وتدلّ عليه نصوص متعدّدة، وتقدّم الكلام فيه أيضاً.

الثامن: يدلّ قوله تعالى: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ**﴾ على حلّية الصيد الذي لا يعيش إلّا في الماء، وقد ورد في تفسيره: «الذي يبيض في البحر ويفرخ فيه»، كما

يدلّ قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُهُ﴾ على حلّية ما يطعم من صيده، وقد ورد في تفسيره أنّه المالح الذي يقتات منه، وتقدّم ما يدلّ عليه.

التاسع: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً﴾** على حرمة الصيد، وحرمة ما صيد منه حال الإحرام، فإنّه يشمل كلا الأمرين، وظاهر الآية الكريمة حرمة أكل الصيد على المحرم مع قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾**، فإنّ أحدهما يدلّ على المعنى المصدريّ، والثاني على حرمة الصيد.

وكيف كان، فإنّ الآية المباركة بانضمام الروايات التي وردت عن المعصومين عليهم السلام، تدلّ على ما ذكرنا، والتفصيل موكول إلى محلّه، فراجع.

نعم، وقع الكلام في أنّ الإحرام الذي لا يجوز فيه الصيد وأكله، هل يرتفع بذبح الهدي وحلق الرأس، أم بطواف النساء؟ والمشهور هو الأوّل، وتدلّ عليه النصوص الكثيرة، فراجع.

***

بحث عرفاني:

نِعَم الله تعالى على العبد كثيرة لا تُعدّ ولا تُحصى، منها التكاليف الشرعيّة التي هي من الكمالات الإنسانيّة بحدّ نفسها، ومنها الامتحانات الإلهيّة، والابتلاءات الربانيّة التي تصقل جوهر النفس وتكشف عن حقيقتها، فإنّه عند الابتلاء يكرم المرء أو يهان، وليست أثقالاً عليها لتئن تحت وطأتها، كما يزعم بعض مَن لا بصيرة له، فإنّ أمر النفس غريب وهي صعبة المرام، لا تسلس لقائدها بسهولة، فلابدّ من زجها آناً بعد آن، فلو خلّيت وطبعها خرجت عن قيادة صاحبها، وتخبّطت خبط عشواء، وأوردته المهالك العظام، وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: «أعدى عدوّك نفسك التي بين جنبيك»، لأنّ العدو إذا أكرمته خضع

ونسي ما كان عليه من العداوة، فصار كأنّه وليّ حميم، بخلاف النفس فكلّما أكرمتها تمرّدت وخرجت عن الطاعة، وتمادت في الطغيان، فلابدّ من زجرها بالزواجر ودوام مراقبتها وتسلّم زمامها، ولا يمكن للإنسان وحده أن يقوم بهذه المهمّة الصعبة والعسيرة جداً، لكنّها ليست بالمستحيلة، لئلّا يلزم محذور الجبر الذي ينادى به بعض مَن لا خبرة له، بل هو وسيلة مَن أعرض عن الكمالات، وانهمك في الرذائل والطغيان، ولقد قامت الشرائع الإلهيّة خير قيام بتذليل الصعاب للإنسان، فسنّت قواعد وأحكاماً لجميع مجالات الحياة التي تحنو إليها النفس، وترغب فيها وتزيد في طغيانها، فكانت من أعظم النعم الإلهيّة، ولمّا لم يكن أفراد الناس على وتيرة واحدة، فأتمّ عزّوجلّ تلك النعم بالابتلاءات، التي هي من أهمّ الزواجر والذواكر للنفس الطامحة إلى التبطّر في العيش، والتمنّي في البقاء، اللّذين هما من أهمّ الموبقات المهلكات. ومن ذلك يعلم أنّ الابتلاء سُنّةٌ من السنن الإلهيّة التي يرجع خيره إلى الإنسان نفسه، وقد ورد في الحديث: «لم يستكمل إيمان العبد حتّى يعلم أنّ الابتلاء نعمة من ربّه».

وقد ذكر عزّوجلّ في الآيات المتقدّمة الابتلاء الذي له من الأهمّية بمكان، ويكشف عن ذلك عظمة البيت الحرام، وشرفه الكبير، وأهميّته في التقرّب إلى الله تعالى، فالمكان والزمان والحال كلّه من الحرام، لتحصل حالة الانقطاع، وتتجرّد النفس عن علاقتها الماديّة، وتحشر إلى الله. وفي الآيات إشارات لأصحاب السير إلى خالقها، فإنّ من عرف نفسه فقد عرف ربّه، فإنّ أوّل قدم يضعه في هذا المقام الإحرام عن زخارف الدُّنيا وزبرجها، ومنع النفس عنها، فإنّه ممّا لابدّ منه في هذا المجال ذي المسلك الصعب، فإنّ خلع النفس من الموانع، وإبعادها عن الغفلة والركون إلى الدُّنيا أمر مهمّ، لا يمكن التغاضي عنه، فإذا أراد شخص السير إلى محال قدسه، والإحرام لزيارة كعبة الوصول، فإنّه يبتلى لا محالة بالمقاصد

النفسانيّة والصيود الشيطانيّة ، فإنّ على قدر عظمة القصد والغاية، تكون ابتلاءات المسير ، وهذه إمّا أن تكون كامنة في نفس الإنسان ممّا تناله الأيدي ، أو هي من الأمور الماديّة المحيطة به ممّا تناله الرماح القاتلة ، وقد اتّفقا على الصدّ من تكميل النفس بالكمالات، والوقوف أمام مسيرها الاستكماليّ، وسلوك الطريق المستقيم ، فلابدّ من اجتياز تلك الابتلاءات، وزجر النفس عن الاقتراب إلى ما يوجب التنزّل إلى الدركات ، حتّى يصل إلى درجة الشهود، ويظهر الغيب المشهود ، ويكون على خوف شديد ممّا يجري حوله، ممّا يوجب الصدّ عن ذكر الله تعالى، والغفلة عن النفس وخالقها . وللخوف آثار عجيبة في تهذيبها ، ولولاه لما أمكن الوصول إلى دار الحبيب والتزوّد بلقياه ، وهو كامنٌ في كلّ فرد لكنّ الحُجُب التي يصنعها الإنسان من أفعاله وعقائده، تكون مانعة من تأثيره ، فيخلد إلى الأرض، وينسى آيات ربّه، ويصدر ما يصدر منه من الموبقات .

ومن هنا يظهر سرّ قوله تعالى : **﴿لِيَعْلَمَ اللهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾** ، فإنّ الخوف يستتبع الخشية والهيبة في الحضور ، وتتجلّى الذات وتنصقل النفس، وتذوب في الصفات ، فما أشدّ تأثير الخوف في مقام السير والسلوك، ولذا ترى أنّ الأنبياء العظام، والأولياء الكرام، كانوا على خوف شديد من جميع الجهات ، من النفس التي قد تنبو وتبطل جميع الأعمال والمجاهدات التي مضت عليها برهة من عمرهم ، ومن الدُّنيا التي تكون فاتنة خدّاعة، تأتي لحظة يفتتن بها فيخرج عن طور العبوديّة ، ومن الأولاد والأموال التي قال عنها عزّ وجلّ **﴿أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾** ، فإذا ذهب الخوف ابتلي بعذاب الحرمان، وبُعد عن ساحة الرحمٰن، ويبقى في ذلّ الاحتجاب والهوان .

وأمّا إذا تحقّق وانتشر على الأعضاء والجوارح، حصلت الهيبة والخشية ممّن يعلم الغيب ، وتهيّأ لقنص الكمالات، واستعدّ لنيل المقامات ، فيحرم عليه قتل

ذلك الصيد في حال التهيؤ إلى الملاقاة، ونـيل الدرجـات بـالإحرام الحـقيقيّ، والابتعاد عن الرذائل والسيّئات ، فكيف يصحّ في حكم العقل قتل مثل هذا الصيد حينئذ ، وهو الذي تهيّأ من طول المجاهدة، وذاق مرارة الحرمان طوراً من الزمان، وذاب فؤاده من طول الهجران ، فإذا قتل قاصداً لارتكـاب الحـظوظ النـفسانيّة وإعطاء النفس هواها ، فلابدّ من زجرها، وقهر تلك القوّة التي ارتكب بها في قتل هذا الصيد من قوى النفس البهيميّة بجزاء معيّن ، هو مثل مـا قـتل ، الذي يـتعيّن بالرجوع إلى من يحكم بذلك، ممّن وصل إلى درجة اللّقاء، واجتاز تلك الحُجُب، وعرف كيفيّة الوصول، وأُذن له بإرشاد مَنْ يريد السلوك ، مَنْ عيّنه الحبيب على بابه حاجباً ، فيقدّم له الهَدْي بالصدقة والصيام لترويضها على القيام بما يريد الله عزّ وجلّ ، ولو عاد إلى ما نهي عنه، فينتقم الله تعالى منه بإقصائه عن تلك الدرجات، وإبعاده عن قربه ، فيضلّ حيران تهوي به الريح إلى مكان سحيق ، فكيف يـمكنه الرجوع إلى حمى الحبيب حينئذ ؟!

ولكن ، ليعلم أنـّه لا يمكن السير والسلوك إلّا بعد التزوّد بالمعرفة، والعلوم الحقيقيّة، والمعلّم الذي يرشد الإنسان إلى طرق استكماله ، ومن ذلك يعرف أهمّية أهل الذكر في الرجوع إليهم ، وقد أحلّ الله تعالى له صيد البحر ونيل المـعارف، والرجوع إلى عالم الحقيقة، والتزوّد من بركاته لمـن أراد السـفر إلى الله تـعالى ، ولكنّه محروم والحالة هذه من العلوم الماديّة التي هي صيد البرّ التي تبعد الإنسان عن خالقه العظيم المنّان ، الذي هو مقصد كلّ عارف مفتون، وسالك مـجذوب ، ولابدّ من المراقبة، ودوام التقوى في هذا السفر المضني المبارك ، الذي بـه يـتمّ الحشر إليه عزّوجلّ أخيراً، ويتمّ البقاء ، فلابدّ من الاجتهاد في السـلوك، وطـيّ المراحل، وإزالة الموانع ، والوقوف عند من جعله الله قياماً للعباد ، والتزوّد بمظهر جلاله وكبريائه ، فيتجلّى عزّوجلّ له بقدر ما حصل له من الاستعداد، وما فني من

نفسه من الأغيار، حتّى يصل إلى درجةٍ لا يمكن أن ينالها إلّا الصدّيقون المقرّبون، فيحصل فيه الفناء، وتموت في أنفسهم جميع الأغيار، ويتحقّق الموت الحقيقيّ، ولكن في زمن خاصّ وهو الشهر الحرام الذي يحرم فيه الالتفات إلى مقتضيات النفس، وتنعدم فيه صفاتها، ويستعدّ لنيل الواردات التي ترد القلب، وما يحصل له من التجلّي والفناء التي بمنزلة الهَدْي، وتقاد إلى مولاها التي هي القلائد لانقيادها إلى بارئها، وأمّا صاحبها فهو وإن فني في الحبّ من دون غفلة، بل من صعقة الشهود، إلّا أنّه لا يغيب عن بارئها وخالقها، فإنّه يعلم ما في السماوات وما في الأرض، وإنّ الله بكلّ شيء عليم، وإنّ علمه محيط بكلّ شيء، يعلم ما تصبوا إليه النفوس ومقدار زكاتها واستعدادها، وسيرها وسلوكها والتفاتها، ويعطي كلّ واحد بمقدار استعداده وقابليته.

والآيات الشريفة وإن وردت في إحرام الحجّ، والسفر إلى الكعبة بيت الله الحرام، وقد بيّن عزّوجلّ فيها ما هو المطلوب في الاستعداد لهذا السفر المبارك بهذا الميدان الماديّ، فما بالك بالسفر المعنويّ الحاصل من انتقال النفس من عالم المادّة إلى العالم الذي كان مأنوساً فيه، فإنّ الطريق المسلوك فيه أطول وأشدّ وعورة، وأعظم امتحاناً وابتلاءً؛ لعظم المقصود فيه. رزقنا الله تعالى التوفيق والهداية.

***

الآية ١٠٠

﴿قُلْ لَا يَسْتَوِى الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللهَ يَا أُولِى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ(١٠٠)﴾.

الآية الشريفة من جلائل الآيات التي تضمّن حقيقة من الحقائق الواقـعيّة التي تنطبق على الحقّ ودينه، الذي يختصّ بخصوصية لم تكن في سائر الأمور الاجتماعيّة، التي تبتني على الكثرة العدديّة، والمظاهر الخلّابة التي تخلب العيون والأسماع، من دون أن تكون لها واقعيّة، بخلاف الحقّ القائم على الحقيقة والواقع الذي يؤثّر في النفوس والقلوب ويتعدّى الظواهر، فالحقّ أين ما كان يؤخذ وإن قلّ عدد المعتقدين به والطالبين له، والطيّب يعمل به وإن أعرض عنه سائر الناس؛ لأنّ الفطرة تدعو إليه، والعقل يهدي الناس إليه، وهو لا يريد إلّا الصلاح العامّ، وإنّه يرشد إلى تطبيق العدل الذي قام النظام الكيانيّ عليه، وبالعدل قامت السماوات والأرض، ومضمون الآية ممّا تدعو إليه الفطرة أيضاً.

وفي الآية الشريفة إرشادات دقيقة لمن يريد العمل بالحقّ والاعتقاد بـه، والإعراض عن الخبيث وإن رغبت إليه النفوس لبعض مظاهره، ولكنّ الرجوع إلى العقل يفصل بين الأمرين، ويميّز بين الحقيقة والوهم، ولكن لمّا كان ذلك صـعباً لأُنس النفوس بالخبيث، واستيلائه على المشاعر، فلا يدرك هذه الحقيقة إلّا من

كان من ذوي الألباب، والذي يريد الوصول إلى الحقيقة، ويطلب الفلاح والسعادة في جميع شؤونه.

وهذه الآية نسيجة وحدها من بين الآيات الكريمة التي تبيّن بعض أفراد الطيب الذي لابدّ من طلبه والعمل به، وقد ذكرنا في مقدّمة التفسير أنّ الآيات القرآنية الشريفة لا تحتاج إلى بيان وجه النظم فيها، بعد ما نزلت لتكميل النفوس، وإرشاد الناس إلى ما يوجب السعادة لهم، وإبعادهم عن ما يسبّب لهم الشقاء، فلا وجه لطلب وجه النظم في هذه الآية، مع أنّه يمكن أن يقال: إنّ هذه السورة التي منها هذه الآية، هي آخر سورة نزلت على الرسول الكريم ﷺ، وقد بيّن عزّوجلّ دينه الحقّ، وذكر الطيب الذي تطيب النفوس والأرواح له، وأرشد المؤمنين إلى معرفة الخبائث التي تبعدهم عن الصلاح، فتكون الآية بمنزلة خاتمة كلّ التشريعات الإلهيّة، وقاعدة علميّة وعمليّة يعتمد عليها المؤمن في سيره الاستكماليّ العامّ.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾.

الخطاب لأشرف خلقه باعتباره واسطة الفيض، ولأنّه الرسول الكريم الذي اختير لإبلاغ رسالات ربّه، أو لأنّ له مقام جمع الجمع، وقد أعطي من الكمالات ما لم يدركه الفهم الإنساني، ولم يسعه اللّسان الإمكانيّ أن يبيّنها، فهو قد أدرك حقائق الأشياء، وملكوت السماوات والأرض، فعرف الطيّب والخبيث وميّز بينهما بحسب ما أوتي من الإدراك المستقيم والعقل القويم، بل هو الطيّب بكلّ معنى الكلمة، فهو الغاية والواسطة والرسول، فاجتمعت فيه العلل لأنّه محور هذا النظام وعلّة بقاء الأكوان، ولعلّه لأجل ما ذكرناه اختاره عزّوجلّ أن يقول

للناس هذه الحقيقة الناصعة التي تبيّن الحقّ، وترشد إلى مصاديقه، وتميّزه عن الباطل الخبيث الذي يلزم بحكم العقل اجتنابه والابتعاد عنه، والغاية التي تتوخى من العمل بالحقّ، وهذه أمورٌ مهمّة لا يمكن الإستغناء عنها في كلّ أمر يبتني على الحقيقة والواقع، ويبتعد عن الوهم والخيال.

والحكم الذي تضمّنته الآية الكريمة، هو عدم استواء الخبيث والطيّب، ممّا تقتضيه الفطرة ويدعو إليه الطبع السليم، فإنّ الطيّب ـ كما عرفت سابقاً ـ ما تستطيبه النفوس، وتستلذّه الطباع، والخبيث بخلافه. والمراد منهما في المقام بما لهما من المعنى الوسيع الذي يشمل جميع المعاني والأمور الدائرة في الحياة الدنيويّة والأخرويّة، التي تكون من أظهر مصاديق الطيّب، تلك التي وردت في القرآن الكريم من أفراد الإنسان، قال تعالى:

﴿مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[١].

والأموال، قال تعالى: **﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾**[٢].

والبلدان، قال تعالى: **﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾**[٣].

والقول، قال تعالى: **﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ﴾**[٤].

والكلام، قال تعالى: **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾**[٥].

---

١. آل عمران، الآية: ١٧٩.

٢. سورة النساء، الآية: ٢.

٣. سورة الأعراف، الآية: ٥٨.

٤. سورة الحج، الآية: ٢٤.

٥. سورة فاطر، الآية: ١٠.

والمأكول والمشروب، قال تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً﴾[١].

والأرض، قال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾[٢].

والأزواج والذرّية، وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[٣].

والريح، قال تعالى: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾[٤].

والحياة، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾[٥].

والرزق، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾[٦].

والأمور الاجتماعيّة الصحيحة، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾[٧].

وقال تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً﴾[٨].

وغير ذلك ممّا يكون من شؤون الحياة الدنيويّة والأخرويّة، فتشمل جميع الأشياء الحقيقيّة الخارجيّة، والأوصاف الوضعيّة والاعتباريّة الصحيحة العقلانية،

---

١. سورة البقرة، الآية: ١٦٨.

٢. سورة النساء، الآية: ٤٣.

٣. سورة آل عمران، الآية: ٣٨.

٤. سورة يونس، الآية: ٢٢.

٥. سورة النمل، الآية: ٣٢.

٦. سورة الأعراف، الآية: ٣٢.

٧. سورة المائدة، الآية: ٤.

٨. سورة النور، الآية: ٦١.

ممّا تكون دائرةً في الاجتماع الإنسانيّ، فإنّها وإن كانت من الاعتباريات، إلّا أنّها استحكمت فيه وصارت أسباباً لنيل السعادة في الدارين، فإنّ إطلاق الطيّب أو الخبيث عليها إنّما يكون على نحو الحقيقة بهذا الاعتبار، فلا وجه لما يقال بأنّ الإطلاق عليها بنوع من العناية، والخبيث بخلافها الذي تشمئزّ منه النفوس السليمة والطبائع المستقيمة، والذي لا يوجب إلّا الشقاء في الحال أو المال، ولا يختصّ الطيب والخبيث بالرديء والجيّد، كما ذكره بعض المفسّرين كما عرفت، ولا ريب في سموّ الطيّب وعلوّ منزلته، وعظيم أثره وشمول آثاره، فهو خيرٌ من الخبيث بجميع ما يتصوّر من معاني الخيريّة، فعدم استواء الخبيث والطيّب إنّما هو لأجل ذلك، وإنّما قدّم الخبيث على الطيّب لبيان أنّ كثرة الخبيث أو غلبته على الطيّب برهة من الزمن، لا تقلب الحقيقة، ولا تصيّره خيراً من الطيّب، فإنّه لا يكون إلّا بارتفاع الخبيث من حضيض الرداءة إلى أوج الكرامة والعزّة والخيريّة، حتّى يساوي الطيّب، ثمّ يرتفع في الصعود حتّى يعلو عليه، وهذا غير ممكن، إذ كيف يمكن للرديء أن يرتفع في درجات الكمال، مع ما عليه من الخسّة والدناءة إلّا بقلب الحقيقة، وهو مستحيل، فلو قيل: لا يستوي الطيّب والخبيث لما أفاد هذه الفائدة، بل سيق الكلام حينئذ إلى بيان أنّ الطيّب لا يكون أردأ وأخسّ من الخبيث، فلو أريد إتمام تلك الفائدة فلابدّ من انضمام بيان آخر.

وبالجملة: فهما حقيقتان متضادتان يترتّب على كلّ واحدة منها ما يليق بها، وكثرة الخبيث لا يقلب حقيقته إلى حقيقة الطيّب، فلا يستوي الخبيث والطيّب.

قوله تعالى: **﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾**.

أي: أنّ الكثرة للخبيث مدّة ومادّة وآثاراً، وإن تصرّفت في مجال الوهم والخيال والجانب العاطفيّ في الإنسان، وأوجبت التعجّب لمن يدرك ذلك، إلّا

أنّها لا يمكنها أن تتصرّف في الجانب العقلانيّ منه، وتغيّر الفطرة التي أودع الله تعالى فيها جميع الحقائق وتدرك الأمور بواقعيتها.

نعم، إنّ كثرة الخبائث التي أوجدها الإنسان بفعله، لها الأثر الكبير في أحاسيس الإنسان، وانبهاره بها، والاغترار بمظاهرها، وقد تغلب على الفطرة والعقل، وتصل إلى حدّ طمس الفطرة وتغيير خلق الله فيها، ولكنّها لا تزيلها أبداً، وتظهر مرّة بعد أُخرى، عندما تستلزم بعض الأفعال ظهورها، وإثبات وجودها، كما بيّن عزّوجلّ ذلك في مواضع متعدّدة من القرآن الكريم، وأشار إليه أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام في معرض كلامه عن الأنبياء: «ليثيروا لهم دفائن العقول»، فإنّ القليل من الطيّب خير من الكثير من الخبيث، فإنّ العاقل الحكيم له من الأثر في الوجود ما لا يكون لسفهاء كثير من الناس، والمؤمن الواحد خير من ألف كافر، كما أنّ الفئة القليلة الثابتة في الإيمان والشجاعة، خيرٌ من الفئة الكثيرة المتخاذلة، قال تعالى: **﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾**[1].

كما أنّ العالم الخبير يمكنه أن يسخّر الفئة الجهلاء الكثيرين، وله من التأثير الكبير ما لا يكون لغيره من الجاهلين، قال تعالى: **﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾**[2].

وبالجملة: فالآية الشريفة من القواعد الاجتماعيّة الأصيلة، التي يبتني عليها الحقّ وقواعده وأحكامه وآدابه، وإنّها اعتمدت على حقائق واقعيّة وصفات حقيقيّة تكوينيّة، تؤثّر في سعادة الإنسان وشقائه، وإنّ لها الأثر التامّ في ذلك من دون دخل لكثرة الأفردا وقلّتهم، فإنّ الطيّب هو طيّب وإن كان قليلاً، والخبيث

١. سورة البقرة: الآية ٢٤٩.

٢. سورة الزمر: الآية ٩.

خبيثٌ وإن كان كثيراً، وإنّ العبرة بالصفة لا بالعدد، وإنّه كان شأن أهل الباطل والفساد فقد كانوا يفتخرون على المؤمنين ويعتزّون بالكثرة عندهم، كما حكى عزّوجلّ عنهم ﴿وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً﴾[١]، وحكى عن الكافر الذي فاخر المؤمن بقوله: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾[٢]، وقد وعد تعالى المؤمنين بعدم انتفاع الباطل وأهله من الكثرة، وأنّه معهم قال: ﴿وَلَنْ تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئاً وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، وبيّن عزّوجلّ في موضع آخر من القرآن الكريم ما هو المراد من كونه مع المؤمنين، فقال: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ﴾[٤].

قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾.

إرشاد إلى أنّ مضمون الآية من الحقائق الأصيلة، وليست ممّا تقبل التغيير بحسب الوجوه والاعتبار، وليس للإنسان إلّا الرجوع إلى العقل والفطرة ـ لا الخيال والوهم ـ في الحكم بالطيّب أو الخبيث، فإنّهما من الصفات الحقيقيّة التي يرجع فيها إلى أُولي الألباب، الذين لا يغترّون بالمظاهر، ولم يكونوا من أهل الغفلة والجهالة، فإنّهم القادرون بفطرتهم وثاقب ذهنهم على أن يميّزوا بين الطيّب والخبيث، وإن كانت للأخير صولة وجولة، فلا يصحّ التلاعب بالحقائق وتحكم كلّ طائفة بأنّ عملها أو طريقتها من الطيّب دون الطائفة الأُخرى، وتحكم عليها بأنّها من الخبيث الذي يجب الابتعاد عنه، فإنّ ذلك خلاف التقوى التي يدعو إليها

١. سورة سبأ: الآية ٣٥.

٢. سورة الكهف: الآية ٣٤.

٣. سورة الأنفال: الآية ١٩.

٤. سورة الأنفال: الآية ٢٦.

الإيمان والعقل، فهذه الآية الكريمة هي المقياس في الحكم على الأشياء، وإنّ المقام ممّا لابدّ فيه من الرجوع إلى العقل، وجعل التقوى نصب العين، ويقضي بأنّ الطيّب خير من الخبيث، فيأخذ الطيّب ويعمل به ولو كان الناس معرضين عنه، وأنّه يجتنب الخبيث ولو انكبّ الكثيرون عليه، ولا تصرفه الأهواء عن اتّباع الحقّ ولو تولّوا عنه؛ ليكون سعيداً في الدُّنيا ومفلحاً في الحياة الآخرة.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

أي أنّ إدراك الطيّب ومعرفة مصاديقه وتمييزه عن الخبيث، وأنّ ذلك من تقوى الله تعالى التي توجب السلوك في سلك الطيّبين، فحينئذٍ قد استوفيتم سبل الفلاح، وتكونوا مع المفلحين الفائزين بخير الدُّنيا والآخرة.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآية الشريفة على أُمور:

الأوّل: تدلّ الآيةُ الشريفةُ على أمر اجتماعيّ لا يرتبط بشيء معيّن، بل يعمّ جميع الأشياء وكلّ الأُمور، فإنّها ـ لا تخرج ـ إمّا أن تكون من الطيّبات أو الخبائث، ولكلّ واحد منهما آثار خاصّة وتأثير شديد في النظام الاجتماعيّ، بل في كلّي النظام وإن كانا على التضاد، فإنّ للطيّب مصاديق كثيرة تشمل جميع مظاهر الحياة كما عرفت في التفسير، وآثارها تظهر في الحياة الدُّنيا والآخرة، بل في جميع النشآت وتوجب السعادة والفلاح، لكنّ العاملين بها قليلون، فلا يدرك آثارها الطيّبة وخيريّتها إلّا مَن رجع إلى عقله واسترشد بفطرته، واتّقى الله في الحكم والعمل؛ لأنّ الكثرة قد تخلب قلب المؤمن ويتسرّع في الحكم. وإنّها من الأُمور المهمّة التي تؤثّر في حياة الفرد والاجتماع.

الثاني: يرشد قوله تعالى: **﴿قُلْ لَا يَسْتَوِى الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾** إلى أنّ تمييز الطيّبات من الخبائث، والحكم بعدم الاستواء بينهما، وإن كان موافقاً للفطرة، إلّا أنّه لابدّ من الرجوع إلى الرسول الكريم ﷺ الذي هو واسطة الفيض، وقد حباه الله عزّوجلّ من الكرامة ما يدرك بها حقائق الأشياء، وقد نزل عليه القرآن الكريم والشراع المبين الذي بيّن للناس الطيّبات والخبائث، وأمر بالإجتناب عن الأخيرة، وربّما تلتبس على الإنسان بعض الأُمور، ولا يمكنه تمييز أحدها عن الآخر، فيسترشد بمَن يهديه إلى ذلك.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: **﴿لَا يَسْتَوِى﴾** على نفي الاستواء بينهما من جميع الجهات، في الموضوع والأثر والغاية والعمل، وأنّ الخبيث غير مستقيم بجميع خصوصيّاته، وأمّا الطيّب فهو المستقيم الذي يركن إليه ويعتمد عليه في جميع الأحوال. وتقديم الخبيث على الطيّب، لأجل بيان أنّ القصور الذي أوجب عدم الاستواء إنّما هو فيه، لا في مقابله كما عرفت.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾** على أنّ الكثرة قد تؤثّر في مشاعر الإنسان، فإذا كان ضعيف الإرادة يتعجّب من زبرجها وألوانها البرّاقة فيدخل في قلبه، وأمّا إذا كان قويّ الشخصيّة، ملهماً متحصّناً بالإيمان والتقوى، فيتعجّب من هول ما أفسده الخبيث وغيّر الواقع وطمس الحقيقة، ويتجنّب من قبول ذلك. وإطلاق الكثرة يشمل جميع أنحائها من العدد والعدّة والكيفيّة والأثر.

الخامس: يدلّ قوله تعالى: **﴿فَاتَّقُوا اللهَ يَا أُولِى الْأَلْبَابِ﴾** على أنّ تقوى الله تعالى لها الأثر الكبير في تمييز الطيّب عن الخبيث ومعرفة آثاره، والعلم بأنّ الطيّب هو الخير الذي لابدّ أن يعمل به، والخبيث هو الشرّ الذي يجب الاجتناب عنه، وأنّ العقل هو الذي يرشد إلى عدم الاغترار بمظاهره، فكلّ واحد منهما ـ أي

التقوى واللبّ ـ يرشد إلى الآخر ويدعو إليه . ومنه يستفاد أنّ التقوى من موجبات العلم والمعرفة ، كما يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ**﴾، وأنّـها ممّا يستلزم الفلاح والنجاح، والفوز بالسعادة في جميع الحالات .

السادس : يدلّ قوله تعالى : ﴿**لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ على أنّ العمل بمضمون الآية الشريفة والرجوع إلى الطيّب والعمل به ، والاجتناب عن الخبيث وإن كثر العاملون به والمهتمون بشأنه ، ممّا يوجب الفلاح والسعادة في الحياة ، والفـوز بـالثواب الجزيل والأجر العظيم والنعيم المقيم .

***

الآية ١٠١ ـ ١٠٢

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللهُ عَنْهَا وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾.

الآية الشريفة تبيّن غريزة من الغرائز الإنسانيّة، وهي حبّ الاستطلاع والاستفهام عن جميع الأُمور، ولم ينه القرآن الكريم عنها، بل اعتبرها أمراً طبيعيّاً، وإنّما نبّه الانسان إلى أمرٍ هو بالغ الأهمّية في حياته، وهو تحديد أسئلته في ما ينفعه، أن لا تكون سبباً في وقوعه في الضيق والمشقّة، وقد تكفّل الشارع المقدس أن يبيّن أسباب سعادته وما يوجب فلاحه، فلا حاجة إلى زيادة الكلفة بأسئلة لا مبرّر لها. وقد ذكرنا الوجه في ارتباط الآيات بعضها مع بعض في الآية السابقة، فراجع ما ذكره المفسّرون من الوجوه في المقام، ولا تخلو عن المناقشة.

***

التفسير

قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾**.

ذكرنا ما يتعلّق بهذا الخطاب الربوبيّ في ما سلف من الآيات، ولعلّ الوجه في المقام أنّ الايمان يستدعي آداباً وأُموراً خاصّة، يجب على المتحلّي به أن

يراعيها ليستكمل بها إيمانه . والمقام من تلك الآداب ، وهو مراعاة الخصوصيّات في الأسئلة ، لا سيّما إذا كانت متوجهة إلى واسطة الفيض وفخر الموجودات .

قوله تعالى : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ .

نهي عن الأسئلة التي توقع السائل في ما يسؤوه ، وإطلاقه يشمل ما يتعلّق بالأحكام الشرعيّة، والأسرار والعقائد، وغيرها من الأشياء التي يحتمل أن يكون إظهارها سبباً للمساءة ، إمّا في شدّة التكليف أو كثرتها ، أو ظهور حقائق تفضح أهلها .

والآيةُ الكريمةُ وإن لم تبيّن المسؤول ، إلّا أنّ القرائن الحافّة ـ لا سيّما قوله تعالى بعد هذا : ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ﴾ ـ تعيّن كونه الرسول الأعظم ﷺ . ولعلّ حذف المفعول في الصدر لتعميم النهي إلى غيره أيضاً ، ويؤيّده العلّة المستفادةُ من الآية الشريفة .

و(أشياء) جمع شيء ، ووزنه أفعال ، وما كان هذا سبيله يصرف ، ولكنّه منع من الصرف لأنّه مشبّه بحمراء ، وقيل غير ذلك، ويأتي في البحث الأدبي إن شاء الله تعالى . وإبهام الشيء لبيان النهي عن كلّ سؤال يتعلّق بأمر يتعلّق الغرض بإخفائه؛ لكون الاطّلاع على حقيقته يوقع الإنسان في المهلكة والشقاء ، ومثل هذه الأُمور كثيرة دائرة في نظامٍ بُني على قانون الأسباب والمسبّبات ، حيث أظهر عزّوجلّ بعضها وأخفى الآخر لِحِكَمٍ ومصالح ، فلو ظهرت تلك المخفيّات لأوجبت اختلال النظام ، لا سيّما ما يتعلّق بحياة هذا الإنسان الضعيف الذي تؤلمه عاديات الأُمور فضلاً عن غيرها ، فكان السؤال عن مثل تلك الأشياء موجباً للحرج والمشقّة ، بل قد يؤدّي إلى الهلاك الدنيويّ أو الأُخرويّ، إذا كان السؤال عن شيء يوجب مزلّة الأقدام في العقائد ، فإنّ بعض الأُمور قد ورد النهي عن

التعمّق فيها، كما بالنسبة إلى ذات الباري عزّوجلّ، ومسألتي القضاء والقدر، وغير ذلك.

قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.

جملة شرطية دالّة على وقوع الجزاء عند تقدير وقوع الشرط، وهي صفة الأشياء، تبيّن العلّة في النهي عن السؤال عنها، واحتمال كون إبدائها ممّا يسوء كافٍ في وجوب الانتهاء عن السؤال عنها بحكم العقل، القاضي بدفع الضرر المحتمل، فضلاً عن تحقّق الوقوع بعد تحقّق الشرط.

إلّا أنّ هنا إشكالاً، وهو أنّ العاقل لا يطلب ما يسؤوه، فما معنى النهي عن شيء لا يقدم العقلاء عليه؟! وأُجيب عنه بوجوه:

الأوّل: ما ذكره بعض المفسّرين من أنّ الجملة الشرطيّة التي تبتدئ (بإن) الشرطيّة ممّا لا يقطع بوقوع الشرط، والجزاء تابع له في الوقوع وعدمه، فكان التعبير بقوله: ﴿إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ دون (إذا أُبديت...) دالاً على أنّ احتمال إبدائها وكونها تسوء كافٍ في وجوب الانتهاء عن السؤال عنها.

وأُجيب عن ذلك: بأنّ قوانين العربيّة التي ادّعاها المجيب، لا تقرّر أن يكون الشرط غير مقطوع الوقوع، وأنّ الجزاء بما هو جزاء متعلّق الوجود بالشرط غير مقطوع الوقوع، فإنّ قولنا: «إن جئتني أكرمتك» لا يفيد إلّا القطع بوقوع الإكرام على تقدير وقوع المجيء، وفي ما ذكره من أنّ الشرط يدلّ على أنّ احتمال إبدائها وكونه يسوء كافٍ في وجوب الانتهاء، إنّما يصحّ لو كان مفاد الشرط في الآية هو النهي عن السؤال عن أشياء يقطع مساءتها إن أُبديت، فالإشكال على حاله.

وفيه: أنّ مراد المجيب أنّ الجملة الشرطيّة التي تكون أداتها (إن) الشرطيّة، إنّما تدلّ على أنّ الشرط ممّا يحتمل وقوعه، فإنّ وقع تحقّق الجزاء لا محالة، وإلّا

فلا، وهذا هو المستفاد من قوانين العربيّة، لا أنّ الجزاء يحتمل وقوعه عند تحقّق الشرط، حتّى يستشكل عليه بأنّه خلاف القواعد. إلّا أنّ الكلام في أنّ مجرد احتمال وقوع الشرط هل هو كافٍ في تعلّق النهي بعد عدم إقدام العقلاء على مثل ذلك، فيعود الإشكال حينئذٍ.

الثاني: أنّ المراد من قوله: ﴿**أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾ المغيّبات وعواقب الأُمور، وغير ذلك ممّا تهوى النفوس إليها بالإطلاع عليها، ممّا لا يخلو من انكشاف الحال فيها بما يسوء الإنسان ويحزنه، كسؤال الرجل عن باقي عمره وسبب موته وحسن عاقبته، وعن أبيه من هو، وغير ذلك ممّا يدور في الأُمم الجاهليّة، فيكون النهي عن السؤال عن مثل هذه الأُمور التي لا يخلو انكشاف الحال فيها غالباً ممّا يسوء الإنسان ويحزنه، وقد يستعقب تكذيب القضاء والقدر وعدم الإيمان بهما، أو تكذيب مَن يستلزم تكذيبه الكفر والخروج عن الدين، وغير ذلك من سيّئات العواقب، كما يشير قوله بعد ذلك: ﴿**قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ**﴾، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿**أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَبَدَّلْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ**﴾[1].

وأُورد عليه: بأنّه وإن كان سليماً، إلّا أنّه لا يلائم قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ**﴾، فإنّ ظاهره يدلّ على أنّ الأشياء كبقية المسؤول عنها إنّما مرتبط بحقائق المعارف وشرائع الأحكام وما يجرى مجراها. وأمّا تعيين أجل شخص أو كيفيّة وفاته أو تشخيص أبيه ونحو ذلك، فإنّها لا ترتبط بالبيان القرآنيّ، فلا وجه لتذليل النهي عن السؤال عنها.

ولكن يمكن الجواب عنه: أنّ عموم الأشياء يشمل جمع الأمور، سواءً

---

١. سورة البقرة: الآية ١٠٨.

كانت ممّا يتعلّق بها البيان القرآنيّ ، أم كانت خارجة عنه كالآجال والأرزاق والحوادث والفتن ، ونحو ذلك ممّا يكون انكشاف الحال فيها عادة ممّا يسوء الإنسان .

وأمّا قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ﴾ ، فقد ذكر فيه قسماً خاصّاً منها لأهمّيته، لأنّه ممّا يوجب الكفر ، فإن كانت ممّا ترتبط بالتشريع والمعارف ، فإنّها تنكشف حين نزول القرآن ، والرسول ﷺ في سعةٍ من أن لا يجيب عنها قبل نزول الحكم، رعايةً لمصلحة السائلين ، ولكنّه يعرف جميع الأشياء وهي مكشوفة لديه ، قد رفع الحجاب عنها له ، فالحقّ أنّ الآية الشريفة تشمل جميع الأشياء، سواءً كانت ممّا ترجع إلى الأحكام الشرعيّة ومتعلّقاتها والمعارف ، أم كانت موضوعات خارجيّة ممّا يرتبط بشؤون الإنسان ، أم غيرها ممّا يستوجب العلم بها الوقوع في المساءة والحزن والشدّة والحرج والضرر ، كما قَصَّه الله تعالى عن بني إسرائيل في قصّة البقرة ، حيث شدّد عزّوجلّ بالتضييق عليهم، كلّما بالغوا في السؤال عن نعوت البقرة التي أُمروا بذبحها ، وقصّة المائدة التي أوجبت خروجهم عن الإيمان وغير ذلك ، كلّ حسب حاله واستعداده .

قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ﴾ .

تتمّة النهي السابق ، وقد ذكر عزّوجلّ فيها تلك الأشياء التي لها ارتباط بالأحكام الشرعيّة ، ممّا يكون الاستقصاء في الحثّ عنها، والإصرار في التعرّف عليها يوجب التشديد ، بل ربّما يوجب الكفر، والمعنى : يا أيّها الذين آمنوا لا تسألوا النبيّ ﷺ عن أشياء لا يخلو انكشاف الحال فيها غالباً عن أن يكون مشتملاً على ما يسوء الإنسان ويحزنه ، وإن كان المسؤول من الأحكام الشرعيّة مسكوتٌ عنها ظاهراً ، ولم يتعرض لبيانها تخفيفاً وتسهيلاً ، فإنّها تتبيّن لكم إن

تسألوا عنها حين نزول القرآن الكريم، وتسؤكم إن ظهرت لكم، فتكون هذه آية من تتمّة النهي، لكنّها تختصّ بالأحكام الشرعيّة لأهميّتها، أو لعظيم الأمر المترتّب على ظهورها كما عرفت.

ويرشد إلى ما ذكرناه أنّ حكم الآية عامّ لا يختصّ بعصر التنزيل، بل يجري مع كلّ مَن كانت له القدرة على إعلام الناس بما يسألونه من أشياء، لها ارتباط مّا بالإنسان وغيره، حتّى صارت من الأمثلة القرآنيّة التي تضرب في جميع الموارد التي يكون السؤال فيها ممّا يوجب الحزازة، فلو خصّصناها بالأحكام الشرعيّة لكانت مقتصرة على عصر التشريع فقط، مع أنّ تعميم صدر الآية وإرادة البعض من الضمير (عنها) في الذيل ليس بعزيز في القرآن الكريم، بل هو من الأساليب الفصيحة، فيكون الكلام مسوقاً إلى بيان التشبيه بين السؤالين، فكما أنّ السؤال عن الأُمور الواقعيّة، مستتبع لابدائها، كذلك السؤال عن تلك التكاليف مستتبع لايجابها ووقوعها عليهم على التشديد.

وممّا ذكرنا يظهر الوجه في ما ذكره بعض المفسّرين، من أنّ الآية بصدرها وذيلها مختصّةٌ بالأحكام الشرعيّة، وما قاله آخرون من أنّ المساءة في الشرطيّة الأوّليّة معلّقة بإبداء تلك الأشياء، لا بالسؤال عنها، وفي الشرطيّة الثانية معلّقة بالسؤال عنها لإبدائها الموجب للمحذور، وما قاله ثالثٌ من أنّ هذه الآية تبيّن رفع النهى عن السؤال حين نزول القرآن. وقد ذكروا وجوهاً في النقض والإبرام لا طائل تحتها بعد ظهور الآية الكريمة.

قوله تعالى: ﴿عَفَا اللهُ عَنْهَا﴾.

جملة استئنافيّة مسوقة لرفع الآثار الوضعيّة المترتّبة على تلك الأسئلة، أو ما تستتبع، على أنّ المراد بالأشياء المذكورة هي الراجعة إلى الشرائع والأحكام،

ولو كانت من قبيل الأُمور الكونيّة، لكان المتعيّن أن يقال: عفاها الله، ولكن عرفت أنّ العفو قد يكون بلحاظ الآثار الوضعيّة المترتّبة على المسألة، مع أنّه نفس السؤال قد يكون فيه عصيان وسوء أدب يستتبع المؤاخذة، فإنّ الله تعالى عفا عنها، فإنّه عزّوجلّ ـ كما عرفت آنفاً ـ تعلّقت حكمته بإخفائها، إمّا لأنّ ظهورها يوجب وقوع الإنسان في الشدّة والحرج أو الضرر، أو لأجل التخفيف على عباده والتسهيل عليهم، وهو يقتضي عفوه كما ستعرف. وعلى أيّ حال لم يكن السكوت عنها عن جهل، أو عن غفلة، أو إهمال. كلّ ذلك ممّا يوجب مرجوحية السؤال واستتباعه للحزازة، وربّما المؤاخذة، فالله قد عفا عنها.

قوله تعالى: ﴿وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾.

جملة اعتراضية مقرّرة لما سبق من عفوه تعالى، الذي يشمل جميع ما فرط منهم من الأسئلة التي كانت توجب المشقّة والضيق، فرحمهم عنها بغفرانه. (حليم) لم يضيّق عليهم التكاليف، فشرّعها حسب حكمته المتعالية، وإن كان ما صدر منهم مورداً لعفوه الذي لا يقتضي إلّا التسهيل والتيسير، فهو حليمٌ لم يضيّق عليهم، وغفورٌ لم يشرع حكماً حسب ما سألوه، وكلّ ذلك مظاهر عفوه العظيم.

قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾.

الضمير يرجع إمّا إلى النوع، أو لمثل تلك المسائل، ولم يصرّح بالمثل للمبالغة في التحذير، و(سأله عنه) و(سأله) بمعنى واحد. **وقيل**: إنّ السؤال إن كان بمعنى الاستعطاء يتعدّى بنفسه، وإن كان بمعنى الاستخبار يتعدّى بـ(عن). و(القوم) وإن كان مبهماً هنا، لكن يمكن معرفتهم من مواضع أُخرى في القرآن الكريم، ممّا حكى عزّوجلّ من قصصهم، كقصّة البقرة وقصّه المائدة وغيرهما، وقد ذكر المفسّرون في المقام احتمالات لم يقم عليها برهان.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾.

التراخي بحسب الرتبة في الكلام دون الزمان، والباء للسببيّة، وهو متعلّق بما بعده، قدّم عليه رعاية للفواصل. والكفر إمّا لأجل ترك العمل بما سألوه من الأحكام، أو لأجل الجحود بعد السؤال عن الآيات التي لم يؤمنوا بها، أو لأجل تركهم الإيمان بالقضاء والقدر في السؤال عن الأُمور التي تخصّ شؤونهم، كلّ ذلك من الكفر.

***

بحوث المقام

بحث أدبيّ:

(أشياء) في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ جمع شيء ـ كما هو الظاهر ـ نحو: بيت وأبيات، وشيخ وأشياخ، أصله شيئاً على وزن (فعلى)، وهو يجمع في القلّة على أفعال إذا كان مفردها معتلّ العين، وهي غير مصروفة في حال التنكير كما في المقام، ولذا تشعّبت آراء الجماعة فيها:

فذهب جمعٌ: إلى أنّ الهمزة للتأنيث، وأنّ الكلمة اسم مفرد، يراد به الجمع كطرفاء وحلفاء، فأشياء في الأصل شيئاً بينهما ألف، فقدّمت الهمزة الأُولى التي هي لام الكلمة على الفاء، لاستثقال الهمزتين بينهما ألف قبلهما حرف علّة وهو الياء، والهمزة الثانية زائدة للتأنيث لذلك لا تنصرف، ووزنها لعفاء.

ولكنّه لا يخلو من القلب الذي هو خلاف الأصل.

وذهب آخرون: إلى أنّها جمع (شيء) بياء مشدّدة وهمزة على وزن هيّن وليّن، ولكنّهم خفّفوه، فقالوا: شيء، وبعد التخفيف جمعوه على أشياء بهمزتين بينهما ألف بعد ياء على وزن فعلاء، فاجتمعت همزتان إحداهما لام الكلمة والأُخرى للتأنيث، فخفّفوا ذلك بقلب الهمزة الأُولى ياءً، ثمّ حذفوا الياء الأُولى التي هي عين الكلمة، فصار وزنه (أفلا)، ومنع الصرف فيها لهمزة التأنيث.

وردّ هذا المذهب بأنّه لا دليل عليه.

وذهب ثالث: إلى أنّها جمع (شيء) بوزن (فلس)، وأصلها أشياء بهمزتين بينهما ألف بعد ياء، ثمّ عمل فيه ما مرّ، وردّ بأنّ فعلا لا يجمع على أفعلاء.

وأُشكل عليه لوجوه، راجع المفصّلات.

الضمير في قوله تعالى : ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ إمّا في موقع المصدر ، أو المفعول به كما عرفت في التفسير . و(من قبلكم) متعلّق بـ(سألها) ، ويجوز أن يكون متعلّقاً بمحذوف وقع صفةً لقوم .

واعترض عليه: بأنّ ظرف الزمان لا يكون صفة الجثة ولا حالاً منها ولا خبراً عنها .

وأُجيب: بأنّ هذا مشروط بما إذا عدمت الفائدة ، وإلّا فهو جائز ، كما إذا اشتهبت الجثة المعنى قد تجدّدها ووجودها وقتاً دون وقت ، نحو : اللّيلة الهلال ، بخلاف : زيد يوم السبت ، وما نحن فيه كذلك ، فإنّ القوم لا يعلم أهم ممّن مضى أم لا .

وكيف كان ، فإنّ المنع إنّما هو في الزمان المجرّد عن الوصف ، أمّا إذا تضمّن وصفاً فيجوز كقبل وبعد ، فإنّهما وصفان في الأصل ، وما نحن فيه من المتضمّن المجرّد ، فافهم .

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور :

الأوّل : يدلّ قوله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ**﴾ ، على أنّ السؤال المنهي عنه، هو الذي يوقع الإنسان في المساءة والشدّة دون غيره ، فلا تنافي بينه وبين قوله تعالى : ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ ، فإنّه في السؤال الذي فيه النفع ديناً أو دنيويّاً . وفي الآية المباركة إرشاد إلى أهل الإيمان بترك السؤال الذي لا فائدة منه ـ إلّا الحزازة والمساءة وغير ذلك ـ وكثرته ، وأنّه من الآداب كما دلّت عليه جملة من الأخبار ، ولعلّه لأجل ذلك تعلّق المغفرة بالسابق عمّا صدر .

الثاني: يدلّ قوله تعالى: ﴿**إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾ على أنّ الأشياء كلّها على ضربين: إمّا ظاهرة قد أبداها الله تعالى، أو مستورة حجبها الله تعالى من العباد لم يظهرها إلّا لحكمة متعالية، وكلا القسمين مبنيّان على نظام دقيق مبنيّ على حكم ومصالح، والسؤال على خلافها ممّا يوقع الإنسان في المساءة، فمضمون هذه الآية المباركة حقيقة واقعيّة موافقة للحكم الفعليّ. والآية إرشاد إليه، وقد بيّن عزّوجلّ بعض تلك الحكم، وهي الوقوع في المساءة، فيكون نفس السؤال من المرجوح إن لم يكن محرّماً في بعض الموارد، ولابدّ من تعلّق العفو والغفران بما صدر من السائلين، وهذا ما يدلّ عليه ذيل الآية الشريفة.

الثالث: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾ عموم السؤال لجميع الأشياء التكوينيّة والتشريعيّة، من الأُمور الغيبيّة التي يختصّ العلم بها بالباري عزّوجلّ أو مَن يفيض عليه من علومه وحياً أو إلهاماً، التي تترتّب على السؤال عنها المساءة، وإطلاقها يشمل الضرر والحرج والمشقّة، وغير ذلك من موجبات الحزازة في النفس، وأنّ السؤال عنها يوجب الوقوع في المساءة لا محالة؛ لأنّ ترتّب الجزاء على الشرط قطعيّ، إلّا أنّ الله تعالى بواسع رحمته وحلمه العظيم يمنع من تحقّقها ووقوعها، وإن وقع السؤال عنها، ولعلّ هذا هو السرّ في إتيان حرف (إن) الشرطيّة الدالّة على الاحتمال. ويدلّ على ما ذكرناه ذيل الآية الكريمة ﴿**وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ**﴾. ومن ذلك يعرف سقوط كثير من المحتملات التي ذكرها المفسّرون في المقام، فراجع.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ**﴾ على أنّ السؤال حين نزول الخطاب وتشريع الأحكام الإلهيّة، يستلزم تحقّق المسؤول، والوقوع في الشدّة والحرج، إن لم يتعلّق عفو الله عزّوجلّ الذي هو من مظاهر رحمته الواسعة بمحو آثار المسؤول وعدم وقوعه. ويمكن أن يكون المراد من

﴿حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ﴾ مطلق البيان الصادر عن الرسول الكريم صلى الله عليه وآله، ليشمل الأحكام التشريعيّة وغيرها من الأمور التكوينيّة، وإن أمكن القول بالعموم وظاهر الآية، لأنّ القرآن كتاب إلهيّ فيه تفصيل كلّ شيء، فلا موجب لاختصاص الآية بالأحكام الشرعيّة، كما ذكره بعض المفسّرين، ويشهد على ما ذكرناه قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ الشامل للموردين. ويمكن أن تكون الآية إرشاداً إلى أنّ السؤال إذا كان، فلابدّ أن يكون ممّا يحيط به القرآن الكريم، دون ما سواه الذي لم تتعلّق إرادة الله عزّ وجلّ بإظهاره.

الخامس: يستفاد من قوله تعالى: ﴿عَفَا اللهُ عَنْهَا﴾ عموم عفوه، ليشمل أفعال المكلّفين والأمور التكوينيّة الّتي إذا وقعت أوجبت الشدّة والضيق على المؤمنين والناس أجمعين، فيتعلّق العفو بها، فيمنع وقوعها أو يمحو آثارها، كما يتعلّق بما يصدر من المكلّفين، فيرفع آثارها من المؤاخذة والعقاب. والآية تشمل القسمين من العفو في المقام لقوله تعالى: ﴿وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾، فهو غفور يغفر للمذنبين المقصّرين، وحليم يحلم على الناس فيمنع من تحقّق ما يترتّب على أسئلتهم مما يوجب المساءة عليهم.

السادس: يرشد قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ إلى أنّ مضمون الآية من القضايا الحقيقيّة التي لها واقع مدرك، فإنّ وقوع شيء في الخارج هو أعظم برهان على صدقه، فالآية الكريمة من الدليل على صحّة الصدور وصدق وقوعه، فيكون أدعى للتحرّز والابتعاد عنه، ووقوع كلا الأمرين في الأمم السابقة ـ التشريعيّ والتكوينيّ ـ كأسئلة قوم موسى حيث أوقعتهم في شدّة التكليف، ثمّ امتناعهم عن قبولها وإتيانها والنكوص عن الطاعة، وسؤال قوم عيسى عليه السلام المائدة، فأصبح كلّ واحد منهم كافراً بسبب أسئلته.

***

بحث روائيّ:

في «الكافي»: بإسناده عن أبي الجارود، عن أبي جعفرعليه السلام، قال: «إذا حدّثتكم بشيء فاسألوني عنه من كتاب الله، ثمّ قال في بعض حديثه: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن القيل والقال، وفساد المال، وكثرة السؤال، فقيل له: يابن رسول الله، أين هذا من كتاب الله؟ قال عليه السلام: إنّ الله عزّوجلّ يقول: ﴿**لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ**﴾، وقال: ﴿**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً**﴾، وقال: ﴿**لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾».

أقول: الحديث يبيّن أحد مصادر علم الأئمّة عليهم السلام، فهم بما منحهم الله من فهم ثاقب وإدراك منير يعرفون دقائق القرآن الكريم، ويستنبطون منه ما لم يقدر غيرهم عليه. ويستفاد منه أيضاً أنّ الأشياء التي يتحدّث الإمام عليه السلام عنها بين الأصحاب، إنّما هي مذكورة في القرآن الكريم، بلا فرق بين أن تكون تشريعيّة أو غيرها. وكيف كان، فالحديث بيان لبعض تطبيقات القرآن الكريم.

وفي «تفسير العيّاشي»: عن أحمد بن محمّد، قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام وكتب في آخره: «أو لم تنتهوا عن كثرة المسائل؟ فأبيتم أن تنتهوا، إيّاكم وذلك فإنّما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، فقال الله تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ** ـ إلى قوله تعالى ـ **كَافِرِينَ**﴾».

أقول: الحديث يدلّ على النهي عن كثرة المسائل التي توجب الوقوع في المهلكة، كما وقعت في الأمم السابقة، حيث أكثروا السؤال فنزلت التكاليف، فأبوا تنفيذها ونكصوا عن الطاعة، فهلكوا جزاء أعمالهم، كما يدلّ عليه الحديث الآتي.

وفي «المجمع»: عن أمير المؤمنين عليه السلام: «خطب رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: إنّ الله كتب عليكم الحجّ، فقال عُكاشة بن محصن الأسدي ـ ويروى سُراقة بن مالك ـ:

أفي كلّ عام يا رسول الله، فأعرض عنه حتّى عاد مرّتين أو ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: ويحك، وما يؤمّنك أن أقول: نعم، والله لو قلت: نعم، لَوَجَبتْ، ولو وَجَبَتْ ما استطعتم، ولو تركتم لكفرتم، فاتركوني تركتكم، فإنّما هلك مَن كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه».

أقول: رواه السيوطيّ في «الدّر المنثور» عن أبي هريرة باختلاف يسير، ويستفاد منه ـ كما تدلّ عليه جملة من الأخبار ـ أنّ دين الله تعالى مفوّض إلى النبيّ ﷺ، على أنّ التكاليف الشرعيّة هي دون الطاقة، والحديث تطبيق تلك الأسئلة التي تكون في الأمور التشريعيّة، كما عرفت آنفاً.

وفي «المجمع» ـ أيضاً ـ: عن عليّ عليه السلام: «أنّ الله افترض عليكم فرائض فلا تضيّعوها، وحدّ لكم حدوداً فلا تعتدوها، ونهاكم عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت لكم عن أشياء ولم يدعها نسياناً فلا تتكلّفوها».

أقول: رواه السيوطيّ في «الدّر المنثور» أيضاً.

وفي «الدّر المنثور»: أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن السديّ في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ** ـ الآية﴾ قال:

«غضب رسول الله ﷺ يوماً من الأيّام، فقام خطيباً، فقال: سلوني، فإنّكم لا تسألوني عن شيء إلّا أنبأتكم به، فقام إليه رجلٌ من قريش من بني سهم، يُقال له: عبدالله بن حذافة ـ وكان يطعن فيه ـ فقال: يا رسول الله من أبي؟ فقال: أبوك فلان بن فلان، فدعاه لأبيه فقام إليه عمر فقبّل رجله، وقال: يا رسول الله رضينا بالله ربّاً وبك نبيّاً وبالقرآن إماماً، فاعف عنّا عفا الله عنك، فلم نزل به حتّى رضي، فيومئذ قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر، وأنزل عليه: ﴿**قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ**﴾».

أقول: مضمون الحديث ورد في عدّة روايات مروية بطرق عديدة عن

الخاصّة والجمهور، وهي تبيّن عموم الآية كما عرفت.

***

بحث عرفاني:

الآية الشريفة تبيّن بعض الآداب والأحكام في طريق السير والسلوك، والتشرّف بحضرة المعبود، فإنّ عظمة المقصود وشدّة الطريق ووعورته وطوله، كلّ ذلك يحتاج إلى ما يؤمن به السلوك، فإنّه كلّما طال السفر وعظم مقصده، اشتدّت الحاجة إلى الزاد، والتعرّف على الخصوصيّات، لئلّا يضع قدمه في طريق لم يعرف أحكامه وخصوصياته وآدابه، فيوجب المزلّة والخروج عن الطريق، بل النكوص على الأعقاب، فبيّن عزّوجلّ أوّلاً احتياج السالك إلى الإيمان، فبدونه لن يصل إلى المعبود ولن يتوفّق إلى المقصود.

نعم قد يدرك بجهده وتعبه بعض الآثار التي تترتّب على العمل، كما نراه عن بعض المجاهدين للنفس في غير الملّة الحقّة، إلّا أنّها آثار العمل الذي عملوه.

وأمّا أهل الإيمان فإنّهم يتعدّون عن تلك الآثار، ويطلبون معرفة الباري، والحضور لدى جنابه عزّوجلّ، لمعرفة النفس والسلطنة عليها، وكبح جماحها وتهذيبها وإرسالها في هذا الطريق، ثمّ بيّن عزّوجلّ أنّ من أهمّ الآداب ترك الأسئلة التي لا يليق بالسالك، إمّا لأجل عدم الإذن له فيها، باعتبار أنّ المؤمن لابدّ أن يكون سكوتاً لا يقول إلّا عند الحاجة. وقد ورد في بعض الآثار أنّ المؤمن ملجم، أو لأجل أنّ الرتبة التي هو فيها لا يليق فيها الأسئلة عن غيرها، فإنّها تكون من التعدّي، فإنّ أرباب الإيمان البرهانيّ مثلاً لا يحقّ لهم السؤال عن الحقائق التي لا تعلم إلّا بالكشف والشهود، إلّا بعد طي مراحل، فإنّ السؤال عنها وظهورها يوجب الهلاك لقصورهم عن معرفتها، فيكون ذلك سبباً لإنكارهم.

وقد ورد في بعض الأخبار: «لو علم سلمان ما في قلب أبي ذر لكفّره»،

والله تعالى يغضب لأوليائه، فلا يظهرها لهم، لئلّا يحصل منهم الإنكار، فيخرجوا عن ربقة الإيمان، فالآية الشريفة تحذير لمن لم يكن له الاستعداد والقابلية عن كثرة السؤال عن أسرار الغيب، فلابدّ من التسليم والتحمّل في التهذيب حتّى ينكشف لهم ما يريدونه، وبعد حصول الاستعداد لنزول الفيض، فليكن السؤال حينه كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ﴾ تظهر لكم بواسطته، كما أنّ الآية الشريفة ترشد المؤمنين إلى صحبة الكمّل من أهل الإيمان، ومن يرشدهم إلى ما يليق بهم ويبيّن لهم ما يوجب الانحطاط والمزلّة ليتركوه، وقد أهتمّ العلماء بهذا الأمر وجعلوه أصلاً أصيلاً في الولوج في هذا الطريق، وهو حقّ لا ريب فيه، واعتبروه شرطاً في من يتصدّى له، وقد ورد في بعض الأحاديث في بيان صفات العلماء: «أنّه الذي يذكّركم الآخرة برؤيته».

هذه هي بعض الإشارات التي تضمّنتها الآية الكريمة، لمن كان له قلبٌ أو ألقى السّمع وهو شهيد.

***

بحث علمي:

الآية الشريفة تتضمّن أمراً هامّاً من الأمور التي ترتبط بحياة الإنسان من جوانب متعدّدة، فهو يعتبر من روافد المعرفة، وشاهد صدق على ذكاء الإنسان، ولا سيّما في المراحل الأولى من عمر الطفل، إلّا وهو السؤال المبحوث عنه في علميّ النفس والاجتماع.

وقد أهتمّ العلماء بشأنه ودرسوه وتعمّقوا فيه، وجعلوا له أحكاماً وقواعد، وهو يكون ذا وجهين، فإنّ وجّه في ما فيه فائدة وخير الإنسان كان مفيداً، وإن خرج عن الطريق المألوف أصبح مضرّاً لا يتوخّى منه الخير، ولا نريد أن ندخل في تفاصيل ما ذكره علماء النفس والاجتماع في هذا المضمار، بل نبحث عنه ممّا

ورد في القرآن الكريم، الذي ذكر فيه مادّة السؤال في ما يقرب من مائة وعشرين موضعاً تشمل جميع ما يمكن أن يتصوّر في هذا الأمر الهامّ الذي يعمّ جميع الموجودات، قال تعالى:

﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[١].

ويدخل في جميع العوالم، ففي عالم الذرّ يكون السؤال من ربّ العزّة: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، ويكون الجواب من بني آدم: ﴿قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾[٢].

ولعلّ الخطاب من الطرفين يكون من الشهود، كما هو ظاهر الآية من دون لفظ، فلا تدلّ الآية على أنّه كان سؤال. وأمّا في عالم الآخرة فقد دلّت الآيات الكثيرة على وقوعه فيه من الله العليّ الكبير، قال عزّوجلّ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٣]، قال تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾[٤].

ومن الناس بعضهم عن بعض، قال تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾[٥].

وقال تعالى: ﴿فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ عَنْ الْمُجْرِمِينَ﴾[٦].

وعن الملائكة قال تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾[٧].

---

١. سورة الرحمن، الآية ٢٩.

٢. سورة الأعراف، الآية: ١٧٢.

٣. سورة الحجر، الآية: ٩٢.

٤. سورة الصافات، الآية: ٢٤.

٥. سورة الطور، الآية: ٢٥.

٦. سورة المدثر، الآية: ٤٠ ـ ٤١.

٧. سورة الملك، الآية: ٨.

ويستفاد من الآيات والروايات أنّ في الآخرة مواطن قد يقع الكلام والسؤال فيها، كما عرفت.

وهناك مواطن أُخرى لا يمكن أن يقع فيها السؤال، قال تعالى: **﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾**[١]، وقال تعالى: **﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾**[٢]، ولعظم الأمر يومئذ وهول المطلع، فإنّ الكلام بين الناس إذا صدر منهم إنّما يكون بالسؤال عن الأحوال والأهوال، وليس هناك كلام آخر، ولذا خصّه سبحانه بالذكر، بل تدلّ الآيات أنّ المسؤول في يوم القيامة، إنّما هو عن الأعمال وما صدر من الإنسان في دار الدُّنيا، ليترتّب عليها الجزاء، قال تعالى: **﴿وَلَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾**[٣]، وقال تعالى: **﴿قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾**[٤]، وقال تعالى: **﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾**[٥].

وقال تعالى: **﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾**[٦].

وأمّا في عالم الدُّنيا، فأكثر الكلام فيه إنّما هو يقع في ضمن السؤال، وهو من الأمور التي لها ارتباط بأطراف معيّنة، فلابدّ من السائل والمسؤول، والمضمون المراد إلى المسؤول عنه، والآية التي تقدّم تفسيرها تشتمل على هذه الأُمور الثلاثة وحدّدتها بوضوح، فاعتبر أن يكون السائل على قدر من المعرفة

١. سورة المؤمنون، الآية: ١٠١.

٢. سورة القصص، الآية: ٦٦.

٣. سورة العنكبوت، الآية: ١٣.

٤. سورة سبأ، الآية: ٢٥.

٥. سورة القصص، الآية: ٧٨.

٦. سورة الرحمن، الآية: ٣٩.

ليتحدّد السؤال، فلا يسأل عمّا يوجب وقوعه في المساءة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، فإنّ الخطاب للمؤمنين إنّما هو لأجل حصول الأهليّة لهم بالدخول في الإيمان، فلا يصحّ أن يسألوا ما لم يكن لهم علمٌ به، كما قال تعالى في نوح عليه السلام: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[١]، وقضية موسى عليه السلام مع العالِم معروفة، فإنّه اشترط عليه أن لا يسأل إلّا بعد حصول الذكر والمعرفة، فقال تعالى حاكياً عنه: ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾[٢].

فالمستفاد من الآيات الكريمة أنّ سؤال الجاهل من جميع الجهات مذموم، وقد يستلزم عواقب سيئة، فلابدّ أن يكون هناك نوع معرفة ليصحّ السؤال عن المزيد النافع، ومن هنا يعرف وجه التقييد في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾[٣]، فإنّ السائل فيه عالم قد تمّت عنده المعرفة، فوقع منه هذا السؤال الذي أوقعه في العذاب، وظهر ما في نفسه من النفاق.

كما أنّه يشترط في السؤال أن يكون محدّداً مبيّناً ليس فيه غموض، ليمكن الجواب عنه، ويستفيد السائل منه، وهذا هو المستفاد من الآيات التي ورد فيها السؤال عن الأمور الشرعيّة وغيرها، وهي كثيرة قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[٦] إلى غير ذلك.

---

١. سورة هود، الآية: ٤٦.

٢. سورة الكهف، الآية: ٧٠.

٣. سورة المعارج، الآية: ١ ـ ٢.

٤. سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

٥. سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

٦. سورة الأعراف، الآية: ١٨٧.

ثمّ إنّ السؤال قد يكون من المساوي في الرتبة ، وقد يكون من العالي ، وقد يكون من الداني ، والكلّ واقع في القرآن الكريم ـ فراجع ـ وليست له صيغة معيّنة ، فربّما يكون في ضمن إحدى هيئات هذه المادّة ، وهو السؤال ، وربّما يكون بالأداة كحروف الاستفهام وأدواته .

وأمّا المسؤول ، فلابدّ أن يكون عالماً ومحيطاً بمورد السؤال وخصوصيّاته، ليمكن له رفع كلّ شبهة والتباس ، وقد حدّد القرآن الكريم المسؤل بأهل الذكر الذين لهم الإحاطة الكاملة والتنبّه التامّ بالخصوصيّات ، قال تعالى : **﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾**[1] ، ولذا ورد في تفسير هذه الآية بأنّ المراد من أهل الذكر هم الأئمّة المعصومون سلام الله عليهم أجمعين الذين هم عِدْل القرآن، وعيبة علم النبي صلى الله عليه وآله ، ويدلّ على ما ذكرنا تلك الآيات الكريمة التي تخصّ السؤال بالرسول صلى الله عليه وآله ، بقوله تعالى : **﴿يَسْئَلُونَكَ﴾** وهي كثيرة :

وقوله تعالى : **﴿فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُوراً﴾**[2] .

وقوله تعالى : **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾**[3] ، حيث قيّد المسؤول بأنّه خبير مطّلع على جميع الأمور ـ الجليّ منها والخفي ـ أو بعضها .

ثمّ إنّ السؤال لابدّ أن يكون شخصاً خارجيّاً فيه الشروط المطلوبة . وقد يطلق مجازاً على غير ذوي العقول لغرض بلاغيّ ، فلابدّ من التأويل ، حينئذ كما في قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف عليه السلام : **﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ**

---

١ . سورة النحل ، الآية : ٤٣.

٢ . سورة الاسراء ، الآية : ١٠١.

٣ . سورة الفرقان ، الآية : ٥٩.

التِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[١].

وقال تعالى : **﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنطِقُونَ﴾**[٢]، والمراد بهم الأصنام التي كانوا يعبدونها التي كسرها إبراهيم عليه السلام سوى الكبير منها. واعتبار كون المسؤل عالماً عارفاً بحقائق الأُمور، ممّا تدلّ عليه الأدلّة العقليّة أيضاً، كما عرفت.

وأمّا ما يرتبط بالمضمون، فلا فرق فيه بين أن يكون حكماً شرعيّاً أو موضوعاً خارجيّاً؛ لعموم قوله تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾**، كما عرفت في التفسير.

والآيات الكثيرة التي تحكي سؤال الناس عن الرسول صلى الله عليه وآله، التي تشتمل على كليهما، منها قوله تعالى : **﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾**[٣].

ومنها قوله تعالى : **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾**[٤].

ومنها قوله تعالى : **﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفاً﴾**[٥].

وقوله تعالى : **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾**[٦].

وقوله تعالى : **﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنْ السَّمَاءِ﴾**[٧].

وقوله تعالى : **﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً﴾**[٨].

---

١. سورة يوسف، الآية : ٨٢.

٢. سورة الأنبياء، الآية : ٦٣.

٣. سورة البقرة، الآية : ١٨٩.

٤. سورة البقرة، الآية : ١٨٩.

٥. سورة طه، الآية : ٤٢.

٦. سورة النازعات، الآية : ٤٢.

٧. سورة النساء، الآية : ١٥٣.

٨. سورة البقرة، الآية : ٢٢٢.

والمستفاد من الجميع أنّه لابدّ أن يكون أمراً راجحاً فيه النفع للسائل وغيره، في الحال أو المآل، بلا فرق بين أن يكون ماديّاً أو معنويّاً، وأمّا غيره فالسؤال فيه مذمومٌ، بل قد يوقع السائل في المشقّة والعنت، بل قد يخرجه عن ربقة أهل الإيمان كما دلّ عليه قوله تعالى: **﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾** ـ إلى قوله تعالى ـ **﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾**.

وقد حكى عزّوجلّ عن قوم موسى عليه السلام سؤالهم منه رؤية الله تعالى، فقال عزّوجلّ: **﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً﴾**[١]، ولذا ورد النهي عن الأسئلة التي تتعلّق بأفعال الله تعالى، قال سبحانه: **﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾**[٢].

وأعظم سؤال وقع في القرآن الكريم، هو الذي كان عن الوحدانيّة. قال تعالى: **﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾**[٣] وغيره من الآيات التي وقع السؤال فيها عن الوحدانيّة.

كما أنّ أعظم مسئول عنه وقع فيه ما قاله عزّوجلّ: **﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِي﴾**[٤].

وقد ورد في القرآن الكريم بعض الآداب منها ما يتعلّق بالسؤال عن النساء، فقال عزّوجلّ: **﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾**[٥]، لأنّه آكد في العفاف، وحفظ الطرفين من الوقوع في الفتنة.

---

١. سورة النساء، الآية: ١٥٣.

٢. سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.

٣. سورة الزمر، الآية: ٣٨.

٤. سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

٥. سورة الاحزاب، الآية: ٥٣.

ومنها: مراعاة الأدب مع المسؤل عنه، بحيث لا يسأل منه إلّا بعد الإذن، قال تعالى حكاية عن العالم: **﴿قَالَ فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْراً﴾**[1].

ومنها: عدم الإلحاف في السؤال، قال تعالى: **﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً﴾**[2]. هذا بعض ما ورد في القرآن الكريم في هذا الأمر المهم، وأمّا السنّة المباركة فقد بيّنت كثيراً من الأمور، فراجع كتب الأخبار.

***

---

١. سورة الكهف، الآية: ٧٠.

٢. سورة البقرة، الآية: ٢٧٣.

الآية ١٠٣ ـ ١٠٤

﴿مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٣﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾.

بيان لضلال أهل الجاهليّة بذكر بعض مظاهر الاعتداء على حرمات الله تعالى، والافتراء عليه بالكذب، من دون أن يعقلوا أن ما يصدر عنهم إنّما هو افتراء على الله عزّوجلّ، حيث حرّموا على أنفسهم أُموراً، وشرّعوا أحكاماً بغير إذن من ربّهم، فأعقب ذلك وبالاً عليهم بأن حرموا أنفسهم من الكمال والخير الجسيم، ثمّ اتّبعوا آباءهم في ذلك، وقلّدوهم على جهلهم، وعدم اهتداءهم، مع علمهم بأنّ ذلك لا ينفعهم، فأغلقوا على أنفسهم أبواب الكمال في تركهم اتّباع الله والرسول، وعرفت في ما سبق وجه الارتباط بين الآيات، وإن كان ما ورد في هذه الآيات تطبيقاً لما تقدّم من تحريم ما أحلّه الله، والاعتداء عليه في سلطانه، لأنّه تحريم عن اقتراح نفسانيّ. وأمّا عن التابعين فالصادر منهم عن جهل وعدم تعقّل منهم.

***

التفسير

قوله تعالى : ﴿مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ .

بيان لبعض أنواع المحرّمات في الجاهليّة من الأنعام التي لم يشرّعها الله عزّوجلّ ، وهي أربعة ، وقد نعتوها بأربعة نعوت ، وقد اختلف العلماء في تفسيرها ومعانيها ، بل تشخيص بعض خصوصياتها ، إلّا أنّ المستفاد من الآية الكريمة أنّها من التحريرات التي تخرج عن الملك لغرض ما ، وهذه الأنعام ثلاثة منها من الإبل كالبحيرة والسائبة والحامي ، وواحدة من الغنم وهي الوصيلة .

والبحيرة: مأخوذة من مادّة (بحر) بمعنى السعة ، مأخوذة من المكان الواسع الجامع للماء الكثير ، فهي فعيلة بمعنى المفعولة من البحر الشقّ الواسع ، والتاء للنقل إلى الاسميّة ، أو لحذف الموصوف ، قيل : هي الناقة إذا انتجت خمسة أبطن نظروا في الخامس، فإن كان ذكراً ذبحوه وأكلوه جميعاً الرجال والنساء ، وإن كانت انثى شقّوا أُذنها ، فلا يُجزّ لها وبراً ، ولا يُذكر عليها اسم الله إن ذكّيت ، ولا حمل عليها ، وحُرّم على النساء أن يذقن من لبنها شيئاً ، ولا أن ينتفعن بها ، وكان لبنها ومنافعها للرجال خاصّة دون النساء ، حتّى تموت فتشترك الرجال والنساء في أكلها . ونسب ذلك إلى ابن عبّاس ، وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿وَلَا سَائِبَةٍ﴾ .

وهي التي تسيب لآلهتهم بنذرٍ أو نحوه ، فهي كالبحيرة في أنّها ترعى حيث شاءت، ولا ينتفع بها ولا يحلب لبنها إلّا لضيف ، مأخوذة من ساب الماء إذا جرى ، وعلى هذا تكون فاعلة من سيبته إذا تركته فهو سائب وسائبة .

وقيل :إنّها التي تسيب للأصنام التي تعتق لها ، فإنّ الرجل إذا قضيت حاجته سيب من ماله ناقة أو غيرها لأوثانهم وطواغيتهم ، فيطعمون من لبنها أبناء السبيل

ونحو ذلك. عن ابن عبّاس وابن مسعود.

وقيل: هي الناقة تبطن عشرة أبطن إناث، فتهمل ولا تركب ولا يجزّ وبرها، ولا يشرب لبنها إلّا لضيف. عن محمّد بن إسحاق، وقيل غير ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَلَا وَصِيلَةٍ﴾.

وهي في الغنم، الشاة التي وصلت أنثى بأنثى في النتاج، **وقيل**: هي التي وصلت أخاها.

قال الراغب: وهو أنّ أحدهم كان إذا ولدت له شاته ذكراً أو أُنثى، قالوا: وصلت أخاها، فلا يذبحون أخاها من أجلها.

وقيل: هي الشاة إذا ولدت سبعة أبطن، فإن كان السابع جَدْياً ذبحوه لآلهتهم ولحمه للرجال دون النساء، وإن كان عناقاً استحيوها وكانت من عرض الغنم، وإن ولدت في البطن السابع جَدْياً وعناقاً قالوا: إنّ الأُخت وصلت أخاها، واستحيوهما، وقالوا: وصلته أُخته فحرّمته علينا، عن ابن عبّاس.

قوله تعالى: ﴿وَلَا حَامٍ﴾.

من الحمى، بمعنى المنع اسم فاعل، واختلف فيه أيضاً، فقيل: هو فحل الضراب، أي التلقيح. وفي «المجمع»: هو الذكر من الإبل كانت العرب إذا انتجت من صلب الفحل عشرة أبطن، قالوا: قد حمى ظهره، فلا يحمل عليه أو لا يمنع من ماء ولا من مرعى، عن ابن عبّاس وابن مسعود، وقيل غير ذلك.

وقد عرفت أنّهم وإن اختلفوا في تفسير هذه الألفاظ، لكنّها تشترك في جهة واحدة، وهي أنّ الأنعام التي نعتت بهذه النعوت الإربعة، إنّما هي من التحريرات لا تدخل في ملك أحد، والآية الكريمة ردٌّ وإبطال لما ابتدعوه أهل الجاهليّة، وتنكر مجيء جعل وتشريع من الله تعالى فيها، فيكون (جعل) هنا

بمعنى شرع، ولذا عدّي إلى مفعول واحد.

و(من) لتأكيد النفي، وسيأتي في سورة الأنعام ما يتعلّق بذلك أيضاً.

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ﴾.

تأكيد لعدم وجود تشريع من الله عزّوجلّ في تلك الأمور، وأنّها محض افتراء على الله وكذب منهم عليه، فلا يخطر ببال أحد أنّه منسوب إليه عزّوجلّ بوجه من الوجوه، مباشرة أو على نحو التسبيب ومحض المشيئة والرضا. والتعبير بالكذب، لأجل نفي كلّ احتمال ووهم في نسبة الجعل إلى الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

بيان لقصور عقولهم عن الاهتداء بأنفسهم، فإنّما هم مقلّدون لأسلافهم الذين عرفوا الحقّ وتمرّدوا عليه عناداً ولجاجاً. وأمّا خلافهم فاتّبعوه وهم لا يعقلون، أنّما يفعلونه فاسد وأنّهم على باطل، حيث ينسبون إلى الله تعالى ما لم يقله كذباً وافتراءً عليه. ومن ذلك تعرف الوجه في وصف الكثرة بعدم التعقّل، وبذلك حرّموا عن أنفسهم الخير والولوج في الكمال.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾.

بعد بيان كذبهم وعدم تعقّلهم لما يصدر منهم من الأفعال، وإثبات الجهل لهم، يدعوهم عزّوجلّ في هذه الآية الكريمة إلى الصدق المبرئ من كلّ مرية وكذب، والعلم الخالي عن شائبة الجهل، وهي الدعوة إلى ما أنزله الله وإلى الرسول التي هي الدعوة إلى الحقّ الجامع لكلّ كمال متحقّق، فإذا قيل لهؤلاء ـ الذين وصفهم الله بالافتراء والجهل على سبيل الهداية والإرشاد إلى الصواب ـ: تعالوا إلى الحقّ المتمثّل بما أنزله الله والرسول، أعرضوا عنه ودفعوه بالتقليد،

وإنّما دعاهم إلى ما أنزله الله، لأنـّه الجامع لكلّ خير متحقّق، والشامل لكلّ كمال يوجب السعادة والفلاح. وأمّا الدعوة إلى الرسول ﷺ فلأنّه مظهر الكمال، ومرشد الأنام، ومبيّن الأحكام، فإذا أريد الخير فلا يعدوهما، وإذا أريد الكمال فلا يتخطاهما، فلا فائدة حينئذ في جهلهم ومبتدعاتهم ولا تقليد أسلافهم. ولعلّ ذكر ما أنزله الله والرسول لبيان خطأ الأمرين، المبتدعات التي عندهم، والتقليد المبنيّ على الجهل وعدم الاهتداء في بعض الموارد، كرجوع العالم إلى مثله بترك ما يستغلّ بعمله من نفسه والأخذ برأي غيره، وكذا يذمّ رجوع الجاهل إلى مثله الذي يكون المقام منه، كما يدلّ على قوله تعالى الآتي.

والآية تدلّ على كمال غيّهم وضلالهم وعنادهم للحقّ، واستعصائهم على الهادي إليه، وانقيادهم للداعي إلى الضلال.

قوله تعالى: **﴿قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾**.

تعجيب من حالهم، وردّ منه عزّوجلّ على مقالتهم، لبيان أنّ تقليدهم لآبائهم إنّما هو من التقليد الباطل المذموم عقلاً، فإنّه من رجوع الجاهل إلى الجاهل - كما عرفت آنفاً - فإنّ في مثله لا يبيح العقلُ الجاهلَ بالرجوع إلى من لا علم له ولا اهتداء، والجمع بين عدم العلم وعدم الاهتداء، لبيان أنّ الآباء مضافاً إلى جهلهم غير قادرين على الاهتداء بأنفسهم، والسلوك في طريق يفضى إلى الحقّ أبداً، فكيف يصلحون لأن يُقتدى بهم غيرهم؟!

ومن ذلك يستفاد أن ذكر عدم الاهتداء، لسدّ باب كلّ شبهة تقال من قبل الأبناء في أنّ آباءهم قد يرجعون إلى غيرهم ممّن لهم علم ودراية، فهم بالآخرة وإن كانوا جاهلين، إلّا أنـّهم مهتدون بهدي غيرهم، فقد أبطل عزّوجلّ هذا

الاحتمال وبيان عدم هدايتهم واهتدائهم إلى الصواب، والإلتفات بـالخطاب إلى غيرهم في هذه الآية، لعدم أهليتهم للخطاب، فإنّهم بين معاند للحق مستكبر عليه، أو جاهل لا يعقل شيئاً، فهم بمعزل من الأهلية للتخاطب معهم، وإلقـاء الحـجّة عليهم، فسيق الخطاب في هذه الآية إلى غيرهم، وألقيت الحجّة إليه، فقال: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾.

وهذه الآية ممّا تدلّ على عدم بطلان أصل التقليد، الذي هو أمرٌ فطريّ، بل الباطل منه ما لم يستجمع الشروط المطلوبة المذكورة في كتب الفقه والكلام، وقد تقدّم في نظيرتها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَـهْتَدُونَ﴾[1] بعض الكـلام فـي الفـرق بـين الاثنين، والبحث عن التقليد، فراجع.

***

---

١. سورة البقرة، الآية: ١٧٠.

بحوث المقام

بحث أدبي:

ذكرنا ما يتعلّق بالكلمات الواردة في هذه الآية معنى وهيئة، فهي إمّا فعليّة بمعنى المفعول، كالبحيرة والوصيلة على قول، أو بمعنى الفاعل كالسائبة والحام.

و(جعل) بمعنى شُرّع، ولذلك عدّي إلى واحد، ولا يعقل الجعل التكوينيّ في المقام.

وقيل: إنّه بمعنى صيّر، والمفعول الثاني محذوف، وتقديره: مشروعة.

ولكنّه تبعيد للمسافة. وقد ذكر بعض أهل اللّغة أنّ جعل يأتي بمعنى شرّع، فراجع.

وتكرار النفي للتأكيد، وقد ذكروا أنّ (من) زائدة. وهو باطل، كما عرفت من أنّه لا زيادة في القرآن الكريم، وأنّ لكلّ كلمة وحرف معنى خاصّاً، بل هي لتأكيد النفي.

والهمزة في قوله تعالى: **﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾** للتعجّب، وأصلها همزة الاستفهام.

واختلفوا في الواو التي بعدها، فقيل: إنّها للحال وقد دخلت عليها همزة الإنكار، والتقدير: أحسبهم ذلك ولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً.

وأشكلوا عليه: بأنّه يحتاج إلى توجيه ذلك إلى نظر دقيق.

وقيل: إنّها للعطف على الجملة الأُولى حذفت للدلالة عليها، وهو حذف مطرد في هذا الباب، كما يقال: أحسن إلى زيد ولو أساء إليك.

ولكن يمكن أن يقال: إنّ الواو عاطفة على كلّ حال، فمن حيث هذا العطف

صحّ أن يقال: هي عاطفة، ومن حيث إنّ العطف على الحال صحّ أن يقال: إنّها واو الحال، فالتقدير حينئذٍ: أحسبهم أتباع ما وجدوا عليه آباءهم على كلّ حال، ولو كان في الحالة التي ينتفي عن آبائهم العلم والهداية، فإنّها حالة ينبغي أن لا تتبع فيها الآباء.

وكيف كان، فالمعنى واضح.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يدلّ قوله تعالى: ﴿**مَا جَعَلَ اللَّهُ**﴾ على أنّ تسمية الأنعام بالنعوت التي ذكرها عزّوجلّ ـ حكايةً عنهم ـ هي محض افتراءٍ وكذب، لم تنتسب إلى الله لا خلقاً ولا تشريعاً، فهي منسوبة إليهم ممّا لم ينزل بها الله من سلطان، فنفى الجعل عنها، الذي فيه شوب الخلق والتكوين لشدّة الاهتمام والتأكيد، فلم يجعل تلك ولم يخلقها كذلك، بل هي أنعام خلقها عزّوجلّ نعمة على عبادة ورفقاً بهم ومنفعةً بالغة، ولكنّ أهل الجاهليّة قطعوا طريق الانتفاع بها وأذهبوا نعمة الله فيها.

ومن ذلك يعلم أنّه لا اختصاص بتلك الأنعام، بل يجري في كلّ نعمةٍ خلقها الله تعالى، رفقاً بعباده ونعمةً عليهم، إذ المناط كلّه على قطع تلك النعمة عن طريقها المألوف في الانتفاع بها، وإذهاب نعمة الله فيها، فتجري في ما يجري في هذه في كثير من النعم التي أنعمها الله عزّوجلّ، وعدّدها على عباده، وأهل الجهل والعناد حرّفوها إلى غير ما جعلها الله في الانتفاع بها، إذ العبرة بالمناط دون الأسماء.

الثاني: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ**﴾ أنّ هذه الأنعام ـ أو بالأحرى هذه الأسماء ـ هي نوع من التحريرات في الجاهليّة، ولمّا لم تكن منسوبة إلى شرع الله بوجه من الوجوه، كما يستفاد من لفظ (الجعل)

وتكرار النفي، ودخول (من)، ونسبتها إلى الذين كفروا، الذين يفترون على الله الكذب، كانت باطلة ومن مبتدعات أهل الجاهليّة، وقد شرّع الله تعالى في الوقوف والتحرير أحكاماً وشروطاً وآداباً يجب مراعاتها فيها، وإلّا كانت باطلة.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ﴾** على أنّ تلك الأسماء قد نسبها بعضهم إلى الله بوجه من الوجوه، ولكن نسبة مكذوبة، وهم يفترون على الله الكذب في هذه النسبة. وتكرار الافتراء كافٍ في كون المنسوب كذباً، إلّا أنّه للتأكيد ودفع كلّما يتوهّم من هذه الجهة.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾** على أنّ كثيراً من الأفعال التي تصدر عن الخلق إنّما تكون عن عدم تعقّل منهم لما يصدر، إمّا لجهل مطبق عندهم، أو لأجل تقليد السلف واحترامهم بل عبادتهم، فلا يبحثون عن سبب تلك الأفعال وخصوصياتها، وإنّما تلقّوها عنهم مع غضّ النظر عن مشروعيتها.

ويستفاد منه أهمّية النظر في الأفعال التي وصلت إلى الآباء؛ لئلّا تصدر بغير فهم وتعقّل ويوصف مرتكبوها به.

الخامس: أنّما ذكر عزّوجلّ: **﴿تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾** لبيان أنّ الرسول ﷺ له حقّ التشريع، وقد فوّض إليه ذلك، كما أنّه الشارع والمبيّن لحدود ما أنزل الله عزّوجلّ، وأنّ وجوده الشريف قاطعٌ لكلّ شبهة وإجمال، ولا يحقّ لأحد الرجوع إلى غيره، فيبطل التقليد للآباء، والاعتماد على الرؤساء حينئذٍ.

السادس: يدلّ قوله تعالى: **﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾** أنّ التقليد الصحيح ما كان راجعاً إلى شخص أو جماعة، لهم حظّ من العلم، وفيهم القابلية للإهتداء، والرجوع إلى الحقّ والعمل به، وفي غير ذلك يكون باطلاً، فإنّ الجاهل الضالّ، لا يصلح أن يكون إماماً يقتدى بأقواله وأفعاله، فهذا بعيد عن جادّة الصواب، وأمر يستبعده العقل ويستنكره العقلاء.

***

بحث روائي:

في «معاني الأخبار»: بإسناده إلى محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، قال عليه السلام: «إنّ أهل الجاهليّة كانوا إذا ولدت الناقة ولدين في بطن واحد قالوا: وصلت، فلا يستحلّون ذبحها وأكلها، وإذا ولدت عشرة جعلوها سائبة ولا يستحلّون ظهرها ولا أكلها، والحام فحل الإبل لم يكونوا يستحلّونه، فأنزل الله عزّوجلّ: أنّه لم يكن يحرم شيء في ذلك».

وفي «تفسير البرهان»: عن ابن بابويه في ذيل الرواية المتقدّمة، أنّه قال: وروي أنّ البحيرة: الناقة إذا انتجت خمسة أبطن، وإن كان الخامس ذكراً نحروه فأكلوه الرجال والنساء، وإن كان الخامس أُنثى بحروا أُذنها ـ أي شقّوها ـ وكانت حراماً على النساء لحمها ولبنها، فإذا ماتت حلّت للنساء.

والسائبة: البعير يسيب بنذر، يكون على الرجل إن سلّمه الله من مرض أو بلغه منزلة أن يفعل ذلك.

والوصيلةُ: من الغنم، كانوا إذا ولدت شاة سبعة أبطن، وكان السابع ذكراً ذبح وأكل منه الرجال والنساء، وإن كانت أُنثى تركت في الغنم، وإن كان ذكراً وأُنثى قالوا: وصلت أخاها، فلا تذبح ويكون لحمها حراماً على النساء، إلّا أن يموت منها شيء فيحلّ أكلها للرجال والنساء.

والحام: الفحل إذا ركب ولده ولده قالوا: قد حمى ظهره.

قال ابن بابويه: وقد يروى أنّ الحام هو من الإبل إذا انتج عشرة أبطن، قالوا: قد حمى ظهره، فلا يركب ولا يمنع من كلأ ولا ماء.

أقول: قد عرفت الاختلاف في تفسير هذه الكلمات، ولكنّها تشترك في جهة واحدة، وهي كونها من التحريرات في الجاهليّة، وأنّها تحمي ظهرها ويحرم

ذبحها وأكل لحمها ولا تمنع من كلأ ولا ماء، وقد نقلت روايات أُخرى من الخاصّة والجمهور في معاني تلك الكلمات، ولا يضرّ بعد معلوميّة الحكم فيها سواء في الجاهليّة أم في الإسلام، الذي لم يحرم شيئاً فيها، ولم ينزل فيه تشريع إلهيّ، سوى أنّها من الأنعام التي خلقها الله لنفع الإنسان واستفادته منها كما عرفت آنفاً، فراجع.

وفي «الدّر المنثور»: أخرج عبدالرزاق وغيره، عن زيد بن أسلم، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي لأعرف أوّل مَن سيّب السوائب ونصب النصب، وأوّل مَن غيّر دين إبراهيم، قالوا: مَن هو يا رسول الله؟ قال ﷺ: عمرو بن لحي أخو بني كعب، لقد رأيته يجرّ قصبته في النار يؤذي أهل النار ريح قصبته، وإنّي لأعرف من نحر النحائر، قالوا: ومَن هو يا رسول الله؟ قال ﷺ: رجلٌ من بني مدلج، كانت له ناقتان فجذع أُذانهما وحرّم ألبانهما وظهورهما، وقال: هاتان لله، ثمّ احتاج إليهم فشرب ألبانهما وركب ظهريهما، قال: فلقد رأيته في النار يقضمانه بأفواههما ويطئانه بأخفافهما».

في «المجمع» ـ عن ابن عبّاس ـ: روى ابن عبّاس عن النبيّ: أنّ عمرو بن لحي بن قمعة بن خندف كان قد ملك مكّة، وكان أوّل مَن غيّر دين إسماعيل، واتّخذ الأصنام، ونصب الأوثان، وبحَّر البحيرة، وسيّب السائبة، ووصل الوصيلة، وحمى الحامي. قال رسول الله ﷺ: «فلقد رأيته في النار ريح قصبه»، ويروى: «يجرّ قصبه في النار».

أقول: روي قريب منه في «الدّر المنثور» أيضاً عن جماعة، وكلّها تدلّ على أنّ تلك الأفعال إنّما صدرت من شخص واحد ثمّ قلّده مَن بعده، وكانت خلاف ما أنزله الله تعالى.

وفيه أيضاً: عن أبي الأحوص عن أبيه، قال: «أتيتُ رسول الله ﷺ في خلقان من الثياب، فقال لي: هل لك من مال؟ قلت: نعم، قال: من أيّ مال؟ قلت:

من كلّ المال، من الإبل والغنم والخيل والرقيق، قال ﷺ: فـإذا آتـاك الله فـلير عليك. ثمّ قال: تنتج إبلك رافية آذآنها، قلت: نعم، وهل تنتج الإبل إلّا كـذلك؟ قال ﷺ: فلعلّك تأخذ موسى فتقطع آذان طائفة منها، وتقول: هذه بحر، وتشـقّ آذان طائفة منها، وتقول: هذه الصرم، فقلت: نعم، قال ﷺ: فلا تفعل، إنّ كلّ ما آتاك الله لك حلّ، ثمّ قال: ﴿**مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ**﴾ ـ الحديث».

أقول: يستفاد من الحديث أُمور:

الأوّل: كراهة إظهار المرء نفسه مظهر الفقير، إذا كان الله تعالى قد أنعم عليه، فإنّ الله يحبّ أن يرى أثر نعمه على عبده، وتدلّ على ذلك عدّة روايات.

الثاني: أنّ شق آذان الأنعام وقطعها عادة جاهليّة كانت متفشّية عندهم.

الثالث: وقوع التحرير وعندهم بمثل هذه بحر، وهذه الصرم ونـحو ذلك، فكانت هذه صيغة الوقف والتحرير عندهم.

الرابع: كراهة فعل ذلك أو حرمته إن أراد منه التحرير؛ لأنّـه خلاف حكم الله تعالى الذي يدلّ على حلّية كلّ الأنعام.

في «تفسير العيّاشي»: عن عمّار بـن أبـي الأحـوص، قـال: «سألت أبـا جعفر ﷺ عن السائبة؟ قال ﷺ: انظر في القرآن فما كان منه فتحرير رقبة، فقال: يا عمّار السائبة التي لا ولاء لأحد من الناس عليها إلّا الله، وما كان ولاؤه لله فهو لرسول الله ﷺ، وما كان ولاؤُهُ لرسول الله ﷺ فإنّ ولاؤه للإمام وميراثه له».

أقول: يدلّ الحديث على نفي السائبة في الإسلام، فإذا كانت فـي العـبيد فلابدّ وأن تكون تحرير رقبة، ولا ترفع اليد عن العبد من دون تحرير. نعم إذا مات عبد ولم يكن له وارث أو ولاء فإنّ ولاءه لله والرسول، ثمّ الإمام الذي هو وارث مَن لا وارث له.

***

بحث عرفاني:

الآيةُ الشريفةُ تحكي عن عادة جاهليّة، فيها نوع من التصرّف في سلطان الله عزّوجلّ وإرادته التشريعيّة، وقد جمعت تلك العادات الذميمة بين الحماقة والجهل، وعدم الاهتداء والاعتماد على هدي صحيح، ليسترشد الإنسان به في جميع أعماله وتصرّفاته، وقد وصف عزّوجلّ القوم الذين كانوا يفعلون تلك الأُمور بأوصاف تدلّ على هبوط منزلتهم، فهم أُسراء بين الجهل، وعدم التعقّل لما هم فيه وما تتطلّبه إنسانيّتهم، والتقليد المميت لفطرتهم، والمموّه لعقولهم، فصاروا كالأنعام لا يدكون ما يفعلون في أمثالهم، فطوراً يسيبونها تائهة، وأُخرى يجعلونها وصيلة، وثالثة تكون حامية، ورابعة تكون بحيرة، وهذه كلّها صفات ذميمة ترجع إلى تقييد النفس التي شرّفها الله بكرامته، وحباها من عظيم لطفه، فاذا جعلت النفس إلى أدنى مستوى لها في الكمال، بحيث لا تسمع إلّا المخالفات بشقّ آذنها لها، سابت في مراتع الشهوات، من دون أن ترى عليها رقيباً، وسرحت في الالتذاذ بالمخالفات، وركنت إلى الدُّنيا، فقطعت كلّ آمالها عن الكمالات، وتمنّت المزيد من المعاصي والآثام، ووصلت بعضها ببعض، فسوّفت التوبة والاستغفار والتهيّؤ للاستكمال، فلا يكون لها حام يحميها من المزال، فوسوس لها الشيطان وألقى الشبهة بأنّه لا معنى للمجاهدات، والعمل بالشريعة الغرّاء، واعتمدت على التقليد، فلا اهتدوا لعدم تعقّلهم، ولا اعتمدوا على ركن وثيق، فإن كانت هذه عادة جاهليّة واحدة كانت في الأنعام، وقد أثّرت في النفس التي أراد لها الله عزّوجلّ الكمال والوصول إلى مقام الأُنس، فما بالك في سائر العادات المهلكة، وقد حذّر الله عزّوجلّ لعظيم أثرها في النفس والحطّ من مزلتها؟! ويكفي النداء الربوبيّ لهم بأنّهم لا يعقلون، وتوصيف آبائهم بأنّهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون، فإنّ درك الحقيقة، والرجوع إلى النفس التي على قدر معرفتها تكون معرفة الباري عزّوجلّ،

يحتاج إلى هذين الأمرين، العلم والاهتداء والتعقّل لما يفعله، وفهم ما يلقى عليه، وهما الركيزتان اللّتان يعتمد عليهما السالك والعارف. وبدونهما لا يمكن الوصول إلى الحقيقة مهما حاول، فإنّه يضيع العمر في طلب المحال.

***

الآية ١٠٥

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ۝١٠٥﴾.

آية عظيمة في معرفة النفس والرجوع إليها، وتهذيبها بالأخلاق الفاضلة، وتكميلها بالكمالات الحقيقيّة، فيأمر عزّوجلّ المؤمنين ـ رحمةً بهم ـ بأن يكون شغلهم الشاغل لزوم أنفسهم، والنظر فيها ورفع نقائصها، وأن يصرفوا همهم في التخلية والتحلية، ليتجلّى لهم الربّ فيُنبئهم بما عملوا، ولا يضرّوا عمل الغير وضلاله إذا لم يكن قابلاً للهداية، فلا يمنعكم ضلالهم إذا كنتم على هداية، ولا يوحشكم فقدانهم. وقد بيّن عزّوجلّ في هذه الآية الكريمة مواقع النفوذ إلى النفس والتسلّط عليها، ومن ذلك يعلم وجه الارتباط بما سبقها من الآيات التي بيّنت بعض عيوب النفس، والعادات السيّئة التي كان عليها أهل الضلال، وهي من الأمثال القرآنيّة التي تضرب بها الأمثال.

***

التفسير

قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾**.

خطاب لأهل الإيمان لما فيهم من الأهليّة للتخاطب معهم، وأنّ لهم القابلية

لمراعاة المضمون والالتزام بالمقصود. والمراد بقوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾، أي ألزموها بالصلاح والتزكية، واحفظوها من اقتراف المعاصي وارتكاب الآثام.

فـ(عليكم) من كلم الإغراء، وهو اسم فعل أمر، و(أنفسكم) على النصب مفعوله، وقرئ بالرفع، فيكون الكلام حينئذٍ مبتدأ وخبراً، أي لازمة عليكم أنفسكم.

قوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾.

أعظم اية في بيان السلوك الذي يسلكه العارف، وينقطع إليه القاصد، ويتحرّاه المطيع الواله. ومن المعلوم أنّ الضلال والاهتداء إنّما هما من صفات الطريق المسلوك، وربّما يتّصف بهما السالك بالعناية، فلابدّ للإنسان أن يسلك طريقاً، فإمّا طريق الهداية والسعادة والعاقبة الحسنى التي بيّنها عزّوجلّ في محكم كتابه الكريم، أو طريق الضلال والغواية والشقاء، وبالآخرة سوء العاقبة التي ذكر تعالى خصوصيّاتها، فقد قال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾[٢].

ولا ريب أنّ مَن التزم طريق الاهتداء، سواء قلنا بأنّه الصراط المستقيم الذي ذكره عزّوجلّ في الفاتحة، وأمرنا بطلب الهداية منه، وتوفيقنا بسلوكه، فتكون طرق الضلال هي السبل المنحرفة التي تتفرّق بنا عن سبيله، أم قلنا بأنّ الضلال والإهتداء وصفان لطريق واحد، فمَن لازم متن الطريق، يوصله إلى المقصد والغاية المطلوبة، وإن خرج عن مستواه، كان ضلالاً فلا يصل إلى الغاية المنشودة، ولا يدرك الكمال والسعادة المطلوبة، فمَن لزمه نجا، ومَن تقدّم أو

---

١. سورة البلد: الآية ١٠.

٢. سورة الدهر: الآية ٤.

تأخّر ضلّ وغوى.

والآية الشريفة تبيّن أُموراً في هذا المجال:

الأوّل: أنّه لابدّ من طريق يسلكه الإنسان في حياته العمليّة، وهناك طريقان: طريق الهداية وطريق الضلال، وكلاهما يرجعان إلى الله تعالى، كما ستعرف. وتأمر المؤمنين بلزوم أنفسهم بحملها على الطاعة، والانقياد إلى خالقها، والاعتناء بشأنها، فلا يضيّعوها باقتراف المعاصي والآثام.

الثاني: أنّه لابدّ من غاية في هذا السفر، وهي تختلف بحسب اختلاف أفراد الإنسان، والجميع يرغب في ثواب الله، وإنّما يناله المهتدون السالكون طريق الهداية، ويحرم عنه الضالّون السالكون طريق الضلال، فالكلّ ينتهي إليه سبحانه وتعالى، وعنده الغاية المقصودة، إلّا أنّ الطرق مختلفة، فبعضها يوصل الإنسان إلى الفلاح والسعادة، وآخر يضرب عليه الخيبة والحرمان ويوقعه في الشقاء الأبدي والعناء الدائم، وتدلّ على ذلك آيات كثيرة، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ﴾**[1]، فإذا كان الجميع سائرين إليه، وإنّ الطرق لابدّ أن تنتهي إلى ما عنده، ولكن باختلاف الغاية كما عرفت، فلابدّ للإنسان أن يسعى في معرفة الطرق الموصلة إلى الغاية المنشودة، وتمييزها عن غيرها من الطرق التي لا تنتهي إلّا إلى الهلاك والبوار، وإنّ على المؤمن أن يشتغل بنفسه ويصلحها، ولا يهمّه ضلال غيره وما هم عليه من المعاصي والآثام، فإنّه كفى بنفسه شاغلاً.

وقد تقدّم في قوله تعالى: **﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾** ما يرشد إلى ذلك، فإنّ العاقل

---

١. سورة الانشقاق: الآية ٦.

اللّبيب إذا رأى كثرة المعاصي، واهتمام الناس بالخيانة، وهتك الحرمات يـزداد ثباتاً في وجه الباطل، ولا يشغله ذلك وإن كثر أفراده عن التمسّك بالحقّ وإن قلّ طلابه، فإنّ الجميع سيحاسبون وتعطى كلّ نفس هداها، وقد قال عزّوجلّ: ﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[1].

الثالث: تطمين المـؤمنين المشـغولين بأنـفسهم، المشـتغلين بـإصلاحها وتهذيبها بالوصول إلى الغاية المرضيّة، وأنّـه لا يصيبهم ضررٌ من غيرهم الضالّين الذين عكفوا على الضلال، وارتكاب الآثام، والصدّ عن الحقّ، فلا يتأثّروا مـن ضلال هؤلاء، ولا يوجب ذلك صرفهم عن أهمّ أمر في حياة الإنسان العمليّة، وهو إصلاح النفوس.

الرابع: أنّ الآية الشريفة تدلّ بالدلالة الالتزاميّة على نهي المـؤمنين عـلى التأثّر من ضلال الضالّين المعاندين للحقّ، الصادّين لأهله، فلا يحملهم ذلك على ترك طريق الهداية، فينشغلوا بهم وينسوا أنفسهم، وحينئذٍ يصيرون مـثلهم، ثـمّ يتعذّرون بأُمور واهية، ويتعلّلون بعلل فاسدة، وقد كان لهم في كلّ زمان أعـذارٌ فطوراً كانوا يقولون بما حكى عنهم عزّوجلّ: ﴿**وَقَالُوا إِنْ نَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا**﴾[2]، طوراً آخر يـقولون: إنّ الذي يـبغونه صـار بـالياً، وإنّ المـدنيّة الحاضرة لا تساعد على ذلك، وقد قالوا أُموراً جميعها ترجع إلى النكوص عـن الحقّ، والابتعاد عنه بوجهٍ من الوجوه، مع أنّ العهد الذي أُخذ منهم إنّما يـتحقق ذلك بالطرق المتعارفة العادية، التي فيها الأمر بالمعروف والنـهي عـن المـنكر، والجدال الحَسَن، وغير ذلك من الأسباب المتعارفة، وأمّا تحقّق المسبّبات، فلابدّ

---

١ . سورة البقرة: الآية ١٣٤.

٢ . سورة القصص: الآية ٥٧.

من إيكال أمرها إلى الله تعالى ، فليس المؤمن مأموراً بأكثر من ذلك ، ولا يجب عليه إهلاك نفسه في سبيل إنقاذ غيره ، كما قال تعالى : **﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً﴾**[1] ، وغير ذلك من الآيات التي تنهي المؤمنين عن إيقاع أنفسهم في الحرج والمشقّة والضرر .

ومن ذلك يعرف أنّ هذه الآية الكريمة لا تنافي آيات الدعوة إلى الإيمان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكيف تكون منافية مع أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله، من أهمّ طرق استكمال النفس، ومن شؤون الاشتغال بها؟! أليس ذلك من أحكام هذا الدِّين، ومن أهمّ أُسسه وقواعده وأركانه ، وقد قال عزّوجلّ : **﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾**[2] ، وقال تعالى : **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ﴾**[3] ، ولا يمكن إصلاح النفس إلّا بهذا الدين وتطبيق أحكامه، والاهتداء بهديه .

ومن جملة الأحكام والفرائض الدعوة إلى الله على بصيرة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالشروط المطلوبة فيهما ، من دون إيقاع النفس في المهلكة والضرر ، فعند ذلك يسقط عنه هذا التكليف .

الخامس : أنّ الآية الشريفة تدلّ على أنّ نفس المؤمن هي الطريق الذي أُمر بسلوكه ولزومه، والتحفّظ عليها أن تكون في طريق الهداية، الذي ينتهي به إلى السعادة والفوز بالفلاح ، كما قال تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللهَ فَأَنْسَاهُمْ**

---

١ . سورة الكهف : الآية ٦ .

٢ . سورة يوسف : الآية ١٠٨ .

٣ . سورة آل عمران : الآية ١١٠ .

أَنْفُسَهُمْ أُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[١]، وهذه الآيات المباركة تبيّن كثيراً من الأُمور التي تضمّنتها الآية التي نحن بصدد تفسيرها، وترفع الإجمال الذي فيها، ويستفاد منها أنّ النفس الإنسانيّة هي الطريق، وقد اجتمعت في النفس الإنسانيّة علل متعدّدة، وأنّ فيها يتّحد الدالّ والمدلول، وأنّ المقصد من هذا المسير الإستكماليّ هو الله تعالى، ولابدّ من المراقبة التامّة والتذكّر المستمر لجميع ما له دخل في هذا المسير، فعلى المؤمن أن يكون دائباً على ذكر ربّه ولا ينساه، فإنّه المقصد والمرجع ـ كما عرفت ـ فإنّ نسيان المقصد والغاية، يوجب نسيان الطريق فيفقد الأهلية للتزوّد بالزاد الذي يهنأ في حياته الأُخرى. ومن ذلك تعرف سرّ قوله تعالى: **﴿نَسُوا اللهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾**. ولا ريب أنّ الاشتغال بالنفس لا يوجب نسيان الآخرين ومساعدتهم ومعونتهم في أعمال البرّ، كما قال عزّوجلّ: **﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾**[٢]، فإنّ المؤمن يرى أنّ سعادة الآخرين من سعادته، بل هي من صميم الدين الذي أُمر المؤمنين بإقامته، وهو يعتبر أنّ الإحسان إلى الآخرين من الإحسان إلى النفس، قال تعالى: **﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾**[٣].

السادس: الآية الشريفة تأمر المؤمنين بلزوم أنفسهم إذا اهتدوا، ومن المعلوم أنّ الاهتداء هو جعل النفس في المسير الاستكماليّ، الذي يطلبه الله تعالى ويرتضيه الشرع المبين، وأنّ عملية الاهتداء لابدّ أن تكون مستمرّة تامّة صادرة من المؤمن الذي على ذكر ومراقبة للنفس ـ كما عرفت ـ وهي تتحقّق في

---

١. سورة الحشر: الآية ١٩ ـ ٢٠.

٢. سورة المائدة: الآية ٢.

٣. سورة الاسراء: الآية ٧.

الاعتقادات والأعمال القلبيّة مع الأعمال الجوارحيّة.

وبعبارة أُخرى: هو تطبيق الأعمال الجوانحيّة والجوارحيّة على الشرع، والسير على ذلك مع المراقبة والذكر، فالنفس هي الطريق، والأعمال هي الزاد، والغاية والمقصد هو الله عزّوجلّ كما تقدّم، وهذا الطريق ضروريّ لابدّ من أن يسلكه الإنسان في حياته مطلقاً، مع اختلاف الأطوار التي يمرّ بها، ويشترك في ذلك المؤمن والكافر، سواء كان على التفات أم على غفلة وعمى.

والآية الشريفة تنبّه المؤمنين على ذلك، وإن كان أمراً تكوينيّاً لابدّ منه، ليكون على التفات ومراقبة تامّة للنفس، لئلّا تضلّ فتخرج عن الهداية وتغفل عن ذكر ربّها، فتكون من المنسيين، فيتزوّد من الزاد الذي ينفعها في يوم الجزاء، فلا يكون سعيها خائباً فتكون من الخاسرين.

فهذه الآية الشريفة من هذه الجهة لا تخرج عن تلك الآيات، التي تدلّ على أنّ غاية الإنسان ومستقرّ أمره، من حيث السعادة والشقاء والفلاح والخيبة إنّما تكون حسب الزاد الذي يتزوّد به في هذه الدار، وما يقدّمه من صالح الأعمال أو صالحها، أو تقوى وفجور كما قال عزّوجلّ: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا**﴾[1].

وقال تعالى: ﴿**فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى**﴾[2].

وغير ذلك من الآيات الواردة في هذا الأمر، فهي وإن كانت تبيّن الجانب

---

١ . سورة الشمس: الآية ٧ – ١٠.

٢ . سورة طه: الآية ١٢٦.

الوضعيّ للأعمال، وهو ترتّب الجزاء على ما يقدّمه الإنسان من أعمال ومعتقدات، إلّا أنّها لا تغفل الجانب التكوينيّ من الإنسان، فهي تبيّن أنّ الإنسان هو المخلوق السّوي الذي لا يخرج عن وضع سائر المخلوقات، من أنّها واقعة تحت التربية الإلهيّة، وأنّ الله تعالى هو القيّوم عليها، يحيطيهم بعنايته، ويكلؤهم برعاته وتربيته، فهو الربّ العظيم المهيمن عليها لا يفوته شيء منها، كما قال تعالى: **﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾**[1]، وأنّ جميعها ترجع إليه، قال تعالى: **﴿أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾**[2].

إلّا أنّه اختصّ الإنسان من بين سائر المخلوقات، بأنّ عاقبته ومستقبل أمره إنّما يكون تحت اختياره، فإمّا أن تكون الحسنى، أو الخيبة والخسران، وذلك بتزكية النفس، أو دسّها بعدما ألهمه الله طريق الخير والصّلاح، وما يوجب الشرّ والفساد، فهو لا يخرج عن هذه الفطرة التكوينيّة في مسيره، ولا يتخطّى عنها، إلّا أنّه لابدّ من التنبّه التامّ والمراقبة الكاملة للنفس، حتّى لا تحيد عن الطريق الذي يوصله إلى المقصد العظيم، وهو الفلاح الذي يطلبه بفطرته، ويجتهد في مسيرته العمليّة ـ كما عرفت ـ فهذه الآية الكريمة ـ على إيجازها البليغ ـ تشتمل على حقائق واقعيّة ومطالب عالية، تكفّلت بيانها عدّة آيات أُخرى متفرّقة في مواضع أُخرى من القرآن الكريم.

قوله تعالى: **﴿إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾**.

بيان المقصد بعد بيان السالك والمسلوك، وهي حقيقة من الحقائق الواقعيّة التي لها دخل في الجانب التكوينيّ من الإنسان ـ كما عرفت سابقاً ـ وفي الجانب

---

١. سورة هود: الآية ٥٦.

٢. سورة الشورى: الآية ٥٣.

الوضعيّ التشريعيّ منه ، فإنّ الإنسان بعدما علم أنّه في حياته سائر في مسيرة لابدّ من أن يقطعها من أوّل تكوينه إلى أن ينتهي إلى ربّه ، كما قال عزّوجلّ : **﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾**[1] ، وهذا الطريق ممّا لا مناص للإنسان عن سلوكه، ويشترك فيه جميع أفراد الإنسان مطلقاً ، ولا ريب أنّ بيان الطريق، والسلوك والسالك، يكفي في تعيين المقصد والمنتهى ، إذ أنّ كلّ طريق له بداية ونهاية ، لكن ذكر المقصد فيه خصوصيّة خاصّة، لا يمكن دركها في بيان تلك الأُمور ، فإنّ السالك إذا تنبّه إلى حقيقة موقفه من الله تعالى، وأنّ له ميزة خاصّة لم تكن لسائر المخلوقات ، حصل له حالة خاصّة يشعر فيها أنّه منقطع عمّا سواه ممّا يحيط به، ويتوجّه إلى بارئها المدبّر لها، المحيط بها إحاطة علميّة قيوميّة، وسائرة تحت ربوبيّته العظمى على خلقه ، وأنّ هذه الإحاطة التامّة التي يشعر بها الفرد المؤمن، لكفيلة له بأن ينقطع إلى ربّه، ويخلو بنفسه ويخلّصها ممّا يشينها عند ربّها ، ويهذّبها ويكمّلها بما يزيّنها إذا رجعت إلى الله تعالى ، فلا يغفل عنها لحظة . ولعلّ هذا هو السرّ في إتيان المقصد والتوجّه إليه بعد قوله تعالى : **﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ﴾** ، وعندئذٍ يسطع عليها نورٌ من الله بقدر أن يخرج من الظلمات، ليدفع به ظلمات الناس المضلّين ، وظلمات المعاصي والآثام كما بيّن عزّوجلّ في قوله : **﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾**[2] ، وحينئذٍ يدرك تلك الحقيقة الواقعية ، وتشعر النفس بحقيقتها، وتدرك ما عليه، وتهجر كلّ ما يوجب الظلمات، وتهاجر أهل الشرك والكفر ، وتدخل في مقام العبوديّة، وتستعد لدرك مقام التوحيد، وتبعّد عنها ما ينافي الوحدانيّة ، وتنتهي إلى تكميل النفس بالكمالات الواقعيّة، وتزيل عنها

---

١ . سورة النجم : الآية ٤٢.

٢ . سورة الأنعام : الآية ١٢٢.

النقائص بعد أن أشرق عليها النور الربانيّ وأدركتها العناية الإلهيّة، وهذه المقامات هي حقائق قد لا يدركها الحسّ، إلّا أنّ النفس تشعر بها بأسبابها الخاصّة، وكيف يمكن أن تدركها الحواس وقد ركنت إلى المادّة، وخلدت إلى الأرض، وأحبّت الدُّنيا التي هي دار اللعب واللهو؟ فلا يمكن لها أن تدرك إلّا الزخارف الماديّة التي استوعبت جميع مشاعر الإنسان، وقد قال عزّوجلّ: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾[1].

لكن الغور في فهم معاني القرآن، والغوص في بحر دقائقه ورموزه، يكشف لنا أنّ وراء ذلك عالماً فسيحاً جدّاً لا يمكن الوصول إليه، ولا درك حقائقه إلّا بالرجوع إلى النفس، ولزوم مراعاتها ودرك حقائقها ودوام مراقبتها، وجعلها في المسلك الذي عيّنه الله تعالى، والتنبّه التامّ للمقصد الذي ترد عليه والوقوف عنده، فهناك تظهر الحقائق، وتتبيّن آثارها، ويتمّ التصديق بها، ولا يمكن التغاضي عنها والرجوع إلى غيرها، وعندئذٍ تتبيّن حقيقة قوله تعالى: ﴿إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ وسرّ الرجوع إليه عزّوجلّ.

قوله تعالى: ﴿فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

وعد ووعيد للفريقين اللّذين مرّ ذكرهما في ابتداء الكلام، فهو عزّوجلّ المرجع الذي يرجع إليه في استخبار حال الفريقين، فيُنبئهم بحالها من الثواب والعقاب بما كانوا يعملونه في الدُّنيا من أعمال الهداية والضلال، فلا يؤاخذ أحد بعمل غيره عقاباً أو ثواباً.

وممّا ذكرنا يظهر أنّ هذه الآية الكريمة من أعظم الآيات في طريق السير والسلوك، وأهمّها في بيان أركانه من المسلك والمقصد والغاية والسالك. وقلنا: تبيّن الآية اتّحاد المسلك والسالك، واجتماع العلّة الماديّة والفاعليّة التي هي

---

١. سورة النجم: الآية ٣٠.

النفس، وإنّ مضمونها من الحقائق التي لها من العموميّة والحيطة التي تشمل جميع الأفراد وتضمّ جميع الأزمان، فلا يختصّ بزمان دون آخر. فما ذكره جمع كثير من المفسّرين في حصر هذه الآية وأنّ عصرها لم يأت بعد، أو لم يجيّ تأويل لها حتّى هذا اليوم، أو أنّ مضمونها من المغيّبات التي لا يظهر تأويلها إلّا بعد عصر التنزيل. فإنّ جميع ذلك لا دليل عليه، وإنّما هو تجريد للاية عن المعنى المقصود وتأويلها بالرأي، والله العالم وهو المسدّد للصواب.

***

بحوث المقام

بحث أدبيّ:

ذكرنا أنّ قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ من كلم الإغراء، وله باب معقود في النحو، وأنّه من أسماء الأفعال، فإن كان الفعل متعدّياً كان اسمه متعدّياً، وإن كان لازماً فهو لازم، وفي المقام بمعنى ألزم وهو متعدٍ، ولذلك نصب ﴿أَنْفُسَكُمْ﴾ على أنّه مفعول به.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ على الرفع، على أنّه كلامٌ مستأنف في موضع التعليل، ويحتمل الجزم جواباً للأمر، والمعنى إن لزمتم أنفسكم لا يضرّكم، وضمّت الراء اتّباعاً لضمة الضاد المنقولة اليها من الراء المدغمة، والأصل: لا يضرركم.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآية الكرية على أُمور:

الأوّل: يدلّ قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ على أنّ النفس هي محطّ الكمالات، ومحور الملكات إمّا الفاضلة أو الرديئة الفاسدة، كلّ حسب ما يعمله من الاهتداء والضلال، والوسيلة الوحيدة لتثبيت تلك الملكات، إنّما هي الأعمال الصادرة من الفرد، فإنّ وافقت الشرع على هداية واهتداء، وأمّا إذا كانت مخالفة لما عليه الشرع، وكان صاحبها على ضلال وغواية، كانت الغاية هي العقاب، وإن كان مقصد الجميع واحداً وهو الله تعالى الذي عنده الجزاء، كما عرفت.

فالآية تحرّض المؤمنين إلى الاهتداء والتزوّد بالزاد الحسن، للوصول إلى

الغاية الحسنى، فلا يكون همّهم إلّا ذلك، فإنّ تذليل النفس في مقام العبوديّة وحملها على الطاعة ـ مع كونها نفوراً لا يمكن السيطرة عليها بسهولة ـ من أقصى الكمالات وأبلغ المجاهدة، فلا ينبغي للمؤمن أن يخاف ممّن هو على ضلال وغواية، ولا يمكنه أن يضرّ المؤمن بعد أن كان يخاف الله تعالى وحده، وكان جميع همّه هو الوصول إلى مقام قربه، والتنزّه عمّا يوجب البعد عنه، ولا فرق حينئذٍ بين أن نحمل الخطاب على آحاد المؤمنين وأفرادهم، أي جعل الخطاب إفرادياً، أو نحمله على الخطاب الجمعيّ، أي مجموع المؤمنين ومجتمعهم، بأن يكون المراد إصلاح مجتمع المؤمنين، باتّخاذ طريق الهداية والإهتداء بهدى الرسالة، والاحتفاظ بالأعمال الصالحة والشعائر الإسلاميّة، نظير قوله تعالى: **﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾**[1]، الشامل للأفراد وللمجتمع؛ لأنّ صلاح المجتمع بصلاح الأفراد، وأنّ أحدهما مكمّل للآخر، فكما أنّ الفرد لا يصحّ أن يخرج عن الهداية والاهتداء بنور الشرع والتكاليف الإلهيّة والتعاليم الربانيّة، وإن رأى من أهل الضلال ما يرى من اتّباع الشهوات وإضاعة الصلوات، كذلك ليس لمجتمع المؤمنين أن يخرجوا عن سبيل الهداية، لما يرونه من المجتمعات الضالّة التي انهمكت في اتّباع الشهوات والتمتّع بزخارف الدُّنيا، نظير قوله تعالى: **﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾**[2].

ومن ذلك يعرف أن لا وجه لصرف الإطلاق إلى خصوص إحدى الجهتين، فإنّ الخطابات القرآنيّة لها من الشموليّة والإحاطة، ما لا يكون في أيّ خطاب آخر.

---

١. سورة آل عمران: الآية ١٠٣.

٢. سورة آل عمران: الآية ١٩٧.

الثاني: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ**﴾ إمكانية السيطرة على النفس وتقويمها وإخراجها عن ما يشينها وما يلقيها في المهالك ويوردها المخاطر، كما أنّه يمكن إخراجها من مرتبة إلى مرتبة أُخرى من الكمال.

وهذه الآية الكريمة ردّ لمَن يزعم أنّ النفس إذا اعتادت على شيء لا يمكن تغييرها، لأنّها صعبة عنيدة لا تسلس لقائدها، وهذه مزاعم وأعذار واهية، نعم، إنّ النفس ذا شبّت علي شيء واعتادت علي أمر، لا يمكن قلعها عنه بسهولة، إلّا أنّ ذلك ممكن بمجاهدة خاصّة وتوفيق ربانيّ، وإلّا لبطلت الشرائع ودعوات الإيمان وإرشادات الأولياء، وقد تقدّم في بعض المباحث السابقة بعض الكلام.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ**﴾ علي تبديل إيمانهم وعقائدهم أو مجتمعهم إلى غير الحقّ، وأنّ أضرارهم منفيّة عن المؤمنين، فهم في أمن من أضرار الأفراد والمجتمعات الضالّة، فلا يفزعوا ممّا هم عليه من كثرة الأموال والأفراد والعدّة والعدد، كما قال تعالي: ﴿**لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ**﴾[1].

وقد وعدهم الله تعالي النصرة والغلبة، فليس بواجب علي المؤمنين الجدّ في إيمان هؤلاء، وإيقاع أنفسهم في المشقّة والحرج، زيادةً علي ما هو متعارف في الدعوة، فإنّ القلّة المؤمنة العارفة المشغولة بإصلاح أنفسها، خيرٌ من الكثرة التي لا همّ لها إلّا التمتّع بالحياة الفانية، فإنّ العبرة بالقلوب النبهة العارفة الزاكية، لا الأبدان الضخمة البالية.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**إِذَا اهْتَدَيْتُمْ**﴾ على أنّ شرط إصلاح النفس، والأمن من أضرار المضلّين هو الإهتداء، ولا ريب أنّه الدخول في الهداية

---

١. سورة آل عمران: الآية ١١١.

والإصرار على البقاء عليها، والمداومة على تحقيق شـروطها، وإتـيان الأعـمال المفروضة، ولا يتمّ الاهتداء إلّا بعد اتمام الحجّة وبيان التكاليف، قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾[1]، فـالاهتداء اعـتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، واستقامة عليها.

الخامس: يدلّ قوله تعالى: ﴿إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ عـلى أنّ الضـمان لعمل المؤمنين المهتدين، هو الرجوع إلى الله عزّوجلّ الذي عنده الجزاء، فيثيب المهتدين والمطيعين، ويعاقب العاصين الضالّين، فيكون ذلك مزيداً لهمّة المهتدين وتنبيهاً للضالّين.

ويستفاد من قوله تعالى: ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾ أنّ الجميع على علم بالرجوع والعود إليه، بعد ما كان البدء منه أيضاً، فإنّ الإنسان إذا كان على علم من هذا الأمر، وأنّه محاط بالمبدأ والمعاد، ولا يمكنه الخروج عن الطريق الذي يكـون مـبدأه مـنه عزّوجلّ ومعاده إليه تعالى، يكون ذلك أدعى إلى اليقظة والتنبّه التامّ، لئلّا يخرج عن ذلك الطريق، فلا يسعه التخطّي عن ذلك ولو بخطوة، بخلاف مَن غفل عن ذلك ونسي الواقع الذي لا مفرّ منه، والمرجع الذي لابدّ من الرجوع إليه، فيغفل عـن نفسه لا محالة، ويقع في الضلال والغواية، فلا يكون حينئذٍ إلّا الخسـران، كـما عرفت في التفسير.

***

بحث روائي:

في «تفسير القمّي» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ـ الآية﴾، قال: «أصلحوا أنفسكم فلا تتّبعوا عورات الناس ولا تذكروهم، فـإنّه لا

---

١. سورة يونس: الآية ١٠٨.

تضرّكم ضلالتهم إذا كنتم أنتم صالحين».

أقول: الرواية تؤيّد ما استفدناه من سياق الآية المباركة، من أنّ إصلاح النفس إنّما يكون مع مراعاة التكاليف الإلهيّة، ومنها الدعوة إلى الإيمان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا بلغ حدّاً لا تأثير لها فيهم لضلالتهم، فيسقط عنهم ما زاد عن المتعارف، أو الذي فقد فيه الشروط، ولا تدلّ على سقوط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمرّة، أو الترخيص في ترك هذه الفريضة الإلهيّة.

وفي «تفسير البرهان»: عن «نهج البيان» عن الصادق عليه السلام، أنّه قال: «نزلت هذه الآية في التقيّة».

أقول: إن أُريد من ذلك ما ذكرناه آنفاً، من أنّ عدم التقيّة شرطٌ من شروط الدعوة إلى الإيمان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنّه تسقط التكاليف عندها، فتكون إرشاداً إلى اعتبار هذا الشرط في الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا بأس بذلك، كما ثبت في الفقه من أنّ التقيّة من الضرورات التي تسقط عندها التكاليف، فلا منافاة بين الآية الشريفة وهذا الخبر كما هو معلوم.

وفي «الدّر المنثور»: قال: أخرج ابن أبي شيبة وأحمد وعبد بن حميد والعوفيّ وابن منيع والحُميديّ في مسانيدهم، وأبو داود والترمذيّ ـ وصحّحه ـ والنسائيّ وابن ماجه وأبو يعلى والكنجي في «سننه»، وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حِبّان والدارقطني في «الافراد»، وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقيّ في «شُعب الإيمان»، والضياء في «المختار» عن قيس، قال: قام أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه وقال يا أيّها الناس إنّكم تقرؤون هذه الآية: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ**﴾، وإنّكم تضعونها على غير موضعها، وإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «إنّ الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيّروه، أوشك أن يعمّهم الله بعقاب».

أقول: قريب منها بعض الروايات، وهي تؤيّد صحّة ما استفدناه من الآية الكريمة. وإنّ الذين يذهبون إلى أنّ مفاد الآية الترخيص في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنّها تختصّ بزمان أو حال يكون فيه الأمن من الضرر، فإنّه خلاف سياق الآية الكريمة، وهذه الروايات وإن استشهدوا ببعضها لإثبات مقالته، إلّا أنّه لابدّ من حملها على محامل صحيحة وإلّا فيطرح، ويستفاد من هذه الروايات أنّ هذه الشبهة قديمة.

وفيه أيضاً: أخرج الترمذيّ وصحّحه، وابن ماجه وابن جرير والبغويّ في «معجمه»، وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبرانيّ وأبو الشيخ وابن مردويه والحاكم وصحّحه، والبيهقيّ في «الشعب» عن ابن أُمّية الشعبانيّ، قال: أتيت أبا ثعلبة الخُشَني فقلت له: كيف تصنع في هذه الآية؟ قال: أيّة آية؟ قلت: قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ**﴾، قال: أما والله سألت عنها خبيراً، سألت عنها رسول الله ﷺ: «بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتّى إذا رأيت شحّاً مطاعاً وهوى متّبعاً ودنيا مؤثّرة وإعجاب كلّ ذي رأي برأيه، فعليك بخاصّة نفسك، ودع عنك أمر العوام، فإنّ من ورائكم أيّام الصبر، الصابر فيهن مثل القابض على الجمر، للعامل مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم».

أقول: في مضمون هذا وردت روايات متعدّدة، وجميعها تدلّ على عدم المنافاة بين الآية وما دلّ على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنّهما لا يسقطان بها. نعم تدلّ هذه الرواية على أنّ المجتمع إذا كان صالحاً، فإنّ الفرد في أمن من الضرر الصادر من الضالّين المضلّين؛ لكفاية المجتمع عنهم، وإذا بلغ الأمر ـ لا سمح الله ـ إلى فساد المجتمع، فإنّ الفرد لابدّ له من مراقبة النفس والصبر على تهذيبها وتكميلها لوحده، من دون معين يعينه من غير الله تعالى

بتوفيق منه واستمداد من فيوضاته ومدده، فيكون أجر العاملين مضاعفاً.

وفي «الدّر المنثور» عن أبي عامر الأشعري: أنّه كان فيهم شيء فاحتبس على رسول الله ﷺ ثمّ أتاه فقال: «ما حبسك؟ قال: يا رسول الله قرأت هذه الآية: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾**، فقال رسول الله ﷺ: أين ذهبتم؟ إنّما هي: لا يضرّكم مَن ضلّ من الكفّار إذا اهتديتم».

وفيه أيضاً: أخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الحذريّ، قال: ذكرت هذه الآية عند رسول الله ﷺ ـ قول الله عزّوجلّ: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾** ـ فقال نبيّ الله ﷺ: «لم يجئ تأويلها، لا يجيء تأويلها حتّى يهبط عيسى بن مريم».

وفيه أيضاً: أخرج ابن جرير وابن مردويه عن ابن عمر، أنّه قيل له: أجلست في هذه الأيّام فلم تأمر ولم تنه، فإنّ الله قال: **﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾**، فقال: إنّها ليست لي ولا لأصحابي؛ لأنّ رسول الله ﷺ قال: «ألا فليبلّغ الشاهد الغائب»، فكنّا نحن الشهود وأنتم الغُيّب، ولكن هذه الآية لأقوام يجيئون من بعدنا إن قالوا لم يقبل منهم.

أقول: الروايات في هذا المضمون كثيرة، جميعها تدلّ على سقوط الدعوة إلى الإيمان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فتكون هذه الآية إمّا مخصّصة لآيات الدعوة وأدلّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو ناسخة لها، والجميع كما ترى، فليست هذه الآية معارضة مع تلك حتّى تخصّصه، ولا لسانها يقتضي النسخ، ولا تلك الآيات ممّا يقبل النسخ، فلابدّ من حملها على فقد شروط الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فحينئذٍ يقتصر على إصلاح النفوس ولا يضرّها مَن ضلّ، بقرينة سائر الروايات.

ويدلّ على ما ذكرناه ما رواه السيوطيّ في «الدّر المنثور» عن حذيفة في

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، قال: إذا أمرتم بالمعروف ونهيتم عن المنكر.

يضاف إلى ذلك كلّه تلك الروايات الكثيرة التي رويت بألسنة مختلفة، تدلّ على أنّ مَن عرف نفسه فقد عرفت ربّه، فانها ظاهرة في أنّ الاشتغال بمعرفة النفس، والإذعان لما تحتاج إليه من مكارم الأخلاق، وإبعادها عن رذائل الصفات وسفاسف الأخلاق، وتحليتها بالمكارم والفضائل، ممّا يوجب معرفة الداء والدواء، فيشتغل بإصلاح الفاسد والالتزام بصحيحها، فإنّ النظر في النفس ممّا يستلزم العلم الشهودي، وهو يستغرق جميع حواس الفرد العارف، فلا يبقي له مجالاً لأن ينظر إلى مَن ضلّ حتّى تصل النوبة إلى إضراره. وهذا معنى دقيق سيأتي بعض الكلام عنه في البحث العرفانيّ إن شاء الله تعالى.

***

بحث عرفاني:

العرفان علمٌ جليل ليس له مثيلٌ في سائر العلوم مطلقاً، في الشموليّة والسعة والآثار، والسالك والمسلوك فيه، والمقصد والغاية، وكلّها جلائل عظام، والبحث في كلّ واحدة منها يقصر عنه الأفهام، إلّا لمَن كان ذا حظّ من العلم والمعرفة، وهم الأنبياء العظام والأوصياء الكرام، فهم الأصل في هذا العلم الجليل والقدوة في هذا الطريق، وغيرهم إن رجع ما قالوه فيه إليهم فلا بأس به، وإلّا فهو مجرّد كلام لا حقيقة له، وإن ادّعي الكشف والشهود في ما ادّعوه، ونحن لا نريد الدخول في التفاصيل فهو موكول إلى محلّه، إلّا أنّنا نذكر في المقام بعض ما يتعلّق بالسالك والمسلوك، فنقول:

إنّ العرفان مأخوذ من المعرفة الحاصلة من العلم النفسانيّ، الحاصل من النظر في النفس، وطرق صلاحها وأحوالها وأطوارها ودائها ودوائها، وسائر

خصوصياتها، والنظر في الآيات الآفاقيّة ومعرفة الله سبحانه وتعالى، ممّا يوجب هداية الإنسان إلى التمسّك بالدين الحقّ، والشريعة الإلهيّة التي تمثّل المعرفة الكاملة، وما لها من التعلّق بعلم التوحيد والمعاد والنبوّة، فإنّ هذه المعرفة الحقّة الحقيقيّة بما لها من المراتب الكثيرة إذا تحقّقت في فردٍ، وجد نفسه متعلّقاً بمعدن العظمة والكبرياء، متّصلة في وجودها وحياتها وسائر خصوصياتها بمَن لم يكن متناهياً في الحياة والعلم والقدرة، وغيرها من كلّ كمال، وأشرقت عليها من بهائه وسنائه وجماله وجلاله وكماله ما لم يقدر أيّ لسان أن يكشفه، فهو شهوديّ خاصّ.

ولعلّ هذه الكلمة (العرفان) مأخوذة من تلك الأحاديث المتواترة التي اشتملت على قولهم (صلوات الله عليهم): «مَن عرف نفسه فقد عرف ربّه» الذي يستفاد منه أُمور:

الأوّل: أنّ السبيل في معرفة الربّ إنّما يكون بمعرفة النفس، فإنّها مظهر عظمته وكبريائه وقدرته وسائر صفاته.

الثاني: أنّ معرفة النفس كمعرفة البارى شهوديّاً أكثر من كونه نظريّاً، فإنّ التصديق الفكريّ يحتاج إلى مقدّمات ونظم الأقيسة، واستعمال البراهين والتوجّه إلى الخصوصيّات، وإلّا يزول العلم بالنفس، فإنّه علم حضوريّ، وإنّه من العيان، ويظهر ذلك لمَن اشتغل بالنظر في النفس، وعرف داءها ودواءها وطرق إصلاحها، وشاهد فقرها إلى ربّها، وحاجتها في جميع أطوارها إلى خالقها، فإنّه حينئذٍ يجد نفسه متعلّقاً ببارئها، متفانياً في حبّه والتعلّق به، كما ستعرف.

الثالث: أنّ المعرفة بالنفس لها مراتب متفاوته، كما أنّ المعرفة بالربّ كذلك.

الرابع: أنّ النفس لمّا كانت مضطرة في سيرها وسلوكها، لا همّ لها إلّا السير في مسيرها الاضطراريّ والوصول إلى المرجع، فاذا انتبهت إلى هذه الجهة تكون

منقطعة عن كلّ شيء يحتمل الاختلاف معه إلّا ربّها المحيط بباطنها وظاهرها والعالم بجميع خصوصياتها، فتكون في فرط التوجّه إلى ربّها وانشغالها به وفي ذكر منه، وإن كانت في ملأ من الناس واختلاط معهم، وهذا هو السرّ العظيم في هذا العلم الجليل الذي يجمع بين أمرين متنافيين ظاهراً، فإنّ النفس في عين اختلاطها مع الناس، لا يمكنها ترك طريقها الاضطراريّ، فاذا انصرفت إلى بارئها وتوجّهت إلى ربّها، نسيت كلّ شيء، فتكون على ذكر منه تعالى، فلا يحجبها حجاب ولا يسترها ساتر، وهذا هو حقّ المعرفة، وهي معرفة الله بالله.

وأمّا المعرفة بالبراهين الحاصلة، فهي مقيّدة، ولا يمكن أن تتعلّق به تعالى؛ لأنّه لا يحيط به علماً.

الخامس: استحالة المعرفة الكاملة بالنفس لاستحالة الإحاطة العلميّة الكاملة بالله، دون ما ذكره بعضهم من استحالة المعرفة بالنفس، فإنّه مردود بقوله ﷺ: «أعرفكم بنفسه أعرفكم بربّه»، فيكون معنى الحديث: مَن لم يعرف نفسه لا يعرف ربّه. ونحن نذكر بعض الأحاديث الواردة في هذا المجال، ثمّ نذكر ما يتعلّق ببعض الخصوصيّات.

في «الغُرر والدُّرر» للآمديّ، عن عليّ عليه السلام: «المعرفة بالنفس أنفع المعرفتين».

أقول: المراد من المعرفتين، المعرفة الآفاقيّة والمعرفة بالنفس، كما قال تعالى: **﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾**[1].

وقال تعالى: **﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾**[2].

---

١. سورة فصلت: الآية ٥٣.

٢. سورة الذاريات: الآية ٢٠ ـ ٢١.

وعرفت أنّ معرفة النفس أنفع من معرفة آيات الآفاق؛ لأنّ معرفة النفس لا تنفكّ عن التخلية والتحلية للنفس، وبالآخرة توصل معرفتها بمعرفة الله تعالى، وأمّا معرفة الآفاق فإنّها توصل إلى معرفة الله، من حيث أسمائه وصفاته وأفعاله عزّوجلّ، وإن كانت معارفة حقّة حقيقيّة تهدي العارف بها إلى سواء السبيل، وتوصله إلى السعادة والحياة المطمئنة، ولكن تلك معرفة عظيمة وموقف علميّ تهدي إلى دين الحقّ، كما تهدي معرفة النفس إليه، ويتّحد الطريقان في الغاية، لكن المعرفة الأخيرة تهدي إلى معرفة النفس، والعثور على دائها ودوائها ومراتبها، وما يوجب اعتدالها وصلاحها، وما يسبّب طغيانها وخمودها، ومن المعلوم أنّه إذا صلحت النفس كانت أقرب إلى المعرفة بالآيات الآفاقيّة والانتفاع بها، مضافاً إلى ما عرفت في أوّل البحث، من أنّ معرفة الآيات نظريّة ومعرفة النفس شهوديّة، ولكن يمكن أن يصل العارف بالله إلى الشهود في آيات الأفاق، كما قال عزّوجلّ حكاية عن إبراهيم: ﴿**وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾[1]، ولكن لا يصل إلى هذه المرتبة إلّا عن طريق معرفة النفس، والخلوص في تهذيبها وإصلاحها وتكميلها بالكمالات، حتّى تصل إلى مرتبة التجلّي بالحقّ وفي الحقّ، كما هو مفصّل في محلّه.

وفي «الدُرر والغُرر» أيضاً عنه عليه السلام، قال: «العارف مَن عرف نفسه فاعتقها ونزّهها عن كلّ ما يبعدها».

أقول: عرفت الوجه في ذلك آنفاً، فإنّ أوّل مراتب المعرفة هي عتق النفس عن أسارة الهوى ورقيّة الشهوات، واسترقاق الملكات الرديئة وسيئات الأعمال، أو بعبارة أُخرى: تخليتها من كلّ ما يشينها، ولا يتحقّق إلّا بمعرفة النفس داءها، ثمّ

---

١. سورة الأنعام: الآية ٧٥.

علاجه بدوائه.

وفيه أيضاً: «أعظم الجهل جهل الإنسان أمر نفسه».

أقول: حكم المقابلة بين الجهل والعلم يقتضي أنّه كلّ ما كان الأخير أعظم نفعاً كان الجهل بالنفس أعظم أنواع الجهل، فإنّ بهذا الجهل يفوت كلّ الخير، وتنسدّ جميع أبواب السعادة والفلاح، وتنفتح أبواب الشقاء والعناء.

وفيه عنه عليه السلام: «الكيّس مَن عرف نفسه وأخلص أعماله».

أقول: لأنّ الإنسان إذا عرف نفسه وأمكنه تهذيبها وإصلاحها، وعرف داءها ودواءها، استطاع تذليلها وجعل زمامها بيد العقل الذي لا يريد إلّا الخير في إرشاداته وتوجيهاته، فكان العارف كذلك كيّساً استعمل عقله ونفسه في طريق الهداية والصلاح، وأخلص في أعماله من شوائب الربا والنواقص، وممّا ذكرناه يظهر السرّ في ما ورد عنه في ما يأتي من أقواله عليه السلام.

ففيه أيضاً عنه عليه السلام: «أعظم الحكمة معرفة الإنسان نفسه».

وفيه عنه عليه السلام: «أفضل العقل معرفة المرء نفسه، فمَن عرف نفسه عقل، ومَن جهلها ضلّ».

وفيه عنه عليه السلام: عجبت لمَن يجهل نفسه كيف يعرف ربّه؟!».

وفيه عنه عليه السلام: «غاية المعرفة أن يعرف المرء نفسه».

وفيه عنه عليه السلام: «كفى بالمرء معرفة أن يعرف نفسه، وكفى بالمرء جهلاً أن يجهل نفسه».

وفيه عنه عليه السلام: «عجبتُ لمَن ينسدّ ضالّته وقد أضلّ نفسه فلا يطلبها».

وفيه عنه عليه السلام: قال «مَن عرف نفسه فقد انتهى إلى غاية كلّ معرفة وعلم».

وفيه عنه عليه السلام: قال: «معرفة النفس أنفع المعارف».

وفيه عنه عليه السلام: قال: «مَن عرف نفسه كان لغيره أعرف، ومَن جهل نفسه كان

بغيره أجهل».

وفيه عنه عليه‌السلام: قال: «لا تجهل بنفسك، فإنّ الجاهل معرفة نفسه جاهل بكلّ شيء».

أقول: هذا ما يفسّر ما قبله، فلما كانت معرفة النفس أمراً عظيماً، وتستلزم تجرّدها عن العلائق الماديّة فتشبه المجرّدات، ولا يعوق المجرّدات من العلم والمعرفة بكلّ شيء عائق.

وفيه عنه عليه‌السلام: «مَن عرف نفسه تجرّد».

أقول: تقدّم آنفاً المراد منه، أي تجرّد عن علائق الدُّنيا، وهذا من آثار معرفة النفس العظيمة.

وفيه عنه عليه‌السلام: «مَن عرف نفسه جاهدها، ومَن جهل نفسه أهملها».

أقول: هذا أيضاً أثر من آثار معرفة النفس وفوائدها الكثيرة، فإنّ بمعرفة النفس تعرف خصوصياتها ـ كما عرفت سابقاً ـ فيقوم بإصلاحها وتهذيبها، وهذا هو الجهاد معها، ولا يمكن الجهاد مع مجهول لا يعرف خصوصياته.

وفيه عنه عليه‌السلام: «مَن عرف نفسه جلّ أمره».

أقول: فائدة أُخرى من فوائد معرفة النفس، وأثر من أثارها، فإنّ معرفتها توجب انشغاله بها وتوصل إلى معرفة الله عزّوجلّ، وهذا من جلائل الأُمور، يجلّ أمره ويعظم ثوابه.

وفيه عنه عليه‌السلام: قال «نال الفوز الأكبر مَن ظفر بمعرفة النفس».

أقول: أثر من الآثار العظيمة المترتّبة على معرفة النفس وهو الفوز الأكبر، سواء كان معرفة الله عزّوجلّ، أم ثوابه، أم السعادة العظمى، أم تلك الآثار المتقدّمة وغيرها التي هي بنفسها فوائد عظيمة.

إلى غير ذلك من الروايات التي وردت بهذه المضامين، وكفى بما أوردنا

دليلاً على أنّ معرفة النفس هي من أعظم المعارف وأتمّها وأشملها وأثبتها وأوصلها إلى المقصود، وقد تقدّم في أحد مباحثنا السابقة في سورة البقرة إثبات النفس وتجرّدها، الذي لا يمكن إنكاره إلّا ممّن كان مكابراً للحقّ، ولذلك ترى أنّ الجهاد مع النفس والعرفان بها لم يكن مختصّاً بملّة الإسلام، بل كان في الملل الأُخرى حتّى الأديان الوضعيّة، بل إنّ منهج بعضها وشريعتها لا تكون إلّا بعرفان النفس، ومعرفة سائر خصوصيّاتها، وتشريع رياضات خاصّة في هذا السبيل، وحرمانها من اللّذائذ الجسمانيّة وانعطاف الفرد إلى النفس بإصلاحها، ولذا كانت محورها وأساسها الارتياضات النفسانيّة، والزهد والتقشّف عن متاع الدُّنيا، فإنّ الانكباب عليها ومطاوعة هوى النفس، يصرف الإنسان عن الاشتغال بنفسه، وقد عرفت أنّ هذا النوع من العرفان تترتّب عليه آثار عجيبة، تشبه الموضوع الذي يجاهد فيه، وهي أعظم من ما يترتّب على الأمور الماديّة من الآثار بمراتب كثيرة، فإنّ النفس من عالم الأمر، ومن المجرّدات التي لها تعلّق بالبدن، فكانت ذاتها منها، ولكن أفعالها ماديّة لتعلّقها بالبدن، فكانت الآثار والفوائد المترتّبة على عرفان النفس تشبه هذا الموضوع المجرّد، وعلى أي حال، فإنّ هذا النوع من العلم قديم جدّاً منذ بدء الخليقة، ومن السنن الدائرة بين الناس مادام هذا المخلوق العجيب مركّباً من هذين الأمرين، وهما النفس والجسد، فإنّ أحدهما لابدّ أن يؤثّر في مستوى الإدراك والعلم والمعرفة التي عنده كما عرفت آنفاً. بيد أنّ الاشتغال بالنفس، وتوجيه المعرفة اليها على طرقها المختلفة بين الأقوام وأفراد الناس، للحصول على الآثار العجيبة قديم جدّاً، بل كان بعض الأفراد يعتبرها مهمّة عظيمة يجب أن يبذل دونها الأنفس والأوقات، وأغلى الأثمان والأهل والديار. راجع تاريخ الشعوب والأديان ترى صحّة ما ذكرناه.

وقد حكى القرآن الكريم رهبانيّة النصارى، فقال تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً

ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾[١].

كما حكى تعبّد بعض اليهود وتنسّكهم، قال تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَـٰئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٢].

ومن هذه الآيات يتبيّن أن هذا النوع من العلم، وهذا القسم من العرفان، له شروط وآداب وأحكام، فاذا روعيت وصل الفرد إلى المقصود، وهو رضوان الله تعالى. وأمّا إذا فقدت، ترتّب على هذه المجاهدة آثار خاصّة، إلّا أنّهم قد يحرمون من المقصود الأهمّ، كما عرفت.

ومن ذلك يظهر الجواب عن جملة من الإشكالات التي أوردوها، ونحن نذكر الأهمّ منها:

الأوّل: أنّ ما كانت تفعله الأقوام أو الأديان والمذاهب التي تدعو إلى العبوديّة، إنّما هو الزهد والانقطاع من الدُّنيا، وترك الهوى، والابتعاد عن الذنوب والآثام، واكتساب الفضائل لأجل أنّه الدستور الدينيّ المترتّب عليه.

وبعبارة أُخرى: أنّ فعلهم إنّما كان امتثالاً لأحكام الشريعة، من دون أن يخطر بباله أنّ هناك نفساً مجرّدة ولها نوعاً خاصّاً من المعرفة، وفيها آثار معيّنة ممّا توجب سعادتها، بلا فرق في ذلك بين أن يكون صاحب شريعة ودين أو لم يكن، كما إذا كان صاحب رياضة خاصّة، أو ما أملته عليه العادات والتقاليد، أو لحيازة مقام معيّن مترتّب على هذا النوع من المجاهدة والرياضة، كنفوذ الإرادة،

١. سورة الحديد: الآية ٢٧.

٢. سورة آل عمران: الآية ١١٣ - ١١٤.

والاتّصال ببعض الأرواح، أو جريان بعض الأُمور الخارقة للعادة على يديه، وغير ذلك من المفاسد التي تترتّب على رياضة النفس والزهد في الدُّنيا، وهو يفعل ذلك لا عرفانٌ للنفس وما يترتّب عليها من الأُمور التي ذكرناها سابقاً.

والجواب: عن ذلك يظهر من سالف ما ذكرناه من أنّ هذه الحالات والمواقف إنّما يجمعها شيء واحد، وهو صرف النفس عن الشهوات والملذّات والأُمور الخارجيّة وأنواع التمتّعات الماديّة، ولا ريب أن هذا النوع من المجاهدة يوجب صرف النفس إلى نفسها، ويترتّب على ذلك آثار خاصّة لا يمكن الوصول إليها بالأسباب الطبييّة والأُمور الماديّة، فإنّها لا يمكن الوصول اليها إلّا بالانقطاع عن هذه الأسباب العادية، والانقلاع عمّا يوجب بُعد النفس عن عالمها الروحانيّ المجرّد، والاستقلال بنفسه، للحصول على تلك النتائج والآثار، وهذا الأمر لا يختلف فيه المتديّن بشريعة ودين، أو المتزهّد والمتعبّد الراهب، أو المنكر لجميع ذلك، ولكنّهم يرون أنّ السعادة في ما انتحلوه من هذه الطريقة في المجاهدة، لا يمكن أن تنال بالاسترسال في التمتّعات الحيوانيّة، واتّباع الهوى والخضوع إلى الهواجس الماديّة، لكنّ المنتحلين للحياة الأُخرويّة يزيدون على سعادتهم هذه في الحياة الدُّنيا، الحياة الطيّبة في الآخرة، والدخول في رضوان الله، فالجميع يرجع إلى نوع من الاشتغال بأمر النفس، وهو ارتباط خاصّ معنويّ يكون بين المرتاض وإرادته، والنتيجة المتوخّاه الموعودة، بأن يحصل للنفس اطمئنان بأنّ المطلوب مقدور، يمكن الحصول عليه بهذه الرياضة الخاصّة. ولو وصل العلم هذا إلى اليقين بالله لكان الأثر عظيماً، وهذا لا يحصل إلّا لمَن كان على شريعة حقّة، ومشى على الصراط المستقيم الذي بيّنه الله تعالى في شريعة خاتم الأنبياء.

ولعلّه إلى هذا يشير ما رواه المجلسيّ ﵀ عن «إرشاد» الديلميّ عن أمير المؤمنين ﵇: «فمَن عمل برضائى اُلزمه ثلاث خصال: أُعرّفه شكراً لا يخالطه

الجهل، وذكراً لا يخالطه النسيان، ومحبّةً لا يؤثّر على محبّتي المخلوقين، فاذا أحبّني أحببته، وافتح عيني قلبه إلى جلالي، ولا أُخفي عليه خاصّة خلقي، وأُناجيه في ظلم اللّيل ونور النهار، حتّى ينقطع حديثه مع المخلوقين ومجالسته معهم، وأُسمعه كلامي وكلام ملائكتي، وأُعرّفه السرّ الذي سترته عن خلقي، وأُلبسه الحياء حتّى يستحي منه الخلق كلّهم، ويمشي على الأرض مغفوراً له، وأجعل قلبه واعياً بصيراً، ولا أُخفي شيئاً من جنّة ولا نار، وأُعرّفه ما يمرّ على الناس في القيامة من الهول والشدّة، وما أُحاسب به الأغنياء والفقراء والجهّال والعلماء، وأُنوّمه في قبره، وأُنزل عليه منكراً ونكيراً حتّى يسألاه، ولا يرى غمّ الموت وظلمة القبر واللّحد وهول المطّلع، ثمّ أنصب له الميزان وأنشر ديوانه، ثمّ أضع كتابه في يمينه فيقرأه منشوراً، ثمّ لا أجعل بيني وبينه ترجماناً، فهذه صفات المحبّين، يا أحمد اجعل همّك همّاً واحداً، واجعل لسانك لساناً واحداً، واجعل بدنك حيّاً لا يغفل أبداً، مَن يغفل عنّي لا أُبالي بأيّ واد هلك».

وهذا مقام خطير لا يمكن الوصول إليه، إلّا بإفناء النفس في الله تعالى والبقاء ببقائه، لا مجرّد ترويضها وصرفها عن الشهوات والملذّات، فإنّ ذلك قنطره واحدة من القناطر العديدة في هذا السير والسلوك.

الثاني: أنّ بعض الباحثين توهّم وجعل الدين والشريعة ليس إلّا التصوّف والعرفان، حتّى جعل بعضهم كلّ متديّن من الصوفيّة، والدين عرفانيّاً فقط، فقال: (إنّ المسلك الحيويّ الدائر بين الناس هو على قسمين: مادّي: وعرفان الذي هو الدين).

وفيه: ـ ما ذكرناه آنفاً ـ أنّ المجاهدة ورياضة النفس، والتصوّف في الدُّنيا ليس من العرفان المعروف الذي يسوق الإنسان إلى معرفة الله، ويهدي إلى الصراط المستقيم، وما يترتّب عليه من الجزاء العظيم والأجر الجزيل، أمّا هذه

المعرفة فهي تختصّ بالنفس من حيث الوصول إلى غاية محدودة، يقصدها المجاهد والمرتاض في هذا المجال، وتسمّيته هذا بالعرفان أيضاً مسامحة، فهو شيء والدين شيء آخر، وإن استلزم العرفان بالملازمة لما فيه من الإعراض عن الدُّنيا، والإقبال على النفس ومراقبتها وتهذيبها من الرذائل وتكميلها بالفضائل، وهذا هو الذي يدعوا إليه الدين.

وإذا أمعنّا النظر في الشرائع الإلهيّة والأديان السماويّة وسائر النِّحل، نرى أنّ العرفان بأيّة صورة كان إنّما مصدره الدين، ولكنّ الخلاف كان في جهة تطبيقه، كما حكى عزّوجلّ في كتابه الكريم عن عبّاد الأصنام والأوثان: **﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾**[1]، فإنّ عبادة الله الواحد الأحد مركوزة في الفطرة، وقد ذكرنا في أحد بحوثنا السابقة أنّ التوحيد دين الفطرة، والناس وإن تشعّبوا في أهوائهم وعقائدهم، ولكنّها تميل إلى التوحيد، وأنّ الخطأ حصل من تطبيقه، والعرفان منبعه ومصدره هو هذا الأمر المركوز اللّذان يشتركان في الدعوة إلى السعادة الإنسانيّة، فإنّ الدين يدعو إلى عرفان النفس، على أنّه طريق إلى الاشتغال بوظائف العبوديّة، لا على نحو الاستقلال، فالدين يدعوا إلى العرفان الفطريّ ويدعو إلى التوحيد ـ كما عرفت ـ فأحدهما يدعو إلى الآخر، ويشتركان في الغاية والمقصود، وهما العبوديّة المحصنة.

وأمّا غير ذلك من العرفان الذي يمارسه أصحاب الرياضات والأرواح والسحر، فهو ليس بالعرفان، فإنّ الفطرة لا تدعو إلى مثل هذا، بل إنّما يمارسه لأجل الوصول إلى بعض الأعمال العجيبة بعد ما يرى أنّها لا يمكن أن تنال إلّا عن هذا الطريق، ولكن هذه الأعمال والآثار وإن ترتّبت على هذا النوع من

---

١. سورة الزمر: الآية ٣.

المجاهدة مع النفس، التي هي من عالم الأرواح، فاذا قطعت من عالم المادّة اتّجهت إلى الأرواح بقدر انقطاعها عنه، ولا ريب أنّ الآثار حينئذٍ تكون ملائمة مع ذلك العالم وتناسب تلك المقامات؛ ولذا نرى صدور بعض الخوارق على يد هؤلاء، إلّا أنّها غير تلك التي تترتّب من عرفان النفس الذي تدعو إليه الفطرة.

والفرق بينهما كالفرق بين الآثار المترتّبة على السحر، وما يترتّب على المعجزة وخوارق العادات إلى تصدر على أيدي الأولياء والأصفياء، فهم في الواقع قد فاتهم معرفة حقيقة النفس التي هي عالمٌ خاصٌ وسيعٌ وفسيحٌ جدّاً، وما يصدر منهم من هذه الأُمور ليست إلّا أُموراً ماديّة في الحقيقة والواقع، لكن اشتبه الأمر عليهم فاعتبروها من الأُمور المعنويّة، فهی لا تخرج عن حيطة نفوسهم وإرادتهم وشعورهم الخاصّ الذي له دخل في هذه الحوادث المرتبطة به، ولم يتعدّ إلى ذلك العام الفسيح الذي هو جزء من الغيب.

وهناك إشكالات أُخرى أعرضنا عنها، وهي إنّما نشأت من الخلط بين ذين المسلكين المختلفين، والاتّجاهين المتنافيين، فإنّ أحدهما يكون بالاشتغال بعرفان النفس، للحصول على بعض الآثار الغريبة الخارجة عن الطريق المألوف، المبنيّ على قانون الأسباب والمسبّبات الماديّة، كأصحاب السحر والطلّسمات وأرباب تسخير الأرواح، سواء كانت أرواح الكواكب، أم الموكلين على الجنّ، وأرواح الآدميّين، وأصحاب التمائم والدعوات والعزائم، وأرباب الذكر وأصحاب الشعوذة وغير ذلك، وقد قلنا إنّها لا تخرج عن حيطة المادّة، وإنّ حقيقة النفس مغايرة لما عليه هؤلاء، فهم نالوا شيئاً من آثار النفس، ولكنّهم غفلوا عن واقع النفس وفاتهم معرفة حقيقتها.

أمّا الاتّجاه الآخر، وهم المشتغلون بمعرفة النفس، والغوض في حقيقتها ومعرفة خصوصياتها ـ ممّا يشينها ويزينها ـ وأمراضها وأدوائها وغير ذلك ممّا

لابدّ من معرفته ، ولابدّ في هذا الطريق من الإنصراف عن الأُمور الخارجة عنها ، فهذه الطائفة أيضاً لا تخلو من تشتّت وافتراق .

ففريق منهم: يسلك الطريقة لنفسها، فلا يكون له همّ إلّا معرفتها ، ولكن لا تتمّ المعرفة لهم ، لأنّها إنّما تتمّ بمعرفة صانعها وبدئها ومنتهاها ، فكيف تتمّ لهم المعرفة وقد غفلوا عن سبب وجودها والقائم بأمرها ، ويسلك في هذا كثير ممّن يشتغل في هذا الطريق كالصوفيّة والكهّان وغيرهم ، وهم قد يحصلون على شيء من آثار النفس وعلومها .

والقسم الآخر: هم الذين تمّت لهم المعرفة، وكانت معرفة النفس طريقاً لهم إلى معرفة بارئها، والوصول إلى حريم كبريائه والدخول في رضوانه ، وهم الذين جاهدوا في الله حقّ جهاده ، وطريقتهم هي التي توافق الشرع المبين، ويرتضيها الدين ، فتكون النفس عندهم آية من آيات الله، وقد انجذبوا اليها بما أنّها توصل السالك إلى الله ، فهو المقصد والغاية التي لابدّ من أن ينتهي اليها ، فكان قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾[1] محطّ أنظارهم ، فلم يسلكوا طريقاً إلّا بعد معرفة الغرض والفائدة والغاية والمنتهى ، فهم قد عرفوا الله قبل كلّ شيء وبعد كلّ شيء ، ولم يكن شغلهم هو الحصول على بعض الآثار الماديّة المرتبطة بالنفس، ولا على علومها أو الآثار التي ترتبط بها التي تخرج عن حيطة المادّة وإرادة السالك وشعوره ، بل كان غرضهم وشغلهم الشاغل هو الحصول على رضا الله تعالى والانتهاء إليه ، فإنّه أعظم المقاصد وأهمّها عندهم ، وتضمحلّ عنده جميع الغايات والمقاصد ، فهم إن حصلوا على شيء ممّا يحصله غيرهم كتموه بمقتضى قولهم عليهم السلام : «المؤمن مُلْجَم» ، ولم يتحدّثوا بكلّ شيء وقع في سمعهم أو عند بصرهم، أو جرت على أيديهم ، فإنّ الأمر صعب مستصعب لا يتحمّله إلّا نبيّ

---

١ . سورة النجم : الآية ٤٢ .

مرسل أو وليّ، أو مؤمن امتحنه الله امتحاناً، فهم كما وصفهم أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المباركة التي وردت في وصف المتّقين: «وهم عرفوا أنفسهم بالله ولم يعرفوها بنفسهم من نفسهم»، كما قال الإمام الصادق عليه السلام: «تعرف نفسك به (أي بالله) ولا تعرف نفسك بنفسك من نفسك، وما تعلم أنّ ما فيه له وبه»، فإنّ حقيقة النفس هي الفقر والحاجة إلى الله تعالى، المملوكة له ملكاً لا تشتغل بشيء دونه، فكيف يمكنهم التخطّي عمّا يريده المالك ويتعدّى عليه، فلا إرادة لها دون إرادته عزّوجلّ، ولا حاجة لها دون رضا سيّدها ومالك زمامها، وهو العرفان الحقيقيّ، فهو علم وعمل، وإمّا غيره فإن وُصِف به فإنّما هو على نحو المجاز، فاحفظ ذلك فإنّه نافع لك في تمييز العرفان الحقيقيّ من الذي يدّعيه كلّ واحد ممّن سلك سبيلاً. وقد ذكرنا في مباحثنا السابقة الشروط والآداب والأحكام، فراجع، نفعنا الله عزّوجلّ به، ورزقنا من فيوضاته، ليدخلنا في زمرة السالكين نحو جنابه، والعارفين بأنفسنا، والقاصدين لرضوانه، إنّه سميع مجيب.

ثمّ إنّ هذه الآية المباركة من أهمّ الآيات التي تدلّ على ثبوت المعاد الجسمانيّ، بل تبيّن حقيقة من الحقائق، وهي أنّ العلم بالنفس وحقيقتها يوجب العلم بالمعاد، والجاهل بها جاهل بحقيقة المعاد مطلقاً؛ الجسمانيّ والروحانيّ، لأنّه جاهل برجوع النفس إلى الله تعالى، فلا تغفل عن ذلك وتبصّر.

***

الآية ١٠٦ ـ ١٠٨

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللهِ إِنَّا إِذاً لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴿١٠٦﴾ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٧﴾ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللهَ وَاسْمَعُوا وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١٠٨﴾﴾.

الآيات الثلاث من آيات الأحكام التي تبيّن بعض أحكام الوصيّة، وقد بيّنت كيفيّة اختيار عدالة غير المسلمين ووثاقتهم، وبيّنت كيفيّة الشهادة وما يستلزم إن استحقا إثماً وخرجا عن الوثاقة، وأمَرَهم عزّوجلّ فيها بإقامة الشهادة على وجهها للوصول إلى الواقع، وأن لا يجوز الشاهدان في شهادتهما، ثمّ عقّب عزّوجلّ أخيراً بالموعظة والإنذار، وأنّ الخروج عن تلك الأحكام يوجب الفسق، والله لا يهدي الفاسقين.

ووجه الارتباط واضح ممّا ذكرناه سابقاً، ويمكن أن يكون الوجه هنا هو

بيان الاستعداد للموت الذي ذكر عزّوجلّ أنّه المرجع بعده في آخر الآية السابقة.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾.

خطابٌ فيه كمال العناية ـ كمضمونه ـ والإعتناء بشأن المؤمنين. والشهادة من الشهود وهو الحضور، فتارةً يكون الشيء بنفسه من نفسه حاضراً، ويسمّى الشاهد، وأُخرى يكون البصر أو البصيرة حاضراً، وتسمّى الشهادة؛ لأنّ المشهود به لابدّ أن يكون حاضراً لدى الشاهد، كما قال نبيّنا الأعظم ﷺ مشيراً إلى الشمس: «على مثلها فاشهد أو دع»، وبسط الصادق عليه السلام كفّه ونظر إليها، فقال: «على مثل ذا فاشهد». وسمّي الشهيد به لحضور رحمة الله وملائكة الرحمة لديه.

والشهادة من الأُمور الاجتماعيّة العتيدة الدائرة بين أفراد الإنسان، ولا ريب أنّ الاجتماع والتفاعل والإمتزاج بين الأفراد، تؤدّي إلى الاختلاف والتخاصم، وهو أمرٌ لا يمكن إنكاره، لما في الأفراد من قوى متخالفة تتصادم بينها لجهات كثيرة فيقع التخاصم، ولابدّ من القضاء لرفع الخصومة، وهو يحتاج إلى قواعد وأحكام وضوابط، ومن أهمّها حفظ القضية التي وقعت فيها الخصومة، وضبطها بما لا يتطرّق اليها التغيّير والتبديل، ليمكن سردها أمام القاضي ويعلم بها، فيقضي طبق القواعد المقرّرة عنده.

ومن جملة الأُمور التي يمكن أن تحفظ القضية على ما هي عليه، الشهادة بقسيمها، التحمّل والأداء، فيتحمّلها ثمّ يؤدّي ما تحملّه عند اللّزوم. وهناك أُمور أُخرى يمكن أن تحفظ القضية إلّا أنّها لا تكون مثل الشهادة في السعة والعموميّة والحفظ والبُعد عن الخلل والشكّ، ولذا كانت الشهادة أعمّ وأقدم الأساليب، ولا تخلو أُمّة من الأُمم عنها، وإن كانت في غاية البساطة والرتابة في العيش

والحضارة، وقد قرّرها الإسلام، واعتبر الشهادة على الأموال والحقوق والديون من أهمّ السبل للاستيثاق، ولدفع الخصومة والنزاع، وجعلها حجّة لإثبات الحقّ إذا استجمعت الشروط المطلوبة.

وقد ذكر عزّوجلّ في القرآن الكريم الشهادة في موارد متعدّدة، وأمر بإقامتها على الوجه الصحيح المعلوم، قال تعالى: ﴿**وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ**﴾[1].

كما نهى عزّوجلّ عن كتمانها إذا اقتضت الحاجة لأدائها، قال عزّوجلّ: ﴿**وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ**﴾[2].

وقال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ**﴾[3].

وأمّا الذكورة في الشاهد والتعدّد وغيرهما من الشروط، فإنّ لها قيوداً وأحكاماً خاصّة مذكورة في الفقه، راجع كتابنا (مهذّب الأحكام).

و(بينكم) في قوله تعالى: ﴿**شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ**﴾ يفيد الصلة والترابط بين شيئين أو أكثر، سواء كان في زمان أم مكان أم الوصول والفرقة، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ**﴾[4]، أي ما بينكم من عداوة أو فساد، وهو أمر اعتباريّ متّصل بين الأفردا والأشياء. والمراد: يا أيّها الذين آمنوا حكم ما يقع بينكم من الشهادة أن تكون الشهادة من اثنين، والمصدر بمعنى اسم فاعل، والشهادة مرفوع على أنّها مبتدأ وخبرها (اثنان)، فيكون الكلام على حذف مضاف، أي ذو شهادة، أو شهادة بينكم شهادة اثنين.

وقيل: الشهادة بمعنى الشهود، كرجل عدل، وقيل غير ذلك. وفي هذه

---

١. سورة الطلاق: الآية ٢.

٢. سورة البقرة: الآية ٢٨٣.

٣. سورة المعارج: الآية ٢٣.

٤. سورة الأنفال: الآية ١.

الجملة المباركة وجوه من الإعراب تأتي في البحث الأدبيّ إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾.

بيان لزمان الوصيّة وظرفها، وهو حين حضور الموت، وهو ظهور أماراته ومشارفته، أو كناية عن حضور داعي الوصيّة، وهو ما يوجب الظنّ بالموت، كمرض شديد يشرف عليه أو خوف منه.

وحين الوصيّة ظرف، إمّا متعلّق بالشهادة، أو بدل من (إذا)، فيكون فيه التنبيه على أهمّية الوصيّة، التي لا ينبغي للمسلم أن يتهاون فيها، والمعنى: إذا نزلت بأحدكم أسباب الموت ومقدّماته، وأراد حينئذٍ الوصيّة أن يشهد اثنان، فالشهادة المشروعة بينكم في ذلكم هي شهادة اثنين من الرجال العدول.

قوله تعالى: ﴿اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾.

بيان شرط الشاهدين وهما الموصوفان بالعدالة إذا كانا مسلمين، والعدل مصدر، والمراد به الاستقامة في الدين؛ لما ورد في صحيحة ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام، قال: «أن تعرفوهن بالستر والعفاف، وكفّ البطن والفرج واليد واللّسان، عن الحرام والعصيان، ويعرف باجتناب الكبائر التي أوعد الله تعالى عليها بالنار، والدلالة على ذلك كلّه أن يكون ساتراً لجميع عيوبه، حتّى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه، ويجب عليهم تزكيته، وإظهار عدالته بين الناس، ويكون منه التعاهّد للصلوات الخمس إذا واظب عليهن، وحفظ مواقيتهن بحضور جماعة من المسلمين، وأن لا يتخلّف عن جماعتهم في مصلّاهم إلّا عن علّة، فاذا كان كذلك لازماً لمصلّاه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه في قبيلته ومحلّته، قالوا: ما رأينا منه إلّا خيراً ـ الحديث»، وهو يبيّن المعنى العرفيّ لها، وهي حالة خاصّة في النفس تردع صاحبها عن ارتكاب الكبائر،

فالعادل بنظر العرف هو الذي يوثق بدينه غير المقترف للمعاصي، وهو المراد من قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1]، فيكون مرضيّاً عند المجتمع، كما قال عزّوجلّ: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾[2]، فإنّ المجتمع الذي بنى قواعده وأُسسه على الدين، لا يحكم على واحد بالرضا عنه، إلّا إذا كان على سلوك خاصّ يوثق به في أمر الدين، وهذا المعنى العرفيّ المأخوذ في العدالة هو المأمور به في كلّ ما يشترط فيه العدالة.

لكنّ للعلماء فيها آراءً مختلفة ومذاهب متعدّدة، وقد يراد بها في علم ما لا يراد في علم آخر، ومَن أراد التفصيل فليراجع كتابنا (مهذّب الأحكام).

قوله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

ترديد على سبيل الترتيب، أي تقبل شهادة غير المسلمين عند فقد المسلمين، والظاهر أنّه لا ريب في أنّ المراد (من غيركم) إنّما هو غير المسلمين؛ لأنّ المرتكز في النفوس في الجملة عدم قبول شهادة أهل ملّة على أهل ملّة أُخرى، إلّا في الضرورة، وقد قرّر الشارع الأقدس ذلك إلّا في الوصيّة، ولذا صرّح الفقهاء بعدم نفوذ شهادة أهل الذمّة إلّا بعد فقد عدل المسلمين، وعدم التمكّن من شهادته، فوجوده مانع عن قبول شهادتهم.

ويرشد إليه نصوص معتبرة، منها: صحيح أبي أيّوب الخزاز، عن ضريس الكناسيّ، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن شهادة أهل الملل هل تجوز على رجل مسلم من غير أهل ملّتهم؟ فقال عليه السلام: لا، إلّا أن لا يوجد في تلك الحال غيرهم، وإذا لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصيّة؛ لأنّه لا يصح ذهاب حقّ امرء

١. سورة النور: الآية ٥.

٢. سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

مسلم ولا تبطل وصيّته».

وفي موثقة سماعة، قال: «سألت أبا عبدالله عليه‌السلام عن شهادة أهل الذمّة؟ فقال عليه‌السلام: لا تجوز إلّا على أهل ملّتهم، فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم على الوصيّة، لأنّه لا يصح ذهاب حقّ أحد».

وغير ذلك من الأخبار، فإنّ هذا المرتكز العرفيّ، الذي تعضده الأخبار، قرينة على أنّ المراد من الغير في المقام هو غير المسلمين، وحينئذٍ لا يصغى إلى قول مَن ذهب إلى أنّ المراد منه الأجانب مقابل الأقارب في الأوّل، فإنّه لا دليل عليه.

واستدلّ بعض المفسّرين: على أنّ المراد بقوله تعالى: ﴿**مِنْكُمْ**﴾، و﴿**مِنْ غَيْرِكُمْ**﴾ المسلمون وغير المسلمين دون القرابة والعشيرة، بأنّ الله تعالى قابل حين قوله: ﴿**اثْنَانِ**﴾، وقوله: ﴿**آخَرَانِ**﴾، ووصف الأوّل بقوله: ﴿**ذَوَا عَدْلٍ**﴾، وقوله: ﴿**مِنْ غَيْرِكُمْ**﴾ دون أن يصفه بالعدالة، والاتّصاف بالاستقامة في الدين وعدمه، إنّما يختلف في المسلم وغير المسلم، ولا موجب لاعتبار العدالة في الشهود، إذا كانوا قرابة أو من عشيرة المشهود له، وإلغائها إذا كان الشاهد أجنبيّاً.

ويمكن المناقشة فيه: بأنّ ظاهر الآية الكريمة اعتبار الاستقامة في غير المسلمين أيضاً، ولا موجب لإلغائها، فإنّ مقتضى شهادة غير المسلم على عدل المسلم، اعتبار العدالة فيه أيضاً، والتقابل بينهما يقتضي اتّصافه بها أيضاً، وإن كانت العدالة التي هي عندهم غير الموجودة عندنا.

وظاهر الآية اعتبار شهادة غير المسلم مطلقاً، كتابيّاً كان أم غيره، ولكن النصوص والإجماع يدلّان على اختصاص الحكم بالكتابيّ الذمّي العدل عند أهل ملّته، فتكون مقيّدة للإطلاقات. وتعضده مناسبة الحكم مع الموضوع أيضاً.

قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ**﴾.

بيان الشروط المطلوبة في شهادة الكافر ، وهي ثلاثة :

الأوّل : أن تكون في حالة السفر ، وذلك لفقدان المسلم العدل غالباً في السفر ، أو أنّه لا يتمكّن الوصول إليه ، فالضرورة تقضي الاستشهاد بغير المسلم ، بخلاف الحَضَر الذي لا تمسّ الحاجة إلى الاستشهاد بشهيدين من غير المسلمين .

هذا ، ولكن يمكن أن يقال : إنّ المناط الحاجة إلى شهادته ، سواء كان في الحضر أم السفر ، ويرشد إليه صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى : ﴿**أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ**﴾، قال عليه السلام : «إذا كان الرجل في بلد ليس فيه المسلم ، جازت شهادة مَن ليس بمسلم على الوصيّة» . ومن ذلك يظهر أنّ الجملة مبتدأ متعلّقة بقوله : ﴿**أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ**﴾ .

والمراد بقوله : ﴿**فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ**﴾ المشارفة ومقاربة الأجل بنزول المقدّمات ، ولا يخفى ما في التعبير من مرارة الموت وصعوبة تحمّله . وفي الآية التأكيد الشديد على الوصيّة والإشهاد عليها .

قوله تعالى : ﴿**تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ**﴾ .

الشرط الثاني: أن تكون الشهادة في مجمع من الناس ، والحبس الإيقاف والمنع ، أي توقفونهما لأداء ذلك من بعد الصلاة؛ لأنّه مظنّة اجتماع الناس ، والأكثر أنّها صلاة العصر ، **وقيل** :مطلق الصلاة ، وأيّاً كانت فإنّ المناط هو اجتماع الناس لأداء الشهادة عندهم ، وذلك يحصل بعد تفرّق الناس من الصلاة .

قوله تعالى : ﴿**فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ**﴾ .

الشرط الثلاث: وهو تحليف الشاهد مع الريبة ، وفيه التأكيد على شهادتهما عند التهمة . والجملة عطف على (تحبسونهما) ، والمراد : ريبة الوارث ، أو مَن يخصّه أمر الوصيّة بأيّ نحو حصل الشكّ والريب .

وظاهر الآية الشريفة اختصاص الشرط بالشهود من الكفّار، وقيل بالتعميم، وله وجهٌ وجيه، ويدلّ بعض النصوص عليه. وذكر بعض المفسّرين أنّ الحكم منسوخ في الشرطين، ولكنّهما دعوى لم يقم عليها برهان.

قوله تعالى: ﴿**لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى**﴾.

بيان للمقسم عليه، فيقولان في قسمهما: إنّه لا نشتري بالشهادة ـ وهو المقسم عليه ـ أو لا نستبدل بالله وبالقسم به كذباً جزاءً. والمراد به أنّهما يحلفان بالله أنّهما يشهدان بالقسط، ولم ينحرفا في شهادتهما عن الحقّ لغايةٍ من الغايات الدنيويّة، سواء كانت مالاً أم جاهاً أم قرابة وعاطفة، فيبدّل الشهادة أو الحلف بأزاء جزاء يبتغيه لنفسه، أو مراعاة قريب له، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوْ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ**﴾[1].

والضمير في قوله تعالى: ﴿**بِهِ**﴾ يرجع إلى المقسم عليه، وهي الشهادة كما عرفت.

وذكر بعضهم أنّه عائد على القَسَم بالله، أي لا نشتري بقسمنا بالله ثمناً قليلاً.

وردّ بأنّ لازمه إجراء اليمين مرّتين، والآية لا تدلّ على ذلك. ولكنّه ليس بشيء.

كما أنّ الضمير في قوله: ﴿**وَلَوْ كَانَ**﴾ يرجع إلى المقسم له، المدلول عليه بفحوى الكلام، وهو المشهود له أيضاً.

وجوّز بعضهم عوده على الشاهد، أي ولو كان الشاهد قريباً يقسمان، فيكون فائدته حينئذٍ رفع توهّم اختصاص الأقسام بالأجنبيّ.

وفيه ما لا يخفى من البُعد والركاكة في التركيب، يجلّ كلام الله عزّ وجلّ عن مثله.

---

١. سورة النساء: الآية ١٣٥.

قوله تعالى: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللهِ﴾.

تتمّة المقسم به، أي بأن يقولا في قسمهما، إنّنا لا نكتم الشهادة التي أمر الله تعالى بإقامتها، وقد اُلزمنا بأدائها على الوجه الصحيح، من غير تحريف ولا كتمان. ولا يخفى ما في إضافة الشهادة إلى الله من الأهمّية للشهادة وعظيم حقّها، والإضافة إمّا للاختصاص بأن تكون حقّاً مجعولاً لله على عباده، يجب إقامتها على الوجه الصحيح من دون كتمان ولا تحريف، كما قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾[1]، أو للبيان بأن تكون شهادة الشاهدين كشهادته عزّوجلّ، فهو الحاضر في كلّ واقعة، فتكون شهادته عزّوجلّ أوّلاً وبالذات، وشهادتهما ثانياً وبالعرض وبالتبع، نظير قوله عزّوجلّ: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[2].

قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِذاً لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾.

أي: إنّا إذا فعلنا ذلك في شهادتنا، بأن كتمناها أو أدّيناها على خلاف الواقع لكُنّا من الآثمين، وهم المتحمّلون للإثم، المتمكّنون فيه المستحقّون لجزاءه، ولهذا عدل عن التعبير بإنّا إذاً آثمون إلى ما ذكر.

والإثم معروف، وهو المعصية، وفي الأصل ما يقعد بصاحبه عن عمل الخير والبرّ.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً﴾.

بيان لحكم ما ظهر من خيانة الشاهدين وكذبهما في شهادتهما، والعثور هو الوجدان والحصول، واستحقاقهما للإثم، بمعنى فعل ما يوجب الإثم، ويكنّى به عن الخيانة.

---

١ . سورة الطلاق: الآية ٢.

٢ . سورة النساء: الآية ٧٩.

والمعنى: فإن وجد أنّهما فعلا ما يوجب الإثم في شهادتهما على الورثة، أو مَن يخصّه أمر الوصيّة، ولا ريب أنّ استحقاقهما الإثم في فعلهما يوجب الخيانة على الغير، ولأجل ذلك عدّي بـ(على) في قوله تعالى الآتي: **﴿اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾**، أي أجرما عليهم بالكذب والخيانة، فيكون ذكر الإثم بالخصوص لما سبق في حلفهما على أنّهما لم يخالفا في شهادتهما، وإلّا **﴿إِذاً لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾**.

و**﴿اسْتَحَقَّ﴾** بفتح التاء بالبناء للفاعل، وقرأ الجمهور بضمّ التاء بالبناء للمفعول.

قوله تعالى: **﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾**.

أي: فشاهدان آخران يقومان مقامهما في الحلف الذي وجب على الشاهدين الأوّلين، الذين ظهر كذبهما وخيانتهما، وهذان الشاهدان الآخران يكونان من الورثة، أو مَن يهمّه أمر الوصيّة، كما يذكره عزّوجلّ، فالنيابة تكون في الحلف القائم مقام حلف الشاهدين الأوّلين أيضاً لإحقاق الحقّ، فيكون من قبيل ردّ اليمين إلى أولياء الميت وورثته.

قوله تعالى: **﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾**.

المراد بهما ـ وهما الشاهدان الجديدان من الذين وقع الجرم عليهم، وجنى عليهم الشاهدان الأوّلان بخيانتهما وكذبهما ـ أن يكونا من ورثة الميت الأحقّين بإرثه، إن لم يكن هناك مانع، أو غيرهما ممّن يلي أمر الوصيّة والورثة، والجملة في موضع الحال من ضمير **﴿يَقُومَانِ﴾** و **﴿الْأَوْلَيَانِ﴾** إمّا جمع الأوّل الذي يقابله لآخر، كما ذهب إليه جمع، مع قرائتهم (استحقّ) بالبناء للمفعول. والمعنى كما عرفت، وهو الأظهر من الآية المباركة.

وقرئ (الأوّليان) مثنى الأولى، بلا فرق بين القراءتين في (استحقّ)

للمفعول أو للفاعل، أي أولياء الميت وهم ورثته، والمعنى متقارب مع الأوّل.

وقرأ بعضهم: (الأوّلين) على أنـّها صفة للّذين، أو بدل فيه، وقرئ (الأوّلين) على التثنية والنصب بفعل محذوف، أي أعني أو على المدح، وقرئ (الأوّلان) وإعرابه إعراب الأوّليان. هذا بالنسبة إلى القراءة.

وأمّا الإعراب: فقد اختلف العلماء في إعراب الآية المباركة بما لم يختلفوا في غيرها، وقالوا عنها: إنّها في غاية الصعوبة إعراباً ونظماً وحكماً.

والحقّ أنّ الآية ليس فيها غموضاً من ناحية الحكم، فهي من المبيّنات كما عرفت، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

وأمّا الإعراب فللمفسّرين والعلماء فيه مذاهب وآراء، والآيات القرآنيّة نزلت وهي في غاية الفصاحة والبلاغة، فَهمها البدوي قبل أن تكون للنحو قواعده وأُصوله، فما وافق منها الآيات فهو المقبول، وإلّا يردّ ولا يمكن أن يجعل تلك القواعد (التي تواضعوا عليها) سبباً لغموض الآية، فانها لا تزيد إلّا إبهاماً وتجعل الباحث في حيرة واضطرب، وسنذكر بعض ما ذكروه في البحث الأدبيّ بما يستفاد من ظاهر الآية المباركة، إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: **﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا﴾**.

تفريع على الحكم السابق، وهو من ترتّب الغاية على ذيها، أي أنّ الشاهدين الآخرين اللّذين هما من أولياء الميّت، يحلفان بالله أنّ شهادتنا التي تتضمّن كذب وخيانة الشاهدين الأوّلين، أحقّ وأصدق من شهادة الأوّلين اللذين ظهر كذبهما في أمر الوصيّة، والمراد بالشهادة في المقام، هي الدعوى التي كانت يمينهما على طبقها، لا تحتاج إلى ارتكاب المجاز وإرادة اليمين من الشهادة.

قوله تعالى: **﴿وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾**.

أي: أنّهما ما اعتديا على الشاهدين الأوّليين بتهمة باطلة وإنكار حقّ، فهما لم يتجاوزاه، وإلّا لو حصل لهما زلل واعتداء في شهادتهما، لدخلا في زمرة الظالمين، وصارا من المتعرّضين لسخط الله عزّوجلّ.

والآية اشتملت على جوابين كما جاء في قَسَم الأوّلين الذي اشتمل على جوابين: لا نشتري، ولا نكتم.

قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا**﴾.

بيان لحكمة التشريع، وقد اشتملت على أمرين لعلّهما يرجعان إلى حالتين تعرضان على الشهادين، وهما حالة الارتياب، فيحبسان بعد الصلاة، ويحلفان كما عرفت. وحالة ظهور الإثم والخيانة والكذب في شهادتهما وحلفهما، فتردّ ويعمل بشهادة آخرين، أي أنّ ذلك الحكم الذي قرّره عزّوجلّ بالترتيب المذكور، أقرب الوسائل والطرق إلى تأدية الشهادة على الوجه المطلوب، وبالكيفيّة التي حملوها، من غير تحريف وخيانة فيها.

قوله تعالى: ﴿**أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ**﴾.

هذا ناظر إلى الحالة الثانية من الحالتين المتقدّمتين، أي إن لم يمنع أحداً خوفُ الله تعالى في شهادته، فليمنعه خوف الفضيحة، وذلك بأنّ تردّ أيمان إلى الورثة والأولياء مع يمينهما، على تقدير انكشاف الخيانة وكذبهما عند الورثة، وهذه قاعدة عامة في جميع الشهداء، ولا يختصّ بالشاهدين في المقام، ولعلّه لذلك أتى بضمير الجمع في ﴿**بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ**﴾.

وهذه كلّها لضبط الشهادة والاهتمام بها، وأدائها على الوجه المطلوب، وأنّ العمل بما ورد في هذه الآيات يوجب درك الواقع، وأنّ ما ورد فيها أقرب الوسائل إلى إحراز صدق الشاهد، وأنّ العمل بها من أقوى ما يردع عن الانحراف.

قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللهَ وَاسْمَعُوا﴾ .

وعظٌ لهم بأن لا يقعوا في المخالفة والفسق ، بأن يتّقوا الله تعالى في جميع أُمورهم ، لا سيّما الشهادة والأمانة ، وأن يسمعوا أحكامه سمع قبول وإجابة ، وأنّ به تحصل الطاعة المطلوبة .

قوله تعالى : ﴿وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ .

إنذار لهم في أنّ ترك التقوى والسمع يوجب الفسق ، والله لا يهدي القوم الفاسقين ، وكفى بذلك بعداً عن ساحته ، والهداية المطلوبة جامعة لكلّ الكمالات ، ولا يخفى ما فيه من التأكيد على مراعاة التكاليف السابقة ، وأهمّيتها في حفظ الوصايا والأمانات .

***

بحوث المقام

بحث أدبي:

عرفت أنّ الآيات الكريمة قد اختلف العلماء في كيفيّة إعرابها، حتّى قيل إنّها في غاية الصعوبة، لا سيّما الآية الثانية. وذكرنا أنّ الأمر لم يبلغ إلى هذا الحدّ، إلّا من جهة تطبيقها على قواعدهم ومخالفتها لها، وكان الأجدر لهم تطبيق القواعد على الآيات، لا تأويلها لتتّفق مع المذاهب والآراء التي لها أسباب معروفة مذكورة في الكتب المفصّلة، فربّما يكون اختلاف اللهجات وتعدّد القرائات وغير ذلك ممّا يوجب احتمال التركيب لعدّة وجوه من الإعراب، ونحن نذكر المهمّ منها الظاهر من الآيات الكريمة.

أمّا الآية الأُولى: فإنّ الشهادة في قوله تعالى: ﴿**شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ**﴾ مرفوعة على الابتداء، و﴿**اثْنَانِ**﴾ خبره، وحينئذٍ لابدّ من مضافٍ ليتصادق المبتدأ والخبر، فهو إمّا من الأوّل، أي ذو شهادة بينكم اثنان، أو من الثاني، أي شهادة بينكم شهادة (اثنان)، كما عرفت في التفسير.

وقيل: الخبر محذوف، و(اثنان) مرفوع بالمصدر الذي هو (الشهادة)، والتقدير: أن يشهد اثنان، فتكون الشهادة على معناها المعروف المتبادر، دون الإشهاد الذي زعمه بعضهم، ومن المعلوم أنّه مصدر المجهول، و(اثنان) قائم مقام فاعله، ولكن إتيان نائب الفاعل لمصدر المجهول موضع نزاع عند النحويين، فقد منعه الكوفيّون وجوّزه البصريّون.

وقيل: (شهادة) مبتدأ و(اثنان) فاعل سدّ مسدّ الخبر، وقد جعل المصدر بمعنى الطلب. وهو ضعيفٌ عند الأكثر. وقرأ بعضهم بالرفع والتنوين، فيكون

(بينكم) منصوباً على الظرفيّة.

والأصحّ أن يقال: بأنّ (شهادة بينكم) مبتدأ خبره محذوف أي عليكم، واثنان فاعل فعل محذوف أي يشهد. وقيل غير ذلك من الوجوه والقراءات.

و(إذا) ظرفيّة للشهادة، و(حين الوصيّة) إمّا بدل من (إذا) ويحتمل تعلّقه بنفس الموت، واحتمل بعضهم (شهادة) مبتدأ خبره (إذا)، أي وقوع الشهادة في وقت حضور الموت و(حين الوصيّة» على الأوجه السابقة، و(حين) ظرف زمان والعامل فيه (حضر).

وقوله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ﴾ عطف على (اثنان) على جميع الاحتمالات، وقوله: ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ صفة له. و(أنتم) مرفوع بفعل مضمر يفسّره ما بعده على رأي البصريّين، وأمّا الكوفيّون فقد قالوا بأنّه مبتدأ وجملة (ضربتم) في موضع الرفع خبرٌ له، وأمّا على الأوّل فلا موضع لها من الإعراب.

وقوله تعالى: ﴿فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ عطفٌ على الشرط وجوابه.

وجملة: (إن ارتُبتم) شرطيّة حذف جوابها، والشرط وجوابه المحذوف معترض بين القسم وجوابه الذي هو (لا نشتري به ثمناً)، ولم يكن المقام من قبيل اجتماع القسم والشرط، والاكتفاء بذكر جواب السابق منهما على الآخر، كما هو الغالب، لأنّ ذلك في ما إذا كان المضمون في الجواب واحداً، والمقام يختلف كما هو واضح.

والإضافة في (لا نكتم شهادة الله) إمّا للاختصاص أو للبيان، كما عرفت في التفسير.

وقيل: الأدنى ملابسة. وهو غير وجيه في المقام. ووقف بعضهم على (شهادة) بالهاء، ثمّ الابتلاء بـ(آلله) بالمدّ والجرّ على حذف حرف القسم، وتعويض حرف الاستفهام منه. وقرأ بعضهم (الله) بدون مدّ، إمّا على الحذف من

غير عوض فيكون على خلاف القياس، أو أنّ الهمزة المذكورة همزة الاستفهام، وهي همزة قطع عوّضت عن الحرف ولكنّها لم تمد. هذا مجمل ما تعلّق بالآية الأولى.

أمّا الآية الثانية: فقد ذكرنا أن (عثر) بمعنى اطّلع، وذكر بعضهم أنّه مجاز بحسب الأصل من قولهم: عثر إذا كبا، وذلك أنّ العاثر ينظر إلى موضع عثاره فيعرفه ويطّلع عليه. وأورد عليه آخر بأنّ مصدر (عثر) بمعنى اطّلع العثور، وبمعنى كبا العثار، وأنّ اختلاف المصدر ينافي المجاز. وذكر الراغب أنّ المصدر فيهما واحد. وقوله تعالى: **﴿فَآخَرَانِ﴾** مبتدأ خبره قوله تعالى: **﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾**، والفاء جزائيّة، التي هي إحدى مسوغات الابتداء بالنكرة، ولا محذور في الفصل بالخبر بين المبتدأ وصفته، وهو قوله تعالى: **﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾**.

وقيل: هو خبر لمبتدأ محذوف، فالشاهدان آخران، وجملة (آخران) وجملة (يقومان) صفته، أو الجار والمجرور صفة أُخرى. وجوّز بعضهم أن يكون حالاً من ضمير (يقومان).

وقيل: هو فاعل فعل محذوف، أي فليشهد آخران، وما بعده صفة له.

وقيل: مبتدأ خبره الجار والمجرور، والجملة الفعلية صفة، وضمير (مقامهما) في جميع الأوجه يرجع إلى اللّذين استحقّا، فتكون جملة (من الذين استحقّ) بياناً لقوله: **﴿مَقَامَهُمَا﴾**.

و(استحقّ) في قوله تعالى: **﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ﴾** بالبناء للفاعل وفاعله (الأوّليان)، والمراد من الموصول (الذين) أهل الميت وقرابته، ومن (الأوّليين) الوصيّان، كما عرفت في التفسير.

ومفعول (استحقّ) محذوفٌ، وقد اختلفوا في تقديره، فقدّره الزمخشريّ: أن يجرّدوها للقيام بالشهادة، وقدّره آخر وصيّتهما، وقدّره ثالث مالهم وتركتهم،

وقال الرازيّ بـ(الأوّليان) الوصيّان اللّذان ظهرت خيانتهما، وعلى هذا لا ضرورة إلى القول بحذف المفعول.

وقرأه الجمهور: (استحقّ) بالبناء للمفعول، ثمّ اختلفوا في مرجع ضميره، والأكثر أنّه الإثم، والمراد بالموصول الورثة، وقيل غير ذلك.

واختلفوا في توجيه رفع (الأوّليان)، فقيل: إنّه مبتدأ خبره (آخران).

وقيل: العكس، واعترض عليه بأنّ فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وقد اتّفق على منعه.

وقيل: خبر مبتدأ مقدّر، أي هما الآخران، على الاستئناف البيانيّ.

وقيل: عطف بيان. ويلزمه عدم اتّفاق البيان والمبيّن في التعريف والتنكير، وهو شرط فيه، كما هو المعروف.

وقيل: هو صفة (آخران). وفيه وصف النكرة بالمعرفة، والأخفش أجازه هنا؛ لأنّ النكرة بالوصف قربت من المعرفة، على عكس قوله: «ولقد أمرُّ على اللّئيم يسبّني»، فإنّه يؤوّل فيه المعرفة بالنكرة.

وقال بعض النحويين: إنّه نائب فاعل (استحقّ).

وقيل: إنّه تثنية الأُولى، فكتبت الفاء ياءً عندها، كما عرفت.

و(على) في (عليهم) إمّا بمعناها المعروف، **وقيل**: بمعنى (في). وثالث: بمعنى (من).

هذا مجمل ما قيل في إعراب الآيتين الكريمتين، ومَن أراد التفصيل فليرجع إلى الكتب المعدّة، وقد ذكرنا أنّ جملة منها بعيدة عن ظاهر الآية الشريفة، بل توجب لبسها وإجمالها، وقد اعترف الآلوسيّ الذي أورد الوجوه الإعرابيّة وقال في بعضها: نشهد بالله سبحانه وتعالى أنّ حمل كلامه عزّ وجلّ على مثل ذلك لا يليق.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يستفاد منها الحثّ على الوصيّة وتأكيد أمرها، وعدم التهاون فيها بشواغل السفر وغيره. نعم، لابدّ من تثبيتها بالإشهاد عليها سفراً وحضراً والاستيثاق منها؛ لئلّا يؤول أمرها إلى الإهمال والإجمال والضياع، ولأنّ الرجاء في تنفيذها كذلك أقوى، وقد ورد في السنّة ما يدلّ على ذلك، فراجع.

الثاني: يستفاد من قوله تعالى: **﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾** أنّ الشهادة من الأُمور المحتاج إليها في الاجتماع الإنسانيّ، وأنّها من الأسباب التي تحفظ بها القضايا والوقائع عامّة، بل هي أمنعها من طروّ الآفات عليها بالقياس إلى غيرها من الأسباب والأدوات، فهي دائرة في جميع الأُمم على اختلافها، الفاحش في العادات والسلائق والحضارة وغير ذلك، وقد أقرّها الإسلام بشروط وأحكام وآداب خاصّة، فهي أهمّ الحجج الشرعيّة في الفقه الإسلاميّ، الذي اشترط التعدّد فيها للتأكيد وشدّة الاستيثاق، واكتفى بالاثنين في عامّة الموارد، إلّا في مورد الزنا، لتذكّر إحداهما الأُخرى، كما قال عزّوجلّ: **﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾**[1]، وأنّه أقرب إلى القسط وقيام الشهادة ودفع الريب، كما دلّت الآية الشريفة في سورة البقرة عليه. كما اشترط فيهما العدالة لنصوص متعدّدة، منها قوله تعالى: **﴿اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾**.

ويستفاد من ظاهر الآية المباركة الجمع بين الشهادة والإشهاد جميعاً، إذ أنّ طلب الشهادة على شيء يستلزم الإشهاد به، كما هو معلوم.

الثالث: يستفاد من قوله تعالى: **﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾** أهمّية الوصيّة

---

١ . سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

في حالة حضور أسباب الموت ووقوع مقدّماته، وأنّ الإشهاد في هذه الحالة ممّا ينبغي أن لا يترك، وهذا ما يدلّ عليه جعل (حين الوصيّة) بدلاً من (إذا حضر)، فإنّ البدل هو المقصود.

الرابع: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ**﴾ أنّ الأصل في الشهادة أن تكون من المؤمنين، فلا ينبغي ترك الشهادة لأهمّية الموضوع، وهي الوصيّة التي أكد الإسلام عليها، فلا بأس بإشهاد الكافر الذي سيكون بديلاً للمؤمن في هذه الجهة، فحينئذٍ لابدّ من التعدّد والعدالة في مذهبه، مضافاً إلى ما اعتبر في شهادة الكافر في المقام أيضاً من أن تكون في السفر دون الحضر، فلا تقبل شهادته إذا كان الموصي في الحضر ولم يكن مسافراً، وأن تكون كيفيّة شهادة الكافر بالحبس بعد الصلاة، فيحلّفان على ما أُشهدا عليه إن حصل شكّ وريب في صدقهما. وإن كان في بعض ما ذكرناه خلاف مذكور في الفقه فراجع (مهذّب الأحكام).

الخامس: يدلّ قوله تعالى: ﴿**فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ**﴾ على أنّ الموت مصيبة من المصائب، التي لابدّ من الاستعداد لها، ومنه الوصيّة والإشهاد عليها، وغيرهما ممّا هو كثير.

السادس: يدلّ قوله تعالى: ﴿**تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ**﴾ على أهمّية الصلاة وعظيم أثرها في الكمال، فإنّ المؤمن الذي يؤدّيها على وجهها المطلوب، الذي يتحرّى أن يكون متّصفاً بما يليق بشأنها، وموصوفاً بالكمال، فيكون جديراً بالصدق والالتزام بالشريعة وأحكامها، فلا يتّهم البريء، ولا يضيّق على الأمين. ويستفاد من ظاهر الآية أنّ الشاهدين الكافرين لابدّ أن يكونا ذمّيين، ولا تصحّ شهادة غيرهما. كما يدلّ على جواز التغليظ باليمين بالوقت وغيره إذا استلزم الأمر ذلك، وتدلّ عليه بعض النصوص.

السابع: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ**﴾ على جواز تحليف الشاهدين الكافرين، ويدلّ الشرط (إن ارتبتم) على أنّ الحلف إنّما توجّه عليهما لمكان خيانتهما، ولم تكن بيّنةٌ لصدق قولهما، فتوجّه اليمين عليهما، فلا ينافي ذلك ما ورد في الفقه من عدم تحليف الشاهد، وعليه الإجماع.

الثامن: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللهِ**﴾ على أهمّية اليمين في حفظ الحقوق وإنهاء الدعوى، ويدلّ على جواز التغليظ في صيغة القسم، كما دلّت الآية السابقة على جوازه في الزمان والمكان.

التاسع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**إِنْ ارْتَبْتُمْ**﴾ على أنّ الأصل في الشهادة والحلف القبول والصدق، إلّا إذا حصل الشكّ والارتياب، فلابدّ من علاج لرفع ذلك، وهو ما ذكره عزّوجلّ في المقام.

كما أنّ الأصل في الموتمن أن يكون أميناً، وقبول قوله في أمر الأمانة؛ لقوله تعالى: ﴿**فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً**﴾ الدالّ على أنّ خلاف ذلك شذوذ، وأنّ الأصل أن لا يقع. ولعلّ ما ورد في الحديث: أنّ الأمين يقبل قوله وليس عليه إلّا اليمين، مأخوذٌ من أمثال هذه الآيات. ويرشد إليه (عثر) الذي يدلّ على أن الاطّلاع عليه إنّما هو من باب الإتّفاق والمصادفة، لا أن يكون بالبحث وتتبع العثرات، الذي هو مذمومٌ شرعاً.

العاشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللهِ**﴾ على أهمّية الشهادة وعظيم شأنها، فإنّها إمّا أنّ الله تعالى يشهد كما يشهد الشاهدان الواقعة ويؤدّيانها بما تحمّلاها، فتكون من شهادة الله، فهذا هو أمر عظيم، فلابدّ أن لا يغفل عنه الشهداء. أو لأنّ الشهادة من الحقوق الإلهيّة المجعولة على الناس، فيجب عليهم أن يقيموها على الوجه المطلوب، من غير تحريف ولا كتمان، وهذا أيضاً حقّ كبير يترتّب عليه آثار عظيمة، وتثبت بها حقوق الناس، من الأموال والنفوس والفروج، فيجب

الاحتياط فيها احتياطاً شديداً .

الحادي عشر : يدلّ قوله تعالى : ﴿**مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ**﴾ ـ بإيجازه ـ على أنّ القسم يمكن أن تردّ على مَن هو أولى بالتركة، إذا حصل في شهود الوصيّة ما يوجب الخيانة ، وهو يختلف باختلاف الأحوال والمقامات ، فقد يكون الأولى بالتركة وهم الورثة ، وقد يكون الموصى له ، وقد يكون غيرهما فيتعيّن الرجوع إلى القرائن والأدلّة ، فإذا تعيّن يجب عليه اليمين حينئذٍ .

الثاني عشر : يستفاد من الآية الكريمة مشروعية ردّ اليمين إلى مَن قام الدليل على ضياع حقّ له بيمين صار حالفها خصماً له ، لما ذكره عزّوجلّ من أنّ الشهادة والأيمان إنّما شرّعتا لإثبات الحقوق ، لا أن تكون سبباً لضياعها ، وأنّ الشهادة الواردة في الآيتين المتقدّمتين إنّما هي لأجل إقامة الشهادة على وجهها ، وأن لا يقع الحالف في دوامة الشكّ فيخاف ردّ حلفه بإقامة يمين آخر مقامه .

***

بحث روائي:

في «الكافي» : عن عليّ بن إبراهيم عن رجاله رفعه ، قال : خرج تميم الداريّ وابن بندي وابن أبي مارية ، وكان تميم الداريّ مسلماً وابن بندي وابن أبي مارية نصرانيّين ، وكان مع تميم الداريّ خرج له فيه متاع وآنية منقوشة بالذهب وقلادة، أخرجها إلى بعض أسواق العرب للبيع ، فاعتلّ تميم الداريّ علّة شديد؟ فلمّا حضره الموت دفع ما كان معه إلى ابن بندي وابن أبي مارية ، وأمرهما أن يوصلاه إلى ورثته ، فقدما المدينة وقد أُخذ المتاع الآنية والقلادة وأوصلا سائر ذلك إلى ورثته ، فافتقد القوم الآنية والقلادة ، فقال أهل تميم لهما : هل مرض صاحبنا مرضاً طويلاً أنفق فيه نفقة كثيرة؟ فقالا : لا ما مرض إلاّ أيّاماً قلائل ، قالوا : فهل سرق منه شيء في سفره هذا؟! قالا : لا ، فقالوا فهل اتّجر تجارةً خسر

فيها؟ قالا: لا، قالوا: فقد افتقدنا أفضل شيء كان معه، آنية منقوشة بالذهب مكلّلة بالجواهر وقلادة، فقالا: ما دفعه إلينا فقد أدّيناه إليكم، فقدّموهما إلى رسول الله ﷺ، وأوجب رسول الله ﷺ عليهما اليمين، فحلفا فخلّا عنهما، ثمّ ظهرت تلك الآنية والقلادة عليهما، فجاء أولياء تميم إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله قد ظهر على ابن بندي وابن أبي مارية ما ادّعيناه عليهما، فانتظر رسول الله من الله عزّوجلّ الحكم في ذلك، فأنزل الله تبارك وتعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾**، فأطلق الله عزّوجلّ شهادة أهل الكتاب على الوصيّة فقط، إذا كان في سفر ولم يجد مسلمين، ثمّ قال: **﴿فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللهِ إِنَّا إِذاً لَمِنْ الْآثِمِينَ﴾**، فهذه الشهادة الأُولى التي حلّفها رسول الله ﷺ. **﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً﴾**، أي أنّهما حلفا على كذب، **﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾** يعني من أولياء المدعي **﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾** الأوّلين **﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ﴾**، أي يحلفان بالله أنّهما أحقّ بهذه الدعوى منهما، وأنّهما قد كذبا فيما حلفا بالله **﴿لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذاً لَمِنْ الظَّالِمِينَ﴾**. فأمر رسول الله ﷺ أولياء تميم الداريّ أن يحلفوا بالله على ما أمرهم به فحلفوا، فأخذ رسول الله ﷺ القلادة والآنية من ابن بندي وابن أبي مارية وردّهما إلى أولياء تميم الداريّ. **﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾**».

أقول: الحديث تطبيق لما ورد في الآيتين المباركتين، ويوضّح المراد منهما، ولم يقيد الصلاة فيه بصلاة العصر كما في رواية القمّي التي روى مثلها في تفسيره، كما أنّه يبيّن أنّ المراد بالأوّليين الشاهدان الأوّلان تثنية الأوّل، وأنّ

المراد بـ(الذين استحقّ) ورثة الميّت الموصي .

وفي «الكافي» : عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، وعليّ بن إبراهيم عن أبيه أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى : ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال عليه السلام : «إذا كان الرجل في بلد ليس فيه مسلم، جازت شهادة مَن ليس بمسلم على الوصيّة» .

أقول : ظاهر الحديث تقييد شهادة مَن ليس بمسلم بأمرين :

أحدهما : فقدان المسلم .

والثاني : أنّها تختصّ بالوصيّة، فلا تجور شهادة الكافر في غير الوصيّة مطلقاً، وهذا هو المستفاد من الآية الشريفة، وتدلّ عليه بعض النصوص أيضاً .

ثمّ إنّ الحديث لم يقيد مَن ليس بمسلم بكونه من أهل الكتاب، فتوافق من هذه الجهة بعض الأخبار أيضاً، كما في رواية العيّاشي عن ابن أُسامة عن أبي عبدالله عليه السلام، قال : «سألته عن قول الله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾؟ قال عليه السلام : هما كافران. قلت : فقول الله : ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾؟ قال عليه السلام : مسلمان» .

وقريب منه ما رواه أيضاً عن زيد الشحّام عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله تعالى : ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾، فقال : «هما كافران» . ولكن بحسب الصناعة الأُصوليّة أنّ هذه الروايات مجملة تفسّرها عدّة روايات، منها ما رواه «الكافي» بإسناده عن يحيى بن محمّد، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾؟ قال عليه السلام : اللّذان منكم مسلمان، واللّذان من غيركم من أهل الكتاب، وإن لم يجدوا من أهل الكتاب فمن المجوس، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله سنّ في المجوس سنّة أهل الكتاب في الجزية ـ الحديث» .

ومنها: ما رواه الشيخ في «التهذيب» بإسناده عن حمزة بن حمران، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «سألت عن قول الله تعالى: ﴿**ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ**﴾؟ قال: اللّذان منكم مسلمان، واللّذان من غيركم من أهل الكتاب.

وقال: إذا مات الرجل المسلم بأرض غربة، فطلب رجلين مسلمين يشهدهما على وصيّته، فلم يجد مسلمين، فليشهد على وصيّته ذمّيين من أهل الكتاب مرضيين عند أصحابهم».

أقول: يستفاد من هذا الحديث أنّه لابدّ أن يكون الشاهدان الكافران ذميّين، فلا يجتزى بشهادة مطلق أهل الكتاب، وهذا هو المستفاد من ظاهر الآية الكريمة ـ كما عرفت ـ فلا إشكال في ذلك.

كما يعتبر فيهما أن يكونا مرضيّين عند أصحابهم، فلا تجزي شهادة غير العادل عندهم، وتدلّ عليه بعض الروايات، وهو الظاهر من الآية الكريمة، فإنّ التقابل بين المسلم و غيره يقتضي ذلك.

في «الكافي»: بسنده عن ضريس الكناسيّ، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «سألته عن شهادة أهل الملل، هل تجوز على رجل مسلم من غير أهل ملّتهم؟

فقال عليه السلام: لا، إلّا أن لا يوجد في تلك الحال غيرهم، وإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصيّة، لأنّه لا يصحّ ذهاب حقّ امرء مسلم ولا تبطل وصيّته».

أقول: في مضمونه وردت عدّة روايات، وهي تدلّ على ما ذكرناه آنفاً، والمستفاد منها أنّه لا تجوز شهادة أهل ملّة على غير أهل ملّتهم إلّا في ضرورة، فيكون ذكر السفر من إحدى الصغريات.

وفي «الدّر المنثور»: أخرج الترمذيّ ـ وضعّفه ـ وابن جرير وابن أبى حاتم

والنحّاس في «ناسخه»، وأبو الشيخ وابن مردويه وأبو نعيم في «المعرفة»، من طريق أبي النضر ـ وهو الكلبيّ ـ عن باذان مولى أُمّ هانئ، عن ابن عبّاس، عن تميم الداريّ في هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾، قال: «برئ الناس منها غيري وغير عدي بن بداء، وكانا نصرانيّين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام، فأتيا الشام لتجارتهما، وقدم عليهما مولى لبني سهم يقال له: بديل بن أبي مريم بتجارة ومعه جام من فضة يريد به الملك، وهو عظيم تجارته، فمرض فأوصى إليهما وأمرهما أن يبلغا ما ترك أهله، قال تميم: فلمّا مات أخذنا ذلك الجام فبعناه بألف درهم، ثمّ اقتسمناه أنا وعدي بن بداء، فلمّا قدمنا إلى أهله ودفعناه إليهم ماكان معنا، وفقدوا الجام فسألونا عنه فقلنا: ما ترك غير هذا وما دفع إلينا غيره. قال تميم: فلمّا أسلمتُ بعد قدوم رسول الله ﷺ المدينة تأثّمت من ذلك، فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر، وأدّيت إليهم خمسمائة درهماً، وأخبرتهم أنّ عند صاحبي مثلها، فأتوا بها رسول الله ﷺ فسألهم البيّنة فلم يجدوا، فأمرهم أن يستحلفوه بما يعظّم به على أهل دينه فحلف، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ـ إلى قوله ـ أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾، فقام عمرو بن العاص ورجلٌ آخر فحلفا فنزعت الخمسمائة درهماً من عدي بن بداء».

أقول: الرواية مع ضعفها لا تنطبق على ما رود في الآية الكريمة، ولكن روى البخاريّ وغيره عن ابن عبّاس بما يقرب من حديث القمّي الذي تقدّم في أوّل البحث نقله.

وفيه عن ابن عباس أنّه قال: هذه الآية منسوخة.

أقول: تقدّم أنّه لا وجه للنسخ، والأصل عدمه.

وفيه: عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّه كان يقرأ: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ

﴿الْأَوْلَيَانِ﴾ بفتح التاء، وفي رواية أُخرى عنه أنّ النبي ﷺ قرأ: **﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾**، أي: بفتح التاء.

أقول: تقدّم الوجه، وأنّه يوافق رواية القمّي أيضاً، فراجع.

***

بحث فقهي:

يستفاد من الآيتين الشريفتين بعض الأحكام الفقهيّة، نذكر المهمّ منها، والتفصيل موكول إلى محلّه.

الأوّل: تدلّ الآية الكريمة: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾** على أهمّية الوصيّة وعظيم شأنها وتأكّد أمرها، لا سيّما إذا ظهرت أمارات الموت وعلائمه، وهي في الحقوق الواجبة خالقيّة كانت أم خلقيّة واجبة، وفي غيرها مستحبّة استحباباً مؤكّداً، وتدلّ على ذلك عدّة روايات.

الثاني: يستحبّ الإشهاد على الوصيّة وتثبيت أمرها وعدم إهمالها؛ لئلّا تؤول إلى الضياع، والشهادة فيها إمّا أن تكون من أهل دينه وهو الإسلام، وإن تعذّر ذلك ـ كما إذا كان في سفر ـ فآخران من أهل الذمّة.

الثالث: ظاهر الآية الشريفة اشتراط قبول شهادة أهل الكتاب مضافاً إلى التعدّد والعدالة عند أهل ملّته ـ كما هو الظاهر من الآية ـ بأُمور ثلاثة، وعليه جماعة من الأصحاب قدس الله أسرارهم.

أوّلاً: أن تكون في حالة السفر أو في حال الضرورة؛ لأنّ المناط هو عدم ضياع مال المسلم، وقد تقدّم في صحيحة ضريس التعليل بذلك كما عرفت في البحث الروائيّ، فراجع.

ثانياً: تحليفه بعد الشهادة بعد الريبة، لظاهر قوله تعالى: **﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ**

إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾.

ثالثاً: أن تكون الشهادة والحلف في مجمع من الناس، بقوله تعالى: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾.

الرابع: قد يقال: إنّ مقتضى إطلاق الآية الكريمة نفوذ شهادة الكافر مطلقاً، كتابيّاً كان أم غيره، ذمّياً أم حربيّاً، ولكن عرفت أنّ ظاهر الآية اختصاص الحكم بالذمّي من أهل الكتاب، فإنّ وجوده في مجمع المسلمين ومن بعد صلاتهم قرينة على كونه من أهل الذمّة، وإلّا لا ينبغي وجود الحربيّ بين المسلمين، وتدلّ على الاختصاص نصوص معتبرة، كما تقدّم في البحث الروائيّ.

الخامس: يستفاد من ظاهر العطف ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ اعتبار عدالة أهل الذمّة في مذهبهم في قبول شهادتهم في ذلك، وتدلّ على ذلك رواية حمزة بن حمران المتقدّمة.

السادس: تدلّ الآية الكريمة على أنّ الشاهد الكافر يحلف مع حصول الريبة في التهمة لا بدون ذلك، كما أنّه إذا حصلت أمارة تدلّ على الخيانة يحلّف الوارث أو مَن يقوم مقامه من الأولياء المطّلعين على ذلك على بطلان دعوى الشاهدين، أو نفي العلم بذلك، فينقض شهادتهما ويأخذ منهما المال. وهذه أحكام مختصّة بالوصيّة، فتكون مخصّصة لقوله ﷺ: «مَن حلف فليصدق، ومَن حلف له فليرض، ومَن لم يرض فليس من الله في شيء»، أو نقول: إنّ الحلف إنّما توجّه عليهما بعد ظهور الخيانة، ولا بيّنه لهما على صدق قولهما، فلا يكون منافياً للأدلّة.

السابع: ظاهر الآية الكريمة اختصاص جواز شهادة الكافر بالوصيّة، فلا تسمع في غيرها مطلقاً، وتدلّ عليه نصوص خاصّة كما عرفت. وهل تختصّ بالوصيّة بالمال؟ قيل نعم؛ لظاهر الآية. والصحيح الإطلاق، فيشمل الولاية ونحوها.

الثامن: تدلّ الآية الكريمة على جواز التغليظ في اليمين بـالوقت، لقـوله تعالى: ﴿**مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ**﴾، وبالمكان وأُمور أُخرى، كما دلّت عليه النصوص، ولا يجب ذلك ـ كما ذهب إليه بعض ـ للأصل، ويحمل النصّ على الإرشاد.

التـاسع: تتضمّن هاتان الآيتان ما تثبت به الوصيّة، فهي التي تتكفّل جـهة الإثبات.

***

الآية ١٠٩ ـ ١١١

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾ إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي وَتُبْرِءُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴿١١٠﴾ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾﴾.

الآيات الشريفة نازلة في شأن عيسى بن مريم، وبيان المعجزات التي صدرت على يديه، مقدّمة لسرد قصّة المائدة التي هي بحدّ نفسها معجزة إلهيّة اجتمعت فيها النعم الربانيّة الماديّة والمعنويّة، وقد ذكر عزّوجلّ في ابتداء الآيات حال الرسل بعد الموت، تمهيداً لما سيورده بعد ذلك من قصص عيسى عليه السلام، وهو تمهيد عجيب يبيّن حال الرسل الذين جعلهم الله شهداء على خلقه، فيسألهم عمّا جرى على أُممهم وما فعلته بالنسبة لتطبيق الشريعة، فكان جوابهم مطابقاً بمقتضى عبوديّتهم لله تعالى، وحسن أدبهم معه، أن نفوا العلم عن أنفسهم إلّا ما يعلمه الله عزّوجلّ، لأنّهم واسطة الفيض، فليس لهم شأن مقابل المبدأ الفيّاض، ثمّ ذكر

عزّوجلّ النِّعم التي أنعمها على عيسى بن مريم وعلى والدته، من تأييده بروح القدس، وتكلّمه في المهد كهلاً، وتعليمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل، وخلقه الطير من الطين، وإبرائه الأكمه والأبرص، وإحيائه الموتى بإذنه، ثمّ إيمان الحواريّين به، وطلبهم من الله أن يثبّتهم مع المسلمين الذين آمنوا بالله وبرسوله وأسلموا الأمر إليه، ثمّ سرد قصّة المائدة. كلّ ذلك توطئة لما سيأتي من تسجيل شهادته ﷺ على أُمّته بأنّه لم يجعل نفسه وأُمّه إلهيّن من دون الله، وأنّهم إنّما قالوا ذلك بعد رحيله، وابتدعوه بعد وفاته ورجوعه إلى الله خالقه، كلّ ذلك تفصيل بعد إجمال، إتماماً للحجّة على الناس.

ولا تخلو الآيات من الارتباط بما سبقها من الآيات التي ختمها عزّوجلّ بالأمر بتقوى الله، وسماع أحكامه، وعدم الانحراف والجور في الشهادة، فهي مطلقة، ولكن ذكر في هذه الآيات مصدقاً لها بما يجري بينه وبين رسله يوم القيامة، وشهادتهم على أُممهم من حيث إنّهم أفضل الشهداء تقوىً وعلماً وأدباً.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ**﴾.

جملة استئنافيّة تبيّن شرف الرسل وعظيم منزلتهم عند الله تعالى في يوم يكون عظيماً في الأهوال والأحوال، ما لا يمكن وصفه بلسان المقام، مع أنّه يوم مجموعٌ له الناس، فيكون في ذكر الرسل بالخصوص مزيّة خاصّة، مع أنّ ذكرهم يُغني عن ذكر غيرهم من سائر أفراد الناس؛ لأنّهم الشهداء عليهم، وهم أتباع لهم.

كما أنّ المقام مقام الشهادة وذكر الشهداء، وأنّ الرسل هم الشهداء على أُممهم، كما ذكره في قوله تعالى ﴿**فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى**

﴿هَؤُلَاءِ شَهِيداً﴾[1]، وتقدّم وعظ الشهداء، فيكون ذكرهم لبيان الفرد الأتمّ الأكمل من الشهداء، وبهذا تتّصل بما قبلها من الآيات. وعلى هذا يكون نصب (يوم) بفعل مقدّر تقديره (اذكر).

وقيل: إنّه ظرف متعلّق بقوله في الآية السابقة: **﴿وَاتَّقُوا اللهَ﴾**.

وقيل: ظرف لقوله تعالى: **﴿لَا يَهْدِي﴾**.

وأشكلوا عليه: بأنّه لا يهديهم مطلقاً، لا في ذلك اليوم ولا في الدُّنيا، وهذا مبنيّ على أنّ نفي الهداية المطلقة عن العبد لا يجوز على الله سبحانه، وهو مذهب المعتزلة.

ولكن يمكن أن يقال: إنّ نفى الهداية في ذلك اليوم العظيم، يستلزم نفى الهداية في غيره. وقيل غر ذلك، فراجع المفصّلات.

وإنّما عبّر عزّوجلّ: **﴿يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ﴾** دون غيره مثل: (ويوم يقول الله للرسل)؛ لبيان أنّ ذلك اليوم يوم الشهادة، فيجمعهم مع الشهداء، أو أنّ جمعهم يستلزم حضور غيرهم الّذين هم أتباع لهم وشهود لهم أو عليهم، ولأنّ جمعهم لأجل الشهادة في ذلك اليوم المشهود ليكون جديراً بأن يؤدّوا الشهادة على وجهها، وأن يخافوا مقام ربّهم، ولذلك وجلوا في ابتداء الأمر، فقالوا: **﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾**. وفي ذكر اسم الجلالة وإظهاره من تهويل الأمر وتربيب المهابة ما لا يخفى.

قوله تعالى: **﴿فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾**

سؤال توبيخ للأُمم، وبيان تحقير شأنهم وشدّة السخط والغيظ عليهم، ويستلزم ذلك الإقرار لما فعله الأنبياء والرسل، واعتراف لهم بأنّهم بلّغوا الرسالة

---

١. سورة النساء: الآية ٤١.

وخرجوا عن العهدة.

وفائدة السؤال في المقام هي إتمام الحجّة عليهم، وإلّا فهو عزّوجلّ علّام الغيوب لا تخفى عليه خافية، ولابدّ أن يكون هذا السؤال من الأنبياء في موقف من مواقف يوم القيامة المتعدّدة، كما أنّه يسأل عزّوجلّ الأمم في موقف آخر، قال تعالى: **﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾**[1].

والسؤال من الرسل إنّما هو عن نوع الإجابة من الأُمم، هل كان بالاعتراف والإقرار بالرسالة، أم كان بالردّ والكفر؟ فيكون انتصاب (ماذا) بأجبتم انتصاب مصدره على معنى أيُّ إجابةٍ أجبتم.

وقيل: الباء محذوفة، والتقدير: بماذا أجبتم، فيكون السؤال عن الجواب، لا الإجابة عنه.

وقيل: إنّ (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) خبره بمعنى الذي، و(أجبتم) صلته، والعائد محذوف، أي ما الذي أجبتم به.

ويردّ كلا القولين بأنّهما خلاف الأصل، فراجع.

قوله تعالى: **﴿قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾**.

جواب يتضمّن غاية الأدب مع ربّهم، وشدّة الخضوع له، ومنتهى الخوف من مقام خالقهم، بنفي العلم والتبرؤ منه، إمّا لكون علمهم إفاضياً من المبدأ الفيّاض، فلا يليق بالمفاض عليه أن يجهر بنفسه أمام المفيض. أو لأنّ دهشة الموقف استوعبت جميع مشاعرهم، وقد فاجأهم الفزع والخوف من هول المقام، فأنساهم الخصوصيّات، كما وصف عزّوجلّ ذلك اليوم بقوله: **﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ**

---

١. سورة الاعراف: الآية ٦ – ٧.

كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾[١].

ولا ريب أنّ نفي العلم عن أنفسهم لا يقتضي نفي مطلق العلم، لا سيّما وقد اتّخذهم عزّوجلّ شهداء على الأمم، والشاهد لا يمكنه إقامة الشهادة إذا لم يعلم بخصوصيّات المشهود له أو عليه. وقد تقدّم في آيات الشهادة اشتراط علم الشاهد بالواقعة المشهود عليها، فلابدّ أن يراد من نفي العلم الإحاطي الخاصّ الذي أثبتوه له عزّوجلّ بقولهم: **﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾**، الذي هو في مقام التعليل للنفي السابق، فإنّ حقيقة العلم لا تطلق إلّا على اطّلاع مَن كان عالماً بكلّ معنى الكلمة، متعلّقاً بجميع ما هو غيب في الوجود، ومثل هذا العلم لا يمكن أن تتعلّق به إدراكات الإنسان مهما بلغ من الكمال، ولا يسعه أيّ مخلوق من مخلوقات البارئ عزّوجلّ، إلّا ما يفيض عليه الواحد القهّار الذي عنده مفاتيح الغيب، والإفاضات إنّما تكون بحدود القابليات، فالعلم الموجود عند الإنسان في مقابل علم الله تعالى إنّما هو الجهل المحض، وقال الله تعالى: **﴿وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾**[٢]، فيكون نفي العلم مطابقاً للأصل في الإنسان، وإنّما يحيط به الإنسان بما شاء الله تعالى أن يفيض عليه، قال تعالى: **﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾**[٣]، وما أفاض على الإنسان إنّما هو القليل جدّاً، والمحفوظ عند الله هو الكثير. قال تعالى: **﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾**[٤].

ومن هذا يعلم أنّ العلم الذي أثبتوه لعلّام الغيوب هو العلم الحقيقيّ، وأنّه لا

---

١. سورة الحج: الآية ٢.

٢. سورة البقرة: الآية ٢١٦.

٣. سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

٤. سورة الاسراء: الآية ٨٥.

يوجد عند غيره، وكان نفى العلم عن أنفسهم مطابقاً للقاعدة، فإنّهم لا يعلمون الغيب إلّا ما يفيض عليهم علّام الغيوب.

ويستفاد من هذا الجواب أُمور:

الأوّل: نهاية الخضوع منهم لمعدن العظمة والكبرياء، وغاية الأدب مع علّام الغيوم كما عرفت.

الثاني: الاعتراف بحاجتهم الذاتيّة للرعاية، وإثبات العدم المحض لأنفسهم مقابل مولاهم الحقّ.

الثالث: إظهار حقيقة الأمر بأنّ علمهم إفاضي، وأنّهم أحوج ما يكون إليه عزّوجلّ من سائر الخلق.

الرابع: إيكال أمر الخلق إليه عزّوجلّ، فإنّهم عباده، وهو الربّ العظيم الذي سبقت رحمته غضبه، فيكون من قبيل قول عيسى بن مريم كما حكاه عزّوجلّ: **﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾**، كما سيأتي.

فإنّ له الأمر والملك يومئذٍ، فحالهم معلوم، وهم بحاجة إلى عناية الباري الكريم، فلم يثبت الأنبياء والرسل عنادهم واعتراضهم عليهم.

الخامس: استغراقهم في بحار العظمة والجلال، وظهور آثار التجلّي، فلم يكن ذهولهم عن خوف ذلك اليوم وحزن واقع فيه، فهم الآمنون من فزع ذلك اليوم الرهيب، وقد يكون من عظمة يوم الجمع، كما عرفت آنفاً.

والمستفاد من جميع ذلك أنّهم سلام الله عليهم لم ينفوا حقيقة العلم المطلق عنهم، بل العلم الإحاطيّ الذي يختصّ به الله تعالى الذي يملك العلم بذاته. ويدلّ على ذلك أنّه عزّوجلّ أثبته لطائفة خاصّة من الأنبياء والمرسلين لهم شأن في ذلك اليوم العظيم.

قال تعالى: ﴿**وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً**﴾[١]، والمراد به رسول الله ﷺ، وجوابه نفس الجواب الذي يظهر على لسان الرسل الذي تضمّنته آية المقام. وقال تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ**﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿**وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[٣].

وغير ذلك من الآيات التي تثبت العلم لهم يوم القيامة، فلابدّ من أن يكون نفي العلم في المقام قسماً خاصّاً منه.

يُضاف إلى ذلك أنّ الله تعالى يثبت في القرآن الكريم سؤال الرسل والمرسل إليهم جميعاً، ويذكر جواب بعض الأُمم، ولا ريب أنّ الجواب يستلزم العلم، والسؤال يقرّره، فلا وجه لإثبات العلم لهم دون الأنبياء والرسل. قال تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً إِنَّا مُوقِنُونَ**﴾[٤].

إلّا أن يقال: إنّ مواقف يوم القيامة متعدّدة، فربّ موقف لا يكون لهم العلم، وفي الآخر يثبت لهم ذلك بعد مرورهم واطّلاعهم على أهواله وأحواله، فلا تنافي بين الآيات.

ولكن يردّ عليه: بأنّ الظاهر من الآية الكريمة: ﴿**يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ**﴾ اجتماع الخلق كلّهم، الرسل والمرسل إليهم، وطلب الباري من الرسل الشهادة

---

١. سورة الفرقان: الآية ٣٠.

٢. سورة الروم: الآية ٥٦.

٣. سورة الزخرف: الآية ٨٦.

٤. سورة السجدة: الآية ١٢.

يستدعي العلم بأحوال أُممهم، وأنّ المرسل إليهم على علم بخصوصيات أنبيائهم وما فعلوه بالنسبة لهم.

فالحقّ أنّ الجواب من الرسل ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾ يتضمّن كثيراً من الأمور، فراجع.

قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾.

تعليل لما سبق، وإثبات العلم المطلق الإحاطيّ للذات المقدّسة، الذي يفاض منه على الأفراد، على حسب القابليات والاستعدادات، كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾، فحقّ العلم لا يوجد عند غير الله عزّوجلّ، وأنّ العلم كلّه له تعالى. والسرّ في ذلك أنّ علم الإنسان إنّما ينشأ من وجوده ويتعلّق بواقعيّته، وكلاهما من الغيب، فلا يتعلّق العلم بحقيقته إلّا بالغيب كلّه، ولا يمكن أن يكون لمخلوق القدرة على مثل ذلك، إنساناً كان أم غيره، قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾[1].

ومن هنا كان نفي العلم عنهم، وإثبات العلم المطلق والغيب لربّهم، مطابقاً للحقّ الواقع.

و(علّام) صيغة مبالغة، ولكنّ المراد به في المقام ـ حيث لا مبالغة في العالم الربوبيّ ـ هو العلم الحقّ وحقيقة العلم والكمال فيه. و(الغيوب) جمع غيب، وإنّما جُمع باعتبار أنواعه وأصنافه.

و(علّام) مرفوع خبر، وقرئ بالنصب على حذف الخبر لفهم معناه، أو على الإختصاص، أو على النداء وهو صفة لاسم (إنّ).

وردّ: بأنّ ضمير المتكلّم وضمير المخاطب لا يجوز أن يوصف، وضمير

---

١. سورة الأنعام، الآية: ٥٩.

الغائب على خلاف فيه.

ثمّ ذكر عزّوجلّ بعد تلك المحاورة العظيمة بينه وبين رسله ـ بشأن الأمم التي جَحَدت أنبياءها، وأنكرت شرائعها، وخالفت ربّها؛ لإقامة الحجّة عليهم، وتقرير الشهداء على إنكارها لهم، واعتراف المرسل إليهم بما أقرّت الشهداء عليهم ـ (ذكر) نبيّاً من أنبياء الله الذي ادّعوا فيه الربوبيّة والألوهيّة، واحتجّ عليهم عزّوجلّ بأنواع الحُجج في هذه السورة وغيرها، وبيّن لهم الحقّ. وفي ذكر عيسى بن مريم بعد ذكر الرسل، إتماماً للحجّة على هذه الطائفة التي كثرت ادّعاءاتهم الباطلة، وسرد عليهم نعمه وآلاءه التي أنعم بها على هذا النبيّ المرسل، التي كانت منشأ افتتان الناس به. كلّ ذلك لبيان حاجة هذا الرسول إلى خالقه العظيم، واعترافه بالعبوديّة له، لنفي كلّ ما يدعى أتباعه فيه، وإلزاماً لهم ببطلان ما قالوه.

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾.

الجملة بدل عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ﴾، وقد نصب (يوم) بإضمار (اذكر) كما تقدّم في أمثالها في سورة البقرة، والتعبير بالماضي لتحقّق الوقوع.

وقد ذكر عزّوجلّ ما جرى بينه وبين فرد واحد من الرسل، أثر ما جرى بينه وبينهم من المحاورة الإجماليّة أوّلاً؛ لبيان ما امتنّ به عزّوجلّ عليه من الآيات الباهرات وعلى والدته، وقد سردها عزّوجلّ عليه في سورة آل عمران من دون تفاوت يذكر ذلك.

أوّلاً: تعظيماً لشأن عيسى بن مريم عند الله تعالى.

ثانياً: لبيان أنّ ما جرى لفرد واحد من الرسل، إنّما يجري لسائر الإنبياء والمرسلين، وأنّه مثال للبقيّة.

ثالثاً: الاحتجاج على معانديه بتفضيل النعم عليهم، فيكون أجلب لحسرتهم وأعظم عليهم، ولعلّه لأجل هذا لم يكن تذكير عيسى عليه السلام بالنعم في ذلك اليوم لأجل الشكر عليها، فإنّه خرج عن عهدته في دار الدُّنيا، بل لإظهار أمره وإتمام الحجّة على اُمّته الذين انقسموا إلى طائفتين الغلاة والكفرة، كما سرد عزّوجلّ قصّتهم في هذه السورة.

و(عيسى) اسم أعجميّ، وهو منادى مفتوح عند الجمهور، ومضموم بضمّة مقدّرة أو فتحة كذلك عند بعض مَن جعله مبنيّاً. و(ابن) إمّا صفة لعيسى، أو بدل، أو بيانٌ، ولكن لا يجوز تقدير الفتحة على الأخيرين، كما هو مفصّل في كتب النحو، فراجع.

قوله تعالى: **﴿اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلى وَالِدَتِكَ﴾**

سردٌ للنِّعم التي أنعمها الله تعالى على عيسى واُمّه، وقد ذكر تلك التي اختصّ بها عيسى عليه السلام، إلّا أنّ الكرامة التي تكون له تكون لوالدته أيضاً، فهما معاً منعّمان بالنعم الإلهيّة كما هو ظاهر الآية المباركة، ويدلّ عليه قوله تعالى: **﴿وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾**[1]، فإنّهما جُعلا آيةً واحدة لا آيتين اثنتين.

و(النعمة) تستعمل مصدراً واسم المصدر، والمراد من النعمة جنسها، فتشمل المتعدّد، أي اذكر انعامي أو نعمي المتعدّدة عليك وعلى والدتك.

قوله تعالى: **﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾**.

نعمة إلهيّة أساس النعم الآتية، والأصل فيها أنّه لو لم يكن التأييد لما قام لبقيّة النعم الإلهيّة أساس، بل هو أصل الكمالات وروح النعم، فلو لا التأكيد

---

١. سورة الأنبياء: الآية ٩١.

الربوبيّ لفرد، لما وصل إلى مقام القرب، ولم يحصل الاصطفاء، ولأجل ذلك قدّمه عزّوجلّ على جميع النعم، ثمّ ذكر الأسبق منها زماناً أو الأعظم شأناً فالأعظم.

وحينئذٍ لا فرق بين أن يذكر التأييد في ابتداء الكلام أو آخره، كما في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾[1]، فإنّه المقتضي لجميع النعم. ولا يراد من التأييد بروح القدس خصوص الوحي الذي هو إحدى النعم الإلهيّة على الأنبياء والرسل، مع أنّه قد يدخل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ﴾.

و(روح القدس) جبرائيل، الذي هو واسطة الفيض على مخلوقات الله عزّوجلّ، لا سيما الأنبياء والمرسلين. ولعلّ التعبير بالروح لأجل ما ذكرناه من أنّ بهذا التأييد الروحيّ المعنويّ يصل إلى مقام الاصطفاء، فهو روح جميع النعم والمواهب والكمالات، وقد تقدّس عن جميع ما يمكن تصويره من النقائص.

وقد ورد في بعض الروايات أنّ روح القدس ملك أعظم من جبرئيل تصدر الملائكة من أمره، فإنّه على هذا يكون الأثر واضحاً.

قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً﴾.

نعمة أُخرى تدلّ على أنّ توارد ألطافه عزّوجلّ عليه، واحتواء عنايته له من حين الطفولة وهو في المهد إلى أن بلغ مرتبة الرجال، وتكلّمه إنّما كان بالدعوة إلى التوحيد في جميع مراحل عمره الشريف. وقد حكى عزّوجلّ تكلّمه حين ولادته في موضع آخر من القرآن الكريم. وقد ذكرنا ما يتعلّق بهذه النعمة في سورة آل عمران، فراجع.

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٥٣.

ويمكن أن يكون التكلّم في هاتين المرحلتين، إيذاناً بعدم تفاوت كلامه عليه الصلاة والسلام طفوليّة وكهولةً.

ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنّه صلوات الله عليه نبيّ وهو في المهد. ولكنّه بعث حين الكهولة يقيم لهم الحجّة ويهديهم إلى المحبّة، ويرشد إليه بعض الروايات، كما سيأتي نقلها.

والقول: بأنّ النبوّة لا يمكن أن تكون مجعولة للصغار لا سيّما الطفل في المهد، إذ لا فائدة فيه، ولما دلّ على أنّ الأنبياء إنّما يُبعثون حينما يبلغوا مرحلة الكهولة.

مردود: بأنّ الله أعلم حيث يجعل رسالته، وقد نصّ القرآن الكريم على إيتائه النبوّة وهو في المهد، قال تعالى حكاية عنه عليه السلام: **﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً﴾**[1].

وأمّا ما دلّ على أنّه لم يبعث نبي إلّا بعد أن يصل إلى مرحلة الكهولة.

فيمكن الجواب عنه: أنّه مبنيّ على الأعمّ الأغلب، لا الحصر الحقيقيّ.

وأمّا القول بأنّه لا فائدة في جعل الطفل نبيّاً، فهو مردود من جهات، كما هو واضح ويأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: **﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ﴾**.

عطف على (إذ أيّدتك)، أي واذكر نعمتي عليك حينما علّمتك.

والكتاب عامّ يشمل جميع المذكورات، فيكون تخصيصاً بعد تعميم، ويمكن أن يكون المراد من الكتاب ما هو راجع إلى أسرار القضاء والقدر.

---

١. سورة مريم: الآية ٣٠ - ٣١.

وأمّا الحكمة ، فإنّ أُطلقت فيراد منها الحقائق التي تكون نافعة للإنسان اعتقاداً وعملاً، ولها دخل في سعادة الدارين، تشمل الأحكام الشرعيّة ، وقد يراد بها النبوّة وغيرها لقرينة خاصّة ، وتقدم الكلام في الآية، فراجع .

وأمّا استفادة أنّه تعلّمها دفعة واحدة أو على سبيل التدرّج ، فلا تدلّ الآية عليه بوجه .

قوله تعالى : ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾ .

الخلق بمعنى الإيجاد عن تقدير ، سواء كان بلا سبق مادّة أصلاً كخلق الأرواح ، أم مع سبقها كخلق عيسى الطير . والمراد به في المقام هو الثاني . والتعبير بالمضارع عن فعل مضى لتصوير الواقعة وتمثيلها في الذهن كأنّها واقعة في الخارج ، وتأكيد لخلق منه عليه السلام على نحو الاستمرار .

والهيئة الشكل والصورة .

قوله تعالى : ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي﴾ .

الآية تبيّن سرّ الإعجاز؛ لأنّ تصوير الطين مقدور لكلّ أحد ، إلّا أنّ جعله طيراً حقيقيّاً لا يكون مقدوراً لأحد إلّا الله تعالى أو بإذن منه . وقد صدرت هذه الآية من عيسى بن مريم عليه السلام لا على نحو الاستقلال ، بل بإذن من الله تعالى ، فكان النفخ منه بمنزلة الروح ، فناسبت هذه المعجزة آية خلقه عليه السلام ، فإنّه خلق من نفخ جبرئيل عليه السلام .

ولفظ (الطير) مؤنّث بمعنى جماعة . **وقيل** : هو جمع . **وقيل** : اسم جمع . وأجاز بعض إطلاقه على واحد باعتبار أنّ أصله المصدر . وضمير (فيها) يرجع إلى الهيئة المشبهة للطير . وفي سورة آل عمران تذكير الضمير (فيه) ويرجع إلى الطين المهيّأ . وبعبارة أُخرى : تذكير الضمير في آية آل عمران راجع إلى ظاهر

اللفظ وهو المثل، وفي المقام راجع إلى المعنى وهو الصفة، وفي كلا الموضعين يرجع الضمير إلى الكاف، وهكذا في ضمير (تكون).

وإنّما جعل عزّوجلّ النفخ سبباً للحياة جرياً على قانون الأسباب والمسبّبات، وإلّا فهو قادر أن يجعله طيراً من دون نفخ، إذ المعجزة أيضاً تجري على هذا القانون، إلّا أنّ الأسباب مخفيّة فيها لا يعلمها إلّا الله، أو مَن يعلمه بإذن منه.

قوله تعالى: ﴿وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾.

عطف على (تخلق)، والأكمه من الكمه، وهو العمى مطلقاً. **وقيل**: إنّ الأكمه هو الذي يولد مطموس العين. والأبرص مَن به داء البرص، الذي هو مرض جلدي معروف. وتخصيصهما بالذكر ـ مع أنّهما من جنس شفاء المرضى الذي يقوم به الأولياء فضلاً عن الأنبياء ـ إمّا لأنّهما داءان لا رجاء لشفائهما، أو لظهورهما بحيث يشاهدهما كلّ أحد، فإذا برئ بدعاء المسيح وبركته، فلا يسع أصلاً إنكاره، فيكون أتمّ في الاحتجاج.

وإنّما عطفت هذه الآية على ما قبلها من دون تخلّل (إذ)، إمّا لأجل أنّ الآيتين متقاربتان زماناً، أو لأجل أنّهما من جنس شفاء المرضى الذي يجري على أيدي الأولياء، فكانت تبعاً لآية إحياء الطير، أو لأنّ الاعتقاد بهما سهل المؤنة، يحصل بمجرّد إخباره بأنّه معجزة، وأنّه آية من الله تعالى، لا سيّما إذا كان مع قوم يدّعون الإيمان بالله تعالى.

وقد ذكر (بإذني) في هذه الآية ولم يذكر في سورة آل عمران؛ لتأكيد الأمر بأنّ جميع الآيات والمعجزات التي صدرت على يد المسيح إنّما هي من الله عزّوجلّ وإذن منه، فلا يستحقّ التأليه الذي سبق ذكره في آيات المائدة، فأصبح في المقام التأكيد دون آية آل عمران.

وقيل: إنّ تذييل خلق الطير بذكر الإذن، من غير أن يكتفي بالإذن المذكور في آخر الجملة، إنّما هو لعظمة أمر الخلق بإفاضة الحياة، فاختصّ بذكر الإذن بعده.

ولكن يردّ عليه: بأنّ الإذن لم يذكر في هذه الآية فحسب، حتّى تقتضي أهمّيتها الاختصاص بذكره.

ولعلّ الوجه ما ذكرناه من الاهتمام بهذه الجهة، وهي كون الآيات صادرة من عيسى عليه السلام بإذن من الله تعالى لدفع كلّ توهّم للإلوهيّة فيه، التي جرى ذكرها في آيات المائدة.

قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي**﴾.

عطف على (إذ تخلق)، و(الموتى) جمع ميّت.

وقيل: للجنس، وفيه الدلالة على الكثرة والتعدّد، كما لا يخفى.

كما أنّ إخراج الموتى كناية عن إحيائهم من قبورهم. وفيه الإشارة على أنّهم كانوا مقبورين فأخرجهم منها بأن أحياهم. والآية تدلّ على تكرّر هذه المعجزة وكثرتها.

فما ذكره بعض المفسّرين من أنّها لم تكن إلّا في موارد ثلاثة، ولم ينقل من النصارى عنه أنّه أحيا أمواتاً كانوا تحت التراب بعد البلى، كما نقل عن دانيال عليه السلام.

مخالف لظاهر الآية الكريمة الدالّ على التعدّد والكثرة والخروج من القبور.

قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ**﴾.

نعمة أُخرى على عيسى بن مريم أن حفظه من بني إسرائيل حينما قصدوه بشرّ، فمنعهم الله عنه، ولم يمكّنهم من تنفيذ ما أرادوه من قتل أو صلب أو غيرهما، وهذا هو الذي حكاه عزّوجلّ في سورة آل عمران بقوله: ﴿**وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ وَاللهُ**

﴿خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾[1]، وقد بيّن عزّوجلّ في مواضع متعدّدة من القرآن مكر بني إسرائيل بالنسبة إلى عيسى بن مريم عليه السلام وكفّ أذاهم عنه.

قوله تعالى: **﴿إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَـٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾**.

أي: أنّ الذين كفروا من بني اسرائيل بعيسى بن مريم، قد طعنوا في تلك الآيات الواضحة، فقالوا بأنّها سحر، ويلازمه أنّ مَن جاء بها إنّما هو ساحر، فلا يعتدّ بشيءٍ ممّا ظهر على يديه من خوارق العادات، فلم يؤمنوا به وإن تعدّدت الآيات. والكفر منهم إنّما كان عن عناد ولجاج لإلتباس الأمر عليهم، فإنّ السحر وإن كان نوعاً من التصرّف في الخيال الإنسانيّ فيكون غريباً على الحواس، إلّا أنّ معالمه واضحة تختلف عن المعجزة والكرامة في الحقيقة، ولأجل دفع هذا التوهّم تكرّر صدور الآيات البيّنات على يد عيسى بن مريم، وقد أكّد عزّوجلّ بأنّها صادرة من الله بقوله: **﴿بِإِذْنِي﴾**. وقد تقدّم في الجزء الأوّل بعض الكلام، فراجع.

قوله تعالى: **﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾**.

إشارة إلى ما ورد في سورة آل عمران، قال تعالى: **﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ آمَنَّا بِاللهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾**[2]. إلّا أنّ الفرق أنّ آية المقام بيّنت كفرهم الواضح الصادر منهم قولاً، وآية آل عمران بيّنت الكفر الباطنيّ الذي أحسّ به عيسى منهم لبلوغه فيهم

---

١. سورة آل عمران: الآية ٥٤.

٢. سورة آل عمران: الآية ٥٢.

مبلغاً حتّى تعلّقت به الحواس الظاهريّة، كما أنّ آية آل عمران سيقت لأخذ الميثاق من الحواريّين على نصرة دين الله، والاستسلام لأمره، وتحمّل الأذى في جنبه، وفي المقام إلهامهم بذلك، فتكون كالمعدّة لأخذ الميثاق.

وعلى أيّة حال، فإنّ المراد بالإيمان الملهم إليهم هو الإيمان بنصرة الله، وتحمّل الأذى في جنبه، والاستسلام لأمره، والخضوع لإرادته ومشيئته، لا أصل الإيمان بعيسى الذي هو أمر مفروغ منه، وإلّا لا معنى للوحي والإلهام إليهم وطلب النصرة منهم، فهم السابقون الأوّلون إلى الإيمان به والملازمون له، والذين أخلصوا لله تعالى، ونقّوا أنفسهم من كلّ عيب، فصاروا مخلصين له يعتمد عليهم المسيح، ويستمدّ منهم القوّة في مواجهة عناد بني إسرائيل حين ما يتطلّب ذلك، وهم الذين تمنّاهم لوط عليه السلام على ما حكى عزّوجلّ عنه: ﴿**قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ**﴾[1].

فالآيتان مسوقتان لأمر واحد، وهو أخذ الميثاق من الحواريّين، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّ آية المقام تبيّن سبب الاستسلام والإذعان لدعوة عيسى عليه السلام، والأُخرى تبيّن النتيجة والاستسلام القوليّ بالنصرة ابتداءً لإتمام الحجّة.

قوله تعالى: ﴿**قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ**﴾.

تأكيد لما أُلهموا به، وإظهار لإسلامهم الباطنيّ ليتوافق الظاهر مع الباطن، وتبيّن الآية معنى الإيمان الحقيقيّ القائم على الاستسلام ونصرة دين الله، وأنّه يرجع إلى صفاء الباطن، وكمال النفس الإنسانيّة، وتهذيبها بالأخلاق الفاضلة والجهاد مع أعداء الله تعالى، فإنّ الاستسلام لأمر الله هو إقامة دينه وتحمّل الأذى في جنبه، وهذا معنى زائد على أصل الإيمان به. وفي الآية الدلالة على أنّ

---

١. سورة هود: الآية ٨٠.

الإيمان إذا لم يكن مقروناً بشهادة المتبوع لا أثر له .

والآية الكريمة تبيّن تسليمهم المطلق لنبيّهم تسليماً حقيقيّاً ، كما تدلّ عليه هيئة التسليم .

والمستفاد من جميع الآية الشريفة أنّ إيمان الحواريّين كان راسخاً في قلوبهم ، وإنّما ألهمهم الله عزّوجلّ الإذعان والتسليم بالنصرة ، وطلب منهم عيسى في سورة آل عمران إظهار ذلك ، إتماماً للحجّة على غيرهم ، فالوحي بأيّ معنى أُخذ كاشف عن كمال إيمانهم وجلالة قدرهم .

ولكن الاستفادة من كونهم أنبياء الله من الوحي إليهم مشكل ، لأنّه أعمّ من ذلك ، إذ قد يستعمل بمعنى الإلهام بمجرّد الإلقاء في القلب من الله تعالى ، كما في قوله تعالى : **﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾**[١] ، وقوله تعالى : **﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾**[٢] ، وتقدّم بعض الكلام في سورة آل عمران فراجع .

***

١ . سورة القصص : الآية ٧.

٢ . سورة النحل : الآية ٦٨.

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يدلّ قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ**﴾ على أنّ دار الدُّنيا محلّ تحمّل الشهادة والعلم بخصوصيّات الأُمم، ويوم القيامة يوم أدائها والشهادة في جميع أُمورها وتطبيقاتها، وهو يستلزم العلم بمواردها، وإلّا لا تصحّ الشهادة ولا يترتّب عليها الأثر المقصود. وجمع الله الرسل في ذلك اليوم لإظهار الحقائق وكشف الوقائع، وتنبيه كلّ فرد لما غفل عنه في دار الدُّنيا، فكيف يكون الجواب بنفي العلم، إلّا لغرض خاصّ وأمر أهمّ، وهو إيكال أمر الخلق إلى علمه الأتمّ، ويتضمّن سؤال الرحمة لهم. ولعلّه إلى ذلك يشير ما ورد في تفسير الآية الكريمة: «القرآن كلّه تقريع وباطنه تقريب».

الثاني: يدلّ قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ**﴾، على عظمة ذلك اليوم ومنتهى الرهبة فيه، إذ الخلائق مبعوثون، وقد نصبت الموازين، وأُقيم الشهود وليأتي الحكم الفصل، وإذا استشعروا بالخوف الشديد، يأتي النداء الربوبيّ طالباً من الشهود أن يؤدّوا الشهادة، ويأتوا بها على وجهها، والأُمم تعرف ماذا أجابت أنبياءها ورسلها، فإذا الشهود ينظرون إلى إنكسار أُممهم، والذلّ والخضوع المحيط بهم، والاستكانة التي حلّت بهم، وقد انقطعت به السبل، فلم يبق إلّا الالتجاء إلى الله الرحيم الودود، فأتى الجواب من الرسل مطابقاً لحال الجميع، وأوكلوا الأمر إلى الله تعالى، فقالوا: لا علم لنا بسواك، وأنت أنت من العلم والقدرة والرحمة.

ونفي العلم عن أنفسهم أمر مرغوب فيه، لأنّ كمالهم اكتسابيّ وناقص مقابل الكمال التامّ من جميع الجهات. وهذا من الأدب المحبوب لدى جميع العقلاء.

الثالث: يدلّ قوله تعالى حكاية عنهم: **﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾** على شدّة انقطاعهم إليه عزّوجلّ وتفانيهم في ذاته، فقد تاهوا وتحيّروا وتلاشوا في الله سبحانه، وله تجليّات على أهل قربه، وهذه المحاورة تكشف عن حالاتهم الانقطاعيّة بما لا يمكن وصفه، فإنّ درجات الشهود لا تنال بالألسن ولا توصف بالمقال، إلّا بنفي الذات ومحوها وإنكار ما لها من الادّعاءات.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: **﴿مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾** على شدّة التقريع للأُمم وعدم أهليّتهم للخطاب. واكتفى عزّوجلّ بالجواب الإجماليّ لعلم الأطراف الثلاثة بأحوالهم وأعمالهم، ولعلّ المقام والحال الذي هم عليه يقتضي الإجمال في السؤال والجواب والتسهيل؛ لما عرفت آنفاً من الهول العظيم وشدّة الانقطاع ومنتهى الفقر والمسكنة في ذلك اليوم المهيب المهول.

وهذه الآية وأمثالها تدلّ على أنّ الله تعالى لا يعامل خلقه بمنتهى الشدّة، بل يتدرّج لهم بالعطف مهما كان إليه سبيل.

الخامس: يدلّ قوله تعالى: **﴿إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ﴾** على عظيم اعتناء الله بشأن عيسى بن مريم ووالدته عليهما السلام، وتذكيره بالنعم عليهما، إمّا لأجل تنبيه أُمّته على أنّ عيسى بن مريم وأُمّه من عباد اللّه مخلوقان مربوبان له، يرعاهما بنعمه وآلائه، فلو انقطع المدد عنهما لصارا مثل سائر الخلق، فلم يستحقا الإلوهيّة بجهة من الجهات.

ولعلّه لأجل ما ذكرنا سجّل عليه صلوات الله عليه النعم واحدة واحدة لأخذ الاعتراف منه، وتذكير الغير بها، فإنّه بحاجة إلى الرعاية والمدد الربوبيّ، والمحتاج لا يدّعي ما هو من صفات الإله الغني بالذات، كما عرفت في ما سبق

من الآيات. فكانت الآية في مقام التوبيخ وتعنيف النصارى على مقالتهم في عيسى عليه السلام، كما أنّ التذكير بالنعم لأداء الشكر عليها يوجب المزيد، فقال تعالى: **﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾**.

ولمّا كان المقام يقتضي تسجيل النعم الإلهيّة على عيسى بن مريم عليه السلام فقط لما ذكرناه آنفاً، فكانت كلّها منسوبة إليه عزّوجلّ، بخلاف آية آل عمران التي كانت في مقام بيان مقامه الشريف ومنزلته العظيمة، وتعريضاً برسالته وتحدّياً لمعجزاته، فكانت الأفعال فيها منسوبة إلى نفس عيسى عليه السلام، ولعلّه لأجل ذلك كان تكرار (بإذني) في هذه الآية أدعى للتأكيد، ولدفع كلّ عنوان من العناوين التي تنسب إليه ممّا يناسب مقام الإلوهيّة والربوبيّة. وقد تقدم في ذلك الموضع بعض ما يتعلّق بالآيات الكريمة ومفرداتها، فراجع.

السادس: يستفاد من قوله تعالى: **﴿تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً﴾** أنّ عيسى بن مريم عليه السلام كان نبيّاً من حين الولادة إلى حين رفعه إلى السماء، ويدلّ على ذلك ما حكاه عزّوجلّ عن مقالته مخبراً عن الحالة الاصطفائيّة، ومقام النبوّة وما منحه الله من الخصائص، فقال: **﴿إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً﴾**[1]، ولا مانع أن يكون أحدٌ نبيّاً من حين طفولته. وما ورد في بعض الأخبار من أنّه لم يبعث نبيّ إلّا وهو كهل، فهو لا ينافيه أيضاً، فإنّ البعث في هذه المرحلة من العمر لا يستلزم أن لا يكونوا أنبياء قبلها، وعلى فرض التنزّل فهذا الخبر قابل للتخصيص بما نصّ الكتاب العزيز عليه، فراجع.

السابع: يستفاد من قوله تعالى: **﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً﴾** أنّ ما يصنعه المخلوق يختلف عن ما يصنعه الخالق العظيم، فإنّه بديع السماوات

---

١. سورة مريم: الآية ٣٠ - ٣١.

والأرض، وأمّا المخلوق فإنّه يصنع مشابهاً لما خلقه الله تعالى. ولما كانت روح عيسى بن مريم من اللّطافة التي منحها الله عزّوجلّ له حينما نفخ جبرئيل عليه السلام في مريم العذراء عليها السلام، أمكنت أن يخلق الطير الشبيه بما خلقه الله عزّوجلّ بالنفخ فيه. كلّ ذلك بإذن الله تعالى في صدور المعجزات الباهرات، والحجج الواضحات على يديه. وقد ذكرنا ما يتعلّق بتكرار الإذن، فراجع.

الثامن: يستفاد من قوله تعالى: **﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ﴾** أنّ الآيات الباهرات التي صدرت من عيسى عليه السلام وتعدّدت على وجه التفصيل، ممّا استفاد الحواريّون منها على أتمّ وجه، حيث طهّروا نفوسهم من الرذائل، وزكّوها بالعلم والعمل، فتهيّئت لإلقاء الربّ عليهم الخطاب الإلهام، إن أظهروا الإيمان الحقيقيّ بالله وبرسوله، حينما يظهر الكافرون المعاندون كفرهم ونفاقهم وعنادهم لله ورسوله، فأقرّوا بذلك أتمّ إقرار، واعترفوا بالخضوع والتسليم لينصروا الله ورسوله في كلّ الحالات، فاقتضى المقام التفصيل والتأكيد بقوله: **﴿وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾**، ولم يرد مثل ذلك في سورة آل عمران، فاقتضى أن يؤخذ منهم الميثاق على نصرة دين الله لا أصل الإيمان به عزّوجلّ، فاختلفت الآيتان في الإيجاز والتفصيل والسياق، فافهم والله العالم.

***

بحث روائي:

في «الكافي»: بإسناده عن يزيد الكناسيّ، قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: **﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾** قال عليه السلام: إنّ لهذا تأويلاً، يقول: ماذا أجبتم في أوصيائكم الذين خلّفتم على اُمّتكم؟ فيقولون: لا علم لنا بما فعلوا بعدنا».

أقول: روى قريب منه القمّي والعيّاشي في تفسيرهما، وهذا من باب الجري

والتطبيق ، فإنّ الوصاية والإمامة من أجزاء الدين وأحكامه المهمّة ، فالسؤال عنها بالخصوص أمر عادي لأهمّيّتها ، فكأنّ السؤال عنها يكون سؤالاً عن الدين كلّه.

وفي «تفسير البرهان» : عن الشيخ الصدوق ، عن موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : قال الصادق عليه السلام في قوله الله عزّوجلّ : ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾ قال : «يقولون : لا علم لنا بسواك ، قال الصادق عليه السلام القرآن كلّه تقريع وباطنه تقريب».

وقال صاحب «البرهان» : قال ابن بابويه : يعني بذلك أنّه من وراء آيات التوبيخ والوعيد، آيات الرحمة والغفران.

أقول : المراد منه أنّ القرآن الكريم يختلف عن سائر الكلام الفصيح ، فإنّ ظاهره يدلّ على مطلب، وباطنه يريد مطلباً آخر ، وتدلّ كلماته دلالات متعدّدة. وعلى هذا الأساس أفردنا بحثاً دلاليّاً ، فقد يستفاد من آية واحدة وجوه متعدّدة ، فالآية التي تقدّم تفسيرها ظاهرها توبيخ الأمم لعدم إجابتهم الأنبياء المرسلين ، ولكن باطنها طلب الرحمة لهم، إذ أوكل الرسل أُممهم إلى علمه الأتمّ، الذي هو عين ذاته المقدّسة ، التي تفيض الرحمة الرحمانيّة والرحيميّة منها ، فيكون تفسير الصدوق رحمه الله للرواية تفسيراً بالمصداق ، وهذا هو سرّ إعجاز القرآن الكريم.

وأمّا ما ذكره بعض السادة المفسّرين في توجيه الرواية إن أمكن إرجاعه إلى ما ذكرناه فلا بأس به . وإلّا فلا دليل عليه . كما أنّ ما ذكره بعض آخرون من أنّ المراد اشتمال القرآن على آيات التوعيد والتقريع وايات التقريب . فإنّ الحديث ينظر إلى نفس الآية الواحدة لا إلى الآيات الأُخرى.

وكيف كان ، فالمعنى ظاهر ، وهذا هو الذي ذكرناه في تفسير الآية الكريمة، فراجع.

وفي «الكافي» : عن أبي يعقوب البغداديّ، قال : «قال ابن السكّيت لأبي

الحسن الرضا ﷺ: لماذا بعث الله موسى بن عمران بيده البيضاء والعصا وآلة السحر، وبعث عيسى بآلة الطب، وبعث محمّداً ﷺ بالكلام والخطب؟

فقال أبو الحسن ﷺ: إنّ الله تعالى لمّا بعث موسى ﷺ كان الأغلب على أهل عصره السحر، فآتاهم من عند الله تعالى بما لم يكن عند القوم ولا في وسعهم مثله، وبما أبطل به سحرهم، وأثبت به الحجّة عليهم. وإنّ الله بعث عيسى في وقت ظهرت فيه الزمانات، واحتاج الناس إلى الطبّ، فآتاهم من عند الله بما لم يكن عندهم مثله، بما أحيى له الموتى وأبرأ الأكمه والأبرص بإذن الله، واثبت به الحجّة عليهم. وإنّ الله تعالى بعث محمّداً ﷺ في وقت كان الأغلب على أهل عصره الخطب والكلام والشعر، فآتاهم من كتاب الله الموعظة والحكمة بما أبطل به قولهم وأثبت به الحجّة عليهم.

قال ابن السكّيت: ما رأيت مثلك اليوم قطّ، فما الحجّد على الخلق اليوم؟
فقال: العقل يعرف به الصادق على الله فيصدّقه، والكاذب على الله فيكذّبه.

قال ابن السكيت: هذا والله هو الجواب».

أقول: يستفاد من الحديث الشريف أنّ الأنبياء إنّما أتوا بالغالب على أهل العصر، لأنّه أتمّ في إثبات المقصود، وألزم لهم بالحجّة، لأنّه عرفوا نهاية المقدور لهم، فاذا جاوز الأنبياء ما هو المقدور لهم، عرفوا أنّ ما أتوه ليس من فعل أشباههم، بخلاف غيره فإنّه ربّما يتوهّهم أنّهم لو تناولوا بلغوا غايته، وهذا شأن الأُمم الحاضرة مع أنبيائهم. وأمّا في هذا الزمان فإنّ الاستعدادات قد قويت وكملت حلومهم ولطفت قرائحهم، فاستغنوا بعقولهم عن مشاهدة المعجزات المحسوسة، فإنّ الإيمان بها منهج العوام، بخلاف أهل البصيرة، فإنّ نور اليقين في القلوب يميّز بين الحقّ والباطل، ويعرف الصادق من الكاذب. ويرشد الحديث إلى أنّ في كلّ زمان إمام حقّ وصادق من قبل الله تعالى يلتجئ إليه المكلّف في

مهمّات أُموره.

وفي «الكافي» أيضاً: بإسناده عن أبان بن تغلب وغيره عن أبي عبدالله عليه السلام: «أنّه سئل: هل كان عيسى بن مريم أحيى أحداً بعد موته بأكل ورزق مدّة وولد؟ فقال: نعم، إنّه كان له صديق مؤاخٍ في الله تبارك وتعالى، وكان عيسى عليه السلام يمرّ به وينزل عليه، وإنّ عيسى عليه السلام غاب عنه حيناً، ثمّ مرّ به ليسلّم عليه فخرجت عليه أُمّه فسألها عنه، فقالت له: مات يا رسول الله، فقال: أتحبّين أن ترينه؟ قال: نعم، فقال: إذا كان يوم غد آتيك حتّى أحييه لك بإذن الله تعالى. فلمّا كان من الغد أتاها، فقال لها: انطلقي معي إلى قبره، فانطلقا حتّى أتيا قبره فوقف عليه عيسى عليه السلام ثمّ دعا الله عزّوجلّ فانفرج القبر، وخرج ابنها حيّاً، فلمّا رأته أُمّه ورآها بكيا فرحمهما عيسى عليه السلام، فقال له عيسى عليه السلام: أتحبّ أن تبقى مع أُمّك في الدُّنيا؟ فقال: يا رسول الله! بأكل ورزق ومدّة أم بغير أكل ولا رزق ولا مدّة؟ قال عيسى عليه السلام: بأكل ورزق ومدّة تعمّر عشرين سنة وتتزوّج ويولد لك، قال: نعم إذاً، قال: فدفعه عيسى إلى أُمّه فعاش عشرين سنة وولد له».

أقول: ورد أيضاً أنّه عليه السلام أحيا يحيى بن زكريا وغير ذلك، وهي تؤيّد ما ذكرناه من أنّه صلوات الله عليه أحيا عدّة أشخاص، ودلّ عليه ظاهر قوله تعالى في ما سبق من الآيات، فلا يصغى إلى قول مَن أنكر إحياءه للأموات، فراجع.

وفي «تفسير العيّاشي»: عن محمّد بن يوسف الغاني عن أبيه، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام: ﴿**وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ**﴾؟ قال عليه السلام: أُلهموا».

أقول: استعمال الوحي في الإلهام فصيح ورد في الكتاب العزيز، فراجع.

***

بحث عرفاني:

الآيات الشريفة تدلّ على أهمّ النعم الربوبيّة على عبد من عباد الله، الذين

اصطفاهم الله تعالى، وأحاطهم برعايته، وأوصلهم إلى مقام قربه، وجعلهم شهوداً على خلقه يستشهد بهم، وهو العالم بحقائق الأحوال، والعليم بالأسرار والإعلام، ولكنّه الحكيم القادر المتعال، ينصب الموازين، ويقيم الشهود لإتمام الحجّة وإحكامها على العباد، وبيان ما يستحقّونه من الجزاء اعترافاً منهم بذلك، فهؤلاء الشهود هم أصفياء الخلق، وأحبّاء الله، والمخلصون من عباده، تربّوا بتربية الله عزّوجلّ، وتأدّبوا بآدابه، راقبوا أنفسهم في دار الدُّنيا أشدّ مراقبة، وأفنوها في سبيل الله، حتّى وصلوا إلى مقام الشهود، فلم يكن لهم شغل إلّا معرفة الله تعالى بمعرفة أنفسهم وإصلاحها بما يرضى الله، وأشغلهم ذكره عن كلّ أمر. ومقام الشهود من أجلّ المقامات التي لا يمكن أن يصل أحد إليه، إلّا بعد طي مراحل العبوديّة، والفناء في ذات الله، والوصول إلى ساحة قربه تعالى، فتراهم من فرط الحبّ، وما غشيهم من جلاله وجماله، أنـّهم تاهوا فلم يقدروا أن يُثبتوا لأنفسهم مقاماً، تحيّر لبّهم وبهتوا فلم يتمكّنوا من الجواب؛ لأنّ المقام عظيم، فقد فازوا بالمشافهة. وكيف لا يطير لبّهم، وهم قد ولهوا في حبّه، والآن وصلوا إلى مشافهة الحبيب؟!

ولعمري! إنّ تصوير ذلك في الذّهن يودي بالمحبّ، لو ما تدركه العناية الربانيّة التي اقتضت أن لا يهلك المحبّ، ويبقيه ليدرك لذّة الحضور لدى جنابه، وهذه غايةٌ من أهمّ الغايات، ومقصدٌ دونه جميع المقاصد.

ويكفي في عظمة مقام الشهود هذا الأثر العظيم، فما بالك ببقية الآثار! وهم لم يتمكّنوا من الجواب، إلّا أن يعترفوا بما طرأ عليهم من سطوات الجلال، ويوكلوا الأمر إلى علمه الأتمّ، فهو علّام الغيوب، يعلم حال الشهود و ما غشيهم من لذّة الشوق وفناءهم في ذاته، ويعلم حال المشهود عليهم بما صدر منهم من الاستكبار والنكوص عن الطاعة، فلعلّ الله تعالى يرحمهم كما رحم الشهود بمظاهر جماله،

فهو الحكيم ، فيفنيهم تارةً، ويبعثهم أُخرى، ويعاملهم بالقهر ساعة، ويخاطبهم باللّطف أُخرى . وهذا حال الشهود في الدار الأُخرى .

وأمّا حالهم في الدُّنيا ، فقد منحهم الله عزّوجلّ أنواع النعم ، وأكرم عليهم جميع ألطافه ، وجعلهم مظاهر رحمته وجماله ، وقد شهدوا أنفسهم بالمراقبة والمحافظة ، وأتمّوا الشهادة لله تعالى، حتّى وصلوا إلى المقامات العالية، وجرت على أيديهم أنواع الآيات ، وأيّدهم بتأييداته من حين طفولتهم التي تحتاج إلى الرعاية والإحاطة الربانيّة إلى وصول مقام الأُنس ، فلم تختلف أحوالهم صغراً وكبراً ، فكان كما قال عزّوجلّ : **﴿تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً﴾** ، وتكلّم الناس في المهد إنّما هو لبيان آثار رحمته، وتعريف الناس بمظاهر قدرته الكاملة وسلطانه الأتمّ، وإعلان علمه الأكمل ، وقد نطق بتنزيه الله وتقديسه ، واستمرّ على ذلك فلم يرجع عمّا صدر عنه في أوّل عمره ، فهؤلاء هم الأنبياء والشهداء الذين يشهدون على الخلق في يوم الجمع ، وقد علّمهم الله الحقائق والمعارف الواقعيّة ، فصاروا هم حقائق لا يمكن أن يدركهم أحد ، إلّا مَن أدركته عناية من الله تعالى، فطّهروا أنفسهم بالعلم والتقوى ، ونقّوا قلوبهم عن لوث الطبائع ، فأُوحي إليهم الإيمان بالله وبرسوله ، ونوّر عقولهم بنور المعرفة ، فصاروا حواريّين أتقياء نجباء نقيّات نفوسهم، وخلصوا وأخلصوا ، فاتّخذهم عيسى عليه السلام خُلّصاً له يمنحهم من فيوض علمه، ويكرّمهم من ما منحه الله من الآئه ونعمه ، يشاورونه في مهاماتهم، ويشاورهم في تطبيق شريعته .

***

الآية ١١٢ ـ ١١٥

﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿١١٤﴾ قَالَ اللهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١١٥﴾﴾.

الآيات الشريفة تبيّن منزلة الحواريّين عند المسيح، ومنزلته العظيمة عند الله الذي استجاب دعاءه، مع ما ظهر على يديه من الكرامات والمعجزات الباهرات، وكانت كلّ واحدة منها تكفي في نبوّته وصدق دعواه، بل إنّ وجوده وخلقه من غير أب كافٍ في المطلوب وإثبات المقصود، إلّا أنّ كرامة المؤمنين لا سيّما الحواريّين ـ الذي أخلصوا في إيمانهم، واستسلموا لربّهم، وانقادوا لخالقهم ـ اقتضت أن يستجيب عيسى ﷺ لطلبهم بعد معرفة نواياهم في سؤالهم بنزول المائدة؛ لئلّا يكون من العبث أو الاستكبار والعتوّ، وحاشاهم أن يكونوا كذلك وهم الذين أُلهموا حقيقة الإيمان وهي الأكل، والمعنويّة وهي تطمين القلوب وتصديق إيمانهم، وإمضاء إسلامهم من نبيّ عظيم مثل عيسى بن مريم روح الله

وكلمته، حذّرهم نبيّهم من سؤالهم المصوغ بعبارة موهمة، ووبّخهم أشدّ توبيخ على صيغة السؤال المتدنّي التي لا ينبغي صدورها من أمثالهم، وعدم اكتفائهم بالآيات والمعاجز.

وبعد الاستيضاح منهم وبيان الأمر جليّاً، ظهر أنّهم بحاجة إلى الاطمئنان، لا لئلّا يستوحش نبيّهم منهم، ولا يحصل الإحباط بعد صدور تلك المعاجز منه.

والأمر الأهمّ الذي ابتغوه من نزول المائدة، أنّهم يشهدون على براءة عيسى من كلّ ما يقولونه فيه من بعده، ولعلّهم قد عرفوا تلك الأُمور من شواهد الأحوال، فيكون كلّ واحد منهم شاهداً على براءة ساحته، وتنزيهه عن صفات الإلوهيّة.

والآيات وإن لم يكن فيها ما ينصّ على نزول المائدة، إلّا أنّ القرائن ـ ولا سيّما الوعد المنجّز في آخرها ـ تدلّ على نزولها، وهو الذي لا يخلف الميعاد، فصارت هذه الآية الكريمة من أعظم الشواهد على كون عيسى بن مريم عبداً من عباد الله المُخلَصين الذي حضي بكرامة النبوّة، واصطفاء الله له بالرسالة، فلا يمكنه أن يتّصف بصفات لا يصحّ اتّصاف المخلوق بها، ممّا ادّعته النصارى فيه من بعده، فتكون الآيات مقدّمة للآيات التي تأتي بعد ذلك في المحاورة العظيمة، وتبيّن مقام عيسى عليه السلام ومنزلته عند الله، وتبرئة ساحته ممّا رماه قومه به.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾.

استئناف لبيان ما جرى بينه عليه الصلاة والسلام وبين قومه، ويدلّ عليه الاظهار في موقع الإضمار. و(إذ) منصوب بفعل مضمر تقديره: (اذكر)، خوطب به النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله.

وقيل: إنّه ظرف متعلّق بقالوا في قوله تعالى: ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾، أُريد به التنبيه على أنّ ادّعاءهم الإيمان والإخلاص لم يكن عن تحقيق وإيقان.

ويردّ عليه: أنّه مخالف لظاهر السياق ـ كما عرفت آنفاً ـ فإنّهم اُلهموا حقيقة الإيمان، مع أنّ توصيفهم بالحواريّين وإظهاره في هذه الآية الكريمة ينافي ذلك، فلا يمكن أن يكونوا على الباطل كما زعم.

وقيل: إنّ الحواريّين فرقتان: مؤمنون وهم خالصة عيسى عليه الصلاة والسلام، وكافرون وهم أصحاب المائدة، لدلالة سؤالهم على تعنّتهم، وعدم مراعاة الأدب مع نبيّهم، وعدم رسوخ الإيمان في قلوبهم.

ولكن، هذا القول باطل أيضاً لعدم الدليل عليه أوّلاً، ولما عرفت من أنّهم كانوا في قمّة الإيمان، وغاية الأدب. وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

فالحق أنّ مثل هذا الأُسلوب في القرآن كثير، لا يحتاج إلى تحديد متعلّق خاصّ ليخرجه عن المعنى المقصود، وهو إثارة انتباه المخاطب، وتذكيره بالحادث الجديد.

والخطاب بقولهم: (يا عيسى بن مريم) لتأكيد مخلوقيّته، وأنّه فردٌ من أفراد الإنسان، خصّه الله بالكرامة والزلفى لديه، فتنتفي عنه كلّ صفات الإلوهيّة المدّعاة من قومه فيه. ولا يثبت ذلك لو كان الخطاب معه بروح الله أو رسول الله، فلم يكن هذا الخطاب سوء أدب معه، كما زعمه بعض المفسّرين.

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾

سؤال عظيم يستبعد العقل في بادئ الأمر أن يصدر من الحواريّين، وهم أصحاب المسيح ﷺ وأخصّاؤه وتلامذته، المهتدون بهديه، المتعلّمون بعلومه، المقتبسون من أنوار معرفته، المتأدّبون بآدابه، المتّبعون آثاره. والمستفاد من

الآيات النازلة في شأنهم مدحهم والثناء عليهم، فلا يمكن أن يصدر منهم، مع أنّ الإيمان ولو كان بأدنى مراتبة يرشد الإنسان إلى أنّ الله تعالى قادر على كلّ شيء، لا يعجزه مَن في السماوات والأرض، فهو العزيز القادر المتعال، فكيف يمكن أن يقع السؤال منهم على استفهام رسولهم عن استطاعة ربّه على إنزال المائدة من السماء؟!

ولذا ترى القوم في حيرة واضطراب في توجيه هذا السؤال منهم، فاعتبره بعضهم من سوء الأدب. وحكم آخر بكفرهم. وثالث بتفسيقهم. وقال الزمخشريّ: إنّ الله ما وصفهم بالإيمان والإسلام، وإنّما حكى قولهم حكاية، ووصله بما يدلّ على كذبهم فيه، وهو سؤالهم هذا وجوابه عليه السلام لهم إذ أمرهم بالتقوى إن كانوا مؤمنين حقّاً، وإصرارهم على السؤال بعد ذلك. بل قال بعضهم: إنّهم استقالوا عيسى عليه السلام بعد ما سمعوا الوعيد الشديد من الله تعالى. إلى غير ذلك ممّا قالوه، أو أوّلوا به الكلام. والكلّ باطل لا دليل عليه، بل على خلافها الدليل.

وذهب بعض القرّاء إلى تغيير القراءة، فقرأ الكسائيّ من السبعة (هل تستطيع ربك)، بالتاء ونصب (ربّك)، وهو على حذف مضاف تقديره: (سؤال ربّك). فالمعنى: هل تستطيع أن تسأل أن ينزل. واعتبر جمعٌ أنّ هذه القراءة أحسن من قراءة الجمهور، وهي: (هل يستطيع ربّك) بالياء، وربّك بالرفع، وهذا الذي استشكل فيه بأنّه لا يصدر من مؤمن صحيح الإيمان؛ أخذاً بالظاهر المتبادر من اللّفظ من الشكّ في قدرة الله سبحانه، وهم منزّهون عن هذا الجهل السخيف.

وأجاب القائلون بصحّة إيمان الحواريّين وظهور إسلامهم عن هذا الإشكال بوجوه، أهمّها:

الأوّل: أنّه سؤال عن الفعل دون القدرة عليه.

وفيه: أنّه من المجاز، ولا يصار إليه إلّا مع القرينة، فإنّه خلاف الظاهر

المتبادر، ومع ذلك فهو خلاف الأدب العبوديّ، كما هو الظاهر.

الثاني: أنّ الاستطاعة هنا بمعنى الإطاعة، والمعنى: هل يطيعك ربّك ويجيب دعاءك إذا سألته ذلك.

وأطال بعض المفسّرين في إثبات ذلك بحسب اللّغة والمعنى.

وفيه **أوّلاً**: إنّ إرادة الطاعة من هيئة (يستطيع) خلاف الظاهر المتبادر المستعمل فيه اللفظ، فإنّه لا ينكر أن تكون أصل المادّة فيهما واحدة، إلّا أنّ كثرة استعمالات هيئة خاصّة في مورد خاصّ، توجب الظهور فيه وترك الأصل، وهذا ليس بعزيز في اللّغة، كما هو الظاهر للمتتبع البصير.

وأمّا قياس الإطاعة والاستطاعة على (أجاب) و(استجاب) اللّذين استعملا معاً في كلامه عزّوجلّ، والقول بأنّ استعمال الاستجابة ورد في موارد هي أكثر أضعاف ما استعملت فيه الإجابة.

فهو مردود لا يصغى إليه؛ لأنّ استعمال مادّة في موردين بعناية خاصّة في كلّ واحد منهما، لا يستلزم الانطباق في كلّ الجهات.

على أنّ (أجاب) بمعنى تعدّى الجواب وتجاوزه عن السؤال إلى السائل، و(استجاب) طلب المسؤول من نفسه الجواب فأدّاه إلى السائل، فلا يمكن أن يكون (استحباب) بمعنى (أجاب)؛ لأنّ باب الاستفعال هو طلب (فعل)، لا طلب (أفعل)، فافهم.

وثانياً: إنّ المعنى الذي ذكره خلاف السياق، فإنّ معنى قولهم: (هل يستطيع ربّك) ـ على ما ذكره ـ: هل يرضى ربّك أن تسأله أن ينزل علينا مائدة من السماء، وكان الغرض من ذلك زيادة الإيمان واطمئنان القلوب. فما توبيخ عيسى عليه السلام بقوله: ﴿**اتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾، وما وجه وعيده عزّوجلّ بعذاب لا يعذّبه أحداً من العالمين؟!! لأنّهم لم يقولوا إلّا حقّاً، ولم يسألوا إلّا صدقاً، وقد وعد عزّوجلّ

زيادة الفضل للمؤمنين في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾[١].

ثالثاً: إنّ ذلك لا يرفع غائلة سوء الأدب مع نبيّهم في سؤالهم منه، مع علمهم بمنزلته العظيمة عند الله تعالى وأنّه مستجاب الدعوة، فكيف يصدر منهم أنّه هل يعطيك ربّك ؟ ففيه نوع من التعنّت كما لا يخفى.

الثالث من الوجوه: أنّ هذا السؤال لأجل تحصيل الاطمئنان بإيمان العيان، لا للشكّ في قدرة الله عزّوجلّ، فهو على حدّ قول إبراهيم عليه السلام ـ أي ما حكى الله عنه ـ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾.

وفيه: أنّ القرينة التي أوجبت حمل كلام إبراهيم عليه السلام على اطمئنان القلب، وهي العصمة التي فقدت في هؤلاء السائلين نبيّهم بنزول المائدة، لا توجب تصحيح كلامهم وحمله على زيادة الإيمان واطمئنان القلب، لا سيّما وقد قرنوا في الغايات التي توخّوها في نزول المائدة، أي الأكل منها، لا مجرّد الاطمئنان كما قال خليل الرحمن عليه السلام: ﴿بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾.

تضاف إلى ذلك حزازة كلامهم التي لا ترتفع بتنزيه قلوبهم عن شائبة الشكّ في قدرة الله سبحانه.

الرابع: أنّ في الكلام حذفاً، تقديره: هل تستطيع سؤال ربّك، كما تدلّ عليه قراءة السكائيّ، فيكون المعنى: هل تستطيع أن تسأله من غير صارفٍ يصرفك عن ذلك.

ويردّ عليه: أنّ الحذف والتقدير على خلاف الأصل، وهو لا يقتضي تحويل الخطاب من الغيبة إلى الحضور. مضافاً إلى عدم دفع محذور سوء الأدب مع نبيّهم، أي لا وجه معقول بسؤال الاستطاعة في سؤال عيسى ربّه في إنزال المائدة.

---

١. سورة النساء: الآية ٣٢.

وأحسن ما في المقام، ما قيل: من أنّ الاستطاعة تختلف بحسب المتعلّق، فاذا كان متعلّقها القدرة كان معناها طلب القدرة، كما هو الشائع من استعمال هذه الكلمة، قال تعالى: ﴿**فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً**﴾[١]، وقال تعالى: ﴿**فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ**﴾[٢]، وغير ذلك ممّا هو كثير.

وقد يكون متعلّقها الصبر، كما في قصّة الخضر مع موسى عليه السلام، قال تعالى حكاية عن الخضر: ﴿**سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً**﴾[٣]، فإنّه ليس المراد نفى القدرة عن موسى عليه السلام، هذا النبيّ العظيم الذي اصطعنه الله لنفسه، قال تعالى: ﴿**وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي**﴾، فإنّه قادرٌ على تعلّم تلك الأُمور، لكنّه لم يستطع الصبر على أُمور أنكرها في بادئ الأمر صدرت من الخضر.

وقد يكون المتعلّق بحسب الحكمة والمصلحة، لا بحسب القدرة، فالسؤال عن الاستطاعة إنّما يكون كناية عن اقتضاء المصلحة وقوع الإذن، كما يكنّى بالإمكان والقدرة والقوّة عن ذلك، وهو دائر في الألسنة أيضاً، يقال: «لا يقدر المَلِك أن يصغي إلى كلّ ذى حاجة»، بمعنى أنّ المصلحة تمنعه عن ذلك، أو يقال: «لا يستطيع العالم أن يبثّ كلّ ما يعلمه»، أي يمنعه عن ذلك مصلحة خاصّة، أو يقول أحدهم لصاحبه: «هل تستطيع أن تسافر معي، أو تفعل كذا؟»، فإنّه سؤال عن المصلحة، لا بحسب أصل القدرة على السفر والفعل وغير ذلك.

وهذا المعنى صحيحٌ لا بأس به، ويرتفع به محذور سوء الأدب والتعنّت وما ذكروه في هذا السؤال.

---

١ . سورة الكهف: الآية ٩٧.

٢ . سورة الانعام: الآية ٣٥.

٣ . سورة الكهف: الآية ٧٨.

والحقّ يقال: إنّ سؤالهم هذا بما فيه من المميّزات أوجبت انفرادها عن سائر الآيات والمعجزات، فلا يمكن أن يتصوّر فيه ما ذكروه من المحاذير، فإنّه لو كان في السوال إساءة الأدب، وكان لفظهم ممّا يفهم منه الشكّ في قدرة الله سبحانه وتعالى، ففي اقتراحات الأُمم السابقة عليهم من الإهانة بمقام ربّهم، والسخرية والاستهزاء بأنبياءهم، ممّا حكى عنه القرآن الكريم، لا سيّما طواغيت قوم النبيّ الكريم واليهود المعاصرين له ما هو أوقح من ذلك وأشنع وأفضع.

وإن كان الحواريّون قبل السؤال مؤمنين، ولكنّهم كفروا بعد نزول المائدة ومشاهدة الآية الواضحة، فاستحقّو أشدّ العذاب، فهو وإن كان صحيحاً فإنّ الكفر بعد المشاهدة والعيان يكون عظيماً وطغياناً كبيراً، لكنّه لا يختصّ بهم، فإنّ في سائر الأُمم لهم أمثالاً في ذلك، ولم يوعدوا بمثل هذا الوعيد الشديد، فقد حكى عزّوجلّ عن الذي كان في مقام القرب، لكنّه خرج عن الإيمان، ولم يحكم عليه تعالى بمثل ما حكم على هؤلاء، قال سبحانه: **﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾**[1]، فلابدّ أن يقال: إنّ هذه القصّة تمتاز بمعنى يختصّ بها من بين سائر الآيات والمعجزات الّتي أتى بها الأنبياء، إمّا اقتراحاً من عند أنفسهم، أو بطلب من عند أُممهم، أو لضرورات خاصّة دعت إلى ذلك حسب الحِكَم والمصالح إمّا اتماماً للحجّة، أو تثبيتاً لدعواهم، أو تأييداً لنبوّاتهم ورسالاتهم، أو لإرهاب المستكبرين، أو كرامة للمؤمنين، أو إكراماً للأنبياء أنفسهم، كما وعد عزّوجلّ فتح مكّة وغلبته على الروم، وغير ذلك كرامة لرسوله العظيم ﷺ.

وسؤال نُزول المائدة يختلف عن سائر تلك الآيات، وإلّا كان من اقتراح

---

١. سورة الاعراف: الآية ١٧٥.

الآية بعد نزول الآية ، وهو من الهجر والهوس الذي لا يعبأ به العقلاء ، كاقتراح أهل الكتاب على النبيّ ﷺ أن ينزّل عليهم كتاباً من السماء مع وجود القرآن الكريم بين أيديهم ، كما قال تعالى : **﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً** ـ إلى قوله تعالى : **لَكِنِ اللهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾**[1]، وكما سأل المشركون النبيّ ﷺ إنزال الملائكة، أو إراءة ربّهم تقدّس وتعالى ، وغير ذلك من الآيات التي عدّ طلبها من العتوّ والضّلال والاستكبار .

والسرّ في ذلك واضح، لأنّ الآية إنّما تكون علامة لظهور الحقّ وتماميّة الحجّة ، فاذا نزلت فقد ظهر الحقّ وتمّت الحجّة ، فلو أُعيدت بعد حصول الغرض يكون من العبث بآيات الله، واللّعب بالحقّ والتشكيك في القبول ، وهو من أعظم انواع الكفر، وأشدّ أنواع الاستكبار والعتوّ ، ومثل ذلك لو صدر من المؤمن لكان أقبح، والذنب فيه أشدّ وأعظم ، كما هو واضح .

وممّا ذكرنا يعلم أنّ اقتراح الحواريّين على نبيّهم عيسى بن مريم عليه السلام أن يريهم آية خاصّة ، وهم المختصّون به والمستأثرون عنده ، وقد رأوا الآيات الباهرات واحدة بعد واحدة ، فلا حاجة لهم إلى آية أُخرى ، ناهيك أنّ نفس نبيّهم عليه السلام آية من الآيات الإلهيّة ، فقد خلقه الله من غير أب وأيّده بروح القدس، يكلّم الناس في المهد وكهلاً . ولا شكّ أنّهم ليسوا بغافلين عنها، ولا هي غائبة عن أذهانهم ، لأنّه لم يزل مكرماً بآية بعد آية حتّى رفعه الله إليه ، فكان ختامها بأعجب آية عندهم .

فإمّا أن يكون اقتراحهم من قبيل اقتراح آية بعد آية ، وهو أمر عظيم من

---

١ . سورة النساء : الآية ١٦٦.

مثلهم، فكان ردّ نبيّهم عليهم شديداً بقدر ما اقترحوه عليه، فقال: ﴿اتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، استظهاراً لقوّة إيمانهم، واستيثاقاً عليهم بأنّهم لم يكونوا من أصحاب الاقتراح والعبث بالحقّ، واللّعب بالمقام الربوبيّ، فلما ظهر الجواب منهم وفسّروا قولهم بما يكسر شدّة ما أوهمه إطلاق كلامهم، ويزيل الالتباس والشبهة عنه، قالوا: ﴿نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنْ الشَّاهِدِينَ﴾، فقدّموا الأكل لبيان أنّهم لم يكونوا من أصحاب اللّهو واللّعب بالآيات، وضمّوا إليه أغراضاً أُخرى من كمال علمهم، وإزالة خطرات السوء من قلوبهم، وشهادتهم عليها، فنفوا كلّ ما يتصوّر من الشبه التي يمكن أن تخطر في ذهن من صدر كلامهم.

وبعد الإلحاح والالتماس منه أجابهم المسيح ﷺ، وسأل ربّه أن يكرّمهم بها، فهي معجزة نزلت عليهم عن اقتراح من أمر غير لازم ظاهراً، وهو أكل المؤمنين، ولعلّه لذلك عنونها بعنوان يصلح أن يوجّه به إلى ساحة الكبرياء والعظمة، لتكون معجزةً لنوع أُمّته، فقال صلوات الله عليه: ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنْ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾، فيكون اليوم الذي نزلت فيه المائدة هو العيد الذي نالوا فيه الموهبة الإلهيّة.

ومن جميع ما ذكرنا، تعلم أنّ السؤال الذي صدر منهم ابتداءً، لم يكن سؤالاً عن القدرة الإلهيّة، وهم العالمون بها؛ لأنّهم اُلهموا الإيمان بالله وبرسوله وأسلموا حقّ الإسلام، بل كان لأجل إظهار عجزهم، وغاية تذلّلهم، وطلب الرحمة الإلهيّة في اخراجهم من تلك المسكنة والذلّة إلى غاية العزّة بإنزال المائدة عليهم، وتلبية سؤالهم، فيكون المعنى: هل يخرجنا ربّك من الفقر والذلّة إلى الغنى والعزّة والاستطاعة؟ وهذا معنى دقيق كما لا يخفى، فالمقصود من هذا السؤال تقرير أنّ ذلك المطلوب في غاية الظهور، كمن يأخذ بيد ضعيفٍ، ويقول: هل يقدر السلطان

أن يشبعه ويخرجه من ضعفه؟ ويكون الغرض منه أنّ ذلك أمر جليّ لا يشكّ فيه أحد.

قوله تعالى: ﴿أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾.

مادّة (ميد) تدلّ على الحركة والميلان. قال تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾، أي لئلّا تتحرّك وتميل بكم. ومنها المائدة، من ماد يميد إذا تحرّك، باعتبار افتراشها والجلوس حولها. وأطلق على الطعام، فيقال: مادني يميدني إذا أطعمني.

وقيل: المائدة هي الخوان يكون عليها الطعام، فإن لم يكن عليه طعام فهو خوان.

وقيل: هما من ماد ميداً إذا أعطاه ونعشه، فيكون فاعله بمعنى مفعوله، مثل عيشة راضية.

وكيف كان، فالظاهر أنّ المقصود نزول المائدة التي عليها الطعام من السماء نزولاً حسّياً يشاهده الجميع، بحيث لا يبقى مجالاً لإنكارها إلّا مكابرةً، وقد دلّت النصوص على نزولها كذلك.

قوله تعالى: ﴿قَالَ اتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

توبيخ شديدٌ من نبيّهم لهم إمّا على ظاهر كلامهم المريب، أو لسؤالهم آيةً حيث لا حاجة إليها ظاهراً، فربّما يرجع إلى العبث بآيات الله سبحانه، أو لأنّه الإيمان الذي عندهم بلغ مبلغاً لا يحتاج معه إلى البراهين، فإنّه ليس من شأن المؤمن الصادق الإيمان العيش على خوارق العادات، فربّما تكون الاقتراحات الزائدة فتنةً لهم، أو لأنّ المعنى أنّهم إن اتّقوا الله وعملوا بما يوجبه الإيمان الصادق، فقد يُرزقون ما يبتغون، ويُعطون ما يريدون، فيصير ذلك ذريعةً لحصول

المأمول كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾.

قوله تعالى: **﴿قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا﴾**.

اعتذارٌ منهم للتخلّص من التوبيخ، وقد عدّوا من الأغراض أربعة:

أحدها: إرادة الأكل منها، والتزوّد منها ماديّاً أو معنويّاً، فلم يريدوا اللعب والعبث بآيات الله، واقتراح الآيات من غير حاجة إليها، وقدّموا هذا الغرض العقلانيّ إمّا لأجل دفع الاستيحاش من سؤالهم (هل يستطيع ربك)، أو لأنّ تلك النعمة يكون التزوّد بها يوجب الاستعداد لتلقي الفيوضات الأخرى والنعم المتتالية.

وذكر بعضهم أنّهم كانوا في حاجة شديدة إلى الطعام، ولا يجدون ما يسدّ حاجتهم. ولا دليل على ذلك من ظاهر الآية الكريمة، إذ الغرض من الأكل لا ينحصر فيما ذكره، كما هو واضح.

قوله تعالى: **﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾**.

وهو الثاني، واطمئنان القلب هو السكون بالابتعاد عمّا يخطر في القلب ممّا ينافي الحضور والخلوص والإخلاص. إنّ اطمئنان القلب من أهمّ موجبات الاستكمال، ومن معدّات ازدياد اليقين.

قوله تعالى: **﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾**.

وهو الثالث، أي العلم بأنّه عليه السلام قد صدقهم فيما بلّغهم عن ربّه، فتشمل النبوّة وجميع الشؤون المرتبطة بها. وترتّب هذه على السابقة من ترتّب المقتضى (بالفتح) على المقتضي، فيكون المراد من العلم هو ازدياد اليقين الحاصل في

القلب، بعد ارتفاع الحُجُب والموانع في النفس. والعلم بتصديقه لهم هو اعتراف من نبيّهم على خلوص إيمانه وثباته، ورسوخه في قلوبهم، وهذه منزلة كبرى. ولاريب أنّ لذلك ثمرات طيبة تظهر في الدُّنيا والآخرة، منها علوّ منزلته عند الله وعند أنبيائه.

قوله تعالى: ﴿وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنْ الشَّاهِدِينَ﴾.

وهو الرابع، أي الشهادة عند الله يوم القيامة، أو الشهادة عند المنكرين، ومقصدهم هذا لا يتحقّق إلّا أن يكون لهم مقاماً عظيماً عند الله، فإنّه ليس كلّ واحد له حقّ الشهادة، إذا لم يكن فيه الاستعداد والشروط لتحمّلها وأدائها وإقامتها على الوجه المطلوب، وهل الشهادة التي أرادوها ـ بقرينة سياق الآيات المتقدّمة والتي ستأتي ـ الشهادة على عبوديّة عيسى بن مريم ونبوّته، وأنّه جرت على يديه المعجزات الباهرات، والآيات البيّنات، وتنزيهه عن كلّ ما يكون من صفات الإله ممّا ادعته النصارى فيه؟!.

ولا ريب أنّ ما اعتذروا به في طلبهم من إنزال المائدة، كلّها أموراً صحيحة مرضيّة، تدلّ على كمال إيمانهم وتقدّمهم في العلم والمعرفة، وليست أموراً عادية صادرة من المهوسين والمتفكّهين، فيكون ذكر الأكل ابتداءً لحسم مادّة الحزازة الحاصلة من ظاهر السؤال، ولعلّ فيه خصوصية تكون منشأً لتلقّي الفيوضات، وليست كسائر الأكلات، كما عرفت.

قوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنْ السَّمَاءِ﴾.

دعاء منه عليه الصلاة والسلام يظهر منه غاية العبوديّة والأدب والعقلانيّة التي هي شروط استجابة الدعاء، وقد صدر منه بعد أن اقتنع صلوات الله عليه بصحّة قصدهم، وأنّهم لا يريدون أمراً مخالفاً لما هم عليه من الإيمان والإسلام،

فلا يريدونها تجربةً ولا تعجيزاً، ولا التفكّة بالآيات والاستهزاء بها. فخلط نفسه بهم في سؤال المائدة، وهذا يدلّ على العلم والقناعة بهم وبمقصدهم، لأنّ فيه دخلاً في استجابة الدعاء.

وناداه مرّتين، أحدهما باسم الذات الجامع لجميع الكمالات الممكنة من الإلوهيّة والحكمة والرحمة والقدرة، والثاني بوصف الربّ المُنبئ عن التربيب والإحسان؛ إظهاراً لغاية التضرّع، ومبالغةً في استجابة الدعاء. وذكرنا أنّ تصدير الدعاء بالربّ من عادات الأنبياء وحالاتهم الانقطاعيّة مع الله عزّوجلّ؛ لما فيه الاستعطاف والاعتراف بالربوبيّة العظمى، ولدقّة المورد وهول المطلع، وتقدّم في أحد مباحثنا السابقة ما يتعلّق بهذا الاسم الجليل، فراجع.

وذكر السؤال بالكيفيّة التي أرادوها أن تكون مائدة عليها الطعام، وتقديم الظرف على المفعول الصريح؛ للاهتمام بالمقدّم والتشويق بالمؤخّر، وأن تكون من السماء. فلو لم يقل كذلك لشمل الطلب إعطاءهم أيّة مائدة ولو كانت من الأرض، فإنّ كلّ ما يأتي من الله يسمّى إنزالاً، فإنّه العليّ القاهر فوق عباده.

وكيف كان، فقد عنون صلوات الله عليه عنواناً يصلح به أن يوجه بسؤالهم إلى ساحة العظمة والكبرياء، وترك ما ذكره قومه في تلك المحاورة، لما رآه عليه السلام من عدم لياقته بالمواجهة مع العزيز المتعال.

قوله تعالى: **﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً﴾**.

عنوان حسن لطيف ليخرج به عن كونه سؤالاً لآية خاصّة مع وجود آيات أُخرى كافية في المطلوب، ولا ريب في أنّ السؤال به حينئذٍ يكون مرضيّاً عند الله، محبوباً لدى الجميع، لا يصادم المقام الربوبيّ، وفيه من اللّطافة ما لا يخفى.

والعيد مأخوذ من العود، وهو واويّ، وجمعه أعياد، وإن كان القياس أن

تكون أعواد؛ لأنّ الجموع تردّ الأشياء إلى أصولها، إلّا أنّ كراهة الاشتباه بـجمع عود جعلته على خلافه. وإنّما اقتصر صلوات الله عليه على ذكر العيد دون غيره مع إنّ فيه من اللّطافة ـ كما عرفت ـ فإنّ العيد يبعث السرور في النفوس ويـنشّطها، ويجمع الكلمة ويبيّن عظمة الدين كلما عاد، ويجدّد حياة الملّة، فكان فيه ما ذكره الحواريّون في توجيه سؤالهم وزيادة.

وقوله تعالى: ﴿لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾.

بدل من قوله (لنا)، والمراد به ـ على ما يدلّ عليه السياق ـ أوّل جماعتنا من الأمّة وآخر من يلحق بهم، كما هو ظاهر لفـظ العـيد العـائد حـيناً بـعد حـين، والعايدون به خَلَفاً بعد سلف، وهذا يفيد الحصر والاختصاص بهم، كما أنّ الآية أيضاً مختصّة بقوم عيسى عليه السلام.

وقيل: المراد به من كان آمن عند ذلك الدعاء، ومن يؤمن بعد نزول المائدة، ممّن يشهد لهم من شهدها وغيرهم، وروي أنـّه يأكل منها آخر القوم كما يأكل أوّلهم، أو كافية للفريقين.

ونقل عن سلمان رضي الله عنه: عظة لنا ولمن بعدنا. والمعنى الأوّل أظهر بـحسب السياق، كما عرفت.

قوله تعالى: ﴿وَآيَةً مِنْكَ﴾.

أي: ولتجعلها آية منك دالّة على كمال القدرة والعناية بعبادك المؤمنين، لا مجرّد نعمة خاصّة كما تصدر من جملة الأولياء الصالحين، فإنّ الغرض وإن كان التعبّد بنزولها، إلّا أنّ ذلك يتمّ، وأنّ المقصود الأهمّ منها كونها آية منك تدلّ على صدق عيسى عليه السلام، وعظيم منزلته عند الله، وكمال العناية به وبالمؤمنين.

قوله تعالى: ﴿وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾.

تأكيد لما طلبه الحواريّون ابتداءً، وجعلوه من المطلوب بالذات، ولكنّ عيسى بن مريم عليه السلام أخّره في الذكر، وجعله مقصوداً بالتبع، وأبدل لفظ الأكل بالرزق ليشمل ما ذكروه وغيره من أنواع النعم، فإنّه خير الرازقين، فهو الخالق العظيم المفيض لجميع النعم بلا حدود ولا قيود، إلّا ما يأتي من ناحية المستفيض. وابتدأ دعاءه بالتمجيد وختمه بالثناء، وهذا من أدب الأنبياء العظيم الذين تأدّبوا بآداب الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿قَالَ اللهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾.

وعدٌ صريح باستجابة الدعاء وإنزال المائدة، وسواءٌ قُرئ (منزلها) بالتشديد من التنزيل أم بالتخفيف من الإنزال، فإنّهما بمعنى واحد في المقام، فإنّ ظاهر الجملة المصدّرة بكلمة التحقيق، وجعل خبرها اسماً تحقيقاً للوعد، لأنّ الله تعالى منجزٌ له، وإشعاراً بالاستمرار، كلّ ذلك يدلّ على نزولها، أو الوعد بالإنزال مرة بعد أخرى، والله لا يخلف الميعاد.

وذكر بعض المفسّرين: أنّ قراءة التخفيف أوفق؛ لأنّ الإنزال هو الدالّ على النزول الدفعي ـ كذلك نزلت المائدة ـ وأمّا التنزيل فاستعماله الشائع إنّما هو في النزول التدريجي.

وفيه: أنّه يصحّ باعتبار الإنزال متكرّراً ومستمرّاً، وتقدّم في سورة البقرة أنّ التنزيل والإنزال قد يستعمل أحدهما في موضع الآخر، والمقام منها، فلا فرق بين القراءتين، وإن كان التشديد أوفق؛ نظراً لسعة رحمته وفضله العظيم ومنّه القديم، وأنّه خير الرازقين.

وممّا ذكرناه يظهر بطلان القول بأنّ المائدة لم تنزل، كما روي عن الحسن ومجاهد؛ لأنّ القوم لمّا سمعوا الشرط استعفوا عن نزولها، وقالوا: لا نريدها ولا

حاجةً لنا فيها ، فلم تُنزل . فإنّ ذلك خلاف ظاهر الآية الشريفة الدالّ على النزول ، وأمّا الشرط فهو مترتّب عليه ، وهذا أيضاً دليل آخر ، وليست الآية في مقام الوفاء بالوعد على تقدير قبولهم العذاب، فإن لم يقبلوا فلا تنزل المائدة باستعفائهم عن نزولها ، كما هو واضح .

قوله تعالى : **﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ﴾** .

وعيدٌ شديد بعذاب الكافرين، بعد استجابة الله عزّوجلّ دعاء عيسى بن مريم عليه السلام بنزول المائدة ، وأنّها نعمة عامّة ورحمة مطلقة لهم يتنعّم منها كلّهم ، ولكن ذلك مشروط بأنّ من يكفر بعد نزولها إنّما يكون كفر جحود ، ولا ريب أنّ المنتفع منها هم المؤمنون حقّ الإيمان ، وأمّا الكافرون فسيصيبهم عذاب أليم ، نظير قوله تعالى حكاية عن موسى بن عمران عليه السلام : **﴿أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾**[1] .

وأمّا كون العذاب شديداً، لأنّ الآية التي نزلت إنّما كانت باقتراحهم واختصّت بهم ، فلا تحتمل الاشتباه والتأويل ، فمن يكفر بعد ذلك فإنّه يكون عذابه بقدر كفره الذي بَعُد كلّ البُعد عن الشبه والعذر ، فيكون كفره بعد وضوح الآيات البيّنات ، فلا يكون إلّاكفر الجحود ، فالعذاب يكون بقدر الخطيئة ، فلا يشارك مثل هذا العذاب أحد من العالمين كلّهم من جميع الأمم ، لا عالمو زمانهم فقط ـ كما

---

١ . سورة الأعراف ، الآية : ١٥٥ ـ ١٥٦ .

قيل ـ فيكون عذاباً منفرداً في الخصوصيّات .

ومن ذلك تعرف أنّه ليس المراد منه كون العذاب فوق جميع العذاب والعقوبات ، بل المراد انفراده في بابه .

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يستفاد من قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ والقرائن السابقة عليها والتي تأتي بعدها، أنّ هذه الآية المباركة الجليّة الواضحة ـ وكلّها آيات بيّنات واضحات ـ إنّما كانت في أواخر أيّام عيسى عليه السلام في هذه الدُّنيا قبل رفعه إلى السماء، بعد أن أعلن الحواريّون ثبات إيمانهم واستقرار إسلامهم، فلابدّ حينئذ أن يراد من الاستطاعة المسؤول عنها، غير المعروف التي يكون السؤال عنها بالنسبة إلى الله تعالى من المستحيل، ونسبته إلى الحواريين من القبيح، كما عرفت في الآية الشريفة، ومما سيأتي.

الثاني: يستفاد من قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ إثبات الفقر والحاجة، وإظهار العجز وكمال النقص للحواريّين السائلين، فإنّهم عظّموا الله تعالى من أن ينسبوه إليهم كما نسبوا الربّ إلى عيسى بن مريم، فكأنّ السؤال منهم إنّما وقع لبيان أنّه مع قصور الاستعداد ونقص القابليات فيهم، وهم يعلمون أنّ الفيوضات تتقدّر بقدر القابليات، فهل فيهم من الاستطاعة ما يمكن أن يتحمّلوا هذه الآية المباركة والفيض الربوبيّ؟ فيكون جواب عيسى بن مريم ما يوافق مقتضى حالهم، فلابدّ من تقوى الله في مثل ذلك، والإيمان القويم الصحيح الذي يجعل المؤمن مستعدّاً لهذا المدد الإلهيّ، فالسؤال منهم يُنبئ عن كمال ضعفهم وعجزهم أمام الربّ العظيم، ولهذا كانت الغايات مناسبة مع هذا النقص والعجز الكامن في نفوسهم، فافهم.

فيرجع السؤال ابتداءً إلى إثبات الاستطاعة فيهم للتحمّل، ثمّ تحقّق المسؤول وهو نزول المائدة، فيكون السؤال مقبولاً حينئذٍ، وقد صدّقهم عيسى بن مريم عليه السلام في ذلك، فطلب من ربّه العظيم نزول المائدة التي كانت لهم فيها فوائد عظيمة من جميع الجهات المعنويّة والماديّة.

وقد تقدّم في التفسير ما ينفع المقام فراجع.

الثالث: بناءً على ما ذكرناه يكون قولهم: **﴿نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا﴾**، ليس أكلاً ماديّاً صرفاً، بل له دخل في تقوية النفوس وتطهيرها من بعض الرذائل وتزكيتها بالفضائل. وقد دلّت الأدلّة العقليّة والنقليّة على أنّ المأكولات لها الدخل الكبير في إصلاح أو إفساد النفوس، ولعلّ السرّ في ذلك يرجع إلى أنّ القلب في الإنسان هو المركز، وله السيطرة الكاملة على الحواس التي تسترشد منه، ولا ريب أنّ الذي يُغذّي القلب هو الدّم، وهو خلاصة ما يأكله الإنسان وعصارة ما يطعمه، فإذا فسد هذا الطعام ماديّاً ومعنويّاً، فإنّه يفسد الدم، فيكون الغذاء الذي يتغذّى القلب منه فاسداً فيفسده بالاخرة، ولا يمكن إصلاحه، وهذا واضح، فيكون الأكل من المقدّمات القريبة في تهذيب القلب وإصلاح النفوس، فذكر الأكل للإشارة إلى أنّه لابدّ للإنسان الذي يبغي الصلاح والوصول إلى المقامات المعنويّة، من ملاحظة ما يأكله ويطعمه، فبصلاحه تصلح النفوس والقلوب، وبفساده تفسد، ولا يمكن أن يصل إلى المقصود، بل ينحطّ إلى الدركات. وقد ادّعي التجربة في ذلك ورأينا ذلك في النفوس أيضاً، ولعلّه إلى ذلك يشير قوله تعالى: **﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾**.

الرابع: يستفاد من قوله تعالى: **﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾** أنّ اطمئنان القلب وزوال الوساوس والشكوك، مترتّب على الأكل من تلك المائدة الإلهيّة، وهذا ما ذكرناه آنفاً، فإنّ القلب يتأثّر تأثّراً كبيراً بالطعام الذي يطعمه الإنسان كما عرفت.

واطمئنان القلب من المقامات العالية والدرجات الرفيعة، التي لا يمكن الوصول إليه إلّا بالمجاهدة والمرابطة والصبر، وقد اختصّ به الأنبياء العظام والأولياء الكرام سلام الله عليهم أجمعين، لما فيه من الأثر العظيم في بعد هذا القلب عن الشيطان، وعدم إمكان الوصول إليه، فيستعدّ لتلقّي الواردات الغيبيّة، إذ لا تجتمع مع القلوب غير المطمئنة.

الخامس: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا**﴾ بعدما تقدّم أنّ متعلّق التصديق إنّما هو العجز والفقر الذي فيهم، وأنّهم أرادوا بهذا السؤال إخراجهم ممّا هم عليه، وإدخالهم تحت رحمة إلهية خاصّة متميّزة عن غيرهم، وإنّما أتي بلفظ العلم وبهذه الصيغة (نعلم)، لبيان إظهار المعلوم بالدعاء في إنزال المائدة وإراءتهم ذلك جميعاً.

السادس: يستفاد من إطلاق قوله تعالى: ﴿**وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ**﴾، أنّ الشهادة عليها تشمل الشهادة على النبوّة والرسالة، والشهادة على العبوديّة، والشهادة على كونه من أفراد الإنسان منزّهاً عن كلّ ما يتوهّم فيه من صفات الربوبيّة والإلوهيّة، فهو قد أكل من المائدة التي أنزلها الله عزّوجلّ، فتكون هذه الآية من الآيات الدالّة على نفي تلك الصفات عنه.

السابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ**﴾ على أدبه البارع التامّ الجميل مع ربّه، وإذا ما قيس كلامه عليه السلام مع كلام الحواريّون الذين كان قصدهم نزول المائدة أيضاً، ترى الفرق الكبير والعجب العجاب، فقد اشتمل الكلام على ما يمكن أن يكون له الدخل في استنزال هذه الآية الكريمة، وما يتطلبه مقام التخاطب مع العظيم الذي لا نهاية لعظمته وكبريائه، مع أنّ كلامه نفس كلام السائلين، لكنّه صاغه بأسلوبه الخاصّ، فأضاف وحذف وقدّم وأخّر، وأضاف عليه غاية حميدة، تستطيبه القلوب والنفوس، ليكونوا شاكرين على

نعمائه، وحامدين على ألطافه عزّوجلّ.

وألبس نفسه ﷺ لباس الذلّ وأشعرها بغاية المسكنة، حيث قال: (اللهمّ ربّنا). والجدير في هذا المقام أن يكون كذلك وهو العارف له.

وأخيراً حذف لفظ (الأكل) الدالّ على الركون إلى ما لا ينبغي أن يصدر من المؤمن العارف، وأبدله بالرزق الذي لا يصدر إلّا من الله تعالى، وجعله عامّاً ليشمل أنواع رزقه، ومنه الأكل الذي قصده الحواريّون بالذات، ولكن لم يذكره للحزازة التي ذكرناها.

وإذا ما تمعّنت كثيراً في كلامه الشريف مع خالقه العظيم وربّه الكريم، لوجدت فيه الكثير من الرموز والآداب، قد يعجز من لم يكن مأنوساً بكلامهم عن دركها، نسأل الله تعالى أن يفيض علينا من العلوم والمعارف ما ندرك به تلك الرموز والدقائق.

الثامن: يدلّ قوله تعالى: ﴿**عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**﴾ على أنّ هذه الآية الكريمة لها الشعاريّة لجميع أُمّته ﷺ، ولم تكن آية وقتيّة زمنيّة لأفراد مخصوصين فقط، بل لها المدخليّة في جمع الشمل عندهم، وفيها من الآثار الوضعيّة التكوينيّة في تهذيبهم، وعلامة خاصّة لنفي شبه الكافرين والغالين عن هذا النبيّ العظيم صلوات الله عليه.

ولكنّهم أخذوا بالظاهر وتركوا اللبّ والواقع، فوقعوا في ما لا يحمد عقباه عندهم. وهذا هو الشأن في كلّ آيةٍ إلهيّة إذا لم تراع حقّ الرعاية، ولم يستفد منها الوجه المطلوب، وإلّا فإنّ الرسول الكريم لم يرد أن يكون عيداً تهتك الحرمات فيه وتتعاطى المحرّمات، حاشا أن يكون مقصوده ذلك، بل كان القصد أعظم وأهمّ، كما لا يخفى.

التاسع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ**﴾

على أنّ العذاب والعقوبة على الكفر الحاصل بعد اقتراح الآيات ونزولها، أشدّ من بين كلّ عذاب ومنفرد في بابه، ولذا اختصّوا به من بين الأُمم.

***

بحث روائيّ:

في «تفسير العيّاشي»: عن الحلبيّ في قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ**﴾، قال: «قراءتها: هل يستطيع ربّك، يعني هل تستطيع أن تدعو ربّك».

وفي «المجمع»: عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ**﴾، قال: «معنى الآية: هل تستطيع أن تدعو ربّك؟».

أقول: روي ذلك عن الجمهور أيضاً، وتقدّم الوجه في ذلك في التفسير فراجع. وهو بالآخرة يرجع إلى الاستطاعة بحسب الحكمة والمصلحة، فلا فرق بين أن تُقرأ بصيغة المخاطب أو الغائب.

وفي «تفسير العيّاشي» أيضاً: عن عيسى العلويّ عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «المائدة التي نزلت على بني إسرائيل مدلّاة بسلاسل من ذهب، عليها تسعة أنوان وتسعة أرغفة».

أقول: أنوان جمع نون، وهو الحوت الذي ورد في لفظ آخر: (تسعة أحوته)، وهو يدلّ على نزول المائدة من السماء، كما دلّت عليه الآية الكريمة.

وفي «المجمع»: عن عمّار بن ياسر عن النبيّ صلى الله عليه وآله، قال: «نزلت المائدة خبزاً ولحماً، وذلك لأنّهم سألوا عيسى طعاماً لا ينفذ يأكلون منه، قال: فقيل لهم: فإنّها مقيمة لكم ما لم تخونوا وتخبأوا وترفعوا، فإن فعلتم ذلك عذّبتم. قال: فما مضى يومهم حتّى خبأوا ورفعوا وخانوا».

أقول: رواه السيوطيّ في «الدّر المنثور» عن جماعة، عن عمّار بن ياسر عنه صلى الله عليه وآله، وفي آخره: «فمسخوا قردة وخنازير».

ولا منافاة بينه وبين ما تقدّم، فإنّ المائدة نزلت مكرّرة كما هو ظاهر الحديث أيضاً، والمراد من قوله تعالى: «ورفعوا»، أي تكبّروا وترفّعوا على الفقراء، كما في «تفسير القمّي».

وأمّا ما ورد من أنّهم سألوا طعاماً لا ينفذ يأكلون منه، فلا ينافي ما حكاه عزّوجلّ من قوله: ﴿وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنْ الشَّاهِدِينَ﴾، باعتبار أنّ الطعام الذي لا نفاذ له لا يحتاج إلى شاهد عليه، فإنّ الشهادة لا تختصّ بالنزول فقط، بل لجهات اُخرى، وقد تكون عند الله يوم القيامة، وتقدّم في التفسير، فراجع.

وأمّا ذيل الحديث على ما رواه السيوطيّ، فسيأتي الكلام فيه.

وفي «المجمع»: عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «أنّ عيسى بن مريم عليه السلام قال لبني إسرائيل: صوموا ثلاثين يوماً ثمّ اسألوا الله تعالى ما شئتم يعطيكموه، فصاموا ثلاثين يوماً، فلمّا فرغوا قالوا: يا عيسى إنّنا لو عملنا لأحدٍ من الناس فقضينا عمله لأطعمنا طعاماً، وإنّنا صمنا كما أمرتنا وجعنا، فادع الله أن ينزّل علينا مائدة من السماء، فأقبلت الملائكة بمائدة يحملونها عليها سبعة أرغفة وسبعة أحوات حتّى وضعها بين أيديهم، فأكل منها آخر الناس كما أكل منها أوّلهم».

أقول: يستفاد من ظاهر الحديث أنّه يحكى عن قضية ثانية، ولا ضير فإنّ المائدة تعدّدت عليهم، والظاهر أنّه مستند مَن قال بأنّ المائدة نزلت وهم جياع. وقد ذكرنا أنّ الآية أعمّ من ذلك، كما أنّ الحديث يفسّر الأوّل والآخر، وهذا هو أحد المحتملات من الآية الشريفة، ولا يهمّ ذلك بعد ما عرفت أنّه في مقام بيان واقعة ثانية.

وفي «تفسير العيّاشي»: عن الفضيل بن يسار، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: «إنّ الخنازير من قوم عيسى سألوا نزول المائدة، فلم يؤمنوا بها، فمسخهم الله خنازير».

أقول: إنّ مسخهم خنازير هو الذي يدلّ عليه ظاهر الآية الكريمة: ﴿**لَا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ**﴾، الدالّ على اختصاص العذاب بهم.

إلّا أن يقال: بأنّ الوارد في بعض الروايات مسخ قومٍ من بني إسرائيل اعتدوا في السبت قردة وخنازير، فتكون منافية حينئذٍ.

لكن يمكن الجواب عنه: بأنّ الذين مسخوا خنازير غير الذين كانوا حين نزول المائدة التي سأل نزولها الحواريّون، ويدلّ عليه ما رواه العيّاشي عن عبدالصمد بن بندار، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «كانت الخنازير قوماً من القصارين كذّبوا بالمائدة، فمسخوا خنازير»، فإنّ ظاهره أنّهم غير الذين سألوا عيسى بن مريم نزول المائدة.

في «الكافي»: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد عن محمّد بن الحسن الأشعريّ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: «الفيل مسخ كان ملكاً زناءً، والذئب مسخ كان أعرابيّاً ديّوثاً، والأرنب مسخ كان امرأة تخون زوجها ولا تغتسل من حيضها، والوطواط مسخ كان يسرق تمور الناس، والقردة والخنازير قوم من بني إسرائيل اعتدوا في السبت، والجريث والضبّ فرقة من بني إسرائيل لم يؤمنوا حيث نزلت المائدة على عيسىٰ بن مريم، فتاهوا فوقعت فرقةٌ في البحر وفرقة في البر، والفأرة فهي الفويسقة، والعقرب كان نمّاماً، والدُّب والوزع والزنبور كانت لحّاماً يسرق في الميزان».

أقول: الحديث يدلّ على أنّ الذين كفروا بالمائدة حين نزولها مسخوا على هيئة الجريث والضّب، فيختصّ بهم ظاهر الآية الكريمة، ولا يعارض ما سبق كما عرفت آنفاً، لكن يبقى أمران:

أحدهما: ما مرّ في ذلك الحديث المروي عن عمّار بن ياسر عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «فمسخوا قردة وخنازير». فإنّه بظاهره ينافي ظاهر الآية الكريمة الدالّة على

اختصاص العذاب بهم ـ كما عرفت ـ إلّا أن يحمل على تعدّد الواقعة .

الثاني : أنّ هذه الرواية تنافي نصّ الآية الكريمة الدالّة على مسخهم ، قال تعالى : **﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾**[1] .

ويمكن الجواب عنه: بأنّ مسخ القردة هو الغالب فيهم ، فذكره سبحانه بالخصوص ، ولا ينافي حينئذٍ أن يمسخ بعضهم خنازير وهم القلّة لأسباب أُخرى . والله العالم .

***

بحث تاريخي:

ظاهر الآية الكريمة أنّ المائدة نزلت بدعاء عيسى بن مريم بعد تلك المحاورة الخاصّة بينه وبين الحواريّين ، استيفاءً للجوانب الماديّة والمعنويّة، وما يترتّب على نزول تلك الآية الاقتراحيّة ، ثمّ المحاورة الرائعة المشتملة على غاية الأدب والتذلّل والخضوع مع الربّ العظيم، وطلب استنزال المائدة لهم ، وقد وعدهم الله عزّوجلّ نزولها وعداً منجزاً ، وهو الذي لا يخلف الميعاد ، ودلّت الأخبار على نزولها ، وبيّنت بعض خصوصيّاتها، من أنّها كانت مشتملة على تسعة أرغفة وتسعة أخوان ، أو كانت مشتملة على الخبز واللّحم وكانت مدلّاه بسلاسل من ذهب، وغير ذلك .

وقد عرفت في التفسير بطلان قول بعضهم من أنّهم استقالوا عيسى عليه السلام بعد ما سمعوا الوعيد الشديد من الله تعالى لمَن يكفر منهم بعد نزول المائدة ، ونقل ذلك عن جمع من المفسّرين .

---

١ . سورة البقرة : الآية ٦٥.

وذكر بعضهم في معرض استدلاله على عدم نزولها، أنّ النصارى الذين هم الأصل في هذه الآية لا يعرفونها، وكتبهم المقدّسة خالية عن التحدّث بها، ومع توفّر الدواعي على ذكرها والاهتمام بنقلها، كاهتمامهم في العشاء الربانيّ، مع أنّه ليس بشيء بالنسبة إلى المائدة، ولكنّ الخبير بالنسبة إلى أحوالهم ـ لا سيّما كتبهم والأناجيل المعروفة عندهم ـ يحكم ببطلان هذه الدعوى، فقد وقع التحريف في تعاليمهم ولم يحفظ منها إلّا الشاذّ النادر، وأناجيلهم لم تكن تنسب إلى عيسى بن مريم عليه السلام، فلا هي تتصل إلى زمانه، ولا هذه النصرانيّة الحاضرة تنسب إليه، فلا يصحّ الاعتماد عليها بوجه.

والوارد في بعض الأناجيل إطعام المسيح تلاميذه وجماعة من الناس الخبز والسمك القليلين على طريق الإعجاز. ولكن لم يعلم أنّها أصل قصّة المائدة التي دخلتها يد التحريف، أو قضية أُخرى من قضاياه عليه الصلاة والسلام الكثيرة التي ملأت الخافقين من كراماته وآياته.

وكيف كان، فما حكاه القرآن الكريم عن المائدة وبعض خصوصياتها هو الحقّ اليقين، وما سواه لا يعبأ به إذا لم يوافقه، والله العالم.

***

بحث عرفاني:

الآيات الكريمة المتقدّمة تبيّن درجات الإيمان عند المؤمنين، ومنزلتهم العظيمة عند الله وأنبيائه الكرام، فإنّ الحواريّين الذين سألوا نبيّهم نزول المائدة قد أُلهموا الإيمان، وأسلموا لله حقّ التسليم، فلم يشكّ في إيمانهم، إلّا أنّ الإيمان المعتمد على مشاهدة الآيات يختلف عن الإيمان الحاصل عن عقيدة وبرهان، يدخل في القلب وينبثّ على جميع المشاعر، كانت آيات أو لم تكن، وقد قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: «لو كُشِف الغطاء ما ازددتُ يقيناً».

ولعلّ الحواريّين استشعروا هذا الأمر فأرادوا المزيد لتطمئن قلوبهم ، ويدلّ على ذلك افتران الغايات التي ذكروها في نزول المائدة بالغايات الماديّة وهي الأكل ، واستنكار عيسى بن مريم عليه‌السلام اقتراحهم بدء الأمر وتعظيمه، مع ما رأوا من الآيات البيّنات الباهرات ، وقد كانت واحدة منها تكفي في الإيمان ، كما أنّ نفس صيغة السؤال فيها الإبهام والإجمال، بحيث يوجب تشويش ذهن المخاطب ولم تكن تشبه ما يسأله العلماء العارفون ، وحقّ لنبيّ الله تعالى أن يستعظم الأمر بعد ذلك السؤال من حواريّيه، الذين هم خلّص أصحابه فكيف بغيرهم ، وقد أتعب نفسه الشريفة في سبيل هدايتهم، وتحمّل أنواع الأذى والمشاقّ في تربيتهم ، فإنّ الذي يتربّى في حجر الأنبياء، ويكون معهم ليلاً ونهاراً، ولم ينفكّ عن مشاهدة أحوالهم ويتلقّى علومهم وآدابهم ، يعرف كيف يُلقي السؤال ويطلب شيئاً من الله تعالى ، فإنّ للعبوديّة آثاراً وآداباً خاصّة مع الخالق العظيم ، ولذا ترى بدّل المسيح عيسى بن مريم ذلك السؤال إلى آخر فيه منتهى العبوديّة والخضوع والتسليم والأدب البارع مع ربّه الكريم ، وقد أعرض عن سؤالهم لما فيه من الفجاجة وعدم اللياقة في مواجهة مَن لا نهاية لكبريائه و عظمته ، وهو المعروف بحسّ الأدب مع الله تعالى الذي له موضع آخر للبحث فيه ، فلما عرف عيسى بن مريم مطلبهم ومبتغاهم، وعلم أنّه الذي يريدونه قد يطلبه الأنبياء الكرام ، كما في سؤال إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، ولكن كلّ على حسب درجاته من القابلية لتلقّي الفيض ، فأدرج نفسه الشريفة في الطلب ، فسأل بارئه عزّوجلّ وجمع في دعائه ما يوجب القبول ، فعظّم وأثّنى وأقرّ بالفقر والمسكنة، وطلب تلك الآية العظيمة التي فيها من العوائد والفوائد الكثيرة الماديّة منها والمعنويّة ، فأكلوا وشربوا وانتعشوا غاية الانتعاش ، واستشعروا غاية الاطمئنان ، وعرفوا أنّ الغذاء له الأهمّية الكبرى في تصفية النفس وتهذيبها .

والمستفاد من القرائن أنّها آية جامعة حاوية لكثير من الدلالات ، ولذا جعلها عيسى بن مريم عليه السلام عيداً يعود كلّ عام؛ ليستفيدوا من دلالاتها المعنويّة، ولا ينفكّوا عن نبيّهم العظيم الذي لم يرد إلّا الخير لهم ، ولا عن تعاليمه التي لم تكن إلّا تعاليم طاهرة تطهّر النفوس من درن المعاصي والآثام ، فهي بحقّ آية عظيمة .

ولعلّها كانت آخر الآيات التي نزلت لجمع المؤمنين به، وتربطهم برابطة قوية ، ثمّ رفع إلى السماء . ولكن حذّرهم أشدّ التحذير ، فإنّ الكفر بالنعمة من أسرع الذنوب عقوبةً ، واعتبر عذابه عذاباً خاصّاً بهم إذا كفروا ، فإنهم أرادوا الاطمئنان لقلوبهم من تلك الآية ، فاذا أبدلوه بالشكّ والكفران، فلا محالة يستحقّون عذاباً خاصّاً شديداً لا يتعدّاهم إلى غيرهم ، فإنّ اطمئنان القلب الذي أراده هو آخر المطاف في درجات الإيمان التي استدرجوا فيها، وقد صار مشهوداً على غيرهم ، ولا ريب أنّ الكفر بعد ذلك العلم الشهوديّ يستوجب عقوبة شديدة، فكانت هذه الآية عبرة لكلّ مَن يريد الاستفادة من سيرة الأنبياء العظام صلوات الله عليهم ، فهي بمضمونها وغاياتها وأُسلوبها وغير ذلك ممّا هو كثير، فإنّ فيها الاعتبار، ويستفيد من رموزها وآثارها الكثير ممّن له الاستعداد والقابلية .

***

الآية ١١٦ ـ ١٢٠

﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٢٠﴾﴾.

حوار عجيب بين الله عزّوجلّ وبين رسول عيسى بن مريمؑ، في أمرٍ هو بالغ الأهمّية بالنسبة إليه وأتباعه، وهو يشتمل على دقائق ورموز هي في غاية الدقّة والعظمة. ويختلف هذا الأُسلوب المحاوريّ عن سائر المحاورات، فإنّه يعتمد على الحقيقة والواقع ولا يخرج عنهما أبداً.

ومضمون هذه المحاورة يدور حول ما قالته النصارى في نبيّهم، وقد تقدّم ذلك في الآيات السابقة، إلّا أنّها كانت بمثابة التمهيد لأخذ الاعتراف من نفس الرسول الكريم؛ لتتمّ الحجّة في حقّهم بانضمام الاعتراف ممّن يقولون في حقّه ما

ليس يعترف به ، مع البرهان على بطلانه ، كما ورد في الآيات السابقة ، وقد صاغ هذا الرسول الكريم المعروف بالأدب البارع مع ربّه الكريم، اعترافه بأُسلوب هو في منتهى الروعة والبراعة ، وضمّنته دلائل وبراهين على صحّة اعترافه ، وهو في نفس الحال لا ينسى أُمّته الجاهلة ، واستطمع هدايتهم والعفو لهم من ربّ هو أرحم الراحمين ، وياله من نبيّ رؤوف!! فهو يعترف أنـّه لم يخرج عن طور العـبوديّة، ولم يتعدّ حدود ما أرسله الله به ، ولم يكن من حقّه أن يدّعي لنفسه ما ليس ينبغي أن ينسب إلّا إلى الله القادر العظيم ، وهو لم يقل إلّا ما أمره الله به ، ولم يعمل إلّا بما كلّفه عزّوجلّ به، وهو تعليم الخلق، وبيان طرق الهداية لهم، وعبادة الله الواحـد الأحد ، وقد ضمّن هذا الاعتراف الرسوليّ ببعض الأُمور لتـوكيده ، وإن لم يكـن مجرّد اعتراف مثل سائر الاعترافات الدائرة بين الأفـراد ، وبـعد ذلك الاعـتراف الكبير المتعلّق بمضمون خطير يتوقّف عليه مصير أُمّته ، وما قرنه بما يشهد على صدقه، فقد صَدّقه عزّوجلّ، وجعله من الصدّيقين، وآمنه من فزع يوم لم يكن ينفع فيه إلّا الصدق وأداء الأمانة ، ووعدهم الجنّات الخالدات الذين فازوا بأعظم فوز وهو رضاه عنهم ورضاهم عنه عزّوجلّ ، ثمّ عقّب هذه الآيات بآية ختاميّة جامعة لجميع الكمالات، تتضمّن الغرض الذي نزلت هذه السورة المباركة لأجله ، وهو بيان الإلوهيّة العظمى والربوبيّة الكبرى ، ومالكيته لما سواه من الخلق، وقـدرته الكاملة ، ومَن كانت فيه هذه الصفات لابدّ للعباد أن يعبدوه حقّ عبادته، ويقوموا برسم العبوديّة له، فيفوا بالعهود والمواثيق التي قـضيت عـليهم ، وليس لهـم أن يخرجوا عن طور العبوديّة، ويفعلوا ما يريدون ويحكموا ما أحـبّوه ، وهـذا هـو الغرض المهمّ الذي قامت عليه هذه السورة المباركة التي بدأت بوجوب الوفاء بالعهود، واختتمت بما يقضي ذلك أيضاً لكن بأُسلوب ربوبيّ خاصّ.

***

التفسير

قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾.

عطف على ما سبق ممّا كان تمهيداً لهذا، والظرف متعلّق بمحذوف ـ كما عرفت مكرّراً ـ إمّا (اذكر)، أو ما يدلّ عليه المقام وهو يوم القيامة، وهو يوم يجمع الله الرسل الذي دلّت عليه الآية المتقدّمة أيضاً، وصيغة الماضي (قال) تستعمل بما هو متحقّق وواقع، سواء كان في ما مضى أم في المستقبل إذا كان محقّق الوقوع، وقد ورد في الحديث عن الباقر عليه السلام : «لم يقل : وسيقوله، إنّ الله إذا علم شيئاً هو كائن أخبر عنه خبر ما قد كان». وهو أسلوب بلاغيّ معروف.

قوله تعالى : ﴿اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ﴾.

عبارة عظيمة توحى للسامع بأنّ جميع ما تتضمّن الإلوهيّة من السمات والصفات، لابدّ أن تكون في واحد، وهو الله الواحد الأحد، وليس لغيره منها نصيب، وإنّما هو اتّخاذ جعليّ من قبل البشر الممكن المحتاج، وفيها من الأسرار والرموز التي يستحيل وجودها في بشرين تكتنفهما الحاجة والإمكان.

وفي السؤال من البراعة ما يجعل كلّ سامع مشتاقاً إلى سماع الجواب، وتتوق نفسه إلى معرفة الحقيقة، ولابدّ أن تكون هذه المحاورة مشافهة على رؤوس الإشهاد، ليكون إقراره عليه الصلاة والسلام بالإلوهيّة له عزّوجلّ وحده، وأمرهم بالعبادة له أتمّ للحجّة عليهم، وفيه من التوبيخ للكفرة والتبكيث لهم ما لا يخفى. ولعلّ في تعبيره عن مريم بالاُمّ، فقال : ﴿اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ﴾ دون غيره من سائر التعابير، لبيان الوجه في عبادتهم لها، الذي هو عمدة حججهم في اُلوهيّتهما، وهي ولادته منها بغير أب وكونها اُمّاً للإله، فكانت هذه البنوّة والاُمومة الخاصّتان بهما هما الأصل في كونهما إلهين، فكان التعبير بهذا أبلغ من غيره.

ثمّ إنّ كلمة (دون) تستعمل في التقصير عن الغاية، ومنه استعماله في الغير. والأدون هو الذي لم يبلغ المنزلة المعهودة، إمّا في الديانة، أو في القرابة، كما أنّ منه الأقلّ، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾، أي ما أقلّ من ذلك، ويلازمه ما سوى ذلك، وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في ما يزيد من مائة وأربعين موضعاً، وأغلبها في التجاوز عن التوحيد والاستقلال في العبادة إلى الإشراك، واتّخاذ الآلهة من دون الله، فيرجع إلى التقصير عن بلوغ الغاية المتوخّاة. والمقصود منها بطلان اتّخاذ غير الله شريكاً بكلّ أنحائه، وأنّ ذلك من التجاوز عن الحقّ إلى الباطل، بلا فرق في ذلك بين أن يكون اتّخاذ غير الله شريكاً لله سبحانه وتعالى في إلوهيّته، واتّخاذه إلهاً ونفي إلوهيّة الله سبحانه وتعالى، فإنّ الذي تجاوز عن الحقّ لا يفرّق بين هذين الأمرين. وكلاهما من السخافة بمكان. وإن كان الثاني يرجع إلى لغو القول، فإنّ الله عزّوجلّ لا يقبل النفي أصلاً إلّا بظاهر من القول، من غير أن يكون له معنى معقول؛ لأنّ مَن ينفي الله عزّوجلّ فقد أثبته في غيره، ولكن نَعَته بما نعت به غيره من الأوصاف، فبالاخرة هو أثبت الله منعوتاً بالكثرة والتعدّد ونحو ذلك، ولا يهمّ بعد ذلك السبب الذي جعله أن يتّخذ غير الله شريكاً أو إلهاً، فإنّه تختلف فيه الأُمم حسب درجاتهم في الجهل والحاجة، ولا يقتصر في جهة واحدة، وقد تقدّم في مباحثنا السابقة ما ينفع المقام، فراجع.

والآية المباركة تثبت التجاوز عن الحقّ، والغاية في الإلوهيّة المنحصرة في الله تعالى بلا ريب ولا إشكال، إلّا أنّ القرائن تدلّ على أنّ المراد هو التجاوز عن الاستقلال والانحصار والتوحيد، إلى الاشتراك وجعل عيسى وأُمّه إلهين معه، وهذا هو الذي ذكره عزّوجلّ في موضع آخر، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾، فلا يراد اتّخاذهما إلهين غير الله، وذلك لأنّ قوم عيسى عليه السلام لم ينفوا إلوهيّة الله تعالى قطّ، وإنّما أثبتوا له الشركاء، كما عرفت.

كما أنّ الآية الشريفة تنصّ على أنّهم اتّخذوا مريم العذراء إلهاً ، ويكفي ذلك في الصدق والثبوت .

ولكن استشكل بعضهم في ذلك وقال: بأنّ النصارى غير قائلين بالوهيّة مريم العذراء عليها السلام . وذكروا له وجوهاً :

منها : عدم وجود مَن يقول من النصارى في هذا اليوم بإلوهيّتها . ولكن عدم القائل في هذا الزمان لا يدلّ على عدمه مطلقاً ، وذكر بعض المفسّرين أنّ أبا جعفر الإماميّ حكى عن بعض النصارى أنّه كان فيما مضى قوم يقال لهم (المريميّة) يعتقدون في مريم بأنّها إله .

ومنها : عدم وجود ذلك في كتب العهد القديم والحديث .

ويردّ عليه : أنّ التبدّلات الواقعة في عقائدهم المستمرّة في مذاهبهم، أوجبت طمس مذاهب كثيرة، واستحداث أُخرى جديدة ، مع أنّه قد ذكر بعض المفسّرين أنّ عبادتها كانت متّفقاً عليها في الكنائس الشرقيّة والغربيّة بعد قسطنطين ، ثمّ أنكرت عبادتها فرقة البروتستانت التي حدثت بعد قرون ، راجع ما ذكره .

والذي ينبغي أن يقال : إنّ الذي دلّت عليه الآية الشريفة هو اتّخاذهم لها إلٰهاً ، وهو أعمّ من القول بإلوهيّتها ، فإنّه قد يصدق بالعبادة والخضوع والدعاء والثناء والاستغاثة والاستشفاع وغير ذلك ،كما في قوله تعالى : **﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ﴾**[1] ، أي اتّخاذ عبادة وطاعة . والأمر كذلك في مريم العذراء ، فإنّ الذي عهد عنهم فيها أنّهم اعتقدوا فيها السلطة الغيبيّة ، بحيث تمكّنها أن تنفع وتضرّ في الدُّنيا والآخرة بنفسها أو بابنها ، وقد حرصوا بوجوب العبادة لها ، ولذا يطلق عليها أنّها

---

١ . سورة الجاثية ، الآية ٢٣.

والدة الإله. فقد ذكر الأب لويس معلوف اليسوعيّ في كتابه «المنجد» الطبعة التاسعة عام ١٩٣٧ ميلاديّة في مادّة (عذر)، قال: «العذراء لقب السيّدة مريم والدة الإله المتجسّد»، كأنّ الذي دعاهم إلى اتّخاذها إلهاً كونها أمّ المسيح الموصوفة بالوصف الخاصّ، كما صرّح به الأب لويس شيخوا في مقالة له في «مجلة المشرق» العدد التاسع من السنة السابعة عن الكنائس الشرقيّة: «إنّ تعبّد الكنيسة الأرمنيّة للبتول الطاهرة أُمّ الله لأمر مشهور». وقال أيضاً: «قد امتازت الكنيسة القبطيّة بعبادتها للبتول المغبوطة أُمّ الله».

والقرآن الكريم لم يذكر فيها أنّهم قالوا بأنّها إله، بل قال فيه: إنّهم اتّخذوها وابنها إلهين، والاتّخاذ غير التسمية، ويصدق بما ذكرناه من أنواع العبادة، ولكن ذكر عزّوجلّ في آية أُخرى قول النصارى في المسيح، قال تعالى: **﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾**، وهذا معنى آخر يخالف المعنى الذي ورد في مريم عليها السلام، وقد ورد في تفسير قوله تعالى: **﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ﴾** اتّخذوهم شركاء لله في الطاعة والقضاء، فاتّبعوهم فيما يحلّون ويحرّمون، لا إنّهم سمّوهم أرباباً، وتقدّم في أحد مباحثنا السابقة ما ينفع المقام، فراجع.

قوله تعالى: **﴿قَالَ سُبْحَانَكَ﴾**.

أُسلوب بارع في تنزيه الله عزّوجلّ، وإبطال ما ادّعته النصارى بأحسن وجه، وقد ورد ذلك في استئناف من القول.

و(سبحان) عَلَم للتسبيح، وهو منصوب على المصدريّة، وفيه المبالغة في التنزيه، ويستعمل مضافاً دائماً إلّا في ضرورة شعريّة. وكان اشتقاقه من السبح وهو الذهاب السريع البعيد في الأرض، فيستعمل في مَن يكون بعيداً عن كلّ نقص

وسوء وشين، ولذا خصّ بتنزيه الله تعالى لبعده عزّوجلّ عن كلّ ما لا يليق بساحة عظمته وكبريائه، فصار التنزيه يلازمه دائماً حتّى غلب فيه، كما أنّ لفظ الإبعاد والبعد غلّب استعمالهما في مقام الشرّ، قال تعالى: ﴿أَلَا بُعْداً لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾، ولا يختصّ التسبيح بالقول، بل يشمل العقل والنيّة أيضاً.

و(سبحانك) تدلّ على شدّة التنزيه والمبالغة فيه بأعلى صورها، وغاية ما يمكن أن يدرك من التنزيه لأُمور كثيرة:

منها: جهة اشتقاقها التي تدلّ على البعد والإيغال فيه، كما عرفت آنفاً.

ومنها: جهة النقل إلى صيغة التفعيل ـ أي (التسبيح) ـ التي تدلّ على الكثرة.

ومنها: العدول عن هذه الصيغة التي هي مصدر إلى الاسم الموضوع له خاصّة، وجعله علماً عليها، فإنّ اسم المصدر يدلّ على تأكيد المصدر وثباته، فكأنّه يشير إلى الحقيقة الحاضرة في الذهن.

ومنها: إقامة الاسم مقام المصدر مع الفعل الدالّ على شدّة الحضور.

كلّ ذلك يدلّ على غاية التنزيه وشدّته بما يلائم عظمته السائل؛ لرفع قبح مورد السؤال.

ومن إثبات التنزيه له عزّوجلّ وبدء الجواب به من قبل عيسى عليه السلام، فيه الدلالة على كمال يقينه وشدّة تعلّقه بذات الله عزّوجلّ، وأنّه قد ولّي من العلم والمعرفة بخالقة العظيم ما لا يكون عند غيره من قومه، فهو عزّوجلّ منزّه في الذّات والصّفات وغيرهما من شؤونه المقدّسة. وهذا من أدبه البارع والعجيب مع ربّه العظيم، فبدأ العبد بتسبيح ربّه إذ أُلقي إلى سمعه ما لا ينبغي أن يخطر بباله في حقّه عزّوجلّ، فضلاً عن أن يسمعه. وهذا من الأدب الإلهيّ الذي تعلّمه عباده المخلصون من كلامه تعالى، كما في قوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً﴾[1]، وقوله

---

١. سورة الأنبياء: الآية ٢٦.

تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ﴾[1].

قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾.

استئناف آخر مقرّر للتنزيه السابق، واستدلال لإبراء نفسه الزكيّة التي تعلم الحقّ وتعرف أنّ ذلك لا يليق بساحة كبريائه وعظمته، فلا يمكن أن يصدر عنه، إذ ليس له الحقّ في ذلك، فيكون النفي عن نفسه بنفي سببه مبالغة في التنزيه. والآية تدلّ على نفي الشأن المستلزم لنفي الفعل، فإنّ قوله ﷺ: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ نفي لما يتوقّف عليه ذلك القول، وهذا أبلغ في البراءة من نفى القول رأساً وإنكاره مجرّداً، فكأنّه ﷺ نفاه مع الدليل، وهذا لا ينفي إمكان الوقوع، بخلاف ما ورد في الآية الشريفة، فإنّه إنكار لأصل الإمكان فضلاً عن الوقوع، كما هو واضح.

وقد قيل في إعراب هذه الجملة وجوه تأتي في البحث الأدبي إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾.

حجّة أُخرى لنفي القول المستفهم عنه، وإبراء لنفسه من نسبته إليه، وهذا البرهان أعلى رتبة من البرهان السابق الذي يرجع إلى نفسه، وهذا يرجع إلى ربّه العلّام، وإن اختلفا في الكيفيّة أيضاً، فإنّ الأوّل يرجع إلى نفى القول لنفسه بنفسه، وهذا يرجع إلى نفي اللازم، فإنّ صدور هذا القول عنه مستلزم لعلمه عزّ وجلّ قطعاً، فإنّه لا تخفى عليه خافية في السماوات والأرض، يعلم خائنة الأعين وما تُخفي الصدور، ولا ريب أنّ العلم به منتفٍ، فينتفي الصدور، فإنّ انتفاء اللّازم

---

١ . سورة النحل: الآية ٥٧.

مستلزم لانتفاء الملزوم، وهذا واضح.

وفي الآية إشعار بأنّه عليه السلام لم يكن همّه إلّا موافقة علم الله سبحانه و تعالى، وكان قصده مراعاة علمه في جميع أقواله وأفعاله، وهذا هو شأن الخُلّص من عباده، فإنّه ليس لهم مطلب إلّا ابتغاء رضاه ومراعاة علمه الأزليّ؛ لئلّا يخالفوه في قول أو عمل.

قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾.

بيان لما سبق، وتوضيح لكيفيّة علمه الذي يختلف عن علم غيره، فإنّه اكتسابيّ يتحقّق بأسباب معروفة، فهو قد يتحقّق بالنسبة إلى شيء، ولكن ملازم للجهل بالنسبة إلى غيره، ولكنّه تعالى لطيف خبير لا يعزب عن علمه شيء، فهو يعلم ذاته المقدّسة، ويعلم نفس عيسى بن مريم وما فيها من الخواطر والإدراكات.

قوله تعالى: ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾.

تتميم لبيان علمه الإحاطيّ بكلّ ما سواه، من غير أن يحيط به شيء، ولا يحيطون به علماً.

قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾.

تقرير لما سبق، وبيان للعلّة في قوله: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾، فإنّ ما انطوت عليه النفوس يكون من الغيب، ويلزم ذلك تقرير قوله تعالى: ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾، لأنّه غيب أيضاً.

ومفهوم الجملة المباركة ـ لأنّها في مقام الحصر ـ يدلّ على أنّه لا يعلم الغيب غيره تعالى. فهذه الجملة بمنطوقها تدلّ على إثبات ما قاله عيسى عليه السلام

وبمنزلة التعليل لقوله، وبمفهومها تنفي الغيب عن غيره عزّوجلّ.

والسرّ في ذلك واضح، فإنّ غيره عزّوجلّ مخلوق محدود محاط بعلمه الأزليّ، ولازم ذلك أن لا يعلم شيئاً من الأشياء بغيبه عزّوجلّ، ولا بغيب غيره الذي هو عزّوجلّ عالم به، لأنّه مخلوق محدود، فلا يعلم غيره تعالى بشيء من الغيوب، فإن أحاط به عزّوجلّ لم يكن هذا العالم محيطاً حقيقة، بل محاطاً له عزّوجلّ، وإنّما ملّكه عزّوجلّ له بمشيئته وإرادته التي تعلّقت أن يحيط بعض عباده بشيء من ملكه، من دون أن يخرج بذلك عن ملكه، كما قال عزّوجلّ: **﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾**[1].

وإن لم يحط عزّوجلّ بما أحاط به صار عزّوجلّ مخلوقاً، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، ولأجل ذلك كانت الآية المباركة بمنطوقها ومفهومها تدلّ على انحصار علم الغيب فيه، فهو المحيط بما سواه إحاطة علميّة تامّة لا يشوبها أيّ نقص، فصارت الآية مقرّرة لما سبق بأحسن بيان، ورفعت كلّ إبهام.

قوله تعالى: **﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾**.

بعد التنزيه لربّه، وإقامة البراهين على براءته عمّا استفهم منه، استدرك ما كان واجباً عليه من ربّه في دعوته المباركة؛ لتتمّ الحجّة، وبذلك يرفع كلّ ما يمكن أن يصدر من متوهّم.

وقد أُدرج عدم صدور هذا القول منه بوجه أبلغ وآكد؛ لأنّه يغاير للمأمور به، وليست من وظيفته الشرعيّة التي لم ولن يتعدّاها أبداً، فقد قال لهم ما أمر الله به. وقد تقدّم وجه الحصر في قوله تعالى: **﴿اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ﴾**، فإنّه في الموضعين من باب واحد، وإنّما ذكر عليه السلام: (ما قلت لهم) اقتضاء الأدب

---

١ . سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

الرفيع وحسنه مع ربّه العظيم، لئلّا يجعل ربّه ونفسه آمرين، ولمراعاة ما ورد في الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ﴾.

قوله تعالى: ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾.

تفسير لما أمر به ربّه، وهو عبادة الله الواحد الأحد ربّ كلّ شيء، فلا يبقى بعد ذلك أيّ شكّ ووهم في أنّه عبد قد أرسله الله تعالى إلى أُمّة ليدعوهم إلى الله ربّه وربّ جميع الناس، وقد صرّح عليه الصلاة والسلام بذلك في دعوته المباركة، كما حكى عزّوجلّ في القرآن الكريم، قال تعالى حكاية عنه: ﴿وَإِنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾[1]، وقال أيضاً: ﴿إِنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾[2]، وبذلك أثبت أنّه لم يتعدّ عن وظيفته الأُولى، وقد أدّاها بأحسن وجه، وهي الرسالة.

قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾.

بيان للوظيفة الثانية، وهي الشهادة على أعمال أُمّته، أي وقد أدّيتها أيضاً كما أدّى عليه السلام الرسالة بأتمّ وجه، فكان هو شهيداً مراقباً لهم ولأفعالهم، ويحملهم على العمل بما أمر به الله، فلا يمكن أن يصدر قولاً خلاف ذلك، وأنا بريء ممّا نسبت لي أن اتّخذوني وأُمّي إلهين من دون الله، ولم يصدر منّي ذلك القول أبداً مدّة بقائي معهم ووجودي بينهم، فلو حصل إخلال لما حقّ له أن يشهد عليهم، وكان منافياً لما هو عليه من مقام الشهادة.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾.

---

١. سورة الزخرف: الآية ٦٤.

٢. سورة مريم: الآية ٣٦.

تقدّم الكلام في مادّة (وفي) في سورة النساء، وقلنا إنّها تأتي بمعنى استيفاء الأجل، ولما كان مقارناً غالباً مع الموت أُريد من الوفاة ذلك، ولم يكن في عيسى ابن مريم عليه السلام الموت كما دلّت عليه الأدلّة، فكان المراد من وفاته هو استيفاء الأجل المضروب له في هذه الدُّنيا، ثمّ رفع إلى السماء.

ومادّة (رقب) تدلّ على الحفظ والعناية، ومنه الرقيب، وهو الحافظ، وتطلق على الرقبة، وهي العضو المعروف باعتبار حفظ البدن والرأس والحافظ لهما، والمراد من الرقيب هو الحفيظ المراقب المهتمّ بأُمور مَن يرقبهم، وبهذا يختلف عن الحفيظ.

وأمّا اختلافه عن الشهيد، فلأنّه يطلق على المراقبة الحضوريّة للأعمال، وما يدركه إحدى الحواس. وأمّا الرقيب فهو أعمّ يشمل الذات والأعمال وما تضمره السرائر، والمهتمّ بأُمور مَن يراقبه المتصرّف في شؤونه. ومنه تعرف الوجه في استبدال كلمة الشهيد بالرقيب في المقام، إذ هو عزّوجلّ الحفيظ المراقب لجميع أُمورهم وشؤونهم والمتصرّف فيهم، فيعصم مَن أراد هدايته، ويخذل مَن لم يرد هدايته، فتصدر منه تلك المقالات الضالّة.

والمعنى: فلمّا توفّيتني ولم أحضر فيهم، كنت أنت الشهيد الحافظ المطّلع على خفايا أُمورهم، ومواطن أسرارهم، فضلاً عن ظاهر أعمالهم وأقوالهم.

ويستفاد من الحصر في قوله تعالى: ﴿**كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ**﴾ أنّ شهادته عزّوجلّ ورقابته كانت مستقلّة وذاتيّة، وشهادة عيسى عليه السلام حين وجوده بين أُمّته منحة إلهيّة، كسائر المنح الإلهيّة لبعض عبادة المخلصين ممّا يختصّ به عزّوجلّ، وليست مستقلّة، وإنّما كانت وساطة في الشهادة، مثل ما أفاض عليه من العلم والخلق والإحياء والشفاعة والهداية، ونحو ذلك ممّا هو كثير.

قوله تعالى: ﴿**وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾.

تأكيد لما سبق، ولبيان أنّه تعالى هو الشهيد بالحقيقة بالشهادة العامّة الشاملة لجميع الأشياء والخصوصيّات، فهو الشهيد مع الشهداء، والشهيد على الظاهر والباطن، وعلى الأعيان والأفعال، فلم تنقطع شهادته عزّوجلّ بعد وفاة عيسى عليه السلام، فهو معه ومع غيره من الأنبياء وسائر الشهداء؛ ولذا لم يبطل قول عيسى عليه السلام: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾، إذ له حقيقة الشهادة كما له حقيقة كلّ كمال، وإذا كان لغيره من ذلك الكمال فإنّما يكون بإذن منه عزّوجلّ حسب القابليات والاستعدادات، وهو الرقيب المسيطر على الجميع، فلا يوجب منح غيره من الكمال والخير انعزاله عزّوجلّ وزوال ملكه وتدبيره أو بطلانه، فهو الكمال المطلق ولغيره المكتسب، ومن جميع تلك الأدلّة والبراهين الساطعة يستفاد براءة عيسى من كلّ ما قيل فيه، وقد برّأه الله تعالى في القرآن الكريم، فراجع الآيات النازلة في هذه السورة وغيرها، بل في أناجيلهم من بقايا التوحيد ما يدلّ على برائته عليه السلام.

قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾.

آية عظيمة تبيّن خلقاً كريماً من أخلاق الأنبياء العظام، حيث أوكل أمر مَن اتّخذه وأُمّه إلهين من دون الله إلى عزّوجلّ، ولم يطلب لهم الهلاك الذي استحقّوه بأفعالهم وأقوالهم، فإنّ عيسى بن مريم عليه السلام لما برّأ نفسه ممّا قيل فيه، وأقام الحجّة على ذلك، وبيّن وظيفته التي أدّاها بأحسن وجه، ولم يتعدّها إلى ما ليس له بحقّ، فيُرجع أمرهم إلى عدل الله عزّوجلّ يوم القيامة، فهو عليه السلام غير مسؤول عنهم في ذلك اليوم العظيم، بل ينفذ فيهم الحكم الإلهيّ الذي يتعلّق بهم في ما بينهم وبين ربّهم، فهو المالك المطلق فيما يفعله بملكه. وقد فوّض أمر الجزاء إليه عزّوجلّ حسب ما تقتضيه الحكمة المتعالية وعلمه الأتمّ، وقد بيّن عليه الصلاة والسلام ما

يمكن أن يصدر فيهم من الحكم بأُسلوب رفيع، فإمّا العذاب أو الغفران.

وقد ذكر عليه السلام في كلّ واحد من الجزائين بما يكون برهاناً لاستحقاق كلّ واحد من الشرطين، فإنّهم أشركوا بالله تعالى فاستحقّوا به العذاب، وهو الحَكَم العدل فيه، ومولاهم الحقّ لا يعذّب أحداً بغير استحقاق، وهم عباده وأمرهم يرجع إليه، فله أن يسخط عليهم بما وقعوا فيه من الشرك الشنيع والظلم العظيم، ولا يلحق بتعذيبهم اعتراض عليه لاستحقاقهم له، فهو المالك المطلق والمولى الحقّ.

وقد ذكر عليه السلام لفظ العباد استرحاماً عليهم، فإنّهم وإن خالفوا ربّهم وأشركوا ممّا استحقّوا العذاب، إلّا أنّهم أرقاء في أسر ملكه عزّوجلّ، ولن يكن لهم قدرة في جنب قدرة مالكهم المطلق، ففيهم من ذلّ العبوديّة ما يستوجب الرأفة بهم والرحمة عليهم، لذا عقّبه بالجزاء الآخر.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

أي: وإن تغفر لهم وتمحوا أثر الذنوب عنهم، فإنّه لا قبح في ذلك، وهو شأنك، لأنّك أنت العزيز القوي الغالب على كلّ شيء، ولك من القدرة والعزّة ما لم تكن لغيرك، والحكيم الذي لا يفعل إلّا ما فيه الحكمة المتعالية، وقد اجتمعتا في مغفرة الكافر، ذلك أن تغفر الظلم العظيم، ولم يعدم وجه الحكمة فيها، فلا مجال للاعتراض عليك إن غفرت له. وهذا وجه صحيح مقبول وليس فيه طلب الغفران للكافر الذي منع منه، فإنّ الآية الكريمة لا تدلّ إلّا على إيكال الأمر إلى خالقهم ومالك أمرهم، وأنّ في كلّ واحد من العذاب والغفران جهة استحقاق، والأمر مفوّض إليه سبحانه وتعالى، وهو عليه السلام خارج عن هذا الحكم الإلهيّ.

ومن ذلك تعرف الوجه في اختيار الإسمين المباركين (العزيز الحكيم) على غيرهما من الأسماء المباركة، فإنّ المغفرة إذا أصابت المخلوق المستحقّ للعذاب،

فهي إنّما تكون من الله تعالى لجهةٍ اقتضتها العزّة الإلهيّة والحكمة الربانيّة ، ولا شأن لغيره عزّوجلّ من سائر المخلوقين ، وإنّما لهم التفويض ، وليس ذلك من الشفاعة للكافر ، كما عرفت .

مع أنّ المقام الذي تجلّت فيه العظمة الإلهيّة والقدرة الكاملة الربانيّة، يقتضي أن يراعي جانب المخلوق الضعيف ومقتضيات ذلّ العبوديّة والمملوكيّة المطلقة ، لا الاسترسال ، فيجب عليه التحرّز حينئذٍ عن ملاحظة حكمه وقضائه عزّوجلّ ، فإنّ ذلك من الذنب الذي يتنزّه الأنبياء عنه .

وللمفسّرين هنا آراء وأقوال وإشكالات حصلت من الغفلة وعدم التعمّق في الآية المباركة . فراجع .

قوله تعالى : ﴿قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ .

بيان لحقيقة من الحقائق الواقعيّة التي يبتني عليها الجزاء العدل ، وفيها من الحثّ على ملازمة الصدق كمالا يخفى .

ومن حذف المتعلّق يستفاد عموم الصدق في الأقوال والأفعال والاعتقاد ، ولا ريب أنّ الصدق الذي يترتّب عليه الجزاء العظيم، الذي أعدّه الله تعالى للصادقين، إنّما الصدق في الدُّنيا كما هو معلوم . ولكنّ لهذه الصفة الكريمة آثاراً خاصّةً تظهر في يوم القيامة، وتتجسّم في ذلك اليوم العظيم ، ممّا يجعل الصادقين متميزين ينتفعون بصدقهم ، ممّا يقتضي تعلّق هذا النداء الربوبيّ الرقيق بهم ، وتميّزهم بخطاب فيه من الرضا بهم وقبول أعمالهم والدخول في رضوانه .

ولعلّ السرّ في ذلك أنّ الصدق يلازم كثيراً من الأخلاق الفاضلة التي أمر الله سبحانه وتعالى باكتسابها، والاستمرار عليها ، فإنّها لا تنفع إذا لم يكن الصدق موجوداً ، فإنّه المعدّة لها ، وبدونه لا يمكن الحصول عليها ، كما أنّ الصدق من

العلل القريبة في ترك المعاصي، والدخول في الصلاح وتجنّب الفساد، وتدلّ عليه وصية النبيّ ﷺ للأعرابي حينما سأله عن أفضل الأعمال، فأوصاه بالصدق وعدم الكذب، فإنّه كان رادعاً له في ارتكاب المعاصي لأن يصدق في المقال، ويستلزم الصدق في الأفعال.

ومن تطبيق الآية الكريمة على عيسى بن مريم عليه السلام يستفاد صدقه وتنزيهه عن كلّ ما قيل فيه، وقبول أقواله في مقام براءته عمّا استفهم عنه.

قوله تعالى: ﴿**لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً**﴾.

بيان للنفع الذي ينتفع به الصادقون، أنّ لهم نعيماً دائماً وثواباً خالداً لا انقطاع له أبداً؛ لأنّهم مظاهر الصدق، وقد تجسّم ذلك في النعيم الأبديّ.

قوله تعالى: ﴿**رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ**﴾.

لما تمثّل الصدق فيهم فصاروا مظاهر رضائه الذي هو من أهمّ الغايات، بل لا غاية وراءه، وقد تعلّق رضاه بأنفسهم وذواتهم الصادقة، لا بمجرّد أعمالهم وأقوالهم، كما في آيات أُخرى، قال تعالى: ﴿**وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿**وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً**﴾[2]. وقد عرفت آنفاً أنّ الصدق يلازم جميع الخصال الحميدة الكريمة، فرضاه عزّوجلّ بالصادقين، إنّما كان لأجل كونهم مثالاً لكلّ تلك الصفات الفاضلة، وقد دخلوا في مقام العبوديّة الكاملة التي لها الخضوع التامّ لربّهم العظيم، فتكون أنفسهم طاهرة عن كلّ ما يشينها من الكفر والفسق ونحو ذلك، وإلّا فإنّ الله لا يرضي بهما، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ**

---

١. سورة الزمر: الآية ٧.

٢. سورة طه: الآية ١٠٩.

﴿الْكُفْرَ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾[٢].

قوله تعالى: ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾.

فإنّ مقام الصدق يقتضي الخضوع التامّ لله تعالى وتسليم الأمر إليه، وهو يستلزم الرضا عنه، فإنّه لا شيء غيره عندهم حتّى تحن القلوب إليه، ولا يصل إلى هذا المقام غير الصادقين الذين عقدوا آمالهم به عزّوجلّ، وانقطعوا إليه انقطاع العبد الذليل المستسلم إليه، فكيف يتصوّر فيهم أن يعقد لهم رضاء بغيره عزّوجلّ.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

سواء رجع اسم الإشارة إلى الأخير وهو أعزّ المقامات وأجلّها، أو رجع إلى الجميع من ما أعدّه الله تعالى للصادقين، فإنّه فوز عظيم ولا شيء أعظم منه، فإنّه لا يمكن أن يحيط به الوصف، ولا يمكن أن يصل إليه العقل إلّا بالمشاهدة، وكيف لا يكون عظيماً وقد سعدوا بإنسانيّتهم، ووصلوا إلى مقام الرضا عنه ورضاه عزّوجلّ عنهم، وهذه غاية آمال العارفين، ومنتهى خوف الراجين وجهاد المجاهدين السالكين في ما يرضي الربّ.

قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾.

أحسن ختام لهذه السورة المباركة، وقد بيّن عزّوجلّ فيه سلطته التكوينيّة والتشريعيّة، فإنّه المالك لما سواه، وهي مملوكة له خاضعة لإرادته.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

---

١. سورة الزمر: الآية ٧.

٢. سورة التوبة: الآية ٩٦.

فإنّ الملك التامّ يستلزم القدرة التامّة، فإذا تمّت له كان الملك مطلقاً غير مقيّد بشيء، فاستغنى عن الكلّ والكلّ محتاج إليه، فهو الله الواحد القهّار.

ولا ريب أنّ ختم السورة بهذه الآية المباركة الدالّة على غناه المطلق واحتياج الكلّ إليه، فيه الدلالة على لزوم مراعاة العهود والمواثيق التي وردت فيها، والوفاء بها من غير نقص، فليس للمملوك المحتاج إلّا رضاء مالكه المطلق، ولا يتحقّق إلّا بالسمع والطاعة عنه والعمل بما يقتضي رسم العبوديّة، وقد قال تعالى في ابتداء السورة: ﴿**يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ**﴾، فكان الختام موافقاً للابتداء وهو من المحسّنات.

***

بحوث المقام

بحث أدبيّ:

ذكرنا ما يتعلّق بالاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾، وذكر بعض أنّ في إيلاء استفهام الاسم ومجيء الفعل بعده دلالة على صدور الفعل في الوجود، فيكون الاستفهام عن النسبة وتعيين القائل، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا﴾. ولكن ذلك وجه من الوجوه فيمكن أن يكون على أنّ المتيقّن هو الاتّخاذ، والاستفهام للتعيين أنّه بأمره أو من تلقاء أنفسهم، كما في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾، ويمكن أن يكون الوجه لتقوية النسبة؛ لأنّها بعيدة عن القول، بحيث لا تتوجّه نفس السامع إلى أنّ المقصود ظاهرها، وقيل غير ذلك.

وجملة: ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ تدل على النفي مطلقاً لا على المضي، لتقلب مستقبلاً، كما لا يحتاج إلى التقدير.

وذكر جمع من أهل اللّغة: أنّ للنفس إطلاقات، فتطلق على ذات الشيء وحقيقته، وعلى الروح، والقلب، والدم، والإرادة، وعلى الغيب، والعقوبة، وعلى العين التي تصيب. والحقّ أنّها حقيقة في الأوّل ومجاز في غيره.

وقد ذكر بعض المحقّقين: أنّ إطلاق النفس على الله تعالى لا يكون إلّا مشاكلة.

وهو مردود بإطلاقها عليه عزّوجلّ بمعنى الذات من غير مشاكلة.

وذكر بعض المفسّرين: أنّ المشاكلة في الآية لم تكن في النفس، وإنّما في لفظ (في)، فإنّ مفادها بالنظر ـ أي ما في نفس عيسى عليه السلام ـ النقش والارتسام، ولا

يتصوّر ذلك بالنسبة إلى الله تعالى.

ولكنّه ليس بشيء، فإنّ (في) تأتي بمعنى الظرفيّة التي تختلف باختلاف المتعلّق، فلا يحتاج إلى قول بالمشاكلة.

و(أن) في قوله تعالى: ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مفسّرة لا موضع لها من الإعراب، ويصحّ أن يكون بدلاً من (ما)، أو من ضمير (به).

وقيل: يصحّ في موضع خفض على تقدير (بأن).

وقيل: إنّه على الجر بدلاً من الهاء، أو الرفع على إضمار هو، أو النصب على إضمار أعني، أو بدلاً من موضع به.

وأُشكل على كلّ واحد بإشكالات متعدّدة، مَن أراد التفصيل فليرجع إلى كتب النحو والتفسير.

و(مادمت) يحتمل أن يكون دام تامّة وما ظرفيّة، أي ما بقيت فيهم، ولكن المعروف أنّ دام ناقصة وخبرها (فيهم).

و(أنت) في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ ضمير فصل أو تأكيد.

و(الرقيب) خبر كان، وقرئ بالرفع على أنّه خبر (أنت)، وبالجملة خبر كان.

(عليهم) متعلّق بالرقيب على القرائتين.

و(يوم) في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ بالرفع على أنّه خبر (هذا)، والجملة محكيّة، وقرئ بالنصب على أنّه ظرف (تعال)، وهذا مبتدأ خبره محذوف، تقديره حقّ أو كلام عيسى، ونحو ذلك.

وقيل: إنّه ظرف مستقر وقع خبراً لهذا، ويُبنى لإضافته إلى الجملة الفعليّة المصدّرة بالمضارع.

ولكنّ البصريّين منعوا ذلك، إلّا إذا كانت الجملة مصدّرة بالفعل الماضي،

نحو (على حين عاتبت المشيب على الصبا)، والمسألة محرّرة في كتب النحو، فراجع.

و(صدقهم) مرفوع فاعل ينفع، وقرئ بالنصب على أن يكون فاعل (ينفع) ضمير يرجع إلى الله تعالى، ويكون صدقهم إمّا مفعولاً له أي لصدقهم، أو منصوباً بنزع الخافض أي بصدقهم، أو مصدراً مؤكّداً، أو مفعولاً به على معنى يصدقوه الصدق، والمراد يحقّقون الصدق.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: تدلّ المحاورة العظيمة التي وقعت بين الله عزّوجلّ وبين عيسى بن مريم عليه السلام، على ثبوت الوحدانيّة الكبرى له تعالى ونفي الشرك عنه، بجميع أنحائه ووجوهه المتصوّرة في جعل أحد المخلوقين شريكاً له عزّوجلّ، وإذا كان ذلك منفيّاً عن مثل عيسى بن مريم الذي استحقّ الاحترام و التبجيل والتقديس، فيكون عن غيره بطريق أُولى، ولا فرق حينئذٍ بين أن نقول: إنّ الاستفهام في الآية المباركة لتعيين القائل، أو الاتّخاذ أو غير ذلك ممّا قيل في المقام، كما عرفت.

الثاني: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾** على تحقّق تلك المحاورة مشافهة بينهما في أمر أدّعته النصارى في حقّ عيسى بن مريم عليه السلام، وهو قد نفاه عن نفسه بإثبات ما اعترف به في الحياة الدُّنيا، وأنّه عبدالله ورسوله، ولم يكن من حقّه أن يدّعي لنفسه ما ليس بحقّ، وأنّه لم يتعدّ عن الحدود التي أمره الله تعالى بها، وقد اشتغل بالعمل وتنفيذ ما كلّفه الله به.

الثالث: قد يقال: إنّ ظاهر الآية الشريفة: **﴿اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ﴾** عدم اتّخاذ الله تعالى معهما إلهاً واستقلالهما بالإلوهيّة، والمعروف أنّهم ثلّثوا

وجعلوا لله شريكاً كما هو قضية الآيات الأُخرى.

ولكن عرفت في التفسير أن لفظة (دون) تستعمل في القرآن الكريم في الإشتراك لا الاستقلال، فيكون معنى الآية: اتّخاذ عيسى وأُمّه إلهين شريكين لله سبحانه في الإلوهيّة، لا نفي إلوهيّة الله تعالى، ولو كان بمعونة القرائن الأُخرى التي منها: أنّ الذين شرّعوا عبادة المسيح وأمّه كانوا من أقوام مرتقية في الفلسفة، وهم اليونان والرومان وبعض اليهود، والمطّلعين على تلك الفلسفة، فلم يتّخذوا عيسى وأُمّه كليهما إلهين مستقلّين، بل جعلوهما شريكين لله تعالى، فتجاوزوا عن توحيد الله وإفراده بالإلوهيّة والعبادة، إلى اتّخاذ إله وأكثر مع الله، وهو الشرك.

مضافاً إلى ما قلناه من كلمة (دون) إذا استعملت في مقام اتّخاذ الإلـه، لا تأتي إلّا بأن يجعل الداني بمنزلة العالي في بعض الصفات المختصّة بالأخير، أو نعت العالي بنعوت النقص والإمكان. وإلّا فنفي الله مطلقاً لا يمكن أن يتصوّر إلّا بظاهر القول فقط، فراجع.

الرابع: يستفاد من كلمة (اتّخذوني) أنّ عبادة المسيح وأُمّه قد وقعتا في الخارج، وأنّ مَن قال بإلوهيّة المسيح عليه السلام قال أيضاً بإلوهيّة أُمّه العذراء عليها السلام، بلا اختلاف بينهما في الصفة، وأنّ الله تعالى يحكي عنهم كذلك، وهو أصدق القائلين، فلا يصغى إلى إنكار بعضهم القول بإلوهيّتها، أو الاختلاف في صفة الإلوهيّة بالنسبة اليها عن ابنها المسيح عليه السلام.

وقد تقدّم الجواب عن ذلك، وذكرنا أنّهم قالوا بإلوهيّة مريم، ونقلنا مقالة الأب لويس شيخو في مجلة (المشرق) العدد التاسع من السنة السابعة: «إنّ تعبّد الكنيسة الأرمنيّة للبتول الظاهر أمّ الله لأمر مشهور»، وقوله: «قد امتازت الكنيسة القبطيّة بعبادتها للبتول المغبوطة أُمّ الله»، فراجع.

الخامس: يدلّ قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ على عظيم تأثّر عيسى عليه السلام من ذلك

الخطاب الربوبيّ، وشدّة خوفه من تلك المقالة، وقد استولى الوجل على جميع مشاعره، فلم يكن له مجال إلّا أن ينزّه ساحة قدسه عن كلّ النقائص الإمكانيّة بأبلغ الوجوه، ومنتهى التقديس والتنزيه في بادئ الأمر، ولم يثبت شخصية لنفسه، فنفاها وكلّ ما سوى الله بالتسبيح والتنزيه والتقديس، وهذه غاية الأدب العبوديّ.

السادس: يدلّ قوله تعالى: ﴿**مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ**﴾ أنّ القول بالشرك هو غير حقّ، وكل ما ليس بحقّ لا يمكن صدوره من مثل عيسى بن مريم، فهو معصوم. وقد تقدّم في التفسير أنّ هذا القول منه عليه السلام يدلّ على نفي الشأن الذي هو أبلغ من إنكار القول رأساً، إذا الأوّل يستلزم نفي الوقوع والفعل مؤيّداً بالدليل، فراجع. والمناط على عدم صدور ما ليس بحقّ منه، سواء كان قولاً أم فعلاً أم اعتقاداً.

السابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾ على إثبات الكمال المطلق له عزّوجلّ، بعد سلب النقائص عنه وتنزيه ساحة قدسه عن كلّ صفات الجلال، فقد أثبت في كلامه عليه السلام ذاتاً جامعة لجميع صفات الكمال، ومنزّهة عن كلّ صفات الجلال، فيمتنع أن يكون له شريك أبداً، فكيف يصدر القول به عن عيسى عليه السلام؟! وإثبات العلم لله عزّوجلّ الذي هو عين ذاته، يستلزم إثبات ذاتٍ كاملة من جميع الجهات كما هو معروف، ويستفاد من الآية الكريمة علمه تبارك وتعالى بالجزئيات، وكلّ ما يصدر من المخلوقين، وجميع ما يتعلّق بشؤونهم.

الثامن: يرشد قوله تعالى: ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾ أنّ العلم بما في النفس ومعرفتها بخصوصيّاتها وما تحتاج إليه وما يكون سبباً لسعادتها وشقائها، والعلم بدائها ودوائها، يستلزم العلم بالله تعالى، ويدلّ عليه الحديث المعروف عن عليّ عليه السلام: «مَن عرف نفسه فقد عرف ربّه»، وقد تقدّم الكلام في ذلك في هذا الجزاء، فراجع.

وأمّا العلم بذاته عزّ وجلّ فهو مستحيلٌ، لعدم إمكان إحاطة العقول المتناهية بالذات غير المتناهية من جميع الجهات، وما يمكن إحاطته إنّما هي الآثار وجماله وجلاله تعالى وتقدّس.

والتاسع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ**﴾ أنّ علوم الأنبياء والمرسلين إفاضيّة من المبدأ الفيّاض، وأنّ العلم التامّ بجميع الغيوب فهو منحصر فيه تعالى، فإنّ جميع الأشياء حاضرة لديه.

واستعمال الغيب في علمه تعالى باعتبار المجاراة مع علم سواه المنقسم إلى الحضور والغيب، فإنّ ما كان عند شخص هو غيب عن غيره، إلّا أنّه معلوم لله سبحانه وتعالى الذي هو محيط به. وقد تقدّم ما يدلّ على ذلك في التفسير، فراجع.

العاشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾ على أنّ وظيفة الأنبياء هي دعوة الناس إلى عبادة الله الواحد الأحد، وأنّ كلّ ما بعث به المرسلون إنّما يرجع إلى هذه الجهة، فإنّها المقصد الأهمّ والغاية العظمى من خلق المخلوقات، قال تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾، وأنّ عيسى عليه السلام لم يتعدّ عن الوظيفة المقرّرة له.

الحادي عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾ على البرهان لعبادة الله الذي هو ربّ المخلوقات، يدبّر أُمورهم ويدير شؤونهم ويحيط بهم ويعلم جميع خصوصيّاتهم. كما يدلّ على أنّ عيسى بن مريم عليه السلام يدعو إلى الله وحده لا شريك له، وأنّه ربّه وربّ جميع الناس، فلم يخرج عن طور العبودية، ولا عن الوظيفة المقرّرة له عند ربّه.

الثاني عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ**﴾ على أنّ الأنبياء شهداء على أُممهم، يعلمون ما يجري عليهم وما يصدر منهم، قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً، فإنّ علم الشاهد بالمشهود به من الضروريات، وهي من وظائف

الأنبياء، وتدلّ عليها الأدلّة الكثيرة.

ويدلّ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ على أنّ عيسى عليه السلام لم يكن مثل سائر الأنبياء والمرسلين، فقد انقضى أجلهم بالموت، وقبضت أرواحهم الشريفة، وأمّا عيسى فلم يكن إلّا بإنقضاء أجله من هذه الدُّنيا. وإصرار القرآن الكريم على استعمال الوفاة في عيسى بن مريم عليه السلام أيضاً إلّا لخصوصية خاصّة فيه دون غيره من الأنبياء والمرسلين. وقد تقدّم الكلام في ذلك، فراجع.

الثالث عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ على أنّ الشهادة منحصرة في الله تعالى، فهو شهيد مع سائر الشهداء وقبلهم وبعدهم، لا تخفى عليه خافية، وأنّه مع شهادته رقيب على خلقه يراقب جميع أُمورهم، فكانت شهادته تبارك وتعالى أتمّ وأكمل وأعظم وأشمل، فتكون منحصرة فيه، وأمّا شهادة غيره من الأنبياء والعلماء والمؤمنين، كلّ بحسب حاله وسعة دائرة شهادته وضيقها، فإنّها وساطة في الشهادة لا شهادة مستقلّة، وشأنها شأن سائر التدابير الإلهيّة التي هي منحصرة فيه عزّوجلّ وتكون من غيره وكالة وبإذن ووساطة منه تعالى، من دون أن يكون انعزال له تعالى على ملكه ولا زواله ولا إبطاله، كما هو واضح.

الرابع عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ على إيكال أمر الناس الذين قالوا في حقّه ما قالوا إلى ربّهم وخالقهم، وجعل نفسه بمعزل عن الحكم، فقد كان من شأنه تبرئه ساحته ممّاقالوه، وقد حصل بأحسن وجه وأقرّه خالقه على ذلك، وفي نفس الحال استعمل في كلامه ومحاورته مع الله عزّوجلّ ما يجلب به عطفه عليهم، فإنّهم العبيد لخالقهم، وهو مولاهم الحقّ لا سيّما أنّه في مقام المشافهة، يستدعي مراعاة جانب الذلّ والخضوع والمسكنة، والتحرّز عن كلّ ما يوجب إثبات شيء من الدلال والسؤال والدعاء، وأمّا الاسترسال عند ذلك فقد يكون من الذنب الذي لا يليق بساحة عيسى عليه السلام؛ ولذا

نرى أنّه ذكر من أسمائه العظام: العزيز الحكيم، الدالّين على إيكال الأمر إلى عزّته وحكمته اللّتين لا يداخلهما شكّ وريب، فإنّ غفر عزّوجلّ فلا مجال للاعتراض عليه حينئذٍ.

ومن هنا تعلم أنّ استعمال الكلمات في القرآن ووضعها في مواضعها لم يكن إلّا مع علم وحكمة ودقّة، فليس كلام الله تعالى مثل كلام المخلوقين.

وإنّ قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ يدلّ على عظيم منزلة الصدق وكبير أثره، وظهور فضله في يوم ينقطع كلّ أمل، ويضمحلّ كلّ رجاء، وتذاب فيه القلوب من فرط الخوف والوجل، فيكون للصدق تجلّ خاصّ يستتبع رضاء الله تعالى والثواب العظيم، فلم يكن لأي خُلُق كريم وصفةٍ حسنة مثل ما يكون للصدق من عظيم الآثار، ولا ريب أنّ الصدق الذي يكون نافعاً في ذلك اليوم العصيب، إنّما هو الصدق في الدُّنيا، الذي يكون مستوعباً للأقوال والأفعال والاعتقاد والاستمرار عليه، فإنّه الذي يستتبع الصلاح في جميع الشؤون، ويترتّب عليه الجزاء والحُسن الموجب للدخول في رضوان الله تعالى.

الخامس عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ على غاية السعادة الأبديّة، والمطلب الأقصى الذي يبتغيه المؤمنون في سيرهم وسلوكهم، ولا مطلب لهم أعلى منه لتمتدّ أعناقهم إليه، وهذه النعمة الإلهيّة المعنويّة تختلف عن سائر النعم الإلهيّة، فإنّها غايةٌ دونها الغايات، يجتمع فيها المبدأ والمنتهى، والمادّة والغاية، وإذ رضي الله تعالى عن عبد من عباده، فإنّه يكون سبباً لهدايته وطاعته والدخول في طمأنينة قلب وغبطة وهناءة دائمين، وهو يستلزم رضاء العبد عنه عزّوجلّ، فإنّ ذلك من مقام العبوديّة، ولا يكون رضاء الله عن عبد إلّا إذا كان مثالاً للعبوديّة الكاملة، يعمل بكلّ ما يقتضيه هذا المقام، وهذا ممّا يزيد هذه النعمة سموّاً ورفعة. يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾، فإنّ رضا الله

عن عبده ورضاه عن الله تعالى وعزّ هو المطلوب العظيم الذي لابدّ من الظفر به، وإرجاعه إلى الثاني يستلزم النعيم الأوّل أيضاً، كما هو معلوم.

السادس عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾ على المكليّة المطلقة لله تعالى لجميع ما سواه، وأنّ عموم القدرة وسعتها لله تعالى وحده، فلا شأن للعبيد إلّا السمع والطاعة وتنفيذ عهود المالك المطلق ومواثيقه، فتدلّ الآية الكريمة على بطلان أقوال النصارى في نبيّهم، وما ورد في هذه السورة من أقوال المشركين واليهود، وقدرته على نفوذ إرادته ومشيئته في عباده، وتنفيذ ما وعده الله للمؤمنين، لا سيّما الجزاء الذي وعده للصادقين، فكانت هذه الآية أحسن ختام لهذه السورة المباركة التي ابتدأت بوجوب الوفاء بالعقود، كما عرفت. وقد اشتملت هذه السورة على عدّة من العهود والمواثيق تتعلّق بالأُصول والفروع ومحاجّة أهل الكتاب، وتقدّم ذلك كلّه، فراجع. نسأل الله أن يوفّقنا للعمل بأحكامها وما ورد فيها من الحكم والمعروف، أنه سميع مجيب.

***

بحث روائي:

في «تفسير العيّاشي»: عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى لعيسى بن مريم عليه السلام: ﴿**أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾: «انّ الله إذا أراد أمراً أن يكون قصّةً قبل أن يكون كان قد كان».

أقول: روي مثله عن ثعلبة بن ميمون، عن أبي جعفر عليه السلام، والمراد أنّ الأشياء الواقعة في الخارج في علمه تبارك وتعالى على نمط واحد، لا مضي فيه ولا استقبال ولا حال، مع أنّ الإخبار بالمستقبل بصيغة الماضي مع العلم بتحقّق وقوعه شائعٌ في العرف واللّغة.

وفيه أيضاً: عن جابر الجعفيّ، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**تَعْلَمُ مَا**

﴿فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ قال ﷺ:

«إنّ اسم الله الأكبر ثلاثة وسبعون حرفاً، فاحتجب الربّ تبارك وتعالى منها بحرف، فمن ثمّ لا يعلم أحدٌ ما في نفسه عزّوجلّ، أُعطي آدم اثنين وسبعين حرفاً، فتوارثها الأنبياء حتّى صارت إلى عيسى ﷺ، فذلك قول عيسى: **﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾**، يعني اثنين وسبعين حرفاً من الاسم الأكبر، يقول: أنت علّمتنيها فأنت تعلمها، **﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾** يقول: لأنّك حجبت بذلك الحرف، فلا يعلم أحد ما في نفسك».

أقول: الحديث يدلّ على أنّ علوم الأنبياء إفاضيّة، تفاض عليهم بحسب ما تستعدّ به فطرتهم وذواتهم الشريفة، وليس كلّهم على حدّ سواء من هذه الجهة.

ويدلّ عليه الحديث الآخر الذي رواه العيّاشي ـ أيضاً ـ الذي يدلّ على اختلاف ما عندهم من هذه الاسماء الاثنين والسبعين، وقد أفاض سبحانه وتعالى من العلوم والمعارف عليهم، ولكنّه تعالى اختصّ بجزء منها، وهو الأصل لها، ومنه ينبع سائرها. ويأتي في المباحث الآتية من هذا التفسير معنى الاسم والاسم الأعظم أو الأكبر الذي احتفظ به عزّوجلّ، وقد ذكرنا أنّه لم يكن من قبيل الألفاظ المتداولة المخلوقة المكوّنة من حروف الهجاء، بل المراد بها هي المحكيّة عنه التي هي الذات بحسب ما توصف بوصف من الأوصاف، والوجوه الحاكيّة عن جمال الله تعالى وقدسه وجلاله، التي تكون مظاهر رحمته ووسائط فيضه التي تنتهي إلى ذاته المقدّسة، الجامعة لكلّ كمال ومنبع كلّ خير، فإذا أُلهم أحد علم الأسماء وما يرتبط بها من الآثار المرتّبة عليها، والكلّيات المنطبقة على جزئياتها ومصاديقها، ولكن كلّ تلك خاضعة لذاته المقدّسة التي خفيت على الجميع، وهو الاسم المختصّ به الذي لا يطّلع على غيبه أحداً. وليس من هذا القسم العلم بالأُمور العقليّة، وإنّما إلهام ربانيّ وإفاضة سبحانيّة.

نعم، لها مجال في الأُمور الظاهريّة التي يمكن أن يدركها العقل من تطبيق الكليّات. وأمّا أسماؤه المقدّسة فهي إفاضيّة ـ كما عرفت ـ ولا طرق إلى معرفتها إلّا بالإلهام والوحي، وما يدرك منها إنّما هي المظاهر والآثار، ولكن حقيقة ذلك الاسم لا يمكن دركها لأحد، فهو عين الذات، والمفهوم هو المدرك غير الذات، وإنّما هي إشارات ورموز. وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

وفي «مصباح الشريعة»: عن الصادق عليه السلام: «حقيقة الصدق تزكية الله تعالى لعبده، كما ذكر عن صدق عيسى في القيامة بسبب ما أشار إليه من صدقه براءة للصادقين من رجال أُمّة محمّد صلى الله عليه وآله، فقال عزّوجلّ: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾».

أقول: الحديث يبيّن حقيقة الصدق التي هي ارتباط بين العبد وخالقه، فإنّه من جانب العبد مطابقة أفعاله وأقواله واعتقاده مع الواقع الذي أُمر به، ومن ناحيته عزّوجلّ تزكيته للعبد، فإنّه حينئذٍ يكون صدقاً نافعاً في يوم لا ينفع فيه شيء إلّا الصدق، وفي الحديث الإشارة إلى أنّ واقع الصدق هو تزكية الله تعالى للعبد، فاذا حصل فهو صدق، وإلّا ليس بصدق.

***

بحث عرفاني:

الآيات الشريفة تتضمّن إشارات ورموزاً للسالكين، يعرفونها بقوّة حدسهم وصائب فكرهم، والنور الذي أودعه الله تعالى في قلوبهم، ومنها يستفيدون كيفيّة المخاطبة مع خالقهم العزيز، ويتعلّمون أدب المحاورة معه عزّوجلّ، فإنّ له أثراً كبيراً وعظيماً، بل هو الشرط في دخولهم في هذا الحريم، وهو المحاورة مع الله تعالى والأُنس به عزّوجلّ، بل في الأدب معه تتجلّى حقيقة العبد.

والأدب المبحوث عنه في كتب الأخلاق، وما ورد فيه في كتب الدعاء أنّما

هو هيئة حسنة ، والصفة الخاصّة التي يتلبّس بها الداعي أو الشخص لملاقاة شخص عظيم ، بلا فرق بين أن تكون في المنظر أو اللّباس أو الأفعال والأقوال ، فتختصّ بما إذا كان الفعل محبوباً في حدّ نفسه ، فلا تشمل الممنوعات شرعاً ، وتشمل جميع الأفعال الاختياريّة الحسنة ، وهذا ممّا اتّفق عليه العقلاء، وأن اختلفت المجتمعات في مصاديقها ، فالأدب محبوب بذاته تدعوا إليه الفطرة ويتعاملها العقلاء ويستحسنونه مطلقاً ، واختلافهم في المصاديق والأفردا لا يضرّ بأصل حُسنه ، بحيث يكون أدب كلّ مجتمع حاكياً عمّا عليه من العادات والتقاليد والأخلاق .

إلّا أنّ في الإسلام آداباً خاصّة تنبئ عن حقائق متأصّلة ، وهي عامّة تشمل جميع مظاهر الحياة ، وتدلّ على كمال الإسلام ورقيّة عن جميع ما يكون مبتذلاً ، ولمّا كانت دعوة الإسلام إلى التوحيد وتطبيقه في الاعتقاد والعمل به في جميع وجوه الحياة الدنيويّة ، فكان الأدب في الإسلام موظّفاً في هذا السبيل ، بحيث يرجع العبد في تطبيقه للأدب إلى جعل نفسه عبداً خاضعاً لله تعالى ، تظهر سمات العبوديّة على جميع جهات وجوده وأطواره ، ظاهراً وباطناً ، فكل مَن اشتدّ تأدّبه مع الله تعالى، كانت سمات العبوديّة عليه أظهر . ولا ريب أنّ الأنبياء والأولياء والصالحين من عباده لهم الحظّ الأوفر ، وهم الأساس المتين في العبوديّة ، فيكون أدبهم مع الله تعالى أشدّ وأظهر وأعمق؛ ولذا صاروا مرّبين ومعلّمين لأُممهم ، بهم يقتدى في عنوان العبوديّة ومظاهرها ، ويتعلّم منهم سمات الأدب ، لأنّهم علموا وعملوا بما علموه ، فصاروا مظاهر قدوة لغيرهم ، وتأثّرت نفوسهم القدسية فصاروا مظاهر العبوديّة لخالقهم ، وتهذّبت بالتعاليم الربانيّة، واشتغلوا بالطاعة لبارئهم، فتأثّرت النفوس المستعدّة بهم ، فكانوا مرّبين حقيقيّين، وانقادت النفوس إليهم ، ومن المستحيل أن ينقاد شخصٌ لآخر في العظة والنصحية، والواعظ لم

يعمل بما يعظ به غيره، وهذا أمر فطريّ مركوز في النفوس. لقد أرشد إلى هذه الفطرة قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[١].

وقد أكّد الإسلام على العمل ولم يكتف بالقوانين العامّة والكلّيات العقليّة ما لم تنطبق على المجالات العمليّة، ولذا كان المربيّ في الإسلام قدوة حسنة في العلم والعمل، وفيه شروط معيّنة لا يمكن أن يكون مربّياً ما لم يكن متّصفاً بما يصفه للمتعلّم، ومتلبّساً بما يريد أن يخلعه على غيره.

ويمكن تقسيم الأدب إلى أقسام متعدّدة: كالأدب العمليّ المنطبق على العمل، والأدب القوليّ الذي يتحقّق في القول الذي يحكي طبيعة نفس المتكلّم وما يدور فيها من كفر أو نفاق أو إيمان.

فإنّ في الكلام الصادر من كلّ متكلّم جهتين متميّزتين: الدلالة الوضعيّة التي تلازم جهة الصلاح غالباً، والدلالات الالتزاميّة التي تدلّ على ما يكمن في النفس من الصفات، ولا يمكن أن يعرفها إلّا مَن كان على بصيرة من الأمر، وقد قال تعالى في وصف المنافقين: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[٢]، وإذ تتبّعنا كلامه عزّوجلّ في ما يحكي عن حالات الأنبياء والمرسلين عليهم السلام، يتّضح ما يتجلّى فيها من غاية الأدب الإلهيّ في جميع حالاتهم مع الله تعالى أو مع الخلق، وهي شواهد صدق على حسن تأدّبهم، وأنّ بنفسها تعليماً عمليّاً لغيرهم ممّن يريد الأُسوة الحسنة، وقد قال تعالى في حقّ أنبيائه الكرام: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[٣]، ولا ريب أنّ الهداية المأمور بالاقتداء بما إنّما هي الهداية إلى التوحيد

---

١ . سورة يونس: الآية ٣٥.

٢ . سورة محمّد: الآية ٣٠.

٣ . سورة الأنعام: الآية ٩٠.

ونبذ الشرك ، وقد ذكرنا أنّه لابدّ من أن تظهر في الأعمال والأقوال والاعتقاد، وتكون حاكية عن الاعتقاد الخاصّ الذي يتجسّم في العمل ، فكان كلّ واحد منهما حاكياً ومرآةً للتوحيد التامّ .

ومن هنا ترى أنّهم في أدبهم العامّ في حياتهم العمليّة أنّهم على خضوع وخشوع لله عزّوجلّ ، فتراهم سُجّداً وبكيّاً ، ولا شبهة أنّهما من أقوى مظاهر التوحيد، واستيلاء صفة العبوديّة على جميع مشاعرهم ونفوسهم القدسيّة ، فلا يفترق عندهم الحال بين الخلوة مع الله العزيز المتعال أو مع خلقه ، فهم في جميع الأحوال على أدب إلهيّ مع الله ومع الناس جميعاً ، وجميع أطوارهم على نهج واحد ، وهذا الأدب وإن كان انفرادياً لكلّ رسول ونبيّ، ولكنّهم لم يخرجوا عن المجتمع ،فهم من أفراده ولهم أدب خاصّ، وهو المسمّى بالأدب الاجتماعيّ ، وقد جمعهما الله تعالى في آيات متعدّدة في القرآن الكريم ، قال عزّوجلّ : ﴿**يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ**﴾[1] ، فقد أمرهم عزّوجلّ بالأكل من الطيّبات والتصرّف فيها ، والتنزّه عن الخبائث التي تتنفّر منها الطباع ، وإتيان العمل الصالح الذي يجعل الإنسان من الصالحين وما ينبغي أن يكون صالحاً لأن يقدّمه إلى ربّ العزّة والجلال ، وهذا الأدب ممّا يتعلّق بالأفراد منهم صلوات الله عليهم أجمعين .

وأمّا الأدب الذي يتعلّق بالناس بينهم بأن يكونوا أُمّة واحدة لا اختلاف فيها ، بلا فرق بين الرسول والمرسل إليهم ، وأنّ يجتمعوا على عبادة الربّ ويتّفقوا على كلمة التقوى ، وبذلك ينقطع دابر الفرقة والاختلاف بينهم ، فيتحقّق مجتمع توحيديّ لا اختلاف بين أفراده الذين اتّفقوا على عبادة الله الواحد الأحد ، وقد

---

١ . سورة المؤمنون : الآية ٥١ – ٥٢.

سرى الأدب الإلهيّ بين الأفراد في جميع أحوالهم وأطوارهم، فلا تتعدّى السعادة عنهم حينئذٍ أبداً، والآيات في ذلك كثيرة.

وأمّا أدب الدعاء الذي امتاز الأنبياء والمرسلون به، فقد بلغ أعلى مراتبه، وأقصى درجات العبوديّة والخلوص والإخلاص فيه، وقد حكى عزّوجلّ جملة منها في كتابه الكريم.

ولا نريد أن ندخل في تفاصيل أدب كلّ رسول، كما حكاه عزّوجلّ في كتابه الكريم، وما ورد في السنّة الشريفة، إلّا أنّنا نذكر ما يتعلّق بعيسى بن مريم عليه السلام وحالاته مع الربّ العظيم، وقد تجلّى فيه الأدب الإلهيّ على مظاهر وجوده الشريف، وندع غيره في المواضع المناسبة إن شاء الله تعالى.

فالآيات الكريمة التي وردت في هذه السورة المباركة قد بيّنت كثيراً من الوجوه من حياته الشريفة والانقطاعيّة مع الله عزّوجلّ، وما تضمّنته أفعاله وأقواله من الأدب الجليل العميق الظاهر عليه سمات العبوديّة المحضة، الدالّة على غاية الخضوع والخشوع إلى الله المتعال وحسن تأدّبه معه، وقد تقدّم في قصّة المائدة إذ قال عزّوجلّ حكايةً عنه: **﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيرُ الرَّازِقِينَ﴾**، فإنّه عليه السلام استعمل في كلامه ما يدلّ على غاية خضوعه وخشوعه لخالقه العظيم، بعد مواجهته لسوال الحواريّين عنه في نزول المائدة، وما تضمّن سؤالهم من الجفاء بظاهره، وما لا يوافق الأدب العبوديّ، وإن كان أصل قصدهم معروفاً عنده، مضافاً إلى أنّ طلبهم كان اقتراحاً منهم لآية جديدة مع آياته الكثيرة الباهرة الواضحة، التي استوعبت أغلب مجالات حياتهم الماديّة، وأحاطت بهم من كلّ جهة، وقد عدّدها عزّوجلّ قبل قصّة المائدة تسجيلاً عليهم لإتمام الحجّة عليهم، ورفع كلّ ريب وشكّ، فكان اختيارهم لآية جديدة يعود نفعها لأنفسهم يشبه

اللّعب بالآيات وهم منزّهون عنه، كما قال عليه السلام عند الاستخبار عن نواياهم: **﴿اتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾** فأظهروا منوياتهم، فاستجاب لطلبهم ودعاء الله تعالى بدعاء ذي أدب رفيع، وأدرج فيه اقتراحهم بما يناسب مقام العظمة والكبرياء. ونحن نذكر السمات المشتركة في أدب الأنبياء أوّلاً، ثمّ نذكر الأدب الخاصّ به عليه الصلاة والسلام من جميع الآيات الواردة في شأنه.

الأوّل: إظهار العبوديّة المحضة الشاملة لجميع مظاهر وجودهم المبارك، قال تعالى حكاية عنه: **﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنتُ﴾**. ومن لوازم مثل هذه العبوديّة السمع والطاعة، فقالوا: **﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾**، لا كغيرهم إذ قالوا: **﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾**.

الثاني: إبطال شأنهم مقابل معدن الكبرياء والعظمة، فقال: **﴿يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾**، فقد عرفت أنّه لم يجعل لنفسه مرتبة، حتّى ينفي القول عن نفسه، بل نفاه بنفي لازمه، وهذا من الأدب العبوديّ المتّصف به هو وسائر الأنبياء العظام. ومن لوازم هذا النوع أنّ الأنبياء كلّهم لم يتمنّوا على الله بإيمانهم وطاعتهم شيئاً، بل كانت طاعتهم وعبادتهم عبادة الأحرار، كما وصفها أمير المؤمنين عليه السلام بأنّه: «وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك»، وفي الآيات الكريمة ما فيه الإشارة إلى ذلك، فقال حكاية عنه: **﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾**، بخلاف غيرهم فإنّ عبادتهم تختلف، وقد حكى عزّوجلّ عن اليهود حيث قالوا: **﴿سَيُغْفَرُ لَنَا﴾**.

الثالث: تنزيه ساحة الكبرياء والعظمة عن كلّ ما يتوهّم النقص فيه، كما قال عيسى عليه السلام: «سبحانك ربّنا».

الرابع: اشتمال كلامه على منتهى الثناء والابتهال بأبلغ بيان وأحسن وجه، كما عرفت في آخر آيات هذه السورة وغيرها، وقال تعالى حكاية عن داود وسليمان عليهما السلام: **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْماً وَقَالَا الْحَمْدُ للهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى**

﴿كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

الخامس: تصدير دعواته المباركة بكلمة الربّ، كما قال عيسى عليه السلام: **﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً﴾**، الدالّ على حضوره عزّوجلّ ومراعاة خلقه وتربيتهم لهم، كما في دعوات إبراهيم المباركة: **﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ...﴾**، وكذا غيره من الأنبياء والمرسلين.

السادس: أنّ جميع أحوالهم وألفاظهم تشتمل على ما يوافق أدب الحضور، فكأنّ كلّ واحد منهم حاضر لدى جنابه عزّوجلّ، كما ذكرنا في قوله: **﴿وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾**.

السابع: اشتمال دعواته المباركة على ما يرجع إلى الصالح العامّ، قال عليه السلام: **﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾**، وقد عرفت أنّه كان هذا الدعاء منه بأُسلوب إيكال الأمر إليه عزّوجلّ، حتّى لا يدخل في ضمن الدعاء للكافرين المرغوب عنه، واستعمل من الأسماء العظام بما يناسب المقام، وهم قد أُلهموا علم الأسماء، فيعلمون كيف يستعملون أسماءه المقدّسة التي لها آثار خاصّة، وقد قال تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: **﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾**، وقال أيضاً: **﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾**، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة. وفي دعوات نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله ما يبهر العقول.

الثامن: أنّهم إذا أرادوا حاجة لأنفسهم أشركوا معهم غيرهم ليعمّ النفع، وقد عرفت دعاء إبراهيم: **﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾** وفي دعاء عيسى عليه السلام: **﴿ارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾**.

التاسع: أنّهم إذا أرادوا من الله شيئاً بما يرجع على أُممهم عند المخالفة

---

١. سورة النمل: الآية ١٥.

والإمساك عن طاعتهم ـ فلم يبق بعد الجهد الأكيد في التبليغ أن يرجعوا إلى الله تعالى، بعد إتمام الحجّة عليهم، ونفاذ كلّ الوسائل في هدايتهم ـ لم يستعملوا الألفاظ الصريحة، بل هم يكنّون في دعواتهم، فقد حكى عزّوجلّ عن موسى بن عمران عندما أمر قومه بالدخول إلى القرية: ﴿إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَداً مَا دَامُوا فِيهَا﴾، فقال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾، فقد كنّى عن الإمساك عن أمرهم وتبليغهم ما أمره ربّهم مرّة أُخرى بعد تلك المواجهة العنيفة منهم، ومن ذلك أيضاً دعاء شعيب على قومه، إذ قال: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾[1]، فإنّه استنجاز منه للوعد الإلهيّ بعد اليأس من نجاح دعوته فيهم. نعم ورد في قصّة نوح عليه السلام التصريح بطلب العذاب، لكنّه بيّن السبب في ذلك.

فكان من أدب دعائهم بالشرّ أن تذكر الأُمور التي يبعث إلى الدعاء بالكناية، بخلاف الدعاء بالخير فإنّ التصريح بالأسباب أدعى في المطلوب، كما في دعاء موسى عليه السلام حيث قال تعالى حكاية عنه: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ عند دعائه على فرعون، ولم يأت بتفاصيل أُخرى، بخلاف الدعاء في طلب الخير، فقد حكى عزّوجلّ دعاء عيسى في نزول المائدة التي ذكر فيها التفاصيل، فراجع.

العاشر: أنّهم كانوا يراعون منتهى الأدب مع قومهم، وهو يرجع إلى التبليغ العمليّ الذي يضاهي التبليغ القوليّ، وفي القرآن الكريم الشيء الكثير:

قال تعالى حكاية عن نوح، في المحاورة التي جرت بينه وبين قومه: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللهُ إِنْ شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[2]، فهي محاورة عجيبة تعجّ

---

١. سورة الأعراف: الآية ٨٩.

٢. سورة هود: الآية ٣٢ – ٣٤.

بالأدب الجميل والثناء والتبليغ مع الله تعالى، والأدب اللّطيف الذي يقبله مع طغاة قومه، ولذا كان نوح عليه السلام أوّل الأنبياء الذي فتح باب الاحتجاج في الدعـوة إلى التوحيد، ويعثر المتمعّن في محاوراتهم على لطائف دقيقة.

ومن فروع هذا الأدب الرفيع، أنـّهم لم يستعملوا في كلماتهم وأقوالهم ما يسوء المخاطبين، وإن كانوا من العتاة والجهلة والجبابرة، ولم يخاطبوهم بكلمات نابية تدلّ على الإهانة والإزدراء والشتم، وقد نال منهم المخالفون بشتى أنـواع السبّ والشتم والاستهزاء والسخرية، ولكنّهم لم يجابهوهم إلّا بالتي هي أحسن، قال تعالى حكايةً عن عاد قوم هود: **﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾**[1].

وقال تعالى حكاية عن فرعون: **﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ مُوقِنِينَ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾**[2].

وقال تعالى حكاية عن قوم خاتم الأنبياء: **﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً﴾**[3].

وغير ذلك من الآيات التي تحكي عن الأُمم في محاوراتهم ومحاجتهم مع أنبيائهم، والمشتملة على أنواع الإهانة والشتم.

وكان من أدبهم أنـّهم ينزّلون أنفسهم منزلة آحاد الناس، يكلّمون كلّ طبقة منهم على قدر معرفته ومنزلته من الفهم، وقد قال صلى الله عليه وآله: «إنّا معاشر الأنبياء أُمرنا أن

---

١. سورة هود: الآية ٥٥.

٢. سورة الشعراء: الآية ٢٣ - ٢٨.

٣. سورة الفرقان: الآية ٨ - ٩.

نكلّم الناس على قدر عقولهم».

ومن أدبهم أنّهم كانوا يتحمّلون أنواع الأذى في سبيل هداية الخلق وإرشادهم إلى الحقّ، فليس لهم همٌّ إلّا التبليغ والإرشاد، فهم تلبّسوا بالحقّ وتنزّهوا عن الباطل بكلّ أنحائه، ولأجل ذلك أنّهم كانوا متّصفين بصراحة القول وصدق اللّهجة، وإن كان في بعض الموارد لا يقتضي ذلك، كما هو الحال في المجتمعات غير الدينيّة التي تتبع سنّة المداهنة والتساهل والأدب الكاذب. ولهذا الأدب الاجتماعيّ وجوه مختلفة تجلّت في معاشرتهم مع الناس بحميع طبقاتهم، الفقير والغني، والحاكم والمحكوم، والعبد والمولى، والرجل والمرأة، والصغير والكبير، فقد كانوا مثالاً للحقّ بكلّ معنى الكلمة. هذا بالنسبة إلى أدب الأنبياء الذين تأدّبوا بالأدب الإلهيّ بجميع أنحائه وأطواره.

وأمّا عيسى عليه السلام فهو لم يخرج عن تلك الصفات المشتركة بينه وبين سائر الأنبياء والمرسلين، فقد كان في غاية الأدب ومنتهى الحسن في الصفات والتأدّب مع الله تعالى، إلّا أنّه اختصّ بالأدب الخاصّ لنفي ما ادّعاه قومه فيه من الإلوهيّة، فاشتملت كلماته المباركة على التنزّه والعبوديّة، وإسناد أُموره إلى الله تعالى، وإلقاء شأنه أبداً مع خالقه العظيم. وقد تقدّم في الآية التي بيّنت قصّة المائدة، وآخر الآيات التي انتهت بها هذه السورة المباركة تلك الدقائق التي احتوت كلماته المباركة ومحاورته مع الله تعالى فراجع.

والحمد لله أوّلاً وآخراً

***

« الفهرس »

سورة المائدة الآية ٦٧

دلالة الآية الشريفة على أمر الولآية وتنصيب علي عليه السلام للخلافة ٥

ما يتعلّق بخطاب ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ ٦

دلالة الآية الشريفة واختلاف المفسِّرين فيها ٨

الآية تتضمّن تشريعاً خاصّاً فيه قوام الدين ١٢

جهات إبلاغ الرسالة ١٣

ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ١٦

ما يتعلّق بمادة (عصم) ١٧

أقسام الكفر ٢٠

بحوث المقام

بحث دلالي وفيه أُمور ٢٣

الأوّل: دلالة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ على شرف الرسالة ٢٣

الثاني: يدل قوله تعالى: ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ على تأكيد التبليغ بأبلغ الوجوه ٢٣

الثالث: إنّ كلمة الرب تدلّ على رعاية الله لنبيّه صلى الله عليه وآله ٢٣

الرابع: علم النبي صلى الله عليه وآله بما أُنزل إليه من ربّه ٢٤

الخامس: إنّ الحكم الذي أُنزل عليه إنّما يتعلّق بشخص معيّن ٢٤

بحث روائي: يذكر الروايات التي وردت في شأن نزول الآية الكريمة، وتفسير مفرداتها من الخاصة والجمهور ٢٦

بحث كلامي: يتعلّق بالمناقشات التي ذكرها القوم عن دلالة الآية الكريمة والجواب عنها ٣٦

بحث عرفاني: يتعلّق باهتمام الرسول بأمر الرسالة في حياته وبعد ارتحاله ٣٩

بحث علمي: يتعلّق بأمر الخلافة والوصاية، والشقوق المتصورة فيهما، وما يترتب عليها من الآثار، ومناقشة ما ذكروه فيهما ٤٢

سورة المائدة الآية ٦٨ - ٧١

ما يتعلّق بقوله تعالى: ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ ٤٩
تفسير قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ٥٣
ما يتعلّق برفع «الصابئون» ٥٤

بحوث المقام

بحث أدبي: اختلاف النحاة في رفع كلمة «الصابئون» ٦٠
بحث دلالي: وفيه ما يستفاد من الآيات الشريفة ٦١
بحث روائي: يذكر فيه الروايات التي وردت في تفسير الآية ٦٦
بحث عرفاني: يبحث عن ما يجب أن يستند عليه الإنسان في سيره وسلوكه ٦٧

سورة المائدة الآية ٧٢ - ٧٧

اختلاف القائلين بألوهية المسيح عيسي بن مريم وردّ القرآن عليهم بوجوه متعدّدة.... ٧٠
إبطال الأقانيم الثلاثة ٧٢
بيان الحقيقة في وحدانية الله الواحد الأحد ٧٢
إبطال مقالة النصارى في الوهية المسيح بوجوه متعددة ٧٤
الاحتجاج على مَن اتّخذ إلهاً من دون الله بأسلوب آخر ٧٧
النهي عن الغلو في الدين وبيان أشكاله ٧٨

بحوث المقام

بحث أدبي: يتعلّق بوجوه إعراب الآيات الكريمة ٨٢
بحث دلالي: وفيه ما يستفاد من الآية المباركة ٨٤
احتجاج عيسي بن مريم على قومه حين نسبوه إلى الالوهية........ ٨٤
إنّ القول بالتثليث مثل القول بأنّ المسيح إله فهما يشتركان في الكفر........ ٨٥
دلالة قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ على الوحدانية العظمى........ ٨٥
احتجاج الله على النصارى في نفي الوهية عيسي بن مريم ٨٧
لزوم المراقبة من تكرار الأمر بالنظر في الآية الكريمة ٨٨

بحث روائي : وفيه الروايات التي تفسّر الآية الكريمة ٨٩
بحث عرفاني : وفيه بحث فريد عن التوحيد وحقيقته ومظاهره، والأدلة التي تدل على التوحيد الحق، ونفي ما تدعيه أصحاب الوحدة العددية والمشركين ٩١
معنى التوحيد ٩٤
التوحيد قبل الإسلام ٩٧
التوحيد في القرآن الكريم ٩٩
الدليل على التوحيد ١٠٤
ذكر كلمات المعصومين في بيان التوحيد ١٠٨
مظاهر التوحيد ١١٧
مراتب التوحيد ١٢٧

سورة المائدة الآية ٨٢ - ٨٦

بيان أحوال اليهود وبعض الصفات السيّئة عندهم ١٣٠
تفصيل أخلاق الطائفتين اليهود والنصارى بالنسبة إلى أهل الايمان ودين الحق ١٣٤
المراد من القسيسين والرهبان ١٣٥
صفات الرهبان والقسيسين ١٣٧
بحث أدبي: وفيه ما يتعلّق بالوجوه الإعرابية للآيات الكريمة ١٤٣
بحث دلالي: وفيه ما يستفاد من الآيات الكريمة ١٤٥
أصناف العباد بالنسبة إلى المؤمنين ١٤٨
بحث روائي: وفيه الروايات التي وردت في شأن نزول الآيات وتفسير مفرداتها ١٥٠
بحث عرفاني : يبين فيه ما يستفاد من الآيات في سبيل الرقي من الكمال أو الانحطاط في الرذائل ... ١٥٨

سورة المائدة الآية ٨٧ - ٨٩

في بيان المراد من الحرام والحلال ١٦٣
دلالة الآية الشريفة على قاعدة كلية في حلّية الطيّبات ١٦٥
المراد من الاعتداء في الآية الكريمة ١٦٦

ما يستفاد من قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالاً طَيِّباً﴾........ ١٦٨
المراد من اللّغو في الإيمان........ ١٧٠
كفّارة الحنث في الايمان........ ١٧١

بحوث المقام

بحث أدبي: وفيه ما يتعلّق بإعراب بعض الكمالات في الآية الشريفة........ ١٧٦
بحث دلالي: وفيه ما يستفاد من الآيات الكريمة........ ١٧٧
بحث روائي: يذكر فيه الأحاديث في شأن الآيات الكريمة........ ١٨٠
بحث فقهي: فيه ذكر القاعدة المذكورة في الفقه من حلية الطيّبات........ ١٨٤
حلّية أكل الطيّبات........ ١٨٥
ما يتعلّق بكفّارة حنث اليمين........ ١٨٦
بحث عرفاني: يتعلّق بعلم التوحيد وعلم الفقه........ ١٨٨

سورة المائدة الآية ٩٠ - ٩٣

تأكيد القرآن الكريم على حرمة الخمر الميسر........ ١٩١
المراد من الميسر والانصاب........ ١٩٤
المراد من الأزلام........ ١٩٥
المراد من الرجس........ ١٩٦
الآثار المترتّبة على الخمر الميسر........ ٢٠٠
تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾........ ٢٠٥
المراد من الطعم........ ٢٠٦
الأقوال في تفسير الآية الكريمة ومناقشتها........ ٢٠٦
بيان الحق في الآية الشريفة........ ٢٠٩

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه ما يستفاد من الآية الكريمة........ ٢١٤
يدل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ على شروط الايمان والتقوى... ٢١٧
بحث روائي: يذكر فيه الروايات التي وردت في بيان موضوع الخمر والميسر وحكمهما،

والتعرّف ببعض الخصوصيّات ٢١٧
بحث فقهي : وفيه حرمة الانتفاع بالخمر والاكتساب بالميسر وحرمة اقتنائهما ٢٢٥
إنّ الآية المباركة : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جناح﴾ في مقام التوسعة والامتنان على المؤمنين ٢٢٦
بحث عرفاني : وفيه ما يتعلّق بمهلكات النفس وما يوجب الاطمئنان........... ٢٢٦

سورة المائدة الآية ٩٤ - ٩٩

في مادّة الابتلاء ٢٣١
المراد من الصيد ٢٣٤
المراد من المثل ٢٣٥
البحث في قوله تعالى : ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ من جهات ثلاثة........ ٢٣٧
المراد من العدل ٢٣٨
هل في العود إلى الصيد كفارة أم لا ٢٤٢
المراد من طعام البحر ٢٤٣
دلالة قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ على أن الحج من مظاهر الحشر ٢٤٥
مدخلية الكعبة الشريفة في نظام التكوين والتشريع ٢٤٧
المراد من الهدي والقلائد........................ ٢٤٨

بحوث المقام

بحث دلالي : وفيه ما يستفاد من الآيات الشريفة........................ ٢٥١
إنّ الابتلاء والامتحان سُنّة جارية في أهل الدين........................ ٢٥١
المناط في الايمان ثبوته في القلب واتّقاء الله في الغيب ٢٥٢
إنّ الكفّارات في الإسلام شرّعت لردع الإنسان عن فعل المحرمات، وإذا لم تفد ذلك فأمره إلى الله تعالى ٢٥٤
دلالة قوله تعالى : ﴿قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾ على دخل البيت الحرام في النظامين ٢٥٥
بحث روائي : وفيه الروايات الواردة في شأن نزول الآيات وبعض خصوصيّاتها،

والأحكام الفقهية المستفاد منها ٢٥٦
بحث فقهي : ما يستفاد من الفروع الفقهية من الآيات الكريمة ٢٦١
بحث عرفاني : يتعلّق بنعمة الامتحان والابتلاء ٢٦٤

سورة المائدة الآية ١٠٠

تتضمّن الآية الكريمة على حقيقة من الحقائق الإلهية ٢٦٩
عدم استواء الخبيث والطيب من أحكام الفطرة ٢٧١
موارد استعمال الطيب ٢٧٣
إنّ مضمون الآية الكريمة من الحقائق الأصلية لا تقبل التغيير بحسب الوجوه والاعتبار ٢٧٥
بحث دلالي : ما تدل عليه الآية الشريفة ٢٧٦

سورة المائدة الآية ١٠١ - ١٠٢

الآية الشريفة تحكي عن غريزة إنسانية ٢٧٩
اشتقاق كلمة أشياء ٢٨٠
الوجوه التي ذكروها في تفسير الآية الشريفة وبيان الحق فيها ٢٨١

بحوث المقام

بحث أدبي : يتعلّق بمادة (شيء) واشتقاقها وبعض وجوه الإعراب ٢٨٧
بحث دلالي : وفيه ما يستفاد من الآية الكريمة ٢٨٨
بحث روائي : فيه بعض الروايات التي وردت في بيان الآية الشريفة ٢٩١
بحث عرفاني : وفيه التعريف ببعض الآداب في السير والسلوك ٢٩٣
بحث علمي : في شأن السؤال وأهمّيته في النظام ٢٩٤

سورة المائدة الآية ١٠٣ - ١٠٤

تفسير الألفاظ الواردة في الآيات وبيان العادة الجاهلية فيها ٣٠٣
بطلان التقليد الذي دعت إليه الجاهلية ٣٠٦

بحوث المقام

بحث أدبي : وفيه بعض الوجوه في اعراب مفردات الآية الكريمة ٣٠٨

بحث دلالي : وفيه ما يستفاد من الآية الشريفة ٣٠٩
بحث روائي : وفيه الروايات التي وردت في تفسير الآية وشأن نزولها ٣١١
بحث عرفاني : وفيه بيان أن بعض العادات يوجب طمس نور الفطرة وهبط منزلة الإنسان.... ٣١٤

سورة المائدة الآية ١٠٥

آية عظيمة في معرفة النفس ٣١٦
الآية الشريفة تبين أُموراً في مجال معرفة النفس وطرق صلاحها ، بيان الآية الكريمة المقصد بعد بيان السالك والمسلوك ٣١٧

بحوث المقام

بحث أدبي : في مفاد كلمة (عليكم) ٣٢٧
بحث دلالي : ما يستفاد من الآية الكريمة ٣٢٧
تدل الآية على أنّ النفس هي محط الكمالات ومحور الملكات ٣٢٧
الاستفادة من الآية الشريفة على إمكان السيطرة على النفس ٣٢٨
شرط إصلاح النفس هو الاهتداء........ ٣٢٩
بحث روائي : وفيه ذكر الروايات التي وردت في شأن نزول الآية الكريمة........ ٣٣٠
المناقشة في ما ذكره بعض المفسِّرين في كون الآية واردة في غيره زمانهم وسقوط الدعوة إلى الايمان ٣٣٣
بحث عرفاني : في علم العرفان واشتقاق ومعرفة النفس وكون معرفتها أنفع المعرفتين، وذكر الروايات الواردة في معرفة النفس وأنـّها أعمّ المعارف وأعظمها أثراً........ ٣٣٤

سورة المائدة الآية ١٠٦ - ١٠٨

الآية الشريفة تبيِّن كيفيّة ثبوت الوصيّة وما يعتبر في الشهادة عليها ٣٤٨
كون الشهادة من الأُمور الاجتماعية ٣٤٩
المراد من العدالة في الشهود ٣٥١
ما يعتبر في شهادة غير المسلمين في الوصية ٣٥٢
كيفية شهادة غير المسلمين........ ٣٥٤

اختلاف العلماء في إعراب الآيات يوجب غموضها ٣٥٨

بحوث المقام

بحث أدبي: وفيه أنّ الآيات المباركة في غاية الغموض في الإعراب عند العلماء.... ٣٦١

ذكر بعض الوجوه الإعرابية لبعض الكلمات في الآيات المباركة ٣٦١

بحث دلالي: وفيه ما يستفاد من الآيات المباركة ٣٦٥

بحث روائي: فيه الأحاديث التي وردت في تفسير الآيات وبيان بعض خصوصيّاتها ٣٦٨

بحث فقهي: ما يستفاد من الآيات الأحكام الفقهية وذكر المهمّ منها ٣٧٣

سورة المائدة الآية ١٠٩ - ١١١

الآيات وردت في بيان شأن عيسي بن مريم عند الله وما صدر من المعجزات على يديه ٣٧٦

الآية تبين شرف الرسل وعظيم منزلتهم وكونهم الشهداء على الأُمم ٣٧٧

ما يتعلّق بسؤال الله تعالى الرسل وجوابهم له ٣٧٨

إنّ جواب الرسل يدل على عظيم خضوعهم ومنتهي الخوف والوجل فيهم ٣٧٩

ما يستفاد من الجواب ٣٨١

ما يتعلّق بكلمة (علّام)........ ٣٨٣

تعظيم شأن عيسي بخطاب ربه معه وبيان المعجزات التي جرت على يديه ٣٨٤

ما يتعلّق بروح القدس ٣٨٦

بيان الفرق بين آية المائدة وآية آل عمران في شأن الحواريين ٣٨٨

بحوث المقام

بحث دلالي: ما تدل عليه الآيات الكريمة ٣٩٤

دلالة الآية على أنّ دار الدُّنيا محل تحمل الشهادة ويوم القيامة يوم ادائها........ ٣٩٤

دلالة قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ﴾ على عظمة ذلك يوم القيامة ٣٩٤

دلالة قوله تعالى: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾ على شدة انقطاع الرسل ٣٩٥

تدل الآية على عظيم اعتناء الله بشأن عيسي بن مريم ٣٩٥

بحث روائي: وفيه ذكر الروايات التي وردت في بيان الآيات الكريمة ٣٩٧

بحث عرفاني: وفيه أنّ من أهمّ النِّعم مقام الشهود الذي اختص به المخلصون من عباده وما تجلى الله عليهم ٤٠٠

سورة المائدة الآية ١١٢ - ١١٥

الآيات الشريفة تبين منزلة الحواريين عند المسيح ٤٠٣
ما يتعلّق بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ ٤٠٥
الاشكال الظاهر من هذا السؤال والجواب عنه ومناقشة الأجوبة ٤٠٦
أحسن الأجوبة ٤٠٩
اشتقاق كلمة المائدة ٤١٣
ما تضمّن سؤال عيسى من ربّه من الأدب والخضوع ٤١٥
ذكر عنوان حسن في إنزال المائدة ٤١٦
وعد صريح باستجابة الدعاء وتوعيد شديد على الذين يكفرون بعد نزول المائدة ... ٤١٩

بحوث المقام

بحث دلالي: ما يستفاد من الآيات الشريفة ٤٢١
يستفاد من قوله تعالى: (وهَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) أنّ الحواريين كانوا في منتهى الفقر والحاجة ٤٢١
تدل الآية الكريمة ﴿نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا﴾ على أنّ المأكولات لها الدخل في اصلاح او فساد النفوس .. ٤٢٢
بحث روائي: وفيه سرد الروايات التي وردت في بيان الآيات الكريمة ٤٢٥
بحث تاريخي: في نزول المائدة ٤٢٨
بحث عرفاني: في درجات الايمان ٤٢٩

سورة المائدة الآية ١١٦ - ١٢٠

تبيّن الآية الشريفة أعظم حوار بين الله تعالى وأحد عبيده المكرمين في أمر بالغ الأهمية ٤٣٢
المراد من كلمة (دون) ٤٣٥
اتّخاذ المسيحيين مريم العذراء إلهاً ٤٣٦
جواب المسيح بأسلوب بارع يدل على التنزيه بأحسن وجه ٤٣٧

مادّة (رقب) والمراد من الرقيب ٤٤٣
بيان خلق الأنبياء في طلب الجزاء لأممهم........ ٤٤٤
بيان لحقيقة من الحقائق الواقعية ٤٤٦
حسن الختام لسورة المائدة بأسلوب بارع ٤٤٩

بحوث المقام

بحث أدبي :يتعلّق بالاستفهام في قوله :﴿أَأَنتَ﴾ وإطلاقات النفس، وبعض الوجوه الإعرابية ٤٥٠
بحث دلالي : ما يستفاد من الآيات الكريمة........ ٤٥٢
دلالة المحاورة بين الله تعالى وعيسى بن مريم على الوحدانية الكبرى........ ٤٥٢
وقوع عبادة المسيح وأُمّه في الخارج والمستفاد من كلمة «اتّخذوني»........ ٤٥٣
إثبات الكمال المطلق لله تعالى ٤٥٤
دلالة قوله تعالى : ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ على إيكال أمر العباد إليه عزّ وجلّ ٤٥٦
بحث روائي :وفيه بعض الروايات الوارة في شأن الآيات وتفسيرها، وما يتعلّق بعلم الأسماء ٤٥٨
بحث عرفاني : وفيه بعض الرموز والإشارات للسالكين التي تستفاد من الآيات الكريمة
وبيان الأدب الذي عليه الأنبياء عند محاورتهم ٤٦٠
بعض سمات أدعية الأنبياء عليهم السلام ٤٦٢
ما يتعلّق بأدعية عيسى بن مريم ٤٦٤
الفهرس ٤٧١